الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الإخوة منتــوري – قسنطينة 1 –
كلية علوم الأرض والجغرافية والتهيئة العمرانية

الرقــم التسلسلي:

الســـلســـلـــــة:

إشكالية التنمية في المناطق الصحراوية بالجزائر

دراسة حالة إقليم وادي سوف

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في التهيئة العمرانية

إعداد الطالب:
مصطفاوي عمار

إشـــــراف :
الأستاذ الدكتور صلاح الدين شراد

لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور بولحواش علاوة	رئيسا	أستاذ	جامعة الإخوة متنوري – قسنطينة1
الأستاذ الدكتور صلاح الدين شراد	مقررا	أستاذ	جامعة الإخوة متنوري – قسنطينة1
الدكتور تواتي بوزيد	ممتحنا	أستاذ محاضر أ	جامعة الإخوة متنوري – قسنطينة1
الأستاذ الدكتور قرفية صادق	ممتحنا	استاذ	جامعة باجي مختار عنابة
الأستاذ الدكتور بن لخلف إبراهيم	ممتحنا	استاذ	المدرسة العليا للأساتذة - قسنطينة

الموسم الجامعي : 2017 / 2018

بسم الله الرحمان الرحيم

الإهــداء

إلى:

روح الوالدة طيب الله ثراها " جيجة"

الوالد العزيز أطال الله في عمره ومتعه بوافر الصحة والعافية وزوجته

زوجتي الغالية

أبنائي الأعزاء: خالد، جميلة، جمانة

إخوتي وأخواتي وأبنائهم.

نزيم أخي الذي لم تلده أمي.

إلى أصهاري عمي علي و خالتي جميلة وأبنائهم.

كل الأهل والأصدقاء

أهدي ثمرة جهدي

عمار مصطفاوي

كلمة شكر

الشكر والمنة لله الذي بفضله تتم الصالحات

كما أتقدم بالشكر **للأستاذ الدكتور**: **صلاح الدين شراد**

على رحابة صدره، وقبوله الإشراف على هذه الأطروحة،

وعلى كل توجيهاته ونصائحه وتشجيعاته لي لإتمام هذا العمل.

إلى كل أعضاء **لجنة المناقشة** وتفضلهم بقبول مناقشة هذه الأطروحة

إلى كل من ساعدني على اتمام هذا البحث من قريب أو بعيد.

مقدمة

مقدمة:

إن من أهم القضايا الشائكة التي يشهدها عالمنا المعاصر اتساع الهوة بين ما يعرف بالعالم الغني والعالم الفقير ، وما زاد في هذه الفجوة وعمقها وجعلها تبدو كمشكلة عالمية، هو ذاك النشاط الاستعماري الأوروبي الذي كانت بداياته مطلع القرن التاسع عشر، والذي ميزه السعي الدؤوب للسيطرة على المحيطات والبحار والمضايق في قارتي آسيا وأمريكا اللاتينية وكذا القارة الإفريقية والذي كانت من نتائجه ظهور ما يسمى بدول العالم الثالث الذي اقترن بظاهرة التخلف التي لم تنشأ من فراغ شأنها شأن أي ظاهرة أخرى، بل لها أبعاد تاريخية.

ومن خلال سعي الأوروبيين للسيطرة والاستغلال وبسط النفوذ على أجزاء كبيرة من العالم بحثا عن أسواق جديدة ونهب مختلف الثروات الطبيعية وحتى الموارد البشرية باستعمال القوة والنفوذ العسكري، فكانت بداية الثلاثينات من القرن التاسع عشر انطلاقة للعديد من الكتابات بما فيها نظريات ومفاهيم التنمية، على الرغم من تشعب الأسس والنظريات في هذا التراث إلا أن الواجب يحتم علينا أن ننظر له ككل متكامل ومترابط، تلك إذن هي قضية التنمية .

التنمية كمفهوم شامل يمس العديد من الجوانب (التنمية الاجتماعية، السياسية والثقافية والبشرية وغيرها)، ويبقى الجانب الأهم في كل هذا هو التنمية الاقتصادية التي تعتبر المحرك لمختلف أنواع التنمية وأكبر دليل على ذلك هو تمكن الدول الأوروبية من السيطرة على المناطق ذات الأهمية الحيوية الاقتصادية، وما رافق ذلك طبعا من نهب مستمر للثروات بكل الطرق والأساليب.

هذه الخلفية التاريخية ساهمت في خلق مناطق التخلف في العالم، إذ أصبحت الكثير من الدول خاضعة أو" تابعة " هو الأقرب كمصطلح اقتصادي يعبر عن توجه فكري تقوده مدرسة التبعية التي تفسر تخلف دول العالم الثالث وقد نشأت كردة فعل لفشل النظريات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى التي حاولت تفسير ذلك بصفة كلية لدول أكبر منها قدرة على التحكم واستغلال ثرواتها المختلفة.

فإذا كانت الأسباب التي تم ذكرها هي التي أدت حقيقة لانقسام العالم لجزأين متقدم وآخر غير متقدم، وكانت وراء ظاهرة التخلف في الدول الفقيرة، فإن التخلف كفكرة في الأصل هو من صنع الحركات الفكرية الغربية، التي أسهمت في طرح العديد من المفاهيم الأخرى والتي أضحت

فكرة التحديث (La modernisation) التي تشير إلى التغيرات الاجتماعية والسياسية المصاحبة للتصنيع في كثير من دول العالم والدول التي غزاها التصنيع.

اما مفهوم التصنيع (L'industrialisation) الذي يشير إلى التغيرات الاقتصادية الناجمة عن التكنولوجيا التي تتطلب في نفس الوقت تطويرا مستمرا للأبحاث العلمية والتطبيقية.

والمفهوم الأخر هو التنمية (Le développement)، وهو مفهوم نشأ كصياغة جديدة للآثار المنجرة على المفهومين السابقين (التصنيع والتحديث)، لذلك فإن التنمية من هذا المنظور هي نتاج للحضارة الغربية والتخلف هو نتاج للدول النامية، هذا طبعا وفقا للتسلسل الزائف للفكر الغربي.

وقد بلغ السعي وراء رفع مستويات الحياة بالدول النامية أوجه في مطلع الستينات من القرن الماضي عندما أعلنت رسميا ما أسمته بالحقبة الأولى للتنمية (La première décennie du développement) كاستجابة ملحة لتخطي الفجوة التي بدت كبيرة بين العالمين الغني والفقير تجنبا لخطر زعزعة نسق الاقتصاد العالمي كله.

فكانت الأسس والمعايير التي اقترحت في تلك الفترة تمثلت في اقتراح البدء في خلق ظروف ملائمة لنمو معدلات الدخل القومي للدول المتخلفة بنسبة قابلة للزيادة سنويا، فكانت بالتالي هذه الفترة تعبيرا عن وجود بوادر اهتمام كبيرة من مفكري هذه الدول المتخلفة للعمل على الخروج من هذه الوضعية المعقدة ومحاولة البحث عن الحلول التي كانت حكرا على غيرهم في السابق.

وقد وضعت تقسيمات لإبراز الفوارق بين الدول على أساس مدى التقدم الفني والتكنولوجي حيث ينقسم العالم بمقتضاها لثلاث مجموعات أولها القطاع الأكثر تقدما أو ما يعرف بالعالم الأول ويتكون من دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية وهي الدول التي قطعت شوطا كبيرا في التقدم التكنولوجي والاقتصادي، والعالم الثاني الذي يتكون من مجموع الدول الاشتراكية المتقدمة وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي، أما العالم الثالث فيتكون من مجموع دول إفريقيا السوداء وأمريكا اللاتينية ومجموع الدول الأسيوية ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تعتبر الجزائر واحدة منها.

الجزائر لم تكن بمعزل عن مختلف الظروف التي سادت العالم في مختلف الفترات فقد عانت ويلات الاستعمار لفترة 132 سنة بداية من عام 1830 م وحتى عام 1962 م.

الاستعمار الفرنسي للجزائر لم تختلف أهدافه المعلنة والضمنية عن أهداف أي استعمار آخر لأي جزء من العالم، بل لعل أطماع الفرنسيين كانت أكبر في الجزائر، كون الجزائر لها مساحة إجمالية تتجاوز 2,38 مليون كلم^2 والتي حاليا تحتل المرتبة الأولى إفريقيا من حيث المساحة وميزتها تنوع وحداتها التضاريسية من الشمال إلى الجنوب، فمن سلسلة الأطلس التلى والهضاب العليا وسلسلة الأطلس الصحراوي وصولا للصحراء الكبرى، هذا التنوع في التضاريس وكذا في المناخ يعني وجود تنوع واختلاف وتباين في المؤهلات والإمكانيات الطبيعية.

و لفرض سيطرتها على كامل الجزائر عمدت فرنسا منذ بداية الفترة الأولى التي امتدت من 1830-1910م التي تميزت باستكمال السيطرة والاستيطان الأوروبي على حساب أراضي العروش والقبائل المتواجدة في السهول الساحلية الخصبة والأحواض الداخلية عن طريق مجموعة من القوانين أهمها قانون سيناتيس كونسيلت سنة 1863 (Senatus Consult) وقانون فارنييه سنة 1873 (Warnier)، وإقامة لمستوطنات أحياء أوروبية بالقرب من المدن الجزائرية العتيقة وتدعيمها بالهياكل الأساسية من طرق برية وسكك حديدية أنجزت بسواعد الجزائريين المستقطبة من الأرياف، وكانت بداية هذه الشبكات عند مصادر المواد الأولية من معادن وثروات طبيعية أخرى وتنتهي عند الموانئ من أجل ربط الجزائر بفرنسا في مجال التصدير والاستيراد(مواد خام-مواد مصنعة).

فبداية العمل على تنمية الجزائر لم يقابلها استفادة الجزائريين من ذلك بل كان الهدف هو خلق البيئة الخصبة لفرنسا قصد استغلال المجال الجزائري وما يمتلكه من إمكانيات وثروات، ثم تلتها فترة من الاضطرابات الاقتصادية وزيادة النشاط الحربي العسكري على الجزائر مما زاد في انتشار الفقر والمجاعات بين السكان الجزائريين جراء تناقص الإنتاج الزراعي الفرنسي وتعويضه بالمنتوج الزراعي الجزائري، مما أدى لتنامي العديد من المظاهر السلبية كزيادة نزوح سكان الأرياف باتجاه المراكز الحضرية بحثا عن مناصب شغل وبحثا عن ظروف حياة أفضل، وهذا ما أثر كثيرا على التوازنات الجهوية.

فالجزائر ورثت عن الاستعمار الفرنسي أوضاعا مزرية تميزت بعدم تجانس توزيع الهياكل القاعدية والمنشآت الاقتصادية والمراكز الحضرية، حيث أن فرنسا ركزت جهودها على المناطق الشمالية للبلاد وخاصة الساحلية منها التي تمتلك مؤهلات طبيعية كبيرة ما جعل هذه المناطق بعد الاستقلال مستقطبة للسكان لتوفر الهياكل والخدمات الاقتصادية والاجتماعية.

هذه الوضعية زادت من حدة الفوارق الجهوية بين أرجاء البلاد، وبروز هوة كبيرة بين المدن والأرياف من جهة وبين المناطق الداخلية والساحلية للبلاد من جهة أخرى، وأمام الصعوبات الكبيرة في التعامل مع الموروث الاستعماري والتباين الشاسع في المجال الجزائري باشرت الدولة عدة إصلاحات وقامت بعديد التدخلات من أجل التقليل من حالة اللاتوازن في الانتشار عبر التراب الجزائري، تمثلت في بعث برامج تنموية خاصة بالمناطق المحرومة، وعمدت الدولة إلى توظيف عائدات البترول في بناء اقتصاد وطني بوضع المخططات (سياسة المخططات المتوسطة والقصيرة المدى) والبداية كانت من المخطط الثلاثي1967-1969م والذي وجهت من خلاله الدولة الاهتمام بالنشاط الصناعي وهذا بإقامة مناطق صناعية كبرى على ثلاث محاور أساسية ، الأول على محور عنابة ، قسنطينة، سكيكدة والثاني على محور أرزيو، وهران ومستغانم، وهذا بهدف تحديث وتطوير مناطق الشرق والوسط والغرب والقضاء على البطالة ومحاولة خلق التوازن بين جهات الوطن، واستمرت سياسة التخطيط الممركز قصد تحقيق مبدأ التوازن بين الجهات، وهو ما لم يتحقق بالرغم من الشعارات المرفوعة في كل مرحلة من المراحل والتي لم تختلف في الهدف الجوهري، سواء ما تعلق بمرحلة إعادة الهيكلة ووصولا لمرحلة اقتصاد السوق في فترة التسعينيات، حيث بقي الاقتصاد الجزائري معتمدا على مورد أساسي وهو النفط، وما يوفره من مداخيل توزع على مختلف البرامج(كنفقات تسيير واستثمار)، أي أن الاقتصاد الجزائري يعتمد مبدأ الدفع للأمام، بمعنى قطاع المحروقات يجر القطاع الاقتصادي ككل.

وتلعب الزراعة دورا اساسيا في اقتصاديات الدول النامية والجزائر واحدة منها، فهي تمثل مصدرا للحصول على مختلف المنتجات الزراعية وتوفر مناصب عمل للسكان الريفيين، فالاقتصاد الزراعي يعتبر مجال بحث خصب، فهو يعنى بدراسة الانتاج والمساحات، ومختلف العمليات التي تخدم النظم الزراعية أيا كان نوعها.

وتتميز الجزائر بشساعة مساحتها وتنوع في الأقاليم المناخية، وتوفرها على احتياطات كبيرة من المياه خصوصا الجوفية، لذا فان الرهان الحقيقي هو القطاع الزراعي الذي تعتمد عليه في توفير حاجاتها الغذائية، وتحقيق التنمية المرجوة، والذي أولته الدولة منذ الاستقلال أهمية كبيرة، ويظهر ذلك من خلال مختلف السياسات والبرامج الحكومية المعلنة في هذا السياق، والذي واجه صعوبات كبيرة أمام بقية قطاعات النشاط الأخرى.

وإقليم سوف على الرغم من تواجده في عمق العرق الشرقي، في منطقة صحراوية، إلا أنه يمثل منطقة زراعية بامتياز، لما يتوفر عليه من مساحات زراعية قابلة للتوسع، وكذا يد عاملة زراعية مبدعة ومتأقلمة مع مختلف الظروف، ويتضح ذلك من احتلالها لمراتب ريادية في بعض المنتجات الزراعية التي كانت إلى وقت قريب حكرا على الولايات الشمالية التي تتوفر على أراضي زراعية أكثر خصوبة من تلك المتواجدة بالاقليم.

من هنا جاء اختيارنا لموضوع هذه الدراسة ألا وهو "إشكالية التنمية بالمناطق الصحراوية" مع اختيار إقليم سوف نموذجا لذلك، مع التركيز على الفترة 1999-2014م.

إشكالية البحث:

بناء على ما تم طرحه، ولدراسة هذا الموضوع سوف نحاول الإجابة على الاشكالية الرئيسية التالية:

كيف تبدو ديناميكية التنمية بالمناطق الصحراوية؟ وهل يمكن تحقيق تنمية تستجيب للواقع المجالي الصحراوي؟

وللإجابة عن الإشكالية الموضوعة نحاول أن نطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي كالتالي:

- ✓ ما لمقصود بالإقليم والتخطيط الاقليمي؟
- ✓ ما هي المؤهلات التي يمتلكها إقليم سوف؟ وهل ساهم ذلك دفع وتيرة التنمية بها؟
- ✓ كيف تبدو التحولات في النظم الزراعية بالإقليم؟
- ✓ كيف يمكن تحقيق حوكمة نشاط الزراعي للمساهمة في التنمية محليا ووطنيا؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة عن الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية حاولنا وضع الفرضيات التالية:

- ✓ إن الإطار النظري لمفهوم الإقليم لا يستجيب بالضرورة للواقع الميداني الذي تحكمه معايير أخرى قد تختلف عن الجانب التنظيري، لذا فالتخطيط الإقليمي وبالنظر لعدم وجود الاستقرار في المنظومة التشريعية، فمن الصعب ان نجد له أثرا ملموسا بإقليم سوف.

- ✓ يمتك إقليم سوف مقومات عديدة من الناحية الطبيعية وكذا البشرية سمحت له بالوصول لنموذج تنموي محلي يعتمد على القطاع الزراعي يستجيب لتطلعات السكان، ويمكن له المساهمة في تحقيق التنمية على المستوى الوطني في السنوات المقبلة، في حال وجود مرافقة فعلية من الدولة.
- ✓ يعتبر إقليم سوف نموذجا مثاليا للمناطق الصحراوية التي شهدت حركة تنموية رصدت لها أغلفة مالية معتبرة، لكن الوثبة لا تستجيب لتطلعات المجتمع بسوف، بالرغم من المقومات العديدة التي يمكن أن تجعل من هذا الإقليم أكثر نماء من الواقع الحالي.
- ✓ ان تطبيق مبادئ الحكم الراشد من شفافية في التسيير وعقلانية في استغلال الموارد تسمح بتحقيق تنمية مستدامة تضمن حقوق الأجيال القادمة وتستجيب للمعايير التي تفرض حماية البيئة وترقيتها.

أهمية البحث:

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال المعالجة المفاهيمية للإقليم والتخطيط الاقليمي، وإمكانية اسقاط محتوى ذلك على إقليم سوف الذي يرجع اختياره كنموذج للمناطق الصحراوية لما أبان عليه الفلاحون بالمنطقة من تمسك بالنشاط الزراعي الذي على الرغم من التحول في النظم الزراعية المعتمدة، الا أنه استمر في التكيف والتأقلم مع الظروف المحيطة، خصوصا مع تدهور وضعية النظام الزراعي القديم الذي كان يمثل مظهرا ونموذجا فريدا من نوعه في العالم، واستمروا في تحقيق النجاح من خلال الطرق الزراعية والتنوع مع احتلال الإقليم للريادة في منتجات بعينها خصوصا محصول البطاطا الذي احتل به الإقليم الرتبة الأولى وطنيا يتجلى ذلك من المعالجة الإحصائية المعبرة عن حجم التوسع في المساحات في السنوات الأخيرة، وكذا التطور في الإنتاج.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث لمحاولة إبراز الدور التنموي الذي يلعبه القطاع الزراعي كبديل ومنافس للقطاعات الاقتصادية الأخرى وخصوصا قطاع المحروقات، لما يمكن ان تساهم به الزراعة في تحقيق الاكتفاء والأمن الغذائيين ، وكذا توفير مناصب شغل والتقليص من حجم البطالة، هذا من جهة، ومن جهة ثانية إبراز دور المناطق الصحراوية التي تعاني التهميش مقارنة بالمناطق الشمالية، بالرغم مما تمثله الصحراء من مخزون حقيقي من الثروات الباطنية، والمساحات الزراعية الشاسعة، وحتى المخزون البشري المقاوم لقساوة الطبيعة.

أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيار الموضوع له من الدوافع الذاتية والموضوعية التي تبرره:

الدوافع الموضوعية:

قلة الدراسات إن لم نقل انعدامها التي تعنى بدراسة موضوع التنمية بالمنطقة لهذا كان ولابد من تسليط الضوء عليها فالدراسات في أغلبها عبارة عن مونوغرافيا وصفية، لتكون هاته الدراسة بهدف الوقوف على واقع التنمية بإقليم سوف أولا ومدى نجاح السياسات التنموية المعتمدة بالمناطق الصحراوية وأكثر من هذا هو إبراز التنمية ميدانيا من خلال دراسة مدى اهتمام الجزائر كدولة بالمناطق الصحراوية باستغلال المقومات التي تمتلكها، ما يجعل أسباب النجاح متوفرة والوقوف على مواطن الفشل إذا لم تستجب للطموحات المسطرة.

الدوافع الذاتية :

رغبة في الاستمرار في دراسة الإقليم وتتمة لما تم انجازه في رسالة الماجستير الموسومة بـ "القطاع الفلاحي بإقليم سوف بين الجديد والقديم".
انتمائي لهذه المنطقة جعلني أعمل على إبراز ما تزخر به من مؤهلات وقدرات للمساهمة في ترقيتها وتنميتها، وبالتالي المساهمة في تنمية الجزائر.

الدراسات السابقة:

مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التهيئة الريفية بعنوان " القطاع الفلاحي بإقليم سوف بين القديم والجديد" من إعداد الطالب مصطفاوي عمار، بجامعة قسنطينة وتناولت القطاع الزراعي بنوعيه القديم والجديد وأبرزت أثر مشكل صعود المياه على القطاع الزراعي القديم المتمثل في الغيطان، وكذا أبرزت نقاط الاختلاف بين كل قطاع من حيث التقنيات المستعملة في الزراعة والسقي وكذا تطور المساحات والانتاج لمختلف المحاصيل الزراعية.

مذكرة مقدمة لنيل درجة مهندس دولة في تهيئة الأوساط الفيزيائية من إعداد الطالبين سفيان ثابتية وطارق شعث بعنوان " ظاهرة صعود المياه من الخطر إلى الكارثة" وركزت على دراسة ظاهرة صعود المياه وتطورها وأثارها على البيئة والسكان، وأبرزت مسبباتها واقتراح الحلول لها.

مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التهيئة الإقليمية من إعداد الطلبة عبداوي جيهان ريم بعنوان " مشكلة صعود المياه وآثارها على البيئة بإقليم وادي سوف واهتمت بدراسة مشكلة صعود المياه وتأثيراتها الجانبية على مختلف المجالات البيئية والصحية والعمرانية والزراعية...إلخ

والاختلاف في الدراسة التي نحن بصدد إعدادها من حيث الطرح والمعالجة وأهم ما في ذلك هو إبراز التحولات في القطاع الزراعي بالإقليم وكذا تأثر ذلك على المستوى الكلي بإبراز الدور التنموي لهذا القطاع مع إبرار ذلك التطور الكبير في المساحات والاستغلال، وإبراز الإمكانات والمعيقات التي تساهم إيجابا أو سلبا على تطور هذا القطاع. ونشير أن هذه أول أطروحة دكتوراه تهتم بالإقليم في مجال التهيئة الريفية.

حدود البحث:

الحدود الموضوعية:

تتمثل حدود هذا البحث في دراسة المقومات التنموية بإقليم سوف بإبراز الموروث التاريخي الذي ساهم فيما وصل اليه الإقليم في الجانب الزراعي على الخصوص كمحور للتنمية المرجوة.

الحدود المكانية:

تتمثل الحدود المكانية في إقليم سوف الذي يمثل جزءا من ولاية الوادي، والذي يمتد من حدود وادي ريغ شمالا إلى عمق العرق الشرقي وحدود ولاية ورقلة جنوبا، وشرقا النطاق الرعوي للشريط الحدودي المتمثل في بلدية دوار الماء.

أما الحدود الزمانية:

في الجانب النظري كان هناك سرد تاريخي لمسار التنمية في الجزائر قبل الاستقلال إلى غاية دخول الجزائر مرحلة اقتصاد السوق، وفي الجانب التطبيقي فقد تم اعتماد الفترة 1999-2014، وهي الفترة التي تتوافق مع المخططات الخماسية المعتمدة منذ سنة 1999.

<u>المنهج المستخدم:</u>

اعتمدنا في إعداد هذه الدراسة على عديد المناهج نظرا لطبيعة الموضوع، وهي المنهج الوصفي والتاريخي، وكذا المنهج الاستقرائي، في مختلف الفصول بحسب حاجتنا لذلك، مع اعتماد منهج دراسة الحالة باستعمال الأدوات الإحصائية والبيانية لتفسير وتحليل وتبرير النتائج، بالاعتماد على التقارير والإحصاءات الصادرة عن المديريات والمصالح المركزية.

خطة البحث:

للإجابة على موضوع البحث تم تقسيمة لجزئيين، الجزء الأول معنون بـ دراسة إقليم سوف ومقوماته التنموية والجزء الثاني معنون بـ التحولات الهيكلية للقطاع الزراعي بإقليم سوف وحوكمته.

فالعمل اذن يحوي ثمانية فصول وهي كما يلي:

الفصل الأول تناولنا فيه الإطار المفاهيمي للإقليم والتخطيط الاقليمي، فحاولنا أن نبرز مختلف التعاريف التي على أساسها تقسم الأقاليم والمعايير المعتمدة في ذلك، وحاولنا ان نميز بين الأقاليم والمجالات المختلفة الحضرية والريفية، وبعد ذلك حاولنا أن نبرز دور التخطيط الإقليمي والمستويات المعتمدة بحسب الوحدات الجغرافية.

وفي الفصل الثاني حاولنا أن ندرس الإطار الطبيعي، حيث تم ابراز المؤهلات الطبيعية، والصعوبات المناخية وقساوة طبيعة المنطقة.

اما الفصل الثالث فتناولنا بالدراسة السكن والسكان من خلال التطور والزيادة السكانية والتوزيع المجالي لهم وكثافتهم في المجال وكذلك الامر بالنسبة للسكن وانماطه وصولا لإبراز اهم التحولات في هذا الجانب.

وفي الفصل الرابع تناولنا بالدراسة الأنشطة الاقتصادية وخلفيتها التاريخية بالإقليم بداية من العهد الاستعماري وصولا لوقتنا الحالي، وتم دراسة المؤسسات حسب القطاعات الاقتصادية وسنوات انشاءها واحجامها، وتطرقنا لتعداد المشتغلين حسب القطاعات، وعرجنا بعد ذلك على حجم الاستثمارات التي قامت بها الدولة لنرى توجهها العام وتأثير ذلك في الإقليم وابراز مدى مساهمة الدولة في التنمية بإعطاء نظرة عن المشاريع التي لها تأثير مباشر على تنميته.

اما الفصل الخامس فقد تناول النظم الزراعية القديمة بالإقليم وكيف استطاع الفرد السوفي أن يخلق نموذجا زراعيا فريدا من نوعه بإنزال الزراعة لمستوى الماء في نظام مغلق عقلاني واقتصادي للموارد المتاحة، وأبرزنا أهم المظاهر الفلاحية المتواجدة بالإقليم.

وفي الفصل السادس تناولنا بالدراسة التحولات الزراعية بالإقليم بالانتقال من نظام زراعي قديم لنظام زراعي جديد، الأول يعرف انه نظام مغلق والثاني نظام مفتوح ، حيث تم الإشارة لواقع القطاع الزراعي القديم، والمشاكل التي يعانيها وأهمها مشكلة صعود المياه والتي كانت السبب الرئيس للتحول الزراعي بالإقليم، هذا التحول الذي برز من خلال التحول في الطبوغرافيا والمظهر، وتوسع المساحات خصوصا في بعض المنتجات الزراعية والحقلية، وحاولنا كذلك إبراز دور الدولة من خلال البرامج والدعم الذي قدمته، سواء بطريقة مباشرة بالقروض والدعم بالأدوية والشتائل، أو الدعم غير المباشر عن طريق المرافقة والإرشاد، ودعمنا هذا الفصل بالإحصائيات وتحليلها، ودراستها مجاليا بالإقليم، لنقف في النهاية على معيقات النشاط الزراعي وأفاق الزراعة بسوف، وكيف يمكن أن يكون هذا القطاع محركا حقيقيا للتنمية بما حققه الاقليم على المستوى الوطني والريادة في بعض المحاصيل والمنتجات الزراعية.

وفي الفصل السابع حاولنا ان نفصل في تجارب ونماذج الزراعات الجديدة في الإقليم والتطرق لطرق الزراعة والمشاكل التي تواجهها هذه الزراعات ميدانيا.

وفي الفصل الثامن وقصد الوقوف على مكامن الفشل قمنا بدراسة مؤهلات النجاح من خلال حوكمة النشاط الزراعي بالجزائر وبالإقليم، وحاولنا ان نبين نقاط القوة التي تمكن القطاع الزراعي ان يشكل بديل حقيقي للتنمية الاقتصادية سواء على المستوى المحلي أو المستوى الوطني.

الجزء الأول:

إقليم سوف

ومقوماته التنموية

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للإقليم والتخطيط الإقليمي

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للإقليم والتخطيط الإقليمي

تمهيد:

ساهمت الفوارق المجالية من حيث الموارد المحلية لمختلف المناطق في العالم في تطور فرع مهم من فروع الجغرافية هو الجغرافية الإقليمية الذي يهتم بدراسة عناصر البيئة الطبيعية والإنسان ومظاهر نشاطه في تكامل موضوعي واضح ضمن حيز جغرافي يشكل وحدة إقليمية تتصف بخصائص طبيعية وبشرية واقتصادية وكذلك اجتماعية وتاريخية معينة تميزها عن غيرها من الوحدات ، مما أدى لظهور نظرية التقسيم الإقليمي (الطبيعي والاقتصادي والبشري)، التي لم تقتصر مهمتها على تحديد هذه الوحدات الإقليمية التي تتميز بالتجانس في الظروف والموارد الطبيعية والبشرية فحسب، بل تعدت ذلك إلى دراسة أسباب التباين في الموارد وتطورها، وإبراز القوانين التي تضبط سيرها.

وتشكل الوحدات الإقليمية منظومات متكاملة تتألف من مجموع العناصر الطبيعية والبشرية التي تتفاعل فوق مساحتها، وتظهر هذه الوحدات في أشكال معينة من حيث تنظيمها المكاني وعلاقاتها الإنتاجية، وتتميز بتخصص اقتصادي مبني على أساس التقسيم الجغرافي للعمل، وتشكل هذه الوحدات المفهوم الأساسي لعلم الجغرافية الذي يقوم بتفسير قوانين تشكلها وكشف جوهرها، فضلا عن تحديد مكانتها في الدراسات الجغرافية.

يعتبر الإقليم في الجغرافيا منهجا قائما بحد ذاته، ففي كل الدراسات التي تعنى بأي وحدة من الوحدات يمكن تصنيفها (عالم، قارة، وطن)، على أساس أن العالم ينقسم لمجموعة من الأقاليم، وقد اتفق الكثيرون مع رأي الأستاذ جيمس وزملاؤه سنة 1961م (Wheeler;J.H,al: Regional geography of the world, New York,1961) ، عند تصنيفه سطح العالم إلى أقاليم جغرافية كبرى[1].

من هذا المنطلق وعلى اعتبار ان موضوع بحثنا يهتم بدراسة إقليم جغرافي بعينه له من التجانس والتقارب والفوارق ما يجعل من ضرورة التطرق للإقليم كمفهوم وكذا ربطه بالتخطيط والتنمية.

وقد قسمنا هذا الفصل للمباحث التالية.

المبحث الأول: مفهوم الإقليم وتطوره.

المبحث الثاني: التخطيط الإقليمي وعلاقته بالتنمية.

[1] حسن سيد أحمد أبو العينين: جغرافية العالم الإقليمية، الجزء الأول آسيا الموسمية وعالم المحيط الهادي، دار النهضة العربية، بيروت،1967، ص 9.

المبحث الأول

مفهوم الإقليم الجغرافي وتطوره

تمهيد:

يعتبر مصطلح الإقليم من أقدم المصطلحات الجغرافية استعمالا منذ بروز الجغرافيا كعلم، فقد تم تداوله عبر الأجيال، وبقي مثار اهتمام لما أثاره من اختلاف، فكل مرحلة من مراحل التاريخ جعلت الجغرافيين يقدمون تعاريفا جديدة وفقا للسياق التاريخي والفكر الإقليمي، هذا الأمر يجعل من الصعوبة بمكان تقديم تعريف إجرائي له فهذا الامر يتطلب إلماما بتاريخ علم الجغرافيا بأكمله.

I- مفهوم الإقليم :

حتى يمكن الوصول لتعريف شامل لكلمة إقليم وجب التخلي عن كل تعريف مسبق له ووجب الانطلاق من مقاربة أولية ترتكز على طبيعة المناطق التي نطلق عليها تسمية "إقليم"، فعلى هذا الأساس يمكن ان نقول إن الإقليم هو " مجال دو موقع محدد يكون بطريقة ما مميز عن المناطق الأخرى، ويمتد إلى الحد الذي يمتد معه ذلك التميز، وعلى الدارس المستخدم للمفهوم الإقليمي تحديد طبيعة هذا التميز، فان لم يستطع فعليه الوصول إليه من سياق دراسته"[1].

[1] ريتشارد هارتشورن: نظرة في طبيعة الجغرافيا، ترجمة عبد العزيز آل الشيخ وعيسى موسى الشاعر، دار المريخ، الرياض، 1988، ص: 160.

وتعرف القواميس ذات الصلة بالموضوع كلمة إقليم بانها تعني ببساطة" منطقة واسعة تقريبا ذات مدى مكاني محدد ولكنه مستمر، على افتراض أن يكون للأجزاء المختلفة لهذه المنطقة بعض الخصائص والعلاقات أقلها الموقع المشترك"[1].

ويعرف ويتلسي (Whittelesey) الإقليم بأنه " جزء متميز من سطح الأرض"[2].

وقد عرفه تيتا (Teita) على انه " يدرس الإقليم بوصفه منظومة معقدة تتألف من منظومات ثانوية: طبيعية، واقتصادية، واجتماعية، وسياسية"[3].

ويعرفه عادل عبد السلام بأنه" وحدة جغرافية مكونة من جميع العناصر الجغرافية المميزة للإقليم، يميزها انسجامها وتناغمها وتفاعلها من وحدة أخرى أو إقليم جغرافي آخر"[4].

ويعرفه شاريغن (Sheryigen) بأنه" مكان يختلف عن الأماكن الأخرى بمؤشر واحد، أو بمجموعة العناصر المكونة له، التي تتميز بالوحدة، والارتباط المتبادل، والكلية[5].

فمن خلال مختلف التعاريف يمكن أن نقدم تعريفا شاملا ونقول إن " الإقليم هو حيز مكاني متكامل، مشترك في المنشأ، مترابط داخليا وخارجيا مع الاختلاف بينهما من حيث القوة والاستقرار، مع إمكانية التطور".

ويتميز الإقليم الجغرافي بمؤشرات ثلاث هي: الموضوعية (الواقعية)، والخصوصية، ووحدة مكوناته أو عناصره.

ولتحديد المفهوم بشكل أدق يمكن ان نربطه بمصطلحات جغرافية أخرى وهي كالتالي[6]:

-الإقليم كمجال(Territoire)**:** يرتبط هذا المفهوم بشعور الانتماء والهوية، على أساس أن المفهوم هو صيرورة قائمة على ممارسات تنظيمية، إدارية، وبملكية جماعة اجتماعية لفضاء تعيش فيه.

---

[1] نفس المرجع أعلاه.

[2] Whittlessey,D, in James.P.E.and Jones.C.F, eds,1954, American geography inventory and prospect.Syraucuse Univ.press

[3] علي محمد دياب، مفهوما الإقليم و علم الأقاليم من منظور جغرافي بشري، مجلة جامعة دمشق، المجلد 28، العدد الثاني، 2012، ص: 461.

[4] عبد السلام عادل: الأقاليم الجغرافية السورية، مطبعة الاتحاد، دمشق، 1989-1990، ص:06.

[5] Sharygen M.D.The fundamental problems of economic and social geography, Perm University.p:137.

[6] Grigori Lazaref: promouvoir le développement des territoires ruraux, CIHEAM ET PLAN BLEU, Méditerranée, presse des science politique,2009, p:203.

-الإقليم من منطلق الفضاء الجغرافي: يعد هذا المصطلح كثير الاستعمال في العلوم الإنسانية، ومصطلح الفضاء الجغرافي انشأه المختصون في الجغرافيا، حيث يستعمل هذا المصطلح للدلالة على قطعة الأرض المحددة بمركبات فيزيائية واقتصادية، واجتماعية، كما يستعمل المصطلح بصيغة الجمع للدلالة على اختلاف الفضاءات الجغرافية مثل الفضاء الجبلي والسهلي والزراعي وغيرهم.

-الإقليم من منطلق مفهوم المكان: في هذه المرحلة يقوم المفهوم على الربط بين المكونات الفيزيائية والبيو جغرافية لمكان ما وجماعة بشرية تقطن به، حيث تتأسس العلاقة بين المجتمع والمكان الذي تقطن فيه من منطلق مبدأي الإمكانيات المتاحة والعوائق الموجودة بما في ذلك الأخطار والكوارث الطبيعية.

II- مكونات الإقليم :

وتشمل مكونات الإقليم ما يلي[1]:

1.II الأرض :

وهي مساحة اليابسة المحددة التي تقطنها جماعة من البشر هم السكان وتتضمن الأرض ما يقع عليها وتحتها من ثروات ومصادر طبيعية ولا يشترط في الأرض أن تكون متصلة بل يمكن أن تكون مجزأة كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة وبريطانيا.

2.II الفضاء الخارجي :

وهي المساحة الجوية التي تعلو الأرض دون وجود قيود معينة على مقدار الارتفاع، وانما يرتبط الارتفاع بما تتمتع به الدولة من قدرات عسكرية وتكنلوجية تستطيع بها الدفاع عن فضائها الخارجي.

3.II المواطنون :

ويعرفون بأنهم مجموع الافراد الذين يقطنون رقعة أرضية معينة وتربطهم روابط الانتماء الوطني وينتج عنها عادات وتقاليد ومصالح واهداف مشتركة.

[1]I Grigori Lazaref :ibid, p : 203.

ويستخدم تقسيم الإقليم بثلاثة معاني[1]:

-بوصفه عملية تقوم على أسس علمية في تحديد الإقليم، وإظهار حدوده المكانية وتركيبه سماته العامة.

-بوصفه تقسيما واقعيا لسطح الأرض، ولعناصر المجتمع أو المجتمع ككل المتركزة على أجزاء معينة منه.

-بوصفه منهجا من مناهج التحليل والتركيب العلمي للموضوعات والظواهر المعقدة واستشرافها وتخطيطها وإدارتها.

III. أنواع الأقاليم :

يصنف الإقليم لستة أنواع وهي كالتالي[2]:

1.III الإقليم الطبيعي :

ويعتمد في هذه الحالة أي عنصر من عناصر البيئة الطبيعية، لذلك قد يكون الإقليم سلسلة جبلية، أو نطاقا سهليا أو إقليما هضبيا، أو واديا نهريا، أو نطاقا مناخيا، أو إقليم نباتي طبيعي.

2.III الإقليم البشري :

يعتمد التقسيم البشري للإقليم على الحدود البشرية التي خطها الانسان، أو يعتمد على أية خاصية بشرية أخرى كتوزيع السكان وتركيبتهم وحرفهم ومستواهم الاقتصادي المعيشي، والتقدم الحضاري.

3.III الأقاليم الميتروبوليتان :

يعد من التصنيفات الحديثة التي ظهرت مؤخرا في تصنيف الأقاليم وتحديد أبعادها وخصائصها، ويكون الإقليم عبارة عن تجمع حضري كبير يشكل مدن مندمجة مثل إقليم مدينة القاهرة، أو إقليم لندن الكبرى.

[1] علي محمد دياب: مرجع سابق، ص-ص:463-464.

[2] Grigori Lazaref: op-ci, p:203.

III.4 الأقاليم ذات الخصائص المتماثلة :

ويعتمد في تقسيمه على التماثل في مجموعة من الخصائص العامة، كتحديد نطاق لمجموعة من التقسيمات الإدارية كالولايات والمحافظات.

III.5 الأقاليم الإدارية :

يعتمد في تقسيمه على أسس إدارية أ تنظيمية خاصة، مثل إقليم غرب نهر النيل، أو نطاق مصر الوسطى.

III.6 الأقاليم الخاصة :

وهو اقليم لا يمكن تحديد حدوده بسهولة، إلا أنه يضم سمات حضارية خاصة، كرقعة من الأرض مثلا تتسم مبانيها بتصاميم هندسية خاصة، أو يستغل في بنائها مادة معينة، كما يرتبط الإقليم من الناحية الجغرافية بمسألة البناء، وبهذا فمن الناحية الإدارية يتأسس الإقليم بارتباطه بمشروع ما.

IV. مستويات التخطيط :

على اعتبار أن التخطيط يسعى لتحقيق أهداف مسطرة، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، فلابد من ضرورة التفرقة بين مستوياته المختلفة من حيث المدة الزمنية أو المستويات الجغرافية أو من حيث القواعد التي يقوم عليها، ويمكن ان تلخص في التالي:

IV.1 من حيث المدى الزمني :

ويمكن تقسيمها لثلاث مستويات:

أ-المدى الطويل: وهو التخطيط الذي تتراوح مدته الزمنية ما بين 10-25 سنة، ويستند أساسا للاستشراف والتنبؤ بالاتجاه العام للاقتصاد والنمو على المستوى القومي تتميز بالعمومية دون التفصيل فيها، كما هو الحال بالنسبة للخطط القصيرة والمتوسطة الأجل، فهي توضح الإطار العام الذي على ضوءه يتم وضع الخطط القصيرة والمتوسطة الأجل[1]، وقد يقتصر هذا النوع من التخطيط على قطاعات أو أقاليم محددة[2].

[1] عبد الله بن علي المرواني : التخطيط التنموي، الإطار النظري و المنهج التطبيقي، الإدارة العامة للطبع و النشر للمعهد، المملكة السعودية، 2005، ص: 34

[2] ماجد حسين صبيح، مسلم فايو أبو حلو: مدخل إلى التخطيط و التنمية الاجتماعية، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات القاهرة، 2014، ص: 296.

ب-المتوسط الأجل: وتتراوح المدة الزمنية في هذا النوع من التخطيط بين 3—7 سنوات، وغالبا ما تعتمد الكثير من الدول على التخطيط الخماسي، ويتم تقليص المدة في هذه الحالة لتسهيل وضع التقديرات المناسبة على قدر كبير من الصحة، وكذا إمكانية تحقيق الأهداف الموضوعة، ويتطلب هذا المستوى إمكانيات معتبرة سواء من حيث التحضير أو التنفيذ، وتوضع الخطة بناءا على الخطط الطويلة الاجل، فهي ترجمة لها في الواقع.

ج-القصيرة الأجل: لا تتعدى المدة الزمنية في هذا النوع من التخطيط الثلاث سنوات ولا تقل عن السنة الواحدة، وغالبا ما تكون لتنفيذ برامج حكومية على المستوى المحلي، وهي خطة مفصلة وملموسة وتتعلق بشكل مباشر بالإنتاج والاستثمار، وترتبط بشكل وثيق بالوسائل المتاحة والسياسات المقررة لتحقيقها[1].

2.IV من حيث المستوى الجغرافي :

فمن حيث المستوى الجغرافي يمكن أن يغطي التخطيط بعدا محليا أو إقليميا أو وطنيا، وبل وقد يكون عالميا.

أ-التخطيط على المستوى المحلي: ويستهدف مجتمعا معينا سواء كان مجتمعا حضريا أو ريفيا، ويهدف للنهوض بهذه المجتمعات عن طريق تنميتها والارتقاء بها، ويتوقف على طبيعة الوحدات التسييرية (بلدية، ولاية)، يعتمد على الموارد المتاحة في تلك البيئة المحلية وتستمد أفكارها من الخطة العامة للدولة[2].

ب-التخطيط على المستوى الإقليمي: وهو مستوى أكبر من المستوى المحلي (لأن مفهوم الإقليم في هذه الحالة يقصد به الجهة)، فيمكن أن يمس هذا المستوى عدة مجتمعات محلية، ويهدف هذا التخطيط لتحقيق التنمية القومية عن طريق تنمية أقاليم المجتمع[3]ن ويتوقف دور الدولة على تحقيق التوازن بين الأقاليم، والتخطيط الإقليمي يمثل احدى صور اللامركزية، وتتولى أجهزة التخطيط الإقليمي مسؤولية إعداد الدراسات والبحوث اللازمة لتقدر معدلات التنمية الاقتصادية بطريقة موضوعية لرسم خطة واقعية عن احتياجات كل إقليم[4].

---

[1] ماجد حسين صبيح، مسلم فايو أبو حلو: مرجع سابق، ص: 297.
[2] عبد الله بن علي المرواني : مرجع سابق، ص: 34
[3] سميرة كالم محمد:التخطيط الاجتماعي، مدخل للقرن الواحد و العشرين، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1998، ص: 74.
[4] نفس المرجع السابق، ص:، ص: 77، 78.

ت-التخطيط على مستوى وطني: تهدف الدول في وقتنا الحالي من خلال هذا النوع من التخطيط لتحسين البيئة الداخلية لاستقبال الاستثمارات الاقتصادية، خصوصا للدول التي تعتمد النهج الاشتراكي وتتحمل أعباء قطاعات معينة مثل الصحة والتعليم وغيرها، وتهدف الدول لتحقيق التنمية من خلال تحقيق التكامل بين مختلف القطاعات، وهو يحتاج إلى متطلبات وبيانات على المستوى الوطني[1] وتسعى من خلالها لتحقيق أهداف المجتمع على المديين القريب والبعيد وفق نظرة تتميز بالشمولية.

V. أنواع الأقاليم الجغرافية :

يتحدد نوع الإقليم بحسب المستوى الهرمي بالهدف الأساسي للتقسيم (زراعي، صناعي...إلخ)، وعموما يمكن تصنيف الأقاليم الجغرافية لمجموعتين كبيرتين هما:

1.V أقاليم جغرافية طبيعية :

وهي تهتم بدراسة المكونات الطبيعية للإقليم من موقع جغرافي طبيعي، والبنية والتركيب الجيولوجي، ومظاهر سطح الأرض والتربة والمناخ والمياه والغطاء النباتي الطبيعي... فهي أسس التقسيم للأقاليم وتتشكل عندها الأقاليم الطبيعية المركبة (العامل المسيطر)، فتتشكل الأقاليم الطبيعية الفرعية مثل (إقليم نباتي، إقليم مناخي، إقليم مائي، حيواني...)، والتقسيم العلمي الصحيح هو ذاك التقسيم الذي يأخذ مجمل العوامل وينظر في تفاعلها مع بعضها البعض.

2.V أقاليم جغرافية اقتصادية - اجتماعية :

وهي تدرس ضمن نطاق الجغرافية البشرية، ويقوم التقسيم الإقليمي الاقتصادي والاجتماعي على أساس قطاع اقتصادي واحد، فتتشكل الأقاليم القطاعية (الزراعية، الصناعية، السياحية، التجارية...)، ويمكن ان تتشكل الأقاليم الاقتصادية والاجتماعية الشاملة[2] على أساس مجموعة القطاعات الاقتصادية وتفاعلها مع بعضها البعض.

ولا يمكن اعتبار الدراسة جغرافية مكتملة الأركان مالم تتناول العناصر الطبيعية من جهة والانسان ومظاهر نشاطه من جهة أخرى، فالجمع بينهما يشكل ما يعرف " بالإقليم الجغرافي" وهذا ما يحقق للمنهج الجغرافي الإقليمي هدفين رئيسيين هما التقسيم الإقليمي الأمثل على

[1] عبد الله بن على المرواني: مرجع سابق، ص: 36.
[2] حسن أمين الفتوى: التخطيط الإقليمي، الجزء الأول، مطبعة الداودي، دمشق، 1982، ص 42.

الأرض[1] والدراسة الجغرافية المتكاملة من خلال التفاعل بين العناصر الطبيعية والبشرية في إطار الإقليم، والعلاقة بينهما كما يقول عنها كارل ريتر " أن العلاقات التي تربط بين الأرض والإنسان هي من أوثق العلاقات المتبادلة، بحيث لا يمكن دراسة إحداها بمعزل عن الأخرى"[2].

VI- تصنيف الأقاليم الجغرافية والأسس المحددة لها :

للأقاليم الجغرافية أسس وتصنيفات يعتمد عليها وهي كالتالي:

1.VI تصنيف الأقاليم الجغرافية :

يتحدد التقسيم الإقليمي تبعا للأنظمة التي تخددها الأهداف المختلفة، مما يؤدي لتعدد الاحتمالات الممكنة للوحدات التصنيفية للإقليم الجغرافي الاقتصادي – الاجتماعي والتي تعتبر بحد ذاتها مصطلحات لنماذج جديدة للإقليم[3]، ويمكن جمعها في مفهوم واحد يشمل العناصر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تحت اسم الإقليم الجغرافي المتكامل الذي كان ينظر اليه على أنه إقليم متجانس يأخذ بالحسبان فروع الاقتصاد كلها، أما بعد دخول الجغرافية مفهوم التخطيط فقد أخذ بعدا أوسع ليشمل الظروف والموارد البيئية (الطبيعية) والاقتصادية والاجتماعية تحت اسم الإقليم الجغرافي الاقتصادي – الاجتماعي المتكامل.

[1] صلاح الدين الشامي: الفكر الجغرافي-سيرة ومسيرة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1980، ص:355.
[2] خصباك ولمباح: الفكر الجغرافي، تطوره، طرق بحثه، مطبعة جامعة بغداد، 1983، ص:54.
[3] أديب خليل: مفهوم الإقليم الجغرافي الاقتصادي وجوهره الاجتماعي وأهمية الدراسات الجغرافية (دراسة نظرية منهجية)، مجلة جامعة دمشق، المجلد 31، العدد 1+2، 2015، ص: 711.

شكل رقم " 01": الوحدات التصنيفية للإقليم الجغرافي المتكامل

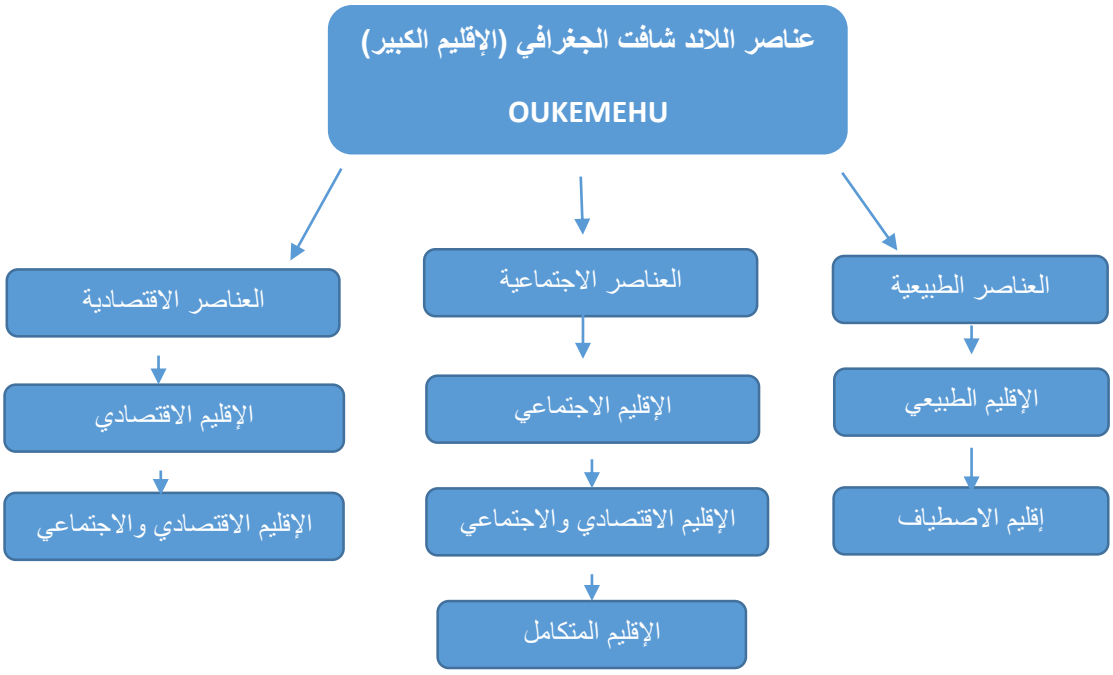

المصدر: ألايف.ب الجغرافية الاقتصادية والاجتماعية، قاموس المصطلحات والمفاهيم الجغرافية، موسكو،1983، ص:226

ولا يتعارض مفهوم الإقليم المتكامل مع مفهوم الإقليم الجغرافي الاقتصادي – الاجتماعي كمفهوم أساسي في الجغرافية الاقتصادية – الاجتماعية وفي الاقتصاد الإقليمي، إذ تبقى العناصر الاقتصادية والروابط الاقتصادية أساسا للتأثير المتبادل لمجمل العناصر الأخرى في اللاند شافت الجغرافي[1].

[1] شاع استعمال كلمة اللاند شافت أو اللاند سكيب في المانيا ولاقت قبولا أكثر من كلمة الإقليم الكبير وأصبحت دراسته تمثل الهدف المركزي للجغرافية، وتعني المنطقة ذات المظهر المتماثل، أما اللاند سكيب الحضاري فهو المنطقة المتماثلة التي خلقتها حضارة الانسان.

2.VI أسس التقسيم الجغرافي للأقاليم :

تتسم عملية التقسيم الإقليمي بالصعوبة غالبا لوجود عدد كبير من المعايير الممكن اعتمادها، فالأقاليم يمكن أن تصنف في فئات طبقا لخصائصها الداخلية السائدة، أو لطبيعة علاقاتها بالأقاليم الأخرى، أو لدورها في الاقتصاد الوطني[1]، وقد تعتبر منطقة ما اقليما لأنها تتميز وتتسق داخليا بسبب توافقها مع توزيع نمط معين من المناخ أو التضاريس أو النبات الطبيعي أو التربة، وقد يعتمد التقسيم على الخدمات الإدارية والعلاقات التجارية كإقليم المدينة، ولأن حدود الإقليم مهما كان نمطه ليست حدودا صارمة ودقيقة إلا في حال القارات والمحيطات، فالخصائص الإقليمية للإقليم تتغير تدريجيا في المكان حتى أن المناطق الانتقالية بين إقليمين متجاورين تبدو صعبة التحديد، وتكون بالتالي هذه المناطق نقاط اتصال أكثر منها مناطق انتقال وانفصال، ويركز الباحثون على اعتماد الحدود الطبيعية في التقسيم أكثر من اهتمامهم بالحدود السياسية سريعة التغير.

أ-الأسس الطبيعية لتحديد الأقاليم:

إن أكبر مشكلة يواجهها الجغرافيون في تقسيم الأقاليم هي المقياس الواجب اعتماده في وضع الحدود الطبيعية، والتي بقيت عالقة إلى غاية القرن العشرين، وكان للجغرافي الألماني "جاتيرير" أن حل هذه المشكلة عن طريق " شبكة أنظمة الجبال المتصلة " التي اقترحها سنة 1775م، ليتخذها أساسا لتقسيم العالم إلى أقاليم طبيعية[2]، من هنا تعددت بعدها العناصر التي قد تعتمد في التقسيم مثل أقاليم الجغرافيا الحيوانية، وأقاليم طبيعية على أساس مناخي

ب-الأسس البشرية لتحديد الأقاليم:

كانت الظواهر البشرية أساسا لتحديد الأقاليم منذ أن عمت الفلسفة الانتفاعية، وكانت البداية باعتماد الحدود السياسية مثلما نادى بذلك" فارينيوس" الذي يرى بأن على الجغرافي أن يحاول وصف قطر بأكمله[3]، وبعد أن أخذت الجغرافيا منحى الفلسفة العلمية الصرفة خاصة في المانيا، والتي عبر عنها " أوسكار بشل" بأن الجغرافيا أخذت مكانها الصحيح كموضوع مستقل، قد

[1] Ackerman.E: Population and national resources, in: Hauser,P.M, And Duncan, O,eds, The Steudy of populatio,Chicago,1959.
[2] Carter.H: The study of urban geography,Edward Arnold,London, 1974.
[3] Dickinston.R.E :The city region in western europe,Routledge and Kegan Paul LTD, London,1967.

قضى على الوصف الجغرافي التقليدي، ومن ثم بدأ الوصف الجغرافي لسطح الأرض ولأقسامه يرتكز على الأسس الطبيعيةّ، رغم بقاء الحدود السياسية والإدارية كأساس للتمييز[1].

وتمثل الإقليمية نظرية سياسية كاملة لأنها توزع الأثقال والقيم البشرية داخل الأجزاء المختلفة للدولة الواحدة ومن ثم فإنها تمثل العلم السياسي أو الجانب السياسي للعلم الجغرافي خصوصا بعد ان تم تداول مصطلح العدالة الإقليمية التي أصبحت هدفا يتم تحقيقه عن طريق التخطيط الإقليمي.

وأعتمد بعد ذلك على " المدينة " كمركز لتحديد الأقاليم مثلما نادى بذلك "فوست" و: جيبلبرت" ولابلاش" بأن كل إقليم يجب أن يتمركز حول مدينة[2].

وهناك من يرى الأهمية الاقتصادية أساسا للتقسيم مثل "لدراير" في عام 1915، عندما قال إن السبب الأخير للإقليم الطبيعي هو سبب اقتصادي.

وتجدر الإشارة أنه كلما صغرت المنطقة المحددة كإقليم كلما كانت الدراسة أشمل نظرا لإمكانية اكتمال التناسق.

خلاصة:

من وجهة النظر الجغرافية يتحدد مفهوم الإقليم على كونه رقعة مكانية متكاملة ومتجانسة من حيث الجانب الطبيعي والبشري ويكمن الاختلاف في تعريفه وفقا للمنطلق في تقديمه إن كان مجاليا أو جغرافيا ، حيث نجد الأقاليم الطبيعية والبشرية والإدارية وغيرها.

ومن حيث التخطيط تجدر الإشارة لتعدد مستوياته من المدى (طويل، متوسط، قصير)، ومن حيث الجغرافية حيث نجد التخطيط الوطني أو القومي والمحلي والإقليمي، هذا ما جعل الأقاليم تختلف من حيث التصنيف وفقا للمعطيات السابقة الذكر.

[1] Gore .C: Region in questions, Methuen and Co,LTD, London, 1984.

[2] أحمد محمد عبد العال: الإقليم و الإقليمية في الفكر الجغرافي، مرجع إلكتروني www.kotobarabia.com، ص 17.

المبحث الثاني

التخطيط الإقليمي وعلاقته بالتنمية

تمهيد:

قصد وضع حلول عملية لما يعترض المجتمعات من مشاكل، لابد من وجود تصورات يمكن اسقاطها على الواقع بما يستجيب لتطلعاتها، ويتوقف دور المخطط على الإلمام بتعريفات التخطيط وكل ما يتعلق به من نظريات وأساليب يمكنها أن تساعد على تحقيق التنمية على الرغم من الاختلافات والتباينات التي تعتريها، وتعددت التعاريف المتعلقة بالتنمية كمفهوم وكذا التخطيط الإقليمي، حسب المجالات وحسب الخصائص المتعلقة بكل إقليم، ولإبراز ذلك سيتم تفكيك المصطلحات المعنية للوصول لتعريف شامل ومتكامل.

ا.تعريف التخطيط :

التخطيط واحد من الأساليب المهمة في تحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية، ويعرف على أنه أسلوب أو منهج يهدف إلى حصر كل الإمكانيات والموارد المتوفرة في الإقليم أو الدولة أو أي موقع آخر على كافة المستويات من الشركة وحتى المدينة أو القرية أو الإقليم أو الدولة، وتحديد كيفية استغلال هذه الموارد والإمكانيات لتحقيق الأهداف المرجوة خلال فترة زمنية معينة[1]، وهو بالتالي يدخل في عديد المجالات ولا يقتصر على الجغرافيا كعلم، بل يتعداه لكل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

[1] محمد خميس الزوكة: التخطيط الإقليمي و أبعاده الجغرافية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1991، ص: 23.

وقد أوضح ماريوس(Marios) أن هناك اتجاهين لتعريف التخطيط[1] الأول وضعه شرشمان (Churchman) سنة 1974 وهو أن " التخطيط هو تحديد لاتجاه عمل معين نستطيع ان نتبعه فيأخذنا للأهداف المطلوبة والمرغوب فيه"، والاتجاه الثاني وصاحبه بيتر هال (P.Hall) عام 1974 وهو أن" التخطيط يهتم بمجموعة من الأهداف المدروسة المراد تحقيقها، ويتم العمل لذلك من خلال تجميع خطوات داخل ترتيب متسلسل"، وأشار ماريوس أن كلا من الاتجاهين يستخدم كلمات (هدف-عمل-قرار-اهتمام) ولكن بدون ذكر لتفاصيل هذه الأهداف والأعمال والاهتمامات فهي تكسب جوهرا لا تمتلكه.

واستنتج ماريوس من مختلف التعاريف أنها غير ذات فعالية، حيث أن المجتمع يحاول تحقيق أهدافه، فهو يفكر سلفا ويقدم على تحقيقها بطريقته الخاصة متبعا قواعد إما اكتسبت من العادات أو نظم تم تنظيمها بشكل ما لتناسب ظروفه الخاصة، وهو ما يعتبره تعريف التخطيط في وقتنا الحالي،وقد حاول بعض الباحثين تقنين وتنظيم عملية التخطيط وتحديد خطواتها، ومنهم ألن ويسلون (Alan Wilson) الذي حدد عملية التخطيط بصورة عامة في ثماني خطوات مقسمة إلى ثلاث مراحل وتظهر من خلال الجدول:

جدول رقم " 1 ": مراحل التخطيط وخطواته

	المراحل	الخطوات
المرحلة الأولى	البحث والدراسة	1- الأساليب الفنية
		2- المخططات
		3- صياغة المشاكل
المرحلة الثانية	وضع إطار المشروع بعد حل المشاكل	4- معالجة التفاصيل الفنية الخاصة بالمشروع
		5- صياغة المشروع
		6- التقييم
المرحلة الثالثة	التنفيذ	7- تحديد الأهداف
		8- التنفيذ

المصدر: محمد خميس الزوكة: التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1991، ص: 24.

[1] Marios Camhis: Planning thory and philosophy,1979,p2.

وفي العادة يهدف التخطيط لتحقيق التنمية وزيادة الإنتاج بهدف رخاء المجتمع ورفاهيته من خلال سياسة معينة تنفذ في فترة زمنية محددة، أما اختيار أسلوب التنفيذ فيتم بعد إجراء مفاضلة بين الأساليب والمشاريع المختلفة لاختيار أنسبها بالنسبة لظروف البلاد وامكانياتها وأحسنها استغلالا للموارد وبالتالي أكثرها ربحا.

ويمكن ان نلخص أهداف التخطيط في النقاط التالية[1]:

- تحسين كل من الإنتاج والخدمات سواء من حيث الكم أو الكيف.

- زيادة درجة الاكتفاء الذاتي للدولة من حاجياتها الأساسية سواء أكانت منتجات أو خدمات.

- محاول أيجاد نوع من التوازن بين كمية الإنتاج ونوعيته ومستوى الخدمات من ناحية وبين حجم الاستهلاك والزيادة السكانية وارتفاع مستوى المعيشة من ناحية أخرى.

- ضمان توزيع المشروعات المختلفة التي تتضمنها أي خطة للتنمية على أقاليم الدولة المتعددة أو على قطاعات الإنتاج المختلفة بما يتفق وظروف وإمكانيات وحاجة كل إقليم أو قطاع، مما يجنبنا النمو غير المتكافئ لإقليم من الأقاليم أو قطاع من قطاعات الإنتاج دون الآخر وما يتبع ذلك من مظاهر تخلف متعددة ينتج عنها عديد المشاكل.

II.مفهوم التخطيط الإقليمي :

يرجع استخدام التخطيط الإقليمي إلى أوائل سبعينات القرن العشرين حيث يعتبر التخطيط الإقليمي جزء من التخطيط القومي الشامل، ويتم ذلك بتوليف العناصر المختلفة (عنصر بشري، بيئة، موارد طبيعية وغيرها).

II.1 تعريف التخطيط الإقليمي :

هو همزة الوصل بين التخطيط القومي الشامل والتخطيط المحلي، يتم خلاله وضع الخطوط العريضة الموجهة لتنمية وتطوير الإقليم اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا خلال فترة زمنية معينة، فهو أسلوب علمي يهدف لدراسة كافة الإمكانيات والموارد المتوفرة الخاصة بكل إقليم (بشرية، طبيعية، بيئية، طاقوية وغيرهم).

[1] محمد خميس الزوكة: نفس المرجع السابق، ص: 25.

وللتخطيط الإقليمي أبعاد جغرافية وأخرى تخطيطية، ولكن بسبب وجود عديد الأنواع من النظم الاقتصادية السائدة في العالم لم يتم تحديد تعريف واحد للتخطيط الإقليمي، وسيتم تقديم عدة تعريفات له، حيث يعرفه خالد علام بأنه" عمل شامل يتعامل مع الحياة نفسها حاضرها ومستقبلها، وهو أسلوب سليم لحل مشاكل الإقليم اقتصاديا وعمرانيا واجتماعيا، وهو فن يرتب وينظم استعمالات أراضي الإقليم ومراكز العمران على أساس الحقائق التي توصل إليها حتى تؤدي الوحدات التخطيطية وظيفتها على أكمل وجه" [1]، في حين يقدم له (J .Friedman) تعريفا أخر وهو أنه " نوع متخصص من التخطيط السكاني، يهتم أساسا بالترتيب المبني على التقويم الشخصي للأنشطة الاقتصادية الموجودة في مكان اقتصادي معين، يشتمل على مدينة واحدة مع تحديد وتوضيح الأهداف الاجتماعية المراد تحقيقها من خلال عملية التخطيط "

ويعرف أيضا" أنه دراسة الموارد الطبيعية والبشرية سواء المستغلة أو غير المستغلة في رقعة محددة من الأرض(إقليم) لمعرفة إمكانياتها ومواردها واستغلالها خلال فترة زمنية معينة لتحقيق أهداف محددة من شانها النهوض بهذه الرقعة من الأرض (الاقليم) وانعاشها "[2].

وتختلف وجهة النظر البريطانية والأمريكية للتخطيط الإقليمي، فوجهة النظر البريطانية ترى أن التخطيط الإقليمي " يشمل العمليات والأساليب التي يتم من خلالها اتخاذ مجموعة متكاملة من القرارات بهدف الإسراع بعجلة التنمية الإقليمية بطريقة سليمة بحيث تحقق الأهداف المرسومة في صورة برامج ومشروعات إنتاجية واستثمارية في منطقة معينة ولفترات زمنية محددة"

أما وجهة النظر الأمريكية فالتخطيط الإقليمي عبارة عن "محاولة لتطوير الشكل العمراني والاجتماعي للأنظمة الانتاجية في الأقاليم وذلك حتى يرتبط بالنمو الحضري العام للدولة أي هي عملية تجهيز الخطط والبرامج للمناطق الغنية بمواردها الطبيعية وتلك التي تدهورت فيها الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في محاولة للإصلاح العمراني عن طريق الاهتمام بالإقليم من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية"

من هنا يمكن ان نقول إن التخطيط الإقليمي هو مجمل التدخلات والاجراءات المتخذة من المخططين بغية إحداث التنمية على مستوى الأقاليم على ضوء ما يتوفر من موارد والاستفادة

[1] أحمد خالد علام: التخطيط الإقليمي، المكتبة الانجلو مصرية، مصر، 1982، ص 14.
[2] http://www.kau.edu.sa/Files/0002132/Subjects/REG7b.pdf بتاريخ 19 سبتمبر 2017 على الساعة 12.55 .

منها، عن طريق الدراسات النظرية والتطبيقية وتحديد الموارد المتاحة بدقة وكيفيات استغلالها وفق نظرة شاملة، في إطار السياسات العامة والتفاعل الديناميكي بينها، واتخاذ القرارات والتنفيذ.

شكل رقم " 02 ": مخطط لأسلوب للتخطيط الإقليمي

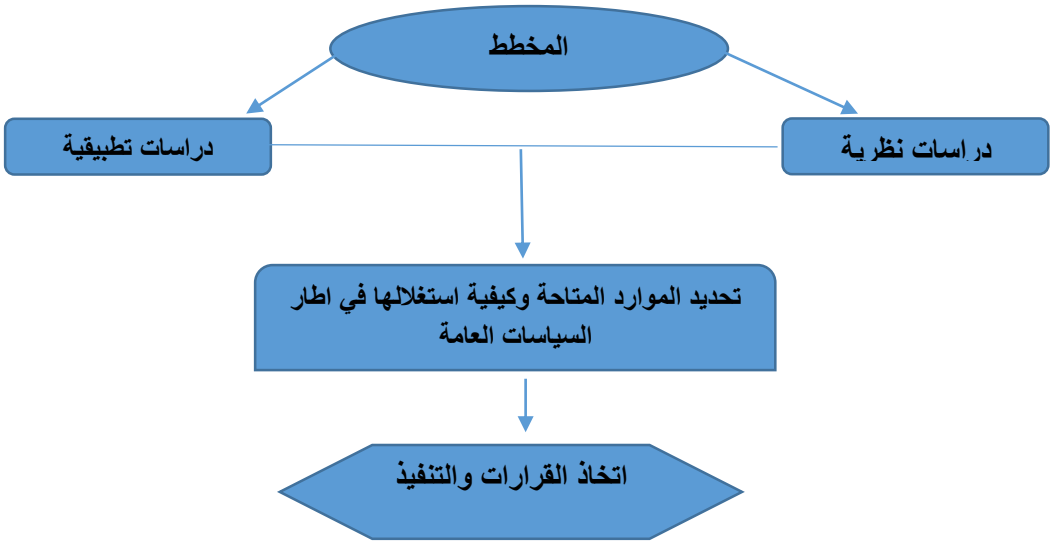

المصدر: من إعداد الطالب بناء على ما سبق.

2.II أهداف التخطيط الإقليمي :

إن التطور الفكري أثر على أهداف التخطيط الإقليمي نفسه، حيث كان من أهداف التخطيط الاقليمي كما يرى محسن المظفر[1] "أن أهم أهداف التخطيط الإقليمي في وقتنا الحالي هو إيجاد نوع من التوازن بين الإنتاج ونوعيته، ومستوى الخدمات من ناحية وبين حجم الاستهلاك والزيادة السكاني، وارتفاع مستوى المعيشة من ناحية أخرى، وأيضا توزيع المشروعات المختلفة التي تتضمنها أي خطة على أقاليم الدولة بما يتفق وظروف كل إقليم وإمكاناته وحاجاته مما يجنب النمو غير المتكافئ وما يتبع ذلك من العديد من المشكلات" ، في حين زاد على هده الأهداف الأساسية التي اتفقت على أن يكون شاملا لجميع القطاعات ما يلي:

- التخطيط الإقليمي يجب أن يكون تشاركيا مع السكان وكل الفاعلين.

- التخطيط واجب أن يكون واقعيا وقابلا للتنفيذ يتميز بالفعالية، وتكون له أهدافا طويلة المدى تراعي البعد البيئي وأهداف التنمية المستدامة.

[1] محسن عبد الصاحب المظفر: التخطيط الإقليمي – تعريفات ونظريات وتحليلات مكانية، دار شموع الثقافية ليبيا، 2002، ص– ص:22-23.

- التخطيط مبني على التنبؤ بالحاجيات وتوفيرها قبل الحاجة اليها.

- الاهتمام بما سيترتب عن إعادة التشكيل المكاني على مسار التنمية.

مما سبق يمكن القول أن التخطيط الإقليمي يهدف لترقية وتنمية إقليم معين فهو بالتالي أقرب للتسيير اللامركزي أو المحلي على اعتبار أن السلطات المركزية لها علم ودراية بالإمكانيات والموارد المتاحة وكذا العوائق والصعوبات التي قد تواجه خطط التنفيذ، أما المقترحات والتنفيذ فهي من اختصاص الوحدات اللامركزية لذا فإن " مركزية التخطيط القومي ترتبط ارتباطا قويا بلامركزية الاقتراح والتنفيذ أو بعبارة أخرى فإن مركزية التخطيط يتوقف نجاحها على لامركزية التخطيط الإقليمي"[1]، وهو ما يفسر أسبقية التخطيط الإقليمي عن التخطيط الوطني، حيث يتم تجميع الدراسات الإقليمية والتنسيق بينها ليتم في النهاية وضع المخطط الوطني، ويقوم كل إقليم بتنفيذ ما تم اقتراحه مسبقا من الجماعات المحلية اللامركزية، على أن يكون ذلك بما يتوافق مع الخطة العامة بما يتوفر من إمكانيات وموارد للدولة.

3.II أجهزة التخطيط وأدوار المخططين :

تختلف أجهزة التخطيط من دولة لأخرى ومن نظام لآخر، حيث يمكن أن تشارك عدة مؤسسات في عملية التخطيط، مع ضرورة وجود نصوص تنظيمية وتشريعية تحدد مجال تدخل كل طرف، مع الإشارة لنمطين اثنين من التخطيط مركزي ولامركزي، " فلا يمكن اقتصار التخطيط على الجهاز المركزي، بل يمكن استكمال الأجهزة التخطيطية على المستويات المختلفة، القومية والمحلية منها لتباشر من خلال مهامها ومسؤولياتها المنوطة بها، في الوقت الذي يتولى الجهاز المركزي في المجتمعات رسم الأسس العامة للأجهزة الموجودة، تقوم هذه الأجهزة على وضع التفاصيل والخطط التنفيذية لممارسة مهامها ونشاطاتها في صورة واضحة"[2]

وتتمثل الأجهزة التي تشارك في التخطيط الوطني فيما يلي:

- الوزارات والمديريات المختلفة.
- المجالس المحلية والولائية.
- الأجهزة الإدارية المختلفة.

[1] محمد لبيب شقير: مركزية التخطيط ولامركزية التنفيذ، الأهرام الاقتصادية، القاهرة، جانفي 1964، ص: 24.
[2] ماجد حسني صبيح، مسلم فايو أبو حلو: مدخل إلى التخطيط والتنمية الاجتماعية، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، القاهرة ،2014، ص: 257.

- المؤسسات الاقتصادية العمومية.

- المؤسسات الاقتصادية الخاصة.

- الجامعات ومراكز البحث العلمي.

ويشترك في مختلف مراحل التخطيط مجموعة من المتدخلين من تخصصات مختلفة، وتختلف أدوارهم حسب النظم والتشريعات، فمنهم من يمتلك سلطة اتخاذ القرار ومنهم من يتوقف دورهم على تنفيذ ما يمليه عليهم منفذو القرارات، وهي من بين العيوب السائدة في الأنظمة التي تعتمد مركزية القرار والتنفيذ.

وعلى المخطط أن تتوفر فيه جملة من الميزات أهمها[1]:

- التحكم في التقنية التي يوظفها في معالجة البيانات والمعطيات، مع امتلاكه لمنهجية علمية تمكنه من تحديد مكامن القوة والضعف وابراز الإمكانات والعوائق حتى يتسنى له انهاء المخطط والوصول للنتائج القابلة للتنفيذ، مع المامه بمختلف التخصصات التي لها علاقة بالموضوع المطلوب (وظيفي، تقني، قانوني)، والمخطط الكفؤ هو من له القدرة على تقليص مخاطر التنفيذ المحتملة لأقصى درجة.

- القدرة على التواصل العمودي والأفقي، والقدرة على الاقناع وتسيير الاجتماعات، والتحكم في الوقت، إضافة إلى إلمامه بكل ما يتعلق بالاستشراف والتنبؤ.

وعن صفات المخطط يشير خالد علام " إن المخطط الإقليمي يجب أن يكون حاصلا على مهارات تشمل معرفته بالنواحي الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية مع القدرة على التنبؤ بالتغييرات وإعطاء النصيحة السليمة للسلطات المختصة"[2].

III. أنواع التخطيط الإقليمي[3] :

للتخطيط الإقليمي مستويات عديدة تنطلق من مستوى الدولة، للإقليم (بمفهوم الجهة)، للمدينة (تخطيط حضري)، للريف إلى غير ذلك، ومن أهم أنواع التخطيط ما يلي:

[1] http://www.projectplanningoffice.com/processus-planification بتاريخ 6 جوان 2017 على الساعة 2.15.

[2] خالد علام: مرجع سابق، ص: 19.

[3] http://www.kau.edu.sa/Files/0002132/Subjects/REG7b.pdf بتاريخ 06 جوان 2017 على الساعة 3.25

1.III التخطيط الاقتصادي :

هو عملية وضع وإعداد القرارات المنظمة للنشاط الاقتصادي في الإقليم واستخدام الموارد لتحقيق الأهداف التي ينشدها المجتمع، وبذلك فهو يشتمل على جميع الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالإنتاج الزراعي والصناعي والتعديني والتجاري وغيره، والعوامل المؤثرة على كل نشاط، وقد أصبح النشاط الاقتصادي في الوقت الحاضر من أهم أنواع التخطيط، حيث ان نجاح المجتمع مرتبط بمدى نجاح اقتصادياته.

2.III التخطيط الزراعي :

وهو كل ما يتعلق بالأنشطة الزراعية، ويهدف التخطيط الزراعي إلى:

أ-التوسع الأفقي: ويعني زيادة مساحة الرقعة الزراعية عن طريق استصلاح الأراضي وتحسين وسائل الري والصرف واستخدام الآلات الحديثة.

ب-التوسع الرأسي: ويقصد به زيادة الغلة الزراعية للأرض وتحسين انتاجيتها، ويتطلب اختيار بذور عالية الإنتاج وتسميد الأرض ومقاومة الآفات الزراعية مع التركيز على كفاءة وإنتاجية العمال الزراعيين.

ج-اختيار أفضل المحاصيل الزراعية وأكثرها انتاجا ويتطلب ذلك دراسة وحصر خصائص عناصر البيئة الطبيعية من مناخ ومياه وتربة، والتي يمكن على أساسها اختيار أنسب المحاصيل التي يمكن زراعتها في الإقليم.

3.III التخطيط الصناعي :

ويهدف إلى تطوير القطاع الصناعي وتحديثه، وذلك في الدول التي يوجد بها نشاط صناعي بالفعل، أما الدول التي لم تقطع شوطا طويلا في مجال الصناعة، فان التخطيط الصناعي فيها يرمي إلى إقامة صناعات وطنية تعتمد على الخامات المحلية أيا كانت طبيعتها، وأيا كان مستوى التخطيط الصناعي، والذي يتوقف على موارد الإقليم وامكانياته، فانه يهدف إلى رفع المستوى المعيشي العام للسكان نظرا لارتفاع الدخل الصناعي مقارنة بالدخول الأخرى (الزراعية مثلا)، هذا إضافة إلى توفير المنتجات الصناعية محليا والتقليل من الاستيراد.

4.III التخطيط التجاري :

يتطلب التخطيط التجاري دراسة التركيب السلعي لكل من صادرات الإقليم وارداته والتوزيع الجغرافي لكل منهما، وذلك بهدف وضع خطة تعمل على تنمية حجم الصادرات القومية وتقلل من حجم الواردات قدر الإمكان.

5.III التخطيط العمراني :

يكون التخطيط العمراني تخطيطا حضريا، وهو عموما يهتم باختيار المواقع المثالية للمحلات العمرانية في الأقاليم المختلفة مع توزيعها بنمط معين من حيث الحجم والعدد والتباعد، مما قد يؤدي في النهاية إلى حصول السكان على كافة الخدمات التي يحتاجونها في سهولة ويسر وبلا مشاكل ما أمكن ذلك.

6.III التخطيط السكاني :

يعتمد التخطيط السكاني على تقدير أعداد السكان في سنوات محددة في المستقبل (على أساس أعداد السكان في سنوات سابقة)، حتى يمكن معرفة معدلات النمو السكاني الحالية والمستقبلية مما يسهم في التخطيط لاحتياجات السكان المختلفة، ويلقي الضوء على عوامل نمو السكان الحاضرة والمستقبلية.

IV.التنمية وعلاقتها بالتخطيط الإقليمي :

من اهم أهداف التخطيط الإقليمي هو تحقيق التنمية بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، وكما يعرفها طارق عبد اللطيف "أن التخطيط يهدف بالدرجة الأولى إلى التنمية والتطوير، والتنمية تختلف في مفهومها عن النمو، فالنمو هو رصد لظاهرة دون التطرق لأسباب هذه الظاهرة وهو إما أن يكون ايجابيا أو سلبيا، بينما التنمية هي التدخل لتوجيه النمو، وتقاس التنمية بالنمو"[1]، وقبل الحديث عن العلاقة بين المتغيرين سيتم توضيح مفهوم التنمية.

فالتنمية تعتبر من اهم عناصر الاستقرار الاجتماعي، وسببا مباشرا لتحقيق الاستقرار الإنساني وتحقيق الرفاهية للإنسان الذي يعتبر الهدف النهائي لها، حيث يكون العمل على تلبية مختلف حاجياته في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرهما.

[1] طارق عبد اللطيف: محاضرات في التخطيط الإقليمي، جامعة القاهرة http://www.cpas-egypt.com/pdf/Abeer_Glal/Ph.D/2.pdf بتاريخ 07 جوان 2017 على الساعة 23.00.

ومع التطور الفكري والتحولات التي شهدها العالم استحدث مفهوم التنمية المستدامة والتي تأخذ بعين الاعتبار حق الأجيال الحالية وكذا الأجيال القادمة في التنمية، باستغلال الموارد المتاحة بأكبر قدر من العقلانية مع مراعاة الإطار البيئي الذي يعتبر أساسا مهما فيها.

شكل رقم "03": التنمية المستدامة وابعادها

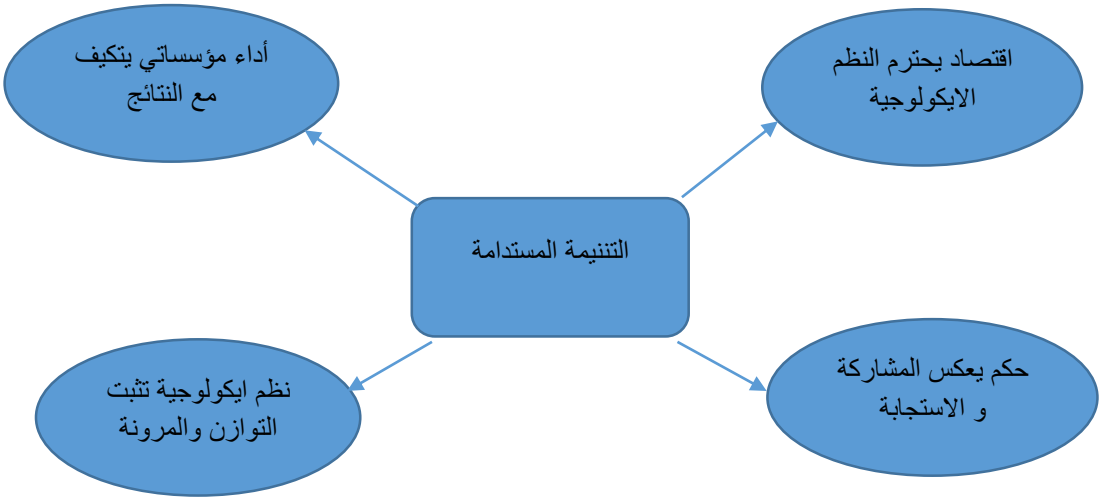

المصدر: من اعداد الطالب باستعمال معطيات الموقع الالكتروني:

https://gssd.mit.edu/ar/المستدامة-التنمية-تعريف

ولا يقتصر دور مفهوم التنمية على استغلال الموارد وضمان حق الأجيال الحالية والقادمة بل أيضا العمل على تنميتها بحيث تصبح عملية التنمية مستمرة وممتدة وتهدف لتعويض ما تفقده البيئة من عناصر بل ورفع كفاءة الموارد المتاحة.

وفيما يتعلق بالتنمية الإقليمية فيمكن القول إنها " التنمية الشاملة التي تغطي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمرانية في نطاق إقليم محدد وفي إطار خطة قومية شاملة تحدد استراتيجية التنمية ومؤشراتها العامة وحجم استثماراتها"[1]

[1] سلوى توفيق رمضان: تأثير تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية على التنمية العمرانية، رسالة ماجستير، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، ص: 12.

ويرى بعض المختصين بأن لا حديث عن تنمية إقليمية مالم يؤخذ في الحسبان تأثير المراكز الحضرية ولتفسير ذلك لابد من الإشارة للأطر النظرية لإعطاء تفسيرات منطقية في أطار المحاور التالية[1]:

1.IV مفهوم أقطاب النمو :

يعتبر مفهوم أقطاب النمو أحد أهم الأطر النظرية التي حاولت تفسير التباين في التنمية الإقليمية والذي يذهب إلى أن النمو لا يحدث في جميع المناطق في نفس الوقت، ولكن يظهر على شكل نقاط أو أقطاب نمو وبكثافة مختلفة في بعض الأماكن العقدية التي تتشكل في أماكن اقتصادية (Spaces Economic) أو في أماكن جغرافية (Geographic Spaces)، هي غالباً المستوطنات الحضرية الكبيرة التي تعمل كمراكز للنمو كونها تختلف في تخصصاتها الوظيفية من ناحية، ومن ناحية أخرى في إمكانياتها الموضعية، مما يجعلها نقاط إشعاع لأنواع التحديث (Innovation)، وهذا النمو ينتشر من خلال قنوات مختلفة وبصورة غير متساوية إلى القطاعات والأماكن الأخرى.

ويفسر مفهوم أقطاب النمو عملية النمو بوجود صناعات قيادية(Propulsive Industries) في تلك الأماكن الاقتصادية أو في الأماكن الجغرافية تعمل على اجتذاب العديد من الصناعات الأخرى مشكلة معها روابط أمامية (Forward Linkage) وروابط خلفية Backward (Linkage) تعمل مجتمعه على إيجاد بنية أساسية متطورة في المكان الذي تتواجد فيه. كل ذلك يؤدي إلى استقطاب صناعات وخدمات أخرى هي الأخرى بدورها تستقطب صناعات وخدمات وتساهم في بناء بنية نحتية جديدة وهكذا دواليك بما يسمي بالمزايا المشتقة

(Devirted Advantages) مما يجعل المراكز الحضرية تلعب الدور الرئيس في تغيير النظم الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية في الأقاليم المختلفة.

[1] أحمد عبد الله جار الله واخرون: أطلس رقمي لمزايا المناطق الإدارية النسبية في المملكة العربية السعودية، كلية العمارة والتخطيط، جامعة الدمام، 2014، ص: 12.

2.IV مفهوم المركز والأطراف :

يحاول مفهوم المركز والأطراف أن يفسر التنمية الإقليمية من خلال العلاقة بين المركز ممثلاً في الأماكن الحضرية والأطراف ممثلةً في مناطق نفوذها، فيذهب إلى أن التنمية الإقليمية تمر بأربعة مراحل هي:

1-مرحلة النمط المكاني المستقل (Independent Spatial Pattern): تتواجد المراكز بصورة مبعثرة ومنعزلة عن بعضها البعض على الحيز المكاني للإقليم، وكذلك تضعف العلاقة بينها وبين مناطق نفوذها.

2-مرحلة السيطرة الحضرية (Urban Primacy): حيث يبرز أحد المراكز كقطب رئيس على مستوى كامل الإقليم يسيطر على جميع الحيز المكاني للإقليم.

3-مرحلة المراكز الفرعية (Emerging Secondary Centers): وفيها تظهر بعض المراكز الفرعية التي تسيطر على بعض مناطق النفوذ الخاصة بها على الحيز المكاني للإقليم منافس بذلك المركز الحضري الرئيسي.

4-مرحلة التسلسل الهرمي (Rank Size): وفيها تظهر العديد من المراكز الحضرية وتتحسن العلاقات بينها وبين مناطق نفوذها مؤدية لنشر متوازن للتنمية على الحيز المكاني للإقليم.

3.IV مفهوم التحيز الحضري

يفسر مفهوم التحيز الحضري تباين التنمية الاقليمية الى عامل اجتماعي بحت يتمثل في الصراع بين سكان المراكز وسكان مناطق النفوذ مركزا على دور الصفوة من سكان مناطق النفوذ التي يكون ولاها الى المراكز الحضرية أكبر من المناطق المهمشة الأخرى حيث يتم التعاضد مع صفوة المراكز الحضرية الكبرى التي تملك القوة المالية والسياسية والوعي والانفتاح على كل ما هو جديد وتوظيف ذلك في تسيير دفة الأمور في عملية صنع القرار لصالحها في تركيز التنمية في المراكز ممثلة في الأماكن الحضرية.

4.IV مفهوم الريع :

يفسر مفهوم الريع التباين في التنمية الاقليمية الى عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية مجتمعة، فالريع الذي يأتي في الغالب من الموارد الطبيعية ليس له علاقة بدورة الانتاج الاقتصادي كالموارد المعدنية والرسوم الجمركية وتحويلات العاملين وغيرها. تتركز هذه الموارد في المركز حيث تتواجد السلطة وصفوة الشعب مما يؤدي الى خلق عقلية ريعية تبحث دائما عن الثروة والمال، الأمر الذي يؤدي الى الهجرة من مناطق النفوذ الى المراكز للمشاركة في اقتطاع جزء من هذا الريع. ان العاملين الاقتصادي والسياسي يؤديان الى بناء شبكة من العلاقات المصلحية داخل المجتمع، على أساسها يتشكل بناء اجتماعي هرمي من شرائح سكانية ريعية يتحدد دخل كل منها لا بمقدار الجهد الذي تبذله وانما من خلال موقعها على سلم الهرم الاجتماعي. وبما أن السلطة وصفوة الشعب المتنفذة تكون عادة في المراكز الحضرية الكبيرة فان نصيب الأسد سيكون لهذه الشرائح من المجتمع، مما يؤدي الى تركز الغالبية العظمى من الريع في المراكز الحضرية الكبيرة، الأمر الذي يؤدي في النهاية الى الفوارق الاقتصادية والاجتماعية ليس فقط بين شرائح السكان ولكن على مستوى الحيز المكاني للإقليم.

الأطر النظرية السابقة مجتمعة تشير إلى حتمية وجود التفاوت والتباين بين الأقاليم في التنمية، ويرجع ذلك إلى خصائص الأقاليم السكانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية وإلى اتجاه الاستثمارات إلى التركز في الأقاليم ذات الإمكانيات التنموية (العمالة، رؤوس الأموال، الخدمات، المواد الخام)، مما يؤدي إلى استمرار بروز التباين الإقليمي، وكان هناك اختلاف بين الباحثين على قدرة تلك الأقاليم ذات التنمية المتركزة على الأقاليم المجاورة لها، فيلاحظ أن البعض ضخامة تلك الفوائد وسماها بالانتشار، بينما قلل آخرون من أهمية الفوائد التي تجنيها الأقاليم المجاورة للإقليم المركزي أسموها بالترشيح.

7. العناصر المؤثرة على التخطيط الإقليمي :

شهد العالم ثورات فكرية متوالية، وكان لهذا التطور الفكري الأثر الواضح على التصورات وحتى الجوانب التقنية التي شهدت وثبة متسارعة منذ الثورة الصناعية ليومنا هذا،

ويمكن أن نلخص هذه الناصر في التالي:

- النظام العالمي الجديد وإطلاق مفهوم العولمة الذي شمل كل المجالات والميادين بداية من التكتلات الإقليمية (الاقتصادية، السياسية) التي تسعى لتحقيق التنمية والارتقاء بها من خلال المشاريع المشتركة، والدعوات المعلنة نحو الحرية التجارية وحرية انتقال رؤوس الأموال وتبادل السلع والخدمات، إضافة إلى كون التنمية أصبحت مقرونة بالاستدامة، خصوصا بعد قمة الأرض في ريو سنة 1992م، كانت البيئة العنصر البارز فيها، حيث سعت الأمم المتحدة لمساعدة الحكومات على إعادة التفكير والتنمية الاقتصادية.

- ثورة المعلومات وتكنولوجيات الاتصال ومساعدتها على خلق ترابط أقوى بين الدول والمؤسسات خاصة الشركات المتعددة الجنسيات، وظهور مقاربات جديدة خصوصا ما تعلق بالمفاهيم المتعلقة بالإقليم فهو يبدا من المدن وما يحيط بها من تجمعات قريبة إلى القرى الصغيرة[1].

- هذه العناصر ساهمت في تكوين مفهوم للتخطيط الإقليمي مثل الحكومة الإقليمية، والاقتصاد الإقليمي، والسياسات الإقليمية[2].

خلاصة:

على اختلاف التعاريف المقدمة للتخطيط الإقليمي إلا أنه يعبر عن مجمل التدخلات في إقليم معين، حيث أن أهداف التخطيط تصب في مجملها في هدف أسمى هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية لإقليم من الأقاليم بناء على ما يتوفر عليه من موارد وإمكانيات، حيث على أساسها تتحدد الخطط وتتحدد مدتها الزمنية، مع ضرورة استغلال الموارد المتاحة بعقلانية لجعلها أكثر ربحية، فهي تتوقف على مراحل معينة تنطلق من الطرق والأساليب وتحديد الأهداف وطرق المعالجة وصولا لمرحلة التنفيذ.

[1] Jhon Glasson and other: Regional plannin,Taylor & Francisg, France, 2007. P 6.

[2] سلوى توفيق رمضان: مرجع سابق، ص: 11.

خلاصة الفصل:

تعددت التعاريف المقدمة للإقليم نتيجة للتطور الفكري والعلمي، ورغم ذلك يوجد أجماع على أن هذا المفهوم يضم منظومات متكاملة تتشكل من وحدات طبيعية وبشرية إلى حد ما متجانسة، وتتحدد معالم هذا الإقليم بجملة التفاعلات الناتجة عن الترابط والبنية العلائقية بينها، من هنا ظهر التقسيم الإقليمي الذي يعتمد أساسا على جملة التباينات والفوارق في الموارد وهي من الأسس التي تقوم عليها الجغرافية كعلم مستقل بذاته.

ويهدف التقسيم الإقليمي لإبراز الإمكانيات التي يمتلكها إقليم معين والتي يمكن استغلالها بطرق علمية ترتكز على التخطيط الذي يأخذ بعدا أشمل يضم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بغية تحقيق أهداف محددة والتي تختلف باختلاف مستويات التخطيط الزمنية والجغرافية، والتي مهما يكن من امر فلابد أن تتوافق مع الهدف العام للتخطيط على المستوى القومي ، فالتخطيط مرتبط بالموارد والامكانات بهدف تحقيق التنمية، والتخطيط الإقليمي يعتبر بمثابة الأسلوب المعتمد من المخططين لإحداث التنمية داخل الأقاليم في إطار المخطط العام، وقد كان للتطور الفكري والتقني الأثر الواضح على تطور الأقاليم وتعداه للجانب المفاهيمي أيضا، لذا نجد تتعددا لأنواع الأقاليم وتصنيفاتها وأسس تقسيمها والتي تتفق في متغيرين أساسيين اثنين هما الجانب الطبيعي والبشري.

الفصل الثانـي

الإطار الطبيعي والموقع الإداري لإقليم سوف

الفصل الثاني

الإطار الطبيعي والموقع الإداري لإقليم سوف

تمهيد

يعتبر الإطار الطبيعي الرافد الأساسي لأي نشاط إنساني، وسبب للتوطن والاستقرار في أي منطقة، وعرف عن إقليم سوف أنه مجال مستقطب " للهاربين" من الحروب أو الفارين من بطش أو خطر ما[1]، لما يوفره من حماية طبيعية (لم يعرف عن سوف وجود أسوار أو أبراج للحماية من العدوان الخارجي)، بسبب صعوبة الولوج والوصول لمناطق التجمعات السكانية، فإقليم سوف يعتبر المنطقة الوحيدة في العالم التي تتواجد في عمق العرق الشرقي حيث يصل امتدادها فيه لأزيد من 100 كلم.

وقبل دراسة الإطار الطبيعي لإقليم سوف سنحاول التطرق لأصل التسمية وأصل السكان.

يقول إبراهيم بن عامر في كتابه " الصروف في تاريخ الصحراء وسوف في أصل تسمية سوف"[2]:

"كانت أرض سوف في القديم تسمى الظاهرة، قال القدماء أنها سميت بذلك لأنها أول قطعة من الأرض ظهرت بعد أرض نفطه (بدولة تونس) حين انحصر عنها ماء الطوفان، كما أن أرض نفزاوة ظهر منها جانب في ذلك العهد وهو إلى الآن يسمى الظاهر.

[1] Marc Cote : Si le Souf m'était conté, comment se fait et se défait un paysage, media plus ,BARNEOUD.France2006,p 09.

[2] ابراهيم العوامر، الصروف في تاريخ الصحراء وسوف، دار التونسية للنشر، ماي، 1977، ص:38

ثم صارت تسمى أرض سوف، قيل لأنها كانت محلاً لأهل الصوفة لأن كل عابد من أهل التصوف ينقطع للعبادة فيها.

وقيل سميت بذلك لأن أهلها الأولين كانوا يلبسون الصوف من أغنام لعدم وجود غيره من المنتوجات عندهم.

وقيل كان بها رجل عليم أي صاحب حكمة يسمى ذا السوف فسميت هذه الأرض به، والسوف في اللغة معناه العلم والحكمة.

وجاء في كتاب تغريبة بني هلال، قيل أن أهل سوف حين دخلت العرب إفريقيا دخلوها، وسوف التي ذكرها هي المكان المعروف الآن بسوف البصرة، بقرب مدينة حلب الشام، فلعلهم أتوا إلى هذه الأرض فسميت بهم،

وقيل سميت بسوفة فرقة الملثمين (أهل اللثام أي النقاب) من البرابرة، ففي ابن خلدون ما يفيد أنهم مروا بهذه الأرض فلعلهم سكنوها زمنا أو فعلوا فيها شيئًا فسميت بهم.

وقال القدماء حين أتى طرود النواحي قالوا نسكن تلك السيوف أي الأحقاف والكثبان من الرمل. والسيوف جمع سيف أي كثيب من الرمل فحذفت الياء بكثرة الاستعمال وتداول ألسنة العامة عليها مع عدم محافظتهم على أصول الكلمات، فصار الذاهب والآتي يقول ذاهب لسوف أو كنت في سوف".

وهناك من يشير إلى أن أصل كلمة وادي سوف مركبة من كلمتين "وادي" و"سوف" لها عدة دلالات تتوافق مع طبيعة المنطقة وخصائصها الاجتماعية والتاريخية[1].

- **معنى كلمة وادي:** واد الماء الذي كان يجري قديما في شمال شرق سوف وهو نهر صحراوي قديم غطي مجراه الآن بالرمال، وذكر العوامر أن قبيلة "طرود" العربية لما قدمت المنطقة في حدود 690 هـ / 1252 م، أطلقوا عليه اسم الوادي، والذي استمر في الجريان حتى القرن 14 م، وقيل أن هذه القبيلة لما دخلت هذه الأرض وشاهدت كيف تسوق الرياح التراب قالوا: أن تراب هذا المحل كالوادي في الجريان لا ينقطع، كما أن أهل الوادي يتميزون بالنشاط والحيوية وتتسم حياتهم بالتنقل للتجارة في سفر دائم، فشبهوا بجريان الماء في محله الذي يدعى الوادي.

- **معنى كلمة سوف:** يربط بعض الباحثين بين سوف وقبيلة مسوفة التارقية البربرية، وما يذكره ابن خلدون يفيد بأن هذه القبيلة مرت بهذه الأرض وفعلت فيها شيئًا فسميت بها، وتوجد الآن

[1] http://ar.wilipidia.org/wiki/ولاية.الوادي

بعض المواقع القريبة من بلاد التوارق تحمل اسم سوف أو أسوف و"واد أسوف" تقع جنوب عين صالح.

وتطلق كلمة "السيوف" وأصلها كلمة سيف أي "السيف القاطع" على الكثبان الرملية ذات القمم الحادة الشبيهة بالسيف.

- لها دلالة جغرافية لارتباطها ببعض الخصائص الطبيعية للمنطقة، ففي اللغة نجد كلمة "السوفة والسائفة" وهي الأرض بين الرمل والجلد، وعندما تثير الرياح الرمل تدعى "السفسفة" وهذا ما جعل أهل سوف يطلقون على الرمل "السافي" وقيل نسبة إلى "الصوف" لأن أهلها منذ القدم يلبسون الصوف وقد كانت مستقرا للصوفيون لهدوئها كما ذكر العوامر.

- كذلك كلمة "سوف" في اللهجة الشاوية تعني وادي وأول من ذكره بهذا الجمع "وادي سوف" هو الرحالة الأغواطي في حدود 1829م وانتشر على يد الفرنسيين بعد دخولهم للمنطقة.

ويعود تاريخ المنطقة إلى قرون مضت فبحسب الكاتب الإغريقي (هيدروت)، فقد استوطن بالمنطقة الليبيون والأثيوبيون وكذلك (les Gétules)، ولم يستقروا بها (يمارسون الترحال) وقد تم اكتشاف قطع نقدية لهم بمنطقة قمار، وهذا ما يدحض المقولة التي تشير إلى أن سوف كانت نقطة عبور بين الشمال والجنوب للقوافل التجارية بل هي محطة تاريخية عرفت كوطن للشعوب والتعاقب عليها ومعظم سكانها هم من البربر وشبه الرحل عدا بعض المناطق والتي تحدث عنها المقدم العسكري (DAUMAS) المدير المركزي للأعمال العرب في الجزائر في دراسته (Le Sahara Algérien, Etude Géographique, Statistique et historique sur la région au sud des établissements Français) المنجز سنة 1845م وأشار إلى أن منطقة سوف مكونة من سبع تجمعات هي كالتالي:

- الوادي حوالي 400 مسكن
- كوينين حوالي 150 مسكن
- تغزوت حوالي 150 مسكن
- قمار حوالي 200 مسكن
- البهيمة حوالي 60 مسكن
- الدبيلة حوالي 100 مسكن
- الزقم حوالي 150 مسكن

وكل ما هو خارج هذه التجمعات هي بناءات رديئة وبدون أسوار مخصصة للأجانب والمسافرين ليسكنوا بها.

ويشار أن هذه التجمعات تتواجد في أماكن صعبة تميزها الرمال والجفاف، لكن مزروعة بأعداد معتبرة من النخيل وحدائق مزروعة بمختلف الخضار وحتى بعض الفاكهة (البطيخ) وكذا التبغ، ولا توجد أشجار مثمرة وتسقى من الآبار.

وسيتم في هذا الفصل تقسيمه لمبحثين

المبحث الأول: الموقع والإطار الطبيعي.

المبحث الثاني: المناخ والمصادر المائية.

المبحث الأول

الموقع والإطار الطبيعي

تمهيد

يكتسي كل من الموقع والإطار الطبيعي أهمية معتبرة من حيث ابراز المؤهلات الطبيعية التي تمتلكها أي منطقة، فهي مؤشر لدوافع استقرار السكان وكذا مبرر لمختلف الأنشطة البشرية (زراعية وغيرها) وهو ما سيتم تناوله في هذا المبحث.

ا. الموقع :

ا .1 الموقع الجغرافي :

يعتبر إقليم سوف جزء من العرق الشرقي الكبير الذي تبلغ مساحته 000 190 كلم^2 ويمثل إقليم سوف 17,53 % منه أي 250 33 كلم^2 وحدودها الجغرافية كالتالي: (الخريطة رقم"01")

شمالا: شطي ملغيغ ومروان وبلاد الزاب والزرايب (بسكرة)؛

جنوبا: امتداد العرق الشرقي حتى واحات غدامس؛

شرقا: دوار الماء حتى حدود دولة تونس من نفطه ونفزاوة مرورا ببئر رومان؛

غربا: وادي ريغ وامتداد العرق الشرقي.

خريطة رقم " 01 " الموقع الجغرافي لإقليم سوف

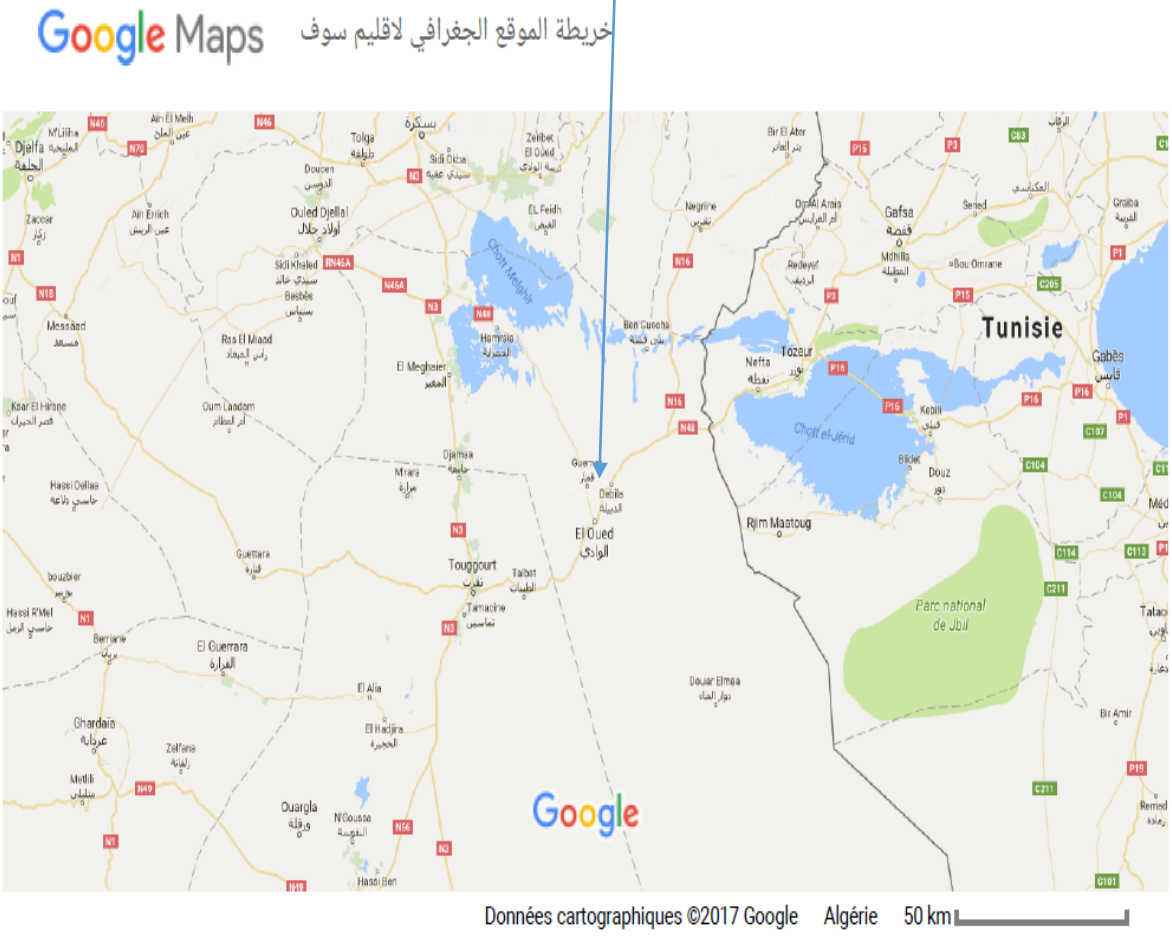

2.I الموقع الإداري :

ينتمي إقليم سوف إداريا لولاية الوادي التي انبثقت عن التقسيم الإداري لسنة 1984، وتتربع الولاية على مساحة 586 44 كلم^2، يمثل الإقليم 26,32% أي 735 11 كلم^2 منها ويضم إقليم سوف 18بلدية من اجمالي 30 بلدية (انظر الخريطة رقم "02 ") وحدود ولاية الوادي الإدارية كالتالي:

شمالا: بسكرة وتبسة وخنشلة.

جنوبا: ولاية ورقلة.

شرقا: الجمهورية التونسية.

غربا: الجلفة وبسكرة وورقلة.

فقد كانت الوادي بعد الاستقلال تتبع عمالة الواحات ثم لولاية بسكرة كدائرة تضم 5 بلديات، قبل أن ترقى لمصاف الولايات مع التقسيم الإداري في 04 فيفري 1984 وأصبحت تضم 12 دائرة بمجموع 30 بلدية، ويضم إقليم سوف18 بلدية من بين الثلاثون بلدية بالولاية[1].

ومن خلال خريطة التقسيم الإداري لإقليم سوف يبدو أن معايير التقسيم الإداري متوفرة بالإقليم وهي خصوصا تلك الخصائص الاجتماعية والاقتصادية المرتكزة على الكثافة السكانية وتباعد المسافات لمناطق التجمع السكاني (التشتت والتجمع) خصوصا بالجنوب مثل بلديات العقلة والرباح والنخلة، ويظهر هذا من خلال الشكل الممتد والمتسع لأغلب البلديات حيث يتم ضم السكان الريفيين للبلدية، وتم انشاء بلديات حيث تتواجد تجمعات سكانية تاريخية مثل بلديات الوادي وحساني عبد الكريم (الزقم) وقمار.

II .الإطار الطبيعي :

1.II الطبوغرافية :

ينتمي إقليم سوف طبيعيا إلى الصحراء المنخفضة، وهي عبارة عن حوض رسوبي تميزه مرتفعات من الكثبان الرملية في شكل سلاسل، وارتفاعات متغيرة وغير ثابتة خصوصا مع التوسع العمراني والفلاحي، وتوجد أعلى المرتفعات إلى الجنوب وتصل إلى 127 مترًا (بالرباح) وتستمر في الانخفاض كلما اتجهنا شمالا ليصل الانخفاض لحدود 35 متر تحت سطح البحر بمنطقة شط ملغيغ الذي يعتبر أكبر بحيرة في الجزائر بمساحة 700 6 كلم^2.

[1] بلديات إقليم سوف: الوادي، كوينين، تغزوت، قمار، الرقيبة، ورماس، ميه ونسة ، وادي العلندة ، الرباح، العقلة ، النخلة، حساني عبد الكريم، سيدي عون، المقرن، الدبيلة، حاسي خليفة، الطريفاوي، البياضة.

بمعنى آخر أن الكثبان الرملية تزيد ارتفاعا وسمكا كلما اتجهنا إلى الجنوب ويتعدى سمكها في كثير من الأحيان الـ 100 متر أما الانحدار فعموما بسيط لا يتعدى الـ 2 % وهو ما يشكل عائقا لصرف المياه في ظل غياب منافذ صرف طبيعية ووديان (EXUTOIRE NATUREL).

وبالرجوع للخريطة الطبوغرافية 1/ 100 000 وكذا الصور الجوية يمكن إبراز ثلاث وحدات طبوغرافية بالإقليم، وهي كالتالي:

1.1.II مظهر الكثبان الرملية :

وتعطي أزيد من 4/3 من الإقليم ارتفاعها أقل من السيوف، تتميز بالامتداد و الشساعة.

2.1.II السيوف :

وهي عبارة عن كثبان رملية مرتفعة وممتدة ويتجاوز ارتفاعها أحيانا الـ 100 متر وتتميز بشكل قمتها الحاد (يتشكل نتيجة للرياح).

3.1.II مظهر الصحن :

وهي معروفة محليا في المناطق التي تتميز بالانبساط وتتواجد إلى الشمال من الإقليم خصوصا بقمار والرقيبة وحاسي خليفة، وتوجد عدة مناطق تعرف محليا بهذه التسمية أي الصحن للدلالة على انبساط أرضها.

خريطة رقم" 02 " خريطة التقسيم الإداري والحدود الإدارية لولاية الوادي

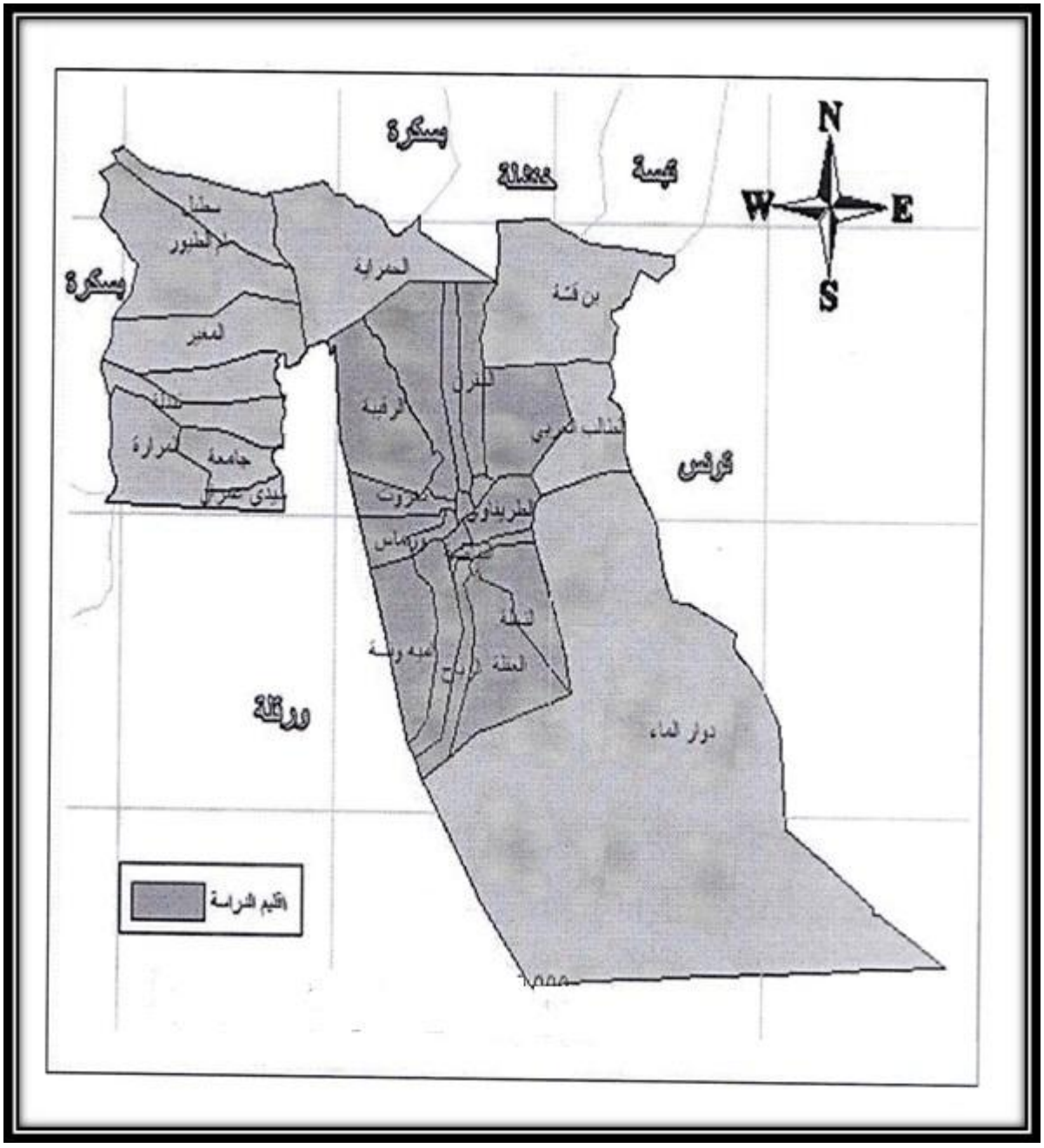

المصدر: الخريطة الطبوغرافية 1/000 100 .

II.2 جيولوجيا المنطقة :

يغلب على المنطقة توضعات الزمن الرابع التي يغلب عليها الكثبان الرملية ، وفيما يتعلق بالتكوين الطبقي فقد أنجزت عدة تنقيبات تم من خلالها الوقوف على التكوين الجيولوجي للطبقات بالإقليم وتظهر من خلال الشكل رقم"04".

II.2.1 تكوينات الزمن الثاني الكريتاسي السفلي:

أ - الألبيان (Albien)**:**

يتراوح سمك هذه الطبقة بين 100 و200 متر ويتكون من التناوب مارن وحجر رملي، وكذا بعض الممرات من السيليس أضافه إلى الطين.

ب - السينومانيان (Cénomanien):

يصل سمك هذه الطبقة لـ 140 متر، وهي طبقة ميزتها أنها غير نفوذه تتكون من التناوب دولوميت وكلس دولوميتي مع مارن دولوميتي أضافه إلى الطين.

ج - السنونيان البحيري(Cénonien lagunaire):

يقدر سمك الطبقة ب 150 متر ويتكون أساسا من الكلس الدولوميتي والطين.

د - السينونيان الكلسي(Cénonien calcaire):

يتعدى سمك هذه الطبقة الـ 300 متر، وتتكون من الدولوميت مع تداخل المارن الطيني مع حزء كبير من الكلس المتشقق والدولوميت المتحول.

II.2.2 تكوينات الزمن الثالث:

أ - الأيوسان (Eocene):

هي طبقة غير نفوذة ويتراوح سمكها بين 150 و200 متر وتتكون من الرمل والطين الكاربوناتي في الجزء الأسفل أما في الجزء العلوي فتتكون من الطين البحيري.

ما يميز الميوبليوسان هو توضعه في بعض المناطق فوق الكريتاسي السفلي أو التيرونيا، أو فوق السينومانيان ، وفي بعض المناطق الأخرى تجده فوق طبقة المركب النهائي (يتميز بالتقطع، وأغلب التنقيبات أبرزت عدة مستويات مختلفة:

- مستوى طيني.
- مستوى الحجر الرملي – رمل.
- مستوى الطين الجبسي.
- المستوى الرملي.

وما يجب الإشارة إليه أن المستوى الأول والرابع يتوافقان مع السماط المائي الرملي للمركب النهائي.

3.2.II تكوينات الزمن الرابع:

أ - الطبقة الطينية:

وهي طبقة غير نفوذه تفصل بين السماط المائي السطحي والطبقات المائية للمركب النهائي.

ب - الطبقة الرملية:

سمكها بين 50 و120 متر وتحوي السماط المائي السطحي.

4.2.II تكوينات الزمن الرابع القاري:

أ - الرمل الحديدي: يوجد على عمق 2 متر وهو صخر متداخل البنية.

ب - الرمل الأبيض الصفائحي:

وتعرف محليا بالتافزا، وهي مادة أولية يستخرج منها الجبس بعد حرقها في أفران خاصة، وتدخل ضمن عائلة الرمل الأبيض الصلب وتوجد على عمق 1,5 – 2 متر وعموما سمكها لا يتعدى 30 سنتيمتر.

ج - الصلصال:

وهو صخر ذو شكل صفائح صلبة، تتكون من بلورات حديدية متداخلة ورقيقة وهو ذو درجة تماسك عالية وسمكه عموما ضعيف.

د - الجبس:

هو مادة تستعمل محليا في البناء باعتباره عازل جيد للحرارة، وله معامل ناقلية ضعيف، وهو سريع الالتحام ومادة لاصقة، يستعمل لصقل الجدران الداخلية والخارجية، وهذه الطبقة تتكون من الجبس الرقيق الممزوج بالرمل وسمكها يصل لـ 60 سنتيمتر.

هـ - اللوس:

أو ما يعرف بزهر اللوتس (La rose du sable)، ويتكون من الجبس والرمل، يشكل بلورات حديدية متداخلة وصلبة غير نفوذه للمياه ويستعمل كذلك للبناء ويصل السمك لأكثر من 10 سم.

و - الحجر الرملي الأبيض:

سمكها يصل لـ 70 سم وهي حجارة ذات لون أبيض تتكون من حصيات بلورية دقيقة.

ر - الترشة:

سمكها يصل لـ 20 سم انطلاقا من مستوى سطح البحر، وهي طبقة سطحية لينة وقابلة للتفتت والذوبان السريع، وهي ناتجة عن تصلب الحبيبات الجبسية الممزوجة بالرمل، وتستعمل في صناعة الجبس.

ز - الكثبان الرملية:

وهي الطبقة السطحية، تعرف أنها في حركة دائمة وغير مستقرة بفعل الرياح، وهي مكونة من حبيبات رملية غر متماسكة.

شكل رقم " 04": مقطع جيولوجي للجهة الجنوب أطلسية

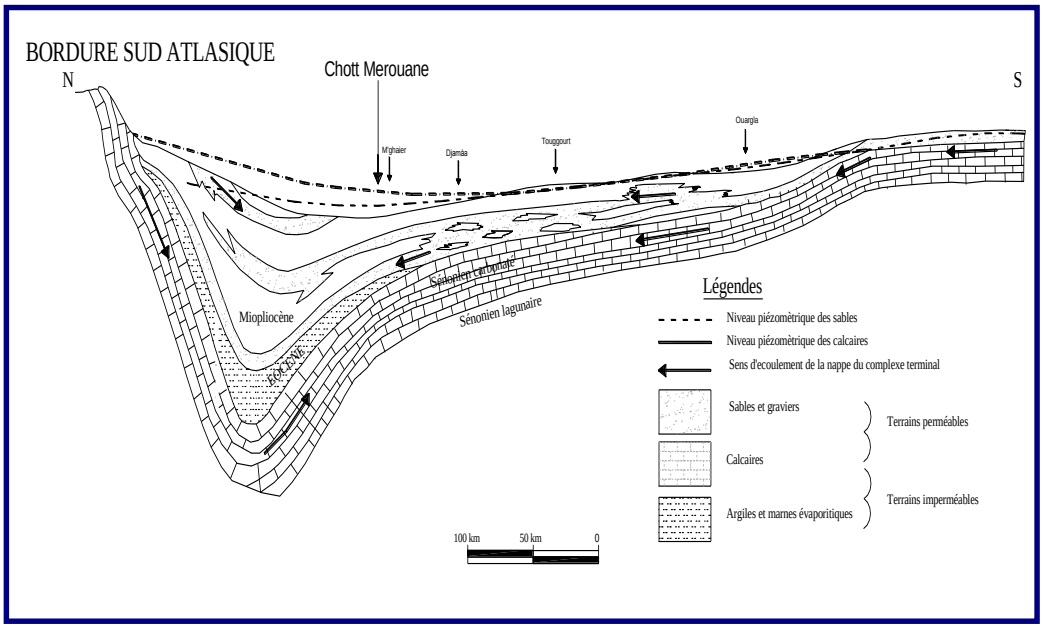

Source: AGEP,Rapport d'étude sur la Vallée du Souf études d'assainissement des eaux résiduaires, pluviales et d'irrigation, Juillet2001, p : 12.

جدول رقم "2 " مقطع جيولوجي للتكوينات الصخرية بإقليم سوف

	الطبيعة الصخرية	الطابق		الزمن
9	رمل			الزمن الرابع
68	طين			
250	رمل			الزمن الثالث
	جبس طيني			
600	رمل +حجر رملي			
1800	طين	المتوسط	أيوسان	
2000 م	دولوميت	السفلي		
	كلس	سيلونيا كلسي	كريتاسي	الزمن الثاني
	طين +تكوينات رسوبية	سينونيا بحري		
	طين.مارن	سيتومينا		
	رمل وحجر رملي			

المصدر: La litho stratigraphique du forage f1(région du Souf),ANRH1993

II.3. التربة :

وهي تصنف ضمن الترب الصحراوية الهيكلية (Les andosols) ونجد نوعين منها:

II.3.1 العرق:

يتكون من الرمل تتميز بالاتساع والشساعة والارتفاع، وفي الجزائر نميز وجود عرقين الأول في الجهة الشرقية في الحدود الجنوبية للأطلس الصحراوي والثاني بالجهة الغربية.

II.3.2 القشرة الجبسية الكلسية:

وهي ترب فقيرة من المواد المعدنية المخصبة، وتشكل عائقا امام قيام أنشطة زراعية.

II.3.3 القشرة الجبسية:

تشكل هذه القشرة نتيجة عمليات فيزيائية وكيميائية مع السماط المائي السطحي المتواجد على عمق ضعيف، وهذه القشرة تتواجد في مناطق قليلة من العالم منها الجزائر حيث تنتشر ببعض الجهات الجنوبية مثل بسكرة وتقرت والوادي، وهي منتشرة في الإقليم (خريطة رقم" 03") المنجزة من طرف (J.H DURAND) وتبين كذلك المناطق المزروعة، ومع مرور الوقت ونتيجة وقوفها عائقا أمام الزراعة، فقد تم التخلص منها جزئيا أمام النشاط الزراعي وخاصة زراعة النخيل بالغيطان، وهي تتواجد على أعماق قريبة لا تتعدى 2 متر.

خريطة رقم" 03 "القشرة الكلسية في إقليم سوف

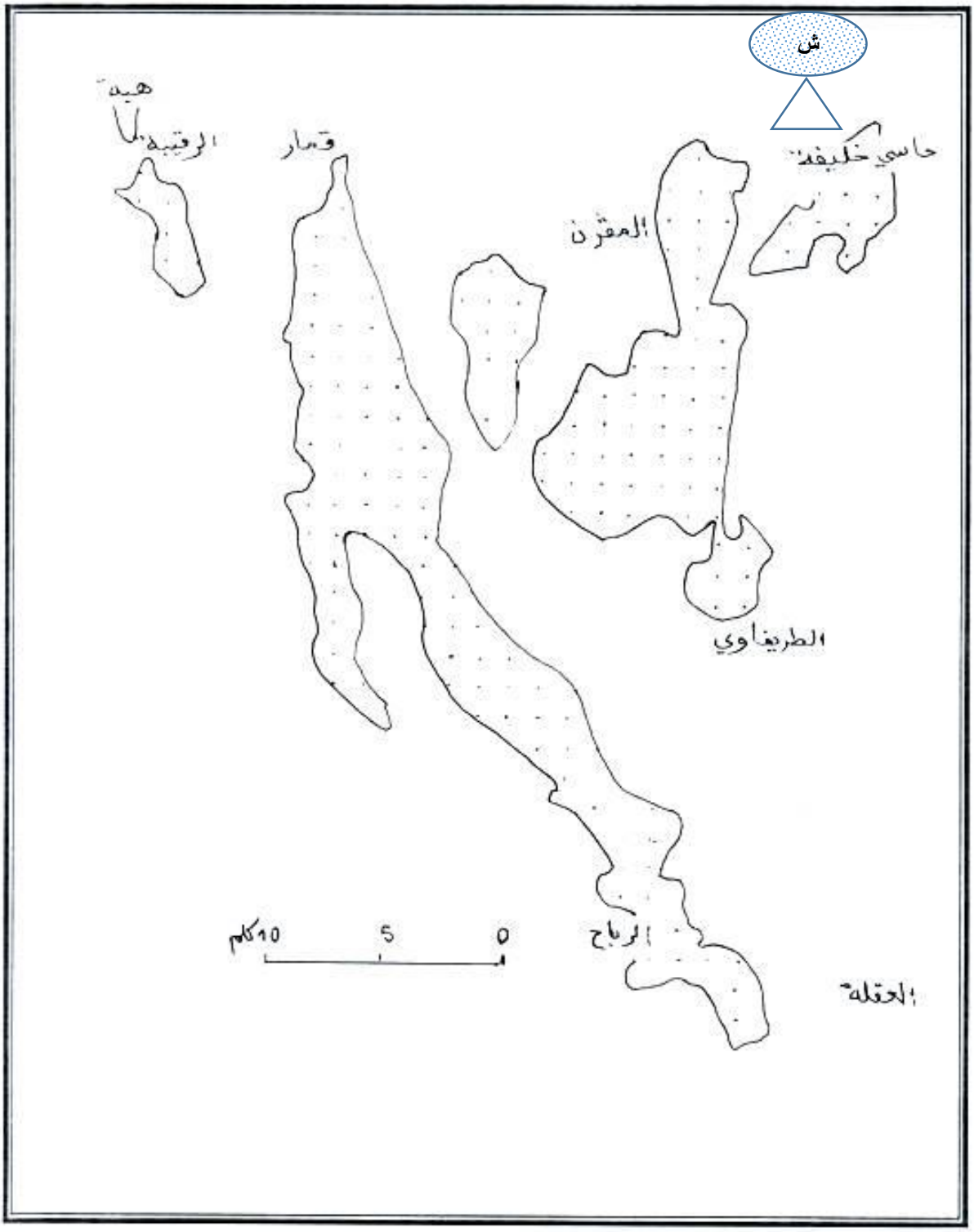

N

J.Durand: Etude géologique, pédologique de l'encroutement gypseuse en Algérie، 1958.

خلاصة:

يحتل إقليم سوف موقعا جغرافيا مهما لوجوده بمنطقة حدودية مع الجمهورية التونسية، ولوجوده كذلك بين منطقتين مختلفتين الأولى منطقة رعوية (منطقة الطالب العربي وبن قشة)، ومنطقة تمتاز بتكوينات تختلف عن تكوينات الزمن الرابع الغالبة بالمنطقة وهي منطقة وادي ريغ حيث تتواجد الشطوط وأهمها شط ملغيغ، ومن الناحية الإدارية يضم الإقليم 18 بلدية موزعة على نطاقين من التكوينات جهة جنوبية لها امتداد في العرق الشرقي وجهة شمالية تقع اغلبها في مناطق الصحن، فالإقليم يتميز بنوع من التجانس الطبيعي وهو ما يتوافق مع ما قدمنا من تعاريف للإقليم في الفصل الأول، فهل الإقليم متجانس كذلك من ناحية المناخ وما علاقة ذلك بالمصادر المائية؟.

المبحث الثاني
المناخ والمصادر المائية

تمهيد:

تتميز المناطق الجنوبية بمناخها الصحراوي الشديد الحرارة صيفا والبارد شتاء،وأهم ميرر لتواجد السكان بالإقليم هو الثروة المائية الجوفية المعتبرة التي تزخر بها المنطقة والمتمثلة في ثلاث مستويات أهمها الطبقة الآلبية التي بها احتياطي معتبر.

ا. المناخ :

يمثل المناخ محددا رئيسيا للنشاط البشري، فهو متحكم في الأنواع الزراعية التي تختلف من نطاق مناخي لآخر، ومنطقة سوف معروفة بمناخها القاسي، والتباين الواضح بين الفصول، سواء تعلق الأمر بدرجات الحرارة أو التساقط أو حركة الرياح.

ا.1 الحرارة:

يتميز إقليم سوف بالفوارق الكبيرة في درجات الحرارة بين فصلي الشتاء والصيف حيث أنه وخلال فصل الصيف تتعدى درجات الحرارة الـ 40 درجة مئوية وتصل في بعض الأحيان لأزيد من45°م، أما في فصل الشتاء تنخفض درجات الحرارة إلى الدرجة 0°م ليلاً، والفارق هذا لا يقتصر على الفصول بل خلال الفصل الواحد، قد يصل الفارق إلى 15°م وهو ما يعتبر معيقا كبيرا للزراعة و النشاط البشري.

جدول رقم" 3 " التغيرات الشهرية لدرجات الحرارة للفترة 1999-2014

الوحدة: درجة مئوية

الشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
قصوى	16,69	19,42	22,70	27,01	32,21	37,67	40,40	40,60	35,41	29,05	22,32	7,39
متوسط	10,09	13,15	16,42	20,50	25,38	30,51	32,97	33,41	29,02	22,97	16,52	3,79
دنيا	5,11	6,89	10,15	14,05	18,55	23,36	25,55	26,22	22,63	16,9	10,73	0,20

المصدر: معالجة معطيات محطة الأرصاد الجوية بقمار 2014.

2.ا التساقط :

يتراوح متوسط التساقط السنوي بإقليم سوف بين أل 50 – 80 ملم مع قيمة تبخر عالية جدا تتجاوز الـ 82 ملم (خلال شهر جانفي)، ومن خلال الجدول رقم "03" سجلت أعلى قيمة للتساقط في شهر ديسمبر حوالي 12,84 ملم وأضعفها في شهر جوان بـ 0,31 ملم.

ويشهد الإقليم في بعض السنوات فترات تساقط استثنائية والتي قد يتجاوز فيها التساقط 73 ملم مما تسبب في كوارث وخسائر كبيرة كالأمطار سبتمبر 1969م التي تنجم عنها خسائر لمساحات زراعية هامة، وقد كان لهذه الفيضانات دورًا مباشرًا في مشكلة صعود المياه التي عرفها الإقليم بداية من ثمانينات القرن العشرين.

جدول رقم"4" التغيرات الشهرية للتساقط للفترة 1999 – 2014.

الشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المجموع
التساقط ملم	6,01	8,98	6,33	5,93	0,75	0,31	0,86	4,76	7,3	9,84	4,63	12,84	68,54
عدد أيام التساقط	5	4	4,5	3,5	3,5	2	1	1,5	4	3,5	5,5	4,5	42,5

المصدر: معالجة معطيات محطة الرصد الجوي بقمار2014 .

أن الإقليم يشهد فترات الجفاف خلال كامل أشهر السنة، ما يعبر عن الطابع الصحراوي للمنطقة.

3.I الرياح:

يغلب على المنطقة الرياح ذات الاتجاه شرق – شمال شرق وأقل درجة منها الرياح ذات الاتجاه جنوب غرب وهي ما تعرف محليا برياح الشهيلي حيث تعرف بحرارتها المرتفعة وهي التي يكون لها تأثير كبير على الزراعات، وخلال فصل الربيع تشهد المنطقة رياحا محملة بالرمال وهي فترة تتوافق مع فترة تلقيح النخيل، وتتجاوز سرعتها أحيانا 50 كلم فالرياح في المنطقة لها عدة أدوار، فهي تتحكم في حركة الرمال على مدار السنة، وتسرع من درجة التجفيف وتنقل الحرارة، والمنطقة تعرف ثلاث أنواع من الرياح:

1.3.I الصحراوي :

لا تتجاوز سرعتها الـ 16 كلم/سا، معروفة خلال فصل الربيع بالاتجاه الشمال الغربي، تعمل على دفن الغيطان وتعرقل حركة المرور.

2.3.I الشيهيلي (السيروكو):

يهب خلال فصل الصيف، يكون محملا بهواء حار، ويرفع بالتالي من درجة حرارة الجو وتأثيره كبير على الزراعة خاصة منتوج التمور، فهو يسرع من عمليتي النتح والتبخر وسرعتها قد تتجاوز الـ 20كلم/سا وهي رياح تأتي من الجنوب.

3.3.I البحري:

هي رياح تأتي من الشمال محملة بالهواء البارد والرطوبة، واتجاها شرق – غرب، سرعتها تتراوح بين 10 – 11 كلم/ سا.

ما يمكن قوله أن الرياح زادت من رسم معالم القساوة على المنطقة الصحراوية وزادت من الصعوبات على الأفراد والزراعة.

شكل رقم"05" وردة الرياح

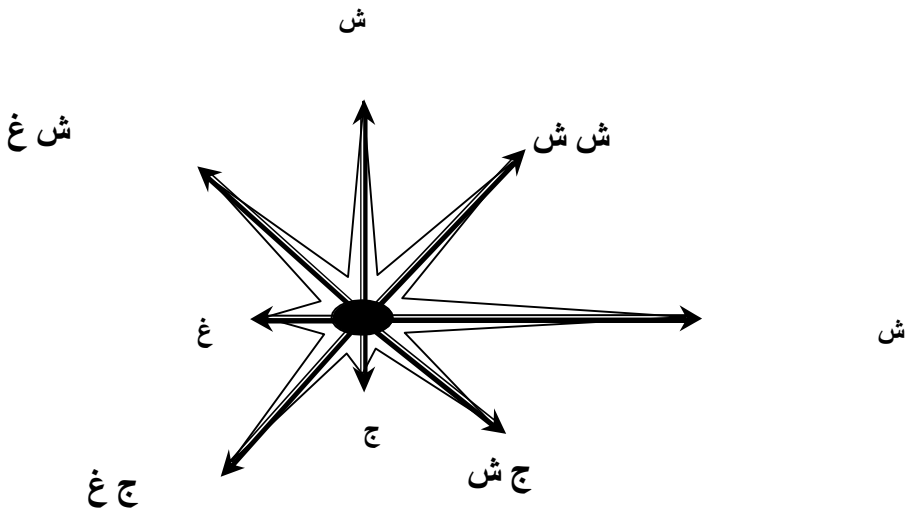

المصدر: محطة الرصد الجوي بقمار 2014

II. المصادر المائية :

تنعدم في إقليم سوف المصادر المائية السطحية تمامًا، فمن أين يتم الحصول على المياه في منطقة لا يتجاوز المتوسط السنوي للتساقط 80 ملم، مع معدلات تبخر عالية جدا.

ومن خلال الدراسات والحفريات المنجزة بالمنطقة، تبين وجود ثلاث أسمطة مائية:

- طبقة مائية سطحية.

- طبقتين مائيتين تتوافقان مع المركب النهائي (Continental Terminal) والمركب الوسيط " Complexe Intercalaire" وهي طبقة حبيسة، وهي تتواجد على عمق بين 200-500 م[1] وتموين هذه المصادر الباطنية لا يتم من الشمال عن طريق التساقطات في جبال الأوراس

[1] Abdelkerim khomri et Yehia grairi:Contribution a l'etude hydrologique et hydrodynamique de la region de Oued Souf, https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/8637/1/masteriales_KHOMRI%20_GHRAIRI.pdf بتاريخ 10 أكتوبر 2017 على الساعة 15.35.

والنمامشة، نظرا لوجود تشققات وتشوهات إلى جنوب الأطلس، أما الماء الذي بسيل سطحيا فهو يتبخر، فالوضعية هنا تختلف حيث أن تغذية هذه تتم من الجنوب أي من الأمطار المتساقطة على هضبة الشعانبة، وسهول تادمايت وحمادة تينهرت، والحمادة الحمراء بليبيا ومطماطة التونسية، من هنا يمكن القول أن العرق يشكل وعاءا جيدا لحفظ المياه الخارجية.

1.II الطبقة المائية الكريتاسي العلوي :

هي طبقة مائية حرة وغير ارتوازية، أي أن المياه بهذه الطبقة تخضع للضغط الجوي، وللاستفادة من المياه بها عبر الآبار لابد من عملية الضخ، ويبلغ عمق هذه الطبقة بين 10متر بالمناطق الشمالية و40 متر بالمناطق الجنوبية، وهي تستغل في الزراعة. وأعداد الآبار تتجاوز 10.000 بئر (ANRH 1993)، وحركة المياه بطيئة بكامل المنطقة خاصة بالمناطق المتواجد بها التكوينات الطينية، والتي تتسرب فيها المياه نظرًا لنفاذية الرمال، ويعد المصدر الأساسي لتغذية هذا السماط الأمطار الوابلية، وقد ارتفع مستوى هذه الطبقة مع مرور الوقت واستغلال الطرق الأخرى، إضافة لمياه الصرف الصحي في ظل انعدام مصب طبيعي (Exutoire naturel)، ويقدر التدفق في هذه الطبقة بين 5 – 10 ل/ثا، ومياهها ذات نوعية رديئة نظرًا لتلوثها بالمياه القذرة.

2.II طبقة مياه المركب المعدني (Poncien) :

وهي طبقة حبيسة عمقها بين 250 – 500 متر، ويتكون هذا السماط أساسا من الطين والمارن والجبس، وبه مخزون مائي معتبر يبلغ التدفق بين 20 – 80 ل/ثا، مياهها أقل ملوحة، لكنها ذات نوعية رديئة كيميائيا.

3.II طبقة المياه القارية غير النفوذة (الألبيان - البارميان):

وهي طبقة ارتوازية تتواجد على عمق بين 1400 – 1800 وهو مصدر المياه الارتوازية بالصحراء الشمالية.

ويتراوح حجم التدفق بين 50 – 230 ل/ثا، تمتاز بحرارة مياهها الشديدة وتصل لـ 60 ^{0} م، مما يستلزم توفر معدات التبريد لاستغلالها في السقي أو الشرب وهي مشكلة من صخور مترسبة وصلصال رملي.

خلاصة:

بالرغم من قساوة المناخ بالإقليم المتجانس مناخيا إلا أن ذلك لم يمنع توطن واستقرار السكان ولم يمنع قيام أنشطة إنسانية مختلفة، وتعتبر المياه عامل رئيسي لتوطن السكان بسبب تواجدها بكميات معتبرة في ثلاث طبقات أساسية، وسنحاول في الفصل القادم أن نبرز كيفية التوطن والتأقلم للإنسان مع منطقة صحراوية قاسية.

خلاصة الفصل:

وإقليم سوف الذي هو مجال الدراسة هو إقليم إلى حد ما متجانس من حيث الإطار الطبيعي باعتباره منطقة صحراوية، لها من الخصوصية ما يميزها عن غيرها من المناطق الأخرى، فهذا الإقليم المتواجد في الصحراء المنخفضة وفي عمق العرق الشرقي الكبير، يميزه طبيعة التكوينات الرملية من الزمن الرابع الغالبة، وطبيعة المناخ الصحراوي المعروفة بالحرارة المرتفعة صيفا والبرودة شتاءا، إضافة لطبيعة تربته الرملية والقشرة الكلسية المتواجدة بأرضها ، فكل هذه العناصر يمكن أن تشكل معيقا للنشاط البشري في الإقليم وخاصة الأنشطة المرتبطة بالقطاع الفلاحي عموما والزراعي خصوصا، وتعتبر الثروة المائية التي تتواجد في باطن الإقليم الأكبر على المستوى الافريقي، حيث تتواجد ثلاث طبقات مائية تشكل خزانا لتلبية حاجيات الانسان، وسببا لاستقراره واستمرار نشاطه، هذه المصادر المائية تعتبر صعبة التجدد وفقا لما بينته الدراسات المجراة في هذا الإطار، وبينت ان كثرة المياه هي ما يمكن أن تتسبب في مشكلة صعود المياه خصوصا مع طبيعة التربة والتكوينات السطحية غير النفوذة.

مما سبق نتساءل عن مدى تجاوب العنصر البشري مع طبيعة الإقليم المتميز بالقساوة والصعوبة؟.

هذا ما سيتم الإجابة عليه في الفصل الموالي.

الفصل الثالث

السكن والسكان بإقليم سوف

الفصل الثالث

دراسة السكن والسكان بإقليم سوف

تمهيد:

تميزت المنطقة في الفترة التي تلت الاستقلال مباشرة كأغلب مناطق الوطن بالهجرة الوافدة للسكان الذين غادروها بسبب الاستعمار وما قام به من فرض للتهجير والترحيل، إضافة لما كانت تعرفه من ترد في المستوى المعيشي وانتشار الفقر والأمراض والتجهيل.

وبعد الاستقلال ونتيجة لتحسن الظروف الاقتصادية والاجتماعية فإن المجتمع السوفي وكونه لا يختلف كثيرا عن بقية المناطق الاخرى من حيث التطور السكاني والعوامل المتحكمة في التوزيع السكاني، حيث شهد وتيرة متسارعة للنمو السنوي مقارنة بالمعدل الوطني في مختلف الفترات الزمنية بل ووصلت لمستويات مرتفعة جدا في العقدين الذين تليا الاستقلال.

ويعرف الاقليم ضعفا في الكثافة السكانية في منطقة تتواجد بإقليم صحراوي يتميز بالاتساع، ومن جهة اخرى فان الفئة النشطة تمثل أكثر من ثلثي السكان بالإقليم حسب ما بينته دراسة التركيبة السكانية حسب الفئات العمرية وهو مؤشر على توفر عوامل لتحقيق التنمية وترقية الاقليم.

ومن جانب أخر يعتبر الجانب السكني والعمراني بسوف عاملا مهما يعبر عن مدى استقرار السكان وارتباطهم بمجالهم وطبيعة نشاطهم.

وهو ما سنحاول دراسته في ها الفصل الذي قسمناه إلى مبحثين.

المبحث الأول: السكن والعمران بإقليم سوف.

المبحث الثاني: التطورات السكانية بإقليم سوف.

المبحث الأول

السكن و السكان في إقليم سوف

تمهيد:

يعبر السكن من خلال نمط بناءه واستغلاله وتوزيعه المجالي عن واقع المجتمع المعيشي ونمط حياته، كون هذه الأنماط يمكن أن تؤثر على الأفراد وتغير طريقة حياتهم وعيشهم، ويظهر ذلك من خلال تفاعل الفرد مع مجاله أسلوب استغلاله له، ومن وجهة نظر اجتماعية يمكن أن يعبر عن صورة المجتمع وتاريخه وقيمه الاجتماعية كما يعبر عن درجة تقدمه.

والسكن بوادي سوف له مظهره الفريد حيث تعتبر القباب معلما تاريخيا اشتهر به الإقليم حيث أصبحت مدينة الوادي تعرف بمدينة الألف قبة وقبة.

وسيتم دراسة السكن والعمران في الإقليم لتسليط الضوء على بعض الجوانب بما يخدم بحثنا.

I. الجانب الطبيعي وتأثيره على العمران بإقليم سوف :

إن تواجد الإقليم داخل العرق الشرقي في جزء كبير منه، وبالنظر للكثبان الرملية المنتشرة وجد الفرد السوفي صعوبات عديدة في مواجهتها، وقد لعبت دورا محددا في توزيع المساكن والتجمعات السكانية بالإقليم خصوصا في نهاية القرن التاسع عشر، أو الفترة التي بدأ فيها السكان بالاستقرار وبناء مساكن لهم بالقرب من مزارعهم، نتيجة للحصار الذي فرضته السلطات الاستعمارية على السكان ونشاطهم المتمثل في قوافل التجارة، حيث توجه السكان نحو الجهة الشمالية بعيدا عن العرق الشرقي حيث ارتفاع الكثبان وبعد المياه بما لا يشجع ممارسة النشاط

الزراعي في الغيطان، إضافة لما تتوفر عليه الجهة الشمالية من الإقليم من مواد أولية يمكن استخدامها في البناء خصوصا مادة الجبس ووجود طبقة التافزة واللوس وهي مواد تدخل في عملية البناء خصوصا لملائمتها للطبيعة الصحراوية للمنطقة من حيث الحرارة صيفا والبرودة شتاءا.

وتوجد بالإقليم معامل لاستخراج الجبس لازالت عملية ليومنا هذا وتتركز بجهة الرقيبة والفولية وحاسي خليفة (مناطق الصحن)، ولا زال الجبس مادة محلية تستعمل في البناء ليومنا الحالي.

وتتميز المساكن في سوف بالقباب التي تعتبر شكلا من اشكال تأقلم السكان مع الطبيعة الصحراوية القاسية حيث تقيهم حر الشمس في الصيف بعكس أشعتها، وتحافظ الغرف على الدفيء في فصل الشتاء، ولاتسمح بترسب حبيبات الرمل كما الحال في الأماكن المسطحة.

صورة رقم "01": فرن لصناعة الجبس تقليديا بمنطقة الفولية بالرقيبة

وتاريخيا يمكن ان نميز ثلاث أنماط من المساكن بإقليم سوف[1]:

مساكن البدو الرحل: لقد كانت مساكن البدو تتلاءم مع حياة الترحال حيث يسكنون الخيم أو بيت الشعر، وهي عبارة عن بيوت مصنوعة من وبر الجمال، وتختلف أشكالها وألوانها، وقد كانت الكثير من قبائل سوف تعرف من ألوان الخيم ، وتشير إحصائيات سنة 1953م ان عدد الخيم في سوف كان في حدود 4000 خيمة.

[1] علي غنابزية: مجتمع وادي سوف من الاحتلال الفرنسي الى بداية الثورة التحريرية (1882-1954 م)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية –قسم التاريخ، ص: 284. بالتصرف

المساكن الريفية (قرب الغيطان): إن حفر الغيطان بالإقليم وبالنظر للرياح وما تتطلبه المزارع من عناية دائمة، لجأ الأفراد لبناء مساكن لهم بالقرب من الغيطان، وعلى اعتبار ان الغيطان كانت مصدر الغذاء ومنبع الماء فقد عمد السوافة لتصميم مساكن لهم داخل هاته الغيطان واهم أشكال المرافق نذكر:

- دار الكاف : وتسمى محليا " بالقنارية" أو " القربي" وهي حفر جانبية في سفوح الكثبان في الاراضي الصلبة بشمال سوف وتشبه الكهوف، حيث توجد طبقة من التافزة تحمي الكهف من الانهيار، وقد تحوي دار الكاف بين ثلاث الى أربع غرف (تتواجد بقمار والرقيبة وبعض مناطق الصحون)، وكانت تستخدم لحفظ المنتجات الزراعية وتوضع بها أدوات العمل.

- الزريبة: وهي سكن مؤقت ومناوب تستخدم من طرف البدو والحضر وتعتبر ملجأ، تصنع من جريد النخيل وكانت تتواجد بكثرة بالجهة الجنوبية من مدينة الوادي في مناطق البياضة والعقلة والرباح (تعرف قديما بعميش)، وهي مناطق توجد بالعرق الشرقي حيث تكثر الكثبان ويزداد ارتفاعها، وغالبا ما يستعملها البدو الراغبين في الاستقرار وليس بإمكانهم الحصول على مساكن.

- دار الخزين: تستخدم من طرف شبه الرحل في طريقهم نحو التحضر، فدار الخزين هي مرحلة أولى لبناء المنزل بفناء، وشيدت من طرف شبه الرحل الذين يستقرون قرب غيطانهم، في فصل جني التمور وبشكل مؤقت ومناوب وأحيانا يتم تجميعها بزريبة أو حائط، وبالتطور نشا ما يعرف بالفناء (دار الحوش)، وهي النواة الأولى للأحياء (النزلة)، وانتشرت جنوب مدينة الوادي.

المساكن الحضرية: يعتبر المسجد أو الجامع مركز أحياء الحضر بوادي سوف، وهو ما نجده عبر كامل بلديات الإقليم، وتميزت التجمعات القديمة بالتطابق، غياب التنوع، أبواب منازل صغيرة، أقواس تستند حائطين مائلين، جذوع صغيرة تمر من تحت السقف، بئر وحيد في مكان وسط الساحة أو " الرحبة" التي تتصل بشوارع حلزونية تغطيها الرمال كلية، ولا يمنع هذا التجمع من وجود زرائب وخيام خارج الضواحي تسكنها العائلات الفقيرة.

صورة قمرية رقم "02" توسع الأحياء السكنية حول المساجد كنواة لها

خريطة لمدينة الوادي توضح المساجد كنواة للأحياء و التوسع العمراني

Images ©2017 DigitalGlobe, Données cartographiques ©2017 Google Algérie 500 m

وجدير بالذكر أن أغلب القرى أنشأت غرب الغيطان وتم اختيار هذا الاتجاه كي تحمى من الرمال والرياح ومنذ القدم راعى مشيدو المساكن عدة أمور، كالظروف المناخية، والعادات والتقاليد والعرف السائد.

II . توزيع الحظيرة السكنية عبر البلديات حسب حالة شغل المسكن ومعدل اشغال السكن:

يحصي إقليم سوف 515 76 سكن موزعة عبر بلديات الإقليم الـ 18 كما هي مبينة بالجدول:

جدول رقم " 5 ": الحضيرة السكنية عبر البلديات حسب حالة شغل المسكن ومعدل اشغاله حسب إحصاء 2008.

البلدية	ذو استعمال مهني	شاغر	مسكن ثانوي	مشغول	معدل شغل السكن	المجموع
الوادي	74	3 445	783	19 240	7,0	23 542
قمار	10	1 194	368	6 132	6,4	7 704
البياضة	7	903	274	4 361	7,6	5 545
الرقيبة	2	176	52	5 179	7,8	5 409
حاسي خليفة	0	373	125	4 017	7,9	4 515
الدبيلة	6	519	121	3 403	7,4	4 049
المقرن	1	336	61	3 110	7,9	3 508
ح.ع الكريم	1	393	39	3 052	7,5	3 485
الرباح	35	165	81	3 089	7,1	3 370
ميه ونسه	0	482	99	2 116	7,6	2 697
تغزوت	42	437	197	1 728	8,1	2 404
كوينين	2	494	77	1 566	6,4	2 139
سيدي عون	0	411	57	1 639	7,5	2 107
النخلة	0	184	76	1 612	7,8	1 872
طريفاوي	1	122	45	1 053	7,8	1 221
واد العلنده	0	147	18	904	7,6	1 069
العقلة	2	72	130	743	8,2	947
ورماس	0	86	0	846	7,0	932
المجموع	183	9 939	2 603	63 790	7,47	76 515

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، الإحصاء العام للسكن والسكان 2008.

تبلغ نسبة السكنات المشغولة بالإقليم 83,36% والسكنات الثانوية 3,4% في حين أن السكنات الشاغرة تقدر نسبتها بـ 12,98% وهي تمثل عدد معتبرا وهو مؤشر على ان أزمة السكن بالإقليم اقل حدة عنه ببقية ولايات الوطن ويعبر كذلك عن اهتمام الفرد السوفي بامتلاك العقار

ولو لم يستخدمه، اما فيما يخص نسبة شغل المساكن فهي متقاربة في عموم الإقليم ويبلغ المتوسط 7,47 فرد /المسكن.

وبالنسبة لتوزيع المساكن عبر البلديات فهي موزعة حسب الفئات التالية:

الفئة الأولى: وهي تضم بلدية الوادي حيث تضم 30,76% من اجمالي حضيرة السكن بالولاية، ويعود ذلك كونها تمثل مركز الولاية وتوفر مختلف المرافق بها وهي مدينة كبيرة جاذبة للسكان.

الفئة الثانية: وهي البلديات التي يتراوح بها تعداد المساكن بين 370 3 و700 7 مسكن وهي البلديات الممتدة من الرباح جنوبا وصولا لحاسي خليفة بالشمال الشرقي، وبلديتي قمار والرقيبة بالشمال والشمال الغربي وهي البلديات الواقعة على طول محور الطريق الوطني 48 والطريق الوطني 16 وتمثل كل واحدة منها مقر للدائرة.

الفئة الثالثة: ويتراوح تعداد المساكن بها بين 1870-2700 مسكن وتضم بلديات ميه ونسة وتغزوت وكوينين وسيدي عون، وهي بلديات اقل جاذبية لوجود بلديات مجاورة لها أكثر استقطاب للسكان وهي مقرات لبلديات وتابعة لدوائر.

الفئة الرابعة: ويتراوح بها تعداد المساكن بيه 930-1221 مسكن وهي تلك بلديات طريفاوي والعقلة وورماس الواقعة بأطراف الإقليم وبعيدة عن محاور الطرق الرئيسية إضافة لبلدية وادي العلندة المتواجدة على محور الطريق الولائي رقم 16، ولكن تابعة لدائرة ميه ونسة الأكثر استقطابا للسكان.

خريطة رقم" 04" تعداد المساكن عبر بلديات إقليم سوف حسب تعداد 2008

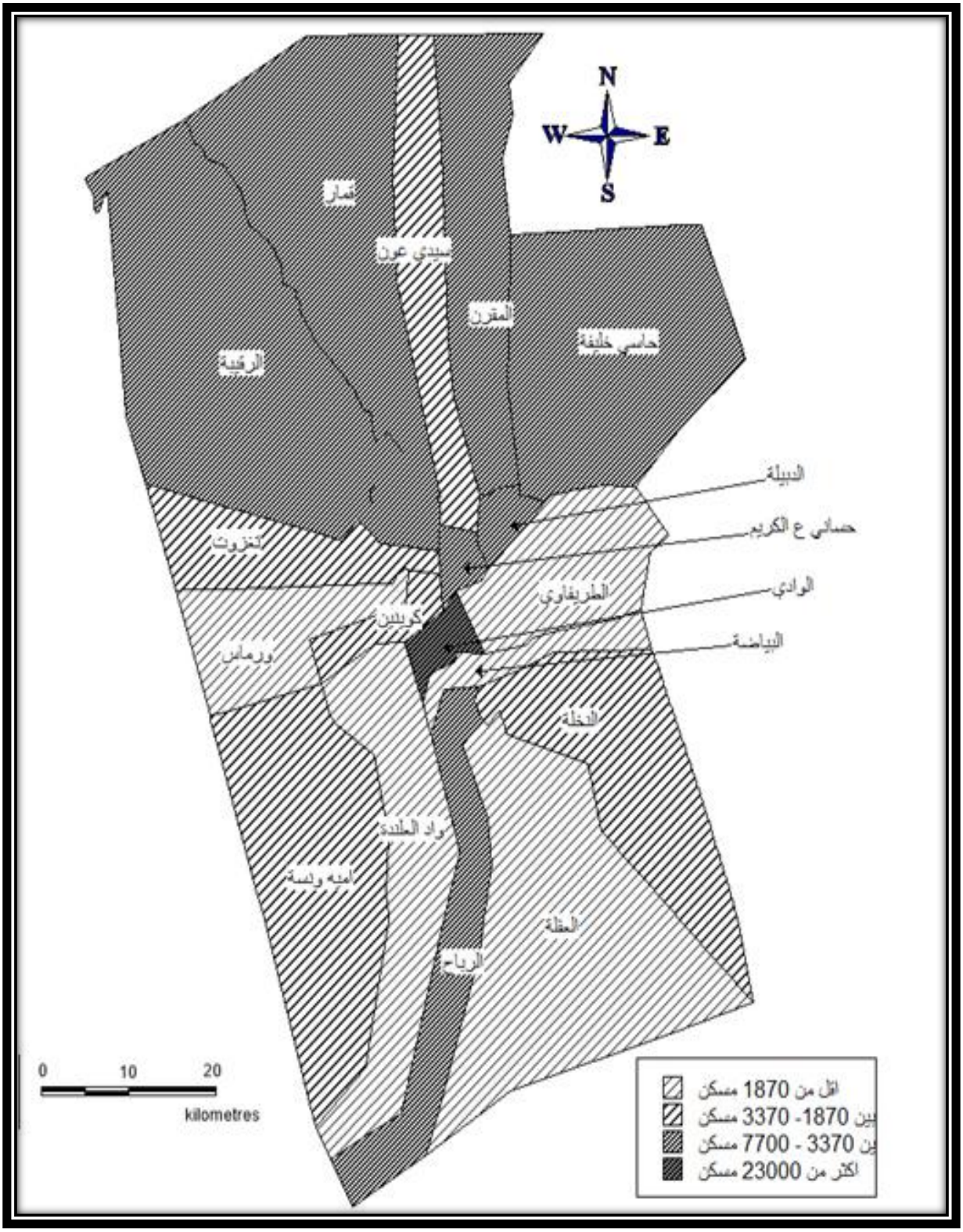

المصدر : معالجة إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء، الإحصاء العام للسكان 2008

توزيع المساكن المشغولة حسب نوعية البناية عبر الإقليم:

تختلف نوعية المساكن وحالتها من منطقة لأخرى، فانتشار البيوت القصديرية في منطقة ما يعبر عن تدني المستوى المعيشي للسكان من جهة ومن جهة ثانية فهو مؤشر على عدم قدرة الهيئات والجماعات المحلية على تسيير المجال وتنظيمه.

جدول رقم" 6 ": توزيع المساكن المشغولة حسب نوعية البناية عبر إقليم سوف

	مسكن فردي	مسكن تقليدي	عمارة	مسكن قصديري	مسكن أخر	المجموع
العدد	39 665	18 465	647	1 380	3 633	63 790

المصدر: معالجة إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء، الإحصاء العام للسكان 2008.

يغلب على نمط السكن بإقليم سوف الطابع الفردي والذي يعود للمساحات العقارية الكبيرة المتوفرة، وكذا تملك الافراد الاراضي خاصة تمكنهم من بناء مساكن فردية له، وتقدر نسبة السكن الفردي بالإقليم 62,10% ويبدوا أن نمط السكن التقليدي قد تراجعت بنسبة كبيرة بعد تخلي الأفراد في سوف عن نمط البناء القديم الذي يعتمد على مواد البناء المحلية من جبس وجذوع النخيل وغير ذلك، وادخال الطوب والاسمنت في عمليات البناء ولم يتبقى من المباني التقليدية سوى 28,94%، وبحكم مواد البناء المستعملة فان اهتلاك المباني يكون اسرع من مواد البناء الحديثة، وهنا وجب الإشارة إلى ان التخلي عن نمط البناء التقليدي وانتشار البناءات الفردية الحديثية التي تخلت في مظهرها عن عنصر مهم معبر عن المنطقة وهي القبة، بل أصبحت هناك أنماط سكن دخيلة لا تعبر عن المنطقة ولا عن هويتها.

وفيما يتعلق بالمباني نصف الجماعية التي بدأت في الانتشار بالإقليم من خلال مشاريع الدولة الموجهة للسكن الاجتماعي وكذا بعض الأنماط الأخرى والتي تهدف للحفاظ على العقار التي بدأ في النفاذ ومن خلال مظهرها فمن شروط بناء هذه الأنماط الحفاظ على مظهر القبة كتعبير رمزي عن المنطقة، وهنا نشير أن هذه السكنات لا تستجيب إطلاقا لطبيعة سكان المنطقة المحافظين والذين وجدوا أنفسهم في منازل ضيقة مشتركة مع جيران أخرين .

صورة رقم"03" تبين منظر عام لمدينة الوادي وانتشار القباب قديما

صورة رقم "04 " تبرز مظاهر مباني تجارية وإدارية جديدة دخيلة بسوف

صورة رقم " 05" أنماط سكنية جديدة بإقليم سوف

صورة رقم"06" مساكن نصف جماعية بسوف

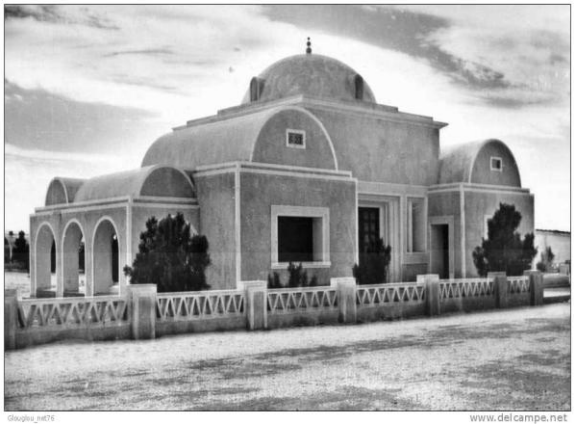

صورة رقم"07" نمط عمراني استعماري (المتحف)

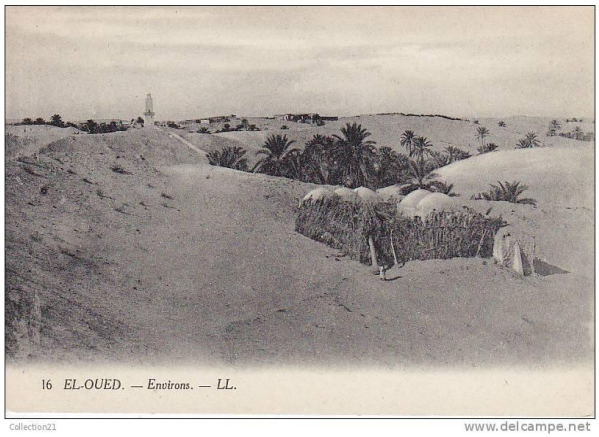

صورة رقم" 08" مساكن لشبه للرحل بسوف قديما

IV الربط بمختلف الشبكات كهرباء-غاز-ماء صالح للشرب-صرف صحي:

إن التوسع العمراني وزيادة عدد المساكن وجب أن يرافقه تطور في الربط بمختلف الشبكات من كهرباء وغاز وكذا الربط بشبكة الصرف الصحي والربط بالمياه الصالحة للشرب وفي إقليم سوف هي تظهر كما بالجدول التالي:

جدول رقم "7": الربط بمختلف الشبكات بإقليم سوف

	الربط بالكهرباء	الربط بالغاز الطبيعي	الربط بشبكة الصرف الصحي	الربط بشبكة المياه الصالحة للشرب
النسبة %	93,8	11,3	68	86,2

المصدر: المديريات المعنية بمختلف الشبكات (سونلغاز، مديرية المصادر المائية) 2016.

يظهر من الجدول أن الإقليم لازال يشهد نقصا في الربط بمختلف الشبكات بنسب متفاوتة ويرجع ذلك للصعوبات التي تواجهها مختلف المصالح في الميدان خصوصا بمناطق التوسعات الجديدة والمناطق النائية، وهو ما يعبر عن عدم قدرة الدولة تحقيق العدالة في التوزيع وتوفير حاجيات كل السكان بنفس المستوى، مما يتطلب مضاعفة الجهود وتقديم كل التسهيلات للمواطنين يعيشون بمنطقة لا يتوفرون على ضروريات الحياة الكريمة.

خلاصة:

تتركز عمليات التوسع العمراني بالجهات الشمالية من الإقليم كون الجهة الجنوبية تعرف انتشار الكثبان الرملية وعمق مصادر المياه ، ويغلب طابع السكن الفردي بإقليم سوف، الذي يغطي نسبة تتجاوز62% ويرجع ذلك لانتشار الملكيات الخاصة في الإقليم، هذا السكنات الفردية غيرت من المظهر العمراني بالإقليم من خلال التخلي عن مظهر القبة وكذا استعمال مواد البناء المحلية، مما يشكل تحولا مهما في النمط العمراني بالإقليم والذي أضيف له نمط سكني جديد يتمثل في السكنات النصف جماعية التي أثرت حتى البنية الاجتماعية لمجتمع محافظ، الذي بالرغم من التحسن الشكلي الذي يبدو فيما يتعلق بالسكن إلا ان المعاناة لازالت موجودة من خلال نسب التغطية الضعيفة خصوصا في شبكة الغاز والصرف الصحي

المبحث الثاني

التطورات السكانية بإقليم سوف

تمهيد:

قبل الاستقلال كانت هناك صعوبة في تحديد تعداد السكان في سوف، ففي الربيع ينتقل الرحل إلى مناطق الهقار وفزان (ليبيا) وكذا نحو الشمال ولا يبقى منهم إلا أعداد قليلة بسوف والإحصائيات تشير أن سكان سوف سنة 1900 بلغ 32 700 [1] سنة وإحصاء 1921 يشير إلى تزايد الرقم لـ 61 518 [2] بما فيهم سكان المناطق المجاورة التي لا تنتمي للإقليم حاليا، بمعنى أن سكان الإقليم يغلب عليهم طابع البداوة لممارستهم تجارة القوافل منذ القدم.

I. تعداد سكان إقليم سوف :

قد قدر تعداد سكان ولاية الوادي حسب الإحصاء العام للسكان سنة 2008 بـ 647 548 نسمة يمثل سكان الإقليم نسبة 74,22%، وحسب التقديرات سنة 2014 فتعدادهم يقارب 771 000 نسمة، حيث يمثل سكان الإقليم 74,63% وقد عرف سكان الإقليم تطورًا كبيرًا، منذ إحصاء 1966، ويظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

[1] C. Cauvet, note sur le souf et les souafas, Bulletin de la société de la géographie d'Alger 1934, p 64.

[2] M. th. Steeg (Guide de l'Algérie),Denombrement géneral de population,tableau génerale des communes de l'Algérie,situation du 06 Mars,Imprimerie Administrative,Alger,1922,p-p:198-199 .

جدول رقم "8" تعداد سكان إقليم سوف حسب البلديات حسب إحصاءات للفترة 1966-2008.

	تعداد السكان حسب الإحصاء السنوات				
البلدية	1966	1977	1987	1998	2008
الوادي	24 474	47 173	70 911	105 957	134 700
الرقيبة	3 233	6 844	18 703	31 661	40 367
قمار	4 685	7 586	15 072	30 233	39 167
البياضة	15 718	10 071	20 063	26 018	32 926
حاسي خليفة	3 216	4 932	13 218	25 016	31 784
الدبيلة	1 737	5 174	11 792	20 059	25 158
المقرن	3 505	5 500	13 710	20 125	24 577
حساني عبد الكريم	2 895	5 544	10 554	17 146	22 755
الرباح	4 284	6 446	11 776	17 257	21 965
ميه ونسة	734	1 752	5 413	12 424	16 136
تغزوت	2 760	4 524	7 136	11 120	13 934
سيدي عون	1 020	2 061	6 373	9 942	12 235
كوينين	2 514	3 801	5 520	7 544	10 076
ورماس	/	2 200	2 654	5 024	5 900
الطريفاوي	1 864	2 474	3 981	6 340	8 257
النخلة	2 040	2 968	5 717	10 010	12 652
العقلة	/	1 952	2 979	5 545	6 102
وادي العلندة	4 293	1 544	2 457	5 882	6 830
المجموع	**78 972**	**122 546**	**228 844**	**393 390**	**480 651**
معدل النمو(%)	**/**	**5,01**	**8,67**	**6,53**	**2,21**

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، الإحصاء العام للسكن والسكان (1966-1977-1987-2008).

من خلال جدول رقم "8" يتضح أن الزيادة كبيرة في تعداد سكان الإقليم، فبعد ما كان العدد يقدر بـ 78 972 نسمة سنة 1966م، ارتفع ليصل إلى 480 651 نسمة سنة 2008، أي ان عدد السكان تضاعف 06 مرات في فترة 42 سنة، وهو رقم كبير جدا يحتاج لتفسير.

منحنى رقم"01 " تطور السكان عبر البلديات في مختلف التعدادات السكانية

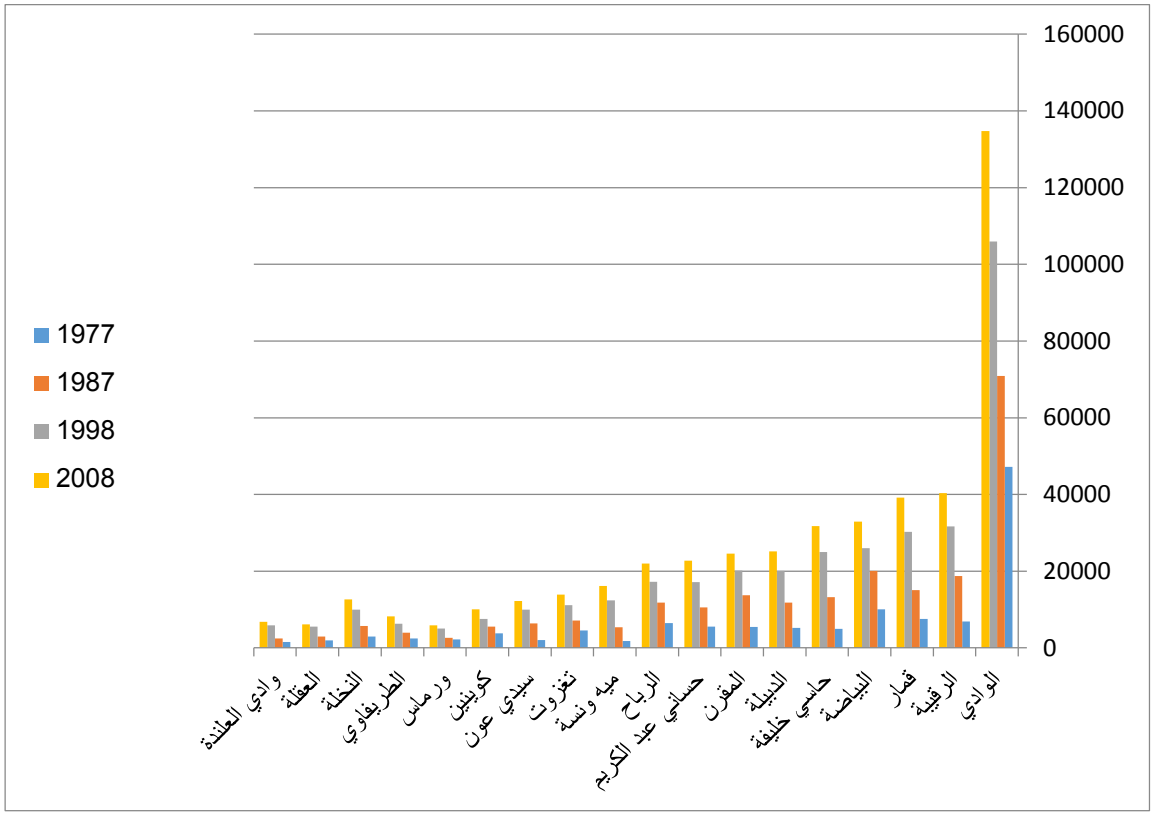

المصدر: معالجة معطيات الديوان الوطني للإحصاء (2008-1987-1977-1966)

وقد قدر عدد سكان إقليم سوف بـ 23 000 نسمة سنة 1887، ووصل تعداد السكان لأكثر من70 000 نسمة سنة 1957 (منهم 30 000 من البدو)[1]- مع الإشارة لغياب احصائيات عن الإقليم في الفترة بين 1962-1966 حيث يعتبرها الكثيرون فترة انتظار في مختلف الميادين والجوانب- وعلى اعتبار ان صفة البداوة ليست غريبة على المجتمع في سوف، فقبل الاستقلال كان الكثير من السكان يمارسون الترحال في العرق الشرقي يتبعون مناطق العشابة والرعي، وحرفتهم الأساسية هي رعي الماشية من أغنام وماعز وجمال، مع ممارسة تجارة القوافل بحكم أنهم أكثر ممارسة للترحال[2].

من خلال الجدول نلاحظ أنه بعد الاستقلال مباشرة شهدت منطقة سوف زيادة كبيرة في معدلات النمو، ويرجع ذلك للظروف الأمنية التي تلت الاستقلال والإحساس بالطمأنينة، مع الإشارة لعودة عدد معتبر من المهاجرين في السنوات التي تلت الاستقلال ونتيجة لاستقرارهم ولتحسن الظروف

[1] https://fr.geneawiki.com/index.php/Alg%C3%A9rie_-_El-Oued بتاريخ 15-أكتوبر 2007 ، على الساعة 15.45.
[2] زقب عثمان:الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في منطقة وادي سوف1918-1947، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ ، جامعة باتنة، 2006/2005، ص: 143.

الاقتصادية والعناية الصحية ، وبلغت معدلات النمو مستويات قياسية في العقود الثلاثة التي تلت الاستقلال وخاصة في الفترة 1977-1987م حيث تجاوز معدل النمو 8,62% وما يفسر ذلك هو ارتقاء الوادي لمصاف الولايات سنة 1984م وشهدت توفر لمرافق وتحسن للخدمات، إضافة لتزايد الهجرة الوافدة من المناطق المجاورة خاصة من المناطق المجاورة لحدود ولاية تبسة بحثا عن السكن وحياة أفضل، ،و مما يفسر كذلك هذا النمو المتزايد في تعداد السكان هو ارتفاع نسبة المواليد بسبب الزواج المبكر الذي يعرف بالمنطقة وحب التناسل والانجاب نتيجة للعادات والتقاليد السائدة في المنطقة مع انتشار الأمية وقلة الوعي من جهة أخرى والتي لم تتحسن الا بعد فترة من الاستقلال، ومن جهة أخرى انخفضت نسبة الوفيات نتيجة لتوفر الرعاية الصحية وانتشار الوعي الصحي لدي السكان، إضافة لاستقرار السكان البدو حيث أنهم لم يتجاوزوا الـ 4,18% في تعداد 2008م، بمعنى أن الظروف المتاحة للتكاثر سواء الصحية أو غيرها باتت متاحة بصفة أكبر، وقد عرفت معدلات النمو تراجعا -ورغم ذلك بقيت أكبر من المعدل الوطني (1,98%)- في الفترة 1998م – 2008م، لكنه مقبول وقد وصل لـ 2,21 % ويعود هذا التراجع لانتشار الوعي وتراجع الأمية لدى السكان وانتشار فكرة تنظيم النسل نتيجة لحملات التوعية والارشاد التي اعتمدتها الدولة مع انتشار وسائل الاتصال خاصة المذياع والتلفاز وحملات التوعية المعتمدة.

جدول رقم" 9 " توزيع السكان المقيمين بإقليم سوف في التعداد السكاني 2008

التوزيع الجغرافي	السكان	
	العدد	النسبة %
التجمعات الرئيسية (ACL)	496 415	76,62
التجمعات الثانوية (AS)	124 346	19,20
المناطق المبعثرة (Z E)	27 086	4,18

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء الإحصاء العام للسكن والسكان 2008.

II. توزيع الكثافة السكانية عبر الإقليم :

يعد التوزيع الجغرافي للسكان محورا مهما في الدراسات السكانية، ومدخلا رئيسيا لدراسة المجال، لأن عدم الانتظام في التوزيع يعبر عن خلل ومشكلات تتعلق بحاجيات السكان، وله تأثير على العمليات التنموية،

يتضح أن العدد الأكبر من سكان الإقليم يتوزعون شمال بلدية الوادي التي تحتل المرتبة الأولى من حيث التعداد حيث يبلغ عدد سكان بلدية الوادي 700 134 نسمة، وبعدها نجد بلديات الرقيبة وقمار وحاسي خليفة، ويقل تعداد السكان كلما اتجهنا جنوبا، ونلاحظ أن حوالي 4/1 من إجمالي تعداد السكان يتواجدون بالتجمعات التاريخية بسوف القديمة، والمتحكم الرئيسي في عملية التوزيع هي العوامل الطبيعية حيث تتواجد الأراضي المنبسطة والبعيدة عن العرق والكثبان الرملية المرتفعة، إضافة لعملية توطن الرحل قريبا من مزارعهم ،و سنحاول أن نبرز الكثافة السكانية عبر البلديات لنبين الفارق الكبير في المساحات بين بعض البلديات وإعطاء تفسير لذلك.

جدول رقم" 10": الكثافة السكانية عبر بلديات إقليم سوف حسب إحصاء 2008

البلدية	تعداد السكان 2008	المساحة كلم²	الكثافة ن/كلم²
الوادي	134 700	77,2	1 744,82
الرقيبة	40 367	1 965,6	20,54
قمار	39 167	1 264,4	30,98
البياضة	32 926	138,8	237,22
حاسي خليفة	31 784	1 112	28,58
الدبيلة	25 158	78	322,54
المقرن	24 577	618	39,76
حساني عبدالكريم	22 755	58	392,33
الرباح	21 965	499,2	44,00
ميه ونسه	136	1 111,2	14,52
تغزوت	13 934	539,2	25,84
النخلة	12 652	700	18,07
سيدي عون	12 235	480	25,49
كوينين	10 076	116	86,86
الطريفاوي	8 257	774	10,67
واد العلندة	6 830	712	9,52
العقلة	6 102	1 352	4,51
ورماس	5 900	442,8	13,32
المجموع	465 521	12 038,4	38,67

المصدر: معالجة معطيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الوادي 2014.

من الجدول نلاحظ أن إقليم سوف يتربع على مساحة 12 038,4كلم^2 أي حوالي 27% من اجمالي مساحة الولاية التي تبلغ 44 586 كلم ^{2}، ونجد أن 05 بلديات من مجموع 18 بلدية بالإقليم وهي (ميه ونسة، العقلة جنوب بلدية الوادي مع حدود المنطقة الرعوية دوار الماء) و(حاسي خليفة، قمار، الرقيبة شمال بلدية الوادي مع حدود إقليم وادي ريغ) حيث تغطي ما يتجاوز 56% أي أكثر من نصف مساحة الإقليم وهو دليل على وجود تفاوت وتباين مساحي بين البلديات لأسباب تاريخية وطبيعية (العرق الشرقي)، ولعل للتقسيم الإداري بالإقليم مبررا لذلك، حيث يوجد عاملين اثنين تحكما في هذا التقسيم أولهما الجانب الطبيعي حيث نجد أن حدود الإقليم بالشمال الشرقي تنتهي مع بداية المنطقة الرعوية الطالب العربي وبن قشة، وبالشمال الغربي تنتهي بحدود إقليم وادي ريغ الذي تختلف أرضه وتركيبته البشرية عن اقليم سوف، ومن جانب أخر هناك عوامل أخرى ساهمت في التقسيم ونذكر أهمها شبكة الطرق الموروثة عن الفترة الاستعمارية حيث أخذت كحدود فاصلة بين البلديات خاصة الواقعة بداخل الإقليم، إضافة لوجود جانب تاريخي يتعلق بملكيات الأراضي التي ترتبط بالغيطان حيث أخذت بعين الاعتبار في هذا التقسيم.

وقبل دراسة الكثافة السكانية نشير لكون الإقليم يعرف مستويات عديدة من التجمعات السكانية لعل أهمها بلدية الوادي التي تمثل قطبا مهما له جاذبية كبيرة ويسيطر بصفة كبيرة جدا على المجال المحيط بسبب تركز الخدمات الإدارية والادارات المختلفة وكونها تضم مقر الولاية وتضم حوالي 29% من سكان الإقليم، في حين تقل درجة جاذبية البلديات كلما ابتعدنا عن بلدية الوادي مقر الولاية للأسباب التي ذكرنا سابقا.

ويمكن أن تقسم الكثافة السكانية بالإقليم لستة فئات هي كالتالي:

II .1. المناطق ذات الكثافة العالية جدا:

وتتمثل في مقر بلدية الوادي وهي عاصمة الولاية وتشهد كثافة عالية تصل لـ 1 700 ن/كلم^2 بسبب ارتفاع التعداد السكاني وكذا مساحتها الصغيرة مقارنة ببعض البلديات على اعتبار أن بلدية الوادي لها جاذبية كبيرة للسكان تاريخيا ولما تتوفر عليه من خدمات ومرافق إدارية وخدماتية.

II.2. المناطق ذات الكثافة العالية:

وتتراوح الكثافة السكانية بين 200-350 ن/كلم ^{2} وتضم بلديتي حساني عبد الكريم والدبيلة، وهاتين البلديتين تتميزان بمساحتهما الصغيرة حيت تتراوح بين 58-78 كلم^2، ويمكن تفسير الكثافة المرتفعة بهاتين البلديتين كون بلدية حساني عبد الكريم تضم تجمع الزقم وهو من أقدم التجمعات السكانية تاريخيا بل هناك من يعتبره أقدم تجمع سكاني بإقليم سوف، وبلدية الدبيلة تعتبر منطقة قيادة عسكرية في الفترة الاستعمارية وكذلك منطقة انشات بها قرية فلاحية بأكفادو سنة 1971 مما ساهم في استقرار وتوطن الساكنة بالمنطقة.

II.3. المناطق ذات الكثافة المتوسطة:

و تتراوح الكثافة السكانية بين 39-90 ن/كلم ^{2} ، وتضم بلدية كوينين الواقعة بالشمال الغربي لبلدية الوادي حيث تعتبر امتداد لها، كونها متلاحمة معها، وبلدية المقرن والتي على الرغم من مساحتها الكبيرة نوعا ما إلا ان الكثافة بها أعلى من المتوسط للإقليم والسبب يرجع لكونها منطقة اشتهر أهلها بممارسة التجارة والهجرة والعودة للاستقرار بالبلدية بعد تحسن حالتهم المادية.

II.4. المناطق ذات الكثافة دون المتوسط:

وفيها الكثافة تتراوح بين 20-31 ن/كلم^2 ونجد بلديات قمار وتغزوت والرقيبة بالشمال وبلديات حاسي خليفة وسيدي عون بالشمال الشرقي وهي بلديات تتميز بمساحات كبيرة وعرف عن هذه المناطق ممارسة النشاط الزراعي وانتشار السكان يعود لتواجد أغلبهم بالقرب من مزارعهم، مع وجودها بشكل مناطق مبعثرة لطابعها الفلاحي.

II.5. المناطق ذات الكثافة الضعيفة:

وهي البلديات التي تتراوح كثافة السكان بها بين 10-19 ن/كلم ^{2} وتضم بلديات ورماس والطريفاوي والنخلة وميه ونسة، ويرجع ذلك لمساحاتها الكبيرة وقلة تعداد سكانها من جهة ومن جهة أخرى للطابع الزراعي للبلديات مع انتشار البدو لوقتنا الحالي ببلديات ميه ونسة وو النخلة والرباح من قبيلة تعرف بالشعانبة.

II.6. المناطق ذات الكثافة الضعيفة جدا:

والكثافة بها لا تتجاوز 10 ن/كلم ^{2} وتضم بلديتي وادي العلنده والعقلة وهي تقع بالعرق الشرقي بمعنى أن سبب التشتت للسكان طبيعي بالدرجة الأولى مع وارتفاع مساحتهما وتواجد السكان البدو أو بعض المناطق المبعثرة.

III. توزيع السكان حسب التجمعات والمناطق المبعثرة :

عرف قديما عن سكان إقليم سوف أنهم سكان غير مستقرين فهم أهل بادية حتى القرن التاسع عشر يتنقلون في فصل الصيف نحو المناطق الشمالية لرعي أغنامهم ويستقرون في فصل الشتاء ومع مرور الزمن بدأت تشهد مظاهر التوطن ، وبدأوا في الاستقرار تدريجيا وتحول نشاطهم نحو التجارة، وزراعة النخيل، ومن خلال الإحصاء العام لسنة 2008 فقد تراجع عدد سكان المناطق المبعثرة ليصبح يمثل 20 999 نسمة أي بنسبة 4,51 % من إجمالي السكان، والقاطنين بالتجمعات الحضرية الثانوية تبلغ نسبتهم 16,15% أما المقيمين بمناطق التجمعات الرئيسية فيقدر بـ 79,97% أي أن 96,12% يقطنون في مناطق التجمعات الحضرية وهو مؤشر واضح على ظاهرة التمدن التي غلبت على المنطقة.

شكل رقم"06" لتوزيع السكان حسب التجمع والتشتت سنة 2008.

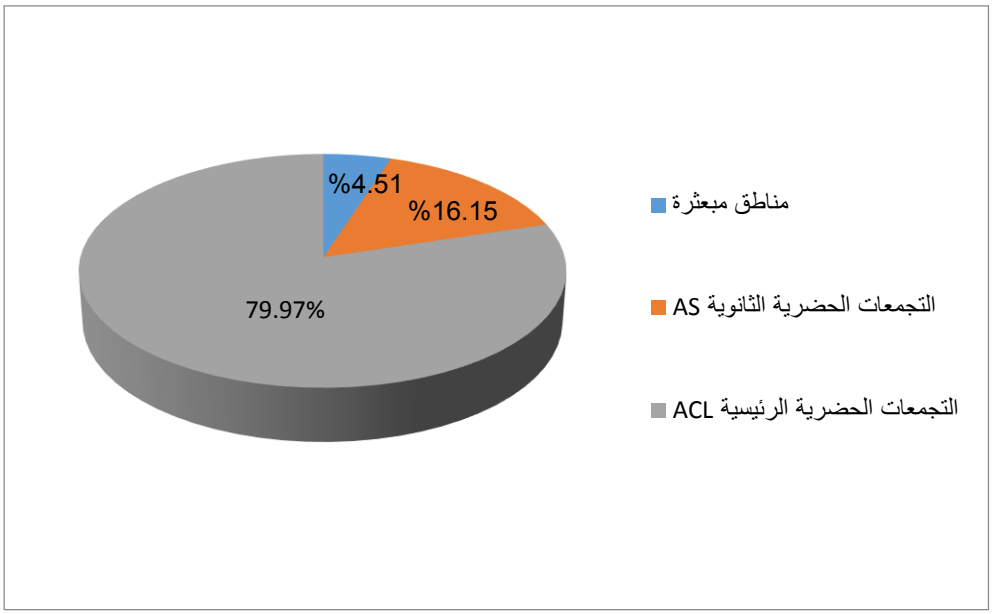

المصدر: معالجة معطيات الإحصاء العام للسكن والسكان 2008، الديوان الوطني للإحصاء.

الخريطة رقم" 05" الكثافة السكانية بإقليم سوف حسب البلديات(تعداد2008)

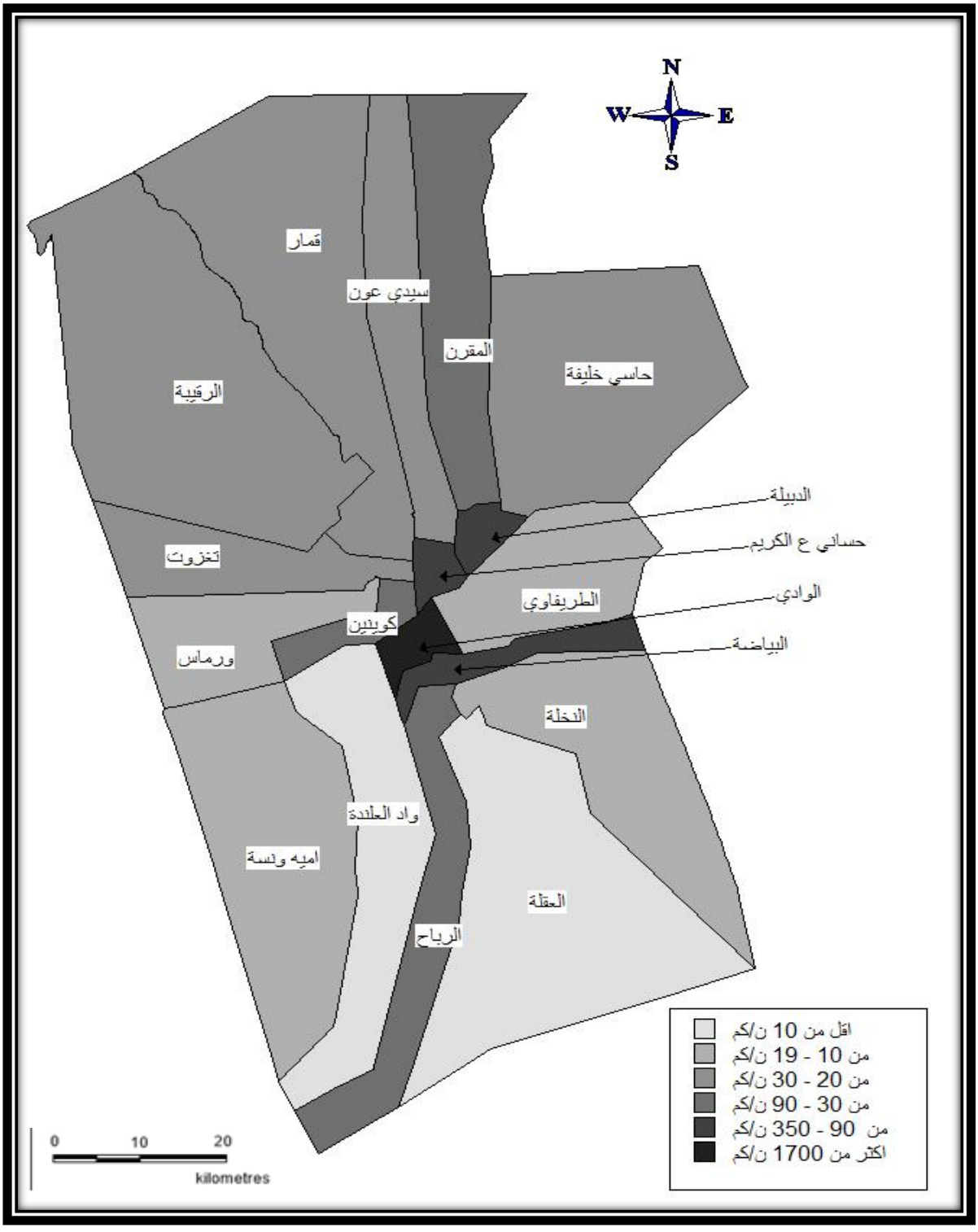

المصدر: من إنجاز الطالب، معالجة معطيات الإحصاء العام للسكان 2008.

جدول رقم" 11 ": توزيع السكان المقيمين في التجمعات الحضرية الرئيسية والثانوية والمناطق المبعثرة حسب البلديات سنة 2008

البلدية	التجمع الرئيسي ACL	التجمع الثانوي AS	المناطق المبعثرة	المجموع
الوادي	134 488	0	212	134 700
الرقيبة	25 210	11 208	3 949	40 367
قمار	25 251	9 117	4 799	39 167
البياضة	30 393	2 435	99	32 927
حاسي خليفة	22 503	7 297	1 984	31 784
الدبيلة	13 002	10 885	1 271	25 158
المقرن	22 932	1 645	0	24 577
حساني عبد الكريم	19 438	1 656	1 661	22 755
الرباح	21 646	0	320	21 966
ميه ونسه	6 567	6 814	2 755	16 136
تغزوت	13 164	0	770	13 934
النخلة	6 226	9 386	40	12 652
سيدي عون	7 935	3 217	1 083	12 235
كوينين	9 997	0	78	10 075
الطريفاوي	2 452	5 802	3	8 257
واد العلندة	3 218	2 409	1 203	6 830
العقلة	4 412	1 690	0	6 102
ورماس	3 487	1 641	772	5 900
المجموع	**372 321**	**75 202**	**20 999**	465 521

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء – الإحصاء العام للسكن والسكان 2008.

من خلال الجدول نلاحظ أن البلديات التي يمثل فيها سكان المناطق المبعثرة وزنا هي بلديات واد العلنده وميه ونسة وورماس بنسب تتراوح بين 13-18%.

ما يمكن قوله إن سكان الإقليم شهدوا تحولًا كبيرًا بين ما كان موجودا سابقًا وما هوموجود حاليًا.

IV. التركيبة السكانية لولاية الوادي

من خلال دراسة التركيبة السكانية للولاية بالإمكان أن ندرك التطور السكاني حسب الفئات فئات عمرية تمثل القوة النشطة وتعبر عن مدى الفعالية الاقتصادية لهم.

وحسب إحصاء 2008 يمكن أن نقسم السكان حسب الفئات العمرية كالتالي:

1.IV. حسب التركيب العمري:

الفئة من 0 – 15 سنة: وتمثل حوالي 36,45 % من إجمالي السكان وهي أعلى نسبة وتشكل قاعدة الهرم السكاني، وما يبرر ارتفاع نسبة هاته الفئة هو التحسن الكبير في العناية الصحية وتناقص وفيات الأطفال حيث أنها لم تتعدى 26 % سنة 2008 إضافة إلى نسبة النمو الطبيعي المرتفع والتي قدرت بـ 2,6 %.

الفئة من 15 – 59 سنة: وهي الفئة التي يعرفها الديمغرافيون بالفئة النشطة وتمثل 57,71 % وتمثل الإناث 49,47% في حين أن الذكور يمثلوا 50,53% وهي الفئة العاملة أو في سن العمل.

الفئة أكثر من 60 سنة: نسبتها تقدر بـ 5,84 % وهي نسبة قليلة مقارنة بالفئات العمرية الأخرى وهي ميزة المجتمع الجزائري عمومًا.

الشكل رقم"07": الهرم السكاني لولاية الوادي حسب التركيب العمري

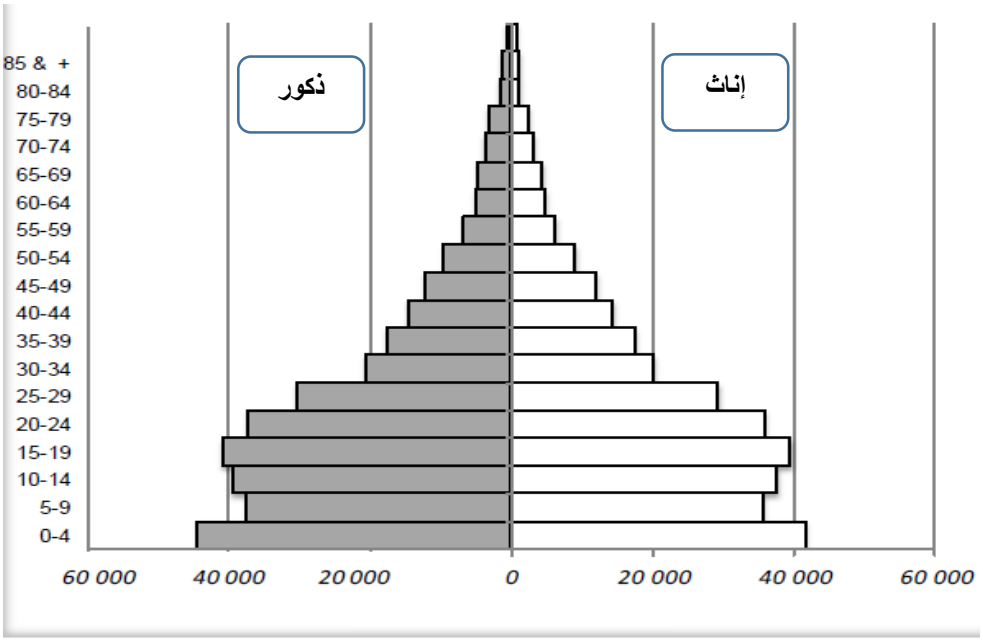

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، الإحصاء العام للسكن والسكان 2008.

خلاصة:

عرف عن سكان إقليم سوف طابعهم البدوي خلال الفترة التي سبقت خروج المستعمر الجزائري، على اعتبارهم سكان ممارسين لنشاط تربية المواشي والجمال وكذلك يمارسون تجارة القوافل، وقد كانت لزراعة النخيل والغيطان دورا في استقرار الساكنة، وقد كان تعداد السكان بإقليم سوف (الذي كان جزءا من الإقليم العسكري لتقرت) لا يتجاوز الـ 000 70 نسمة قبل الاستقلال، وبعد سنة 1962م ونتيجة للظروف الأمنية التي عرفت الاستقرار مما حذا بالعديد من المهاجرين (خاصة بدولة تونس المجاورة) للعودة للإقليم، وبسبب تفشي الأمية والزواج المبكر وكذا تحسن الظروف الصحية شهدت معدلات النمو ارتفاعا كبيرا ويظهر ذلك من خلال معدلات النمو في مختلف السنوات سواء في الإحصاء العام لسنة 1977م حيث وصل لـ 5,01 %، أو في الإحصاء لسنة 1987م حيث بلغ 8,67 % ، وهي الفترة التي تتوافق مع ارتقاء الوادي لولاية سنة 1984م، وما تبعها من توفر للمرافق والخدمات، ولم يتراجع معدل النمو الا في التعداد الأخير حيث وصل لـ 2,21% ورغم ذلك فهو اعلى من المعدل الوطني.

وقد عرفت ظاهرة التحضر طريقها لإقليم سوف حيث تجاوزت نسبتها 95%، ويرجع ذلك لاستقرار سكان المنطقة وتغير أنشطتهم من تربية الماشية والإبل ونشاط الرعي وتفضيلهم للاستقرار، وفيما يتعلق بالكثافة السكانية فان مدينة الوادي تمثل منطقة جذب كبيرة كونها مدينة كبيرة وتشهد كثافة كبيرة جدا، أما باقي مناطق الإقليم فالكثافة بها تتحكم بها اما المساحة او تعداد السكان أو نشاطهم المرتبط بالفلاحة.

خلاصة الفصل:

ساهمت طبيعة الإقليم وموقعه كجزء من العرق الشرقي في توطن السكان وتوزيعهم المجالي حيث يبدو ذلك جليا من خلال التوزيع السكاني والسكني، فمنذ القديم كان اختيار المناطق المنبسطة سهلة البناء والقريبة من مصادر المياه في اختيار مواقع التوطن.

سكان الإقليم عرف عنهم قديما ممارسة تجارة القوافل وزراعة النخيل، وكانوا يمتهنون الترحال طوال مواسم السنة ويستقرون خلال مرحلة الجني، مع وجود من يحل محلهم خلال بقية الموسم للاعتناء بالغيطان، وجراء التضييق الذين مارسته السلطات الاستعمارية أصبح أمر الاستقرار حتمية وليس خيارا.

استقرار السكان ونتيجة عوامل أخرى مثل الزواج المبكر وانتشار الرغبة في الانجاب لدى السكان وتحسن ظروف العناية الصحية ساهم في ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي بارتفاع معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات خلال مختلف الإحصاءات والتي بلغت مستويات مرتفعة جدا، ولم تعرف التراجع والاستقرار الا في العقد الأخير من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين مع انتشار الوعي لدى السكان ونتيجة صعوبات الحياة التي أدت لارتفاع سن الزواج.

سكان الإقليم وكأي مجتمع آخر تدرج في نمط السكن بما يتوافق مع امكانياته، حيث نجد نمط الخيم والكاف وصولا للمساكن الفردية التي كانت تعتمد على مواد البناء المحلية المتوفرة من لوس وجبس، مع مظهر القبة الذي يعتبر مميزا لسوف التي أطلق عليها لقب مدينة الالف قبة وقبة، وكون نمط البناء القديم هشا وسريعا ما تتدهور وضعيته، فقد اختار الفرد السوفي الاستجابة للتطور وقام بإنشاء مبان بمواد البناء الجديدة من اسمنت وطوب مع تسجيل بداية فقدان المنطقة لمظهر ميزها لعقود وأصبحت لا تختلف عن كثير من مناطق الوطن الأخرى بإدخال أنماط بناء لا تتوافق مع هوية الإقليم التي اكتسبها منذ قرون .

هذه التحولات التي مست الجانب السكاني والعمراني هل شملت كذلك النشاطات الاقتصادية للسكان؟

هذا ما سنحاول الإجابة عليه في الفصل الموالي.

الفصل الرابع

الأنشطة الاقتصادية في إقليم سوف

الفصل الرابع
الأنشطة الاقتصادية في إقليم سوف

تمهيد:

وسيتم في هذا المبحث دراسة الأنشطة الاقتصادية لنبرز التوجه العام للإقليم، من خلال التطرق للوضعية الاقتصادية لإقليم سوف قبل الاستقلال بإبراز قطاعات النشاط الاقتصادي الزراعي والصناعي وغيرهما، والتطرق للمستوى المعيشي للسكان كمؤشر على وفرة الموارد ومستوى التنمية، ويتم التركيز على القطاع الزراعي لما عرف عن سكان المنطقة من تمسك به بإعطاء بعض الاحصائيات حول أهم المنتجات الزراعية، ومن ثم الانتقال لدراسة واقع النشاط الاقتصادي في الفترة الممتدة من سنة 1999-2014م لمختلف قطاعات النشاط مع محاولة ابراز دور الدولة من خلال توزيع الاستثمارات كمعبر عن السياسة التنموية المعتمدة بالولاية عموما والإقليم بصفة خاصة.

ولتحليل مختلف التوجهات المعتمدة من الدولة سيتم دراسة مساهمتها بالبرامج التنموية القطاعية والبرامج البلدية للتنمية وكذا البرامج غير الممركزة المحولة من ميزانية الجماعات المحلية.

وقد تم تقسيم هذا الفصل لمبحثين اثنين وهما كالتالي:

المبحث الأول: الوضعية الاقتصادية لإقليم سوف.

المبحث الثاني: مساهمة الدولة من خلال البرامج التنموية.

المبحث الأول
الوضعية الاقتصادية لإقليم سوف

تمهيد:

سيتم دراسة الوضعية الاقتصادية لإقليم سوف قبل الاستقلال وبعده ومحاولة ابراز التحولات التي مسته، وابراز معالم مرحلتين تختلفان من حيث سلطة التسيير الأولى في وجود مستعمر يعمل على تطويع الموارد والإمكانات لصالحه، والثانية في سلطة مستقلة تعمل على تحقيق التنمية محليا في إطار مخطط عام وتوجهات الدولة.

I- الوضعية الاقتصادية لإقليم سوف قبل الاستقلال

عرف عن أهل سوف قبل دخول المستعمر الفرنسي ممارستهم للنشاط التجاري، في ظل موقعها الذي يتوسط الكثبان، وقلة الموارد وصعوبة المسالك إلا أنهم وبحكم حاجتهم لضروريات الحياة على قلتها (قمح، شعير، شاي)، فاعتمدوا على تسويق منتجاتهم من التمور بأنواعها نحو دول الجوار (النيجر والسودان جنوبًا، وليبيا وتونس شرقًا) وحتى للمناطق الشمالية بالتل الجزائري، وذلك بتنظيم قوافل نحوها، مع التركيز على الجهة الشمالية لسهولة التنقل والحركة.

ويمكن إبراز الوضعية الاقتصادية كالتالي:

I -1 النشاط الزراعي:

كما تم الإشارة لذلك ، فوجود المنطقة بالعرق الشرقي الكبير وسط مساحات شاسعة من الكثبان الرملية، جعل من ممارسة الأنشطة الزراعية تحديا حقيقيا في غياب الإمكانات، وتزايد المعيقات خاصة الطبيعة القاسية مع صعوبة تجنيد المياه رغم وفرتها، كل هذا دفع بالفرد السوفي لإنشاء غيطان النخيل خصوصًا بالجهة الشمالية (الزقم، حاسي خليفة وغيرها) بسبب ارتفاع الكثبان الرملية جنوبًا وزيادة عمق الطبقة المائية، إضافة لحركة الرياح وزيادة ظاهرة الترمل وندرة

الأمطار وفترة تساقطها التي عادة ما تكون في شهر سبتمبر وأكتوبر، وهي فترة نضج التمور مما قد يعرضها للتلف في كثير من المواسم الكارثية. أما ما تعلق بالزراعات الأخرى خصوصًا الخضروات، فزراعتها محدود وهي معاشية وليست للتسويق، لما تتطلبه من مياه.

I -2 النشاط الصناعي:

يفتقر الإقليم للجيوب الصخرية والمعادن مما حول قيام صناعة به أمر غير ذا قيمة، عدا بعض الصناعات الحرفية والتقليدية، خصوصًا صقل الحديد وتشكيله، مع الإشارة لصعوبة نقل المواد الخام في مجال صحراوي رملي صعب الولوج إليه بسهولة، إلا بعد دخول الشاحنات لسوف في بداية الأربعينات من القرن الـ 20[1]، أما الموارد الأولية المتاحة بالمنطقة من "تافزة" و"جبس" و"لوس"، فهي تستعمل محليا في عمليات البناء.

I -3 النشاط التجاري:

كان إقليم سوف يعيش عزلة حقيقية من القديم، وكان هذا الأمر عبئًا إضافيا للفرد السوفي، لتوفير حاجياته، فكان النشاط التجاري يتم بقوافل الجمال خصوصًا، في مسارين اثنين الأول نحو الجنوب والثاني نحو الشمال، وكانت أسعار السلع تتحكم فيها ظروف النقل أكثر من أي مبرر اقتصادي آخر، وكانت القوافل المتجهة نحو غدامس بليبيا تمر بـ 14 مرحلة[2]، وفي حين أن القوافل لا تتطلب سوى 4 مراحل للوصول إلى مناطق التل بالشمال[3].

I -4 نشاط النقل:

يصعب استعمال وسائل النقل في منطقة سوف، فالوسيلة المتاحة التي بإمكانها مواجهة الصعاب هي الجمال التي يمكنها التأقلم مع جغرافية المنطقة خصوصًا حين التوجه نحو الجنوب.

II.المستوى المعيشي لسكان إقليم سوف قبل الاستقلال :

إن نقص الموارد، فرض على سكان المنطقة أن يكتفوا بقليل من الحاجيات أهمها التمور والقمح والشعير، وبعض الخضر الموسمية التي تنتج في مساحات صغيرة بالغيطان (زراعات بينية معاشية) وهو ما نجم عنه بروز ظاهرة الهجرة طلبًا للموارد المالية[4].

---

[1] Réalisation dans l'annexe d"El-Oued document Algérien N : 21 série politique, 15 décembre 1948, p-p:75-76/انظر

[2]القافلة تقطع يوميا حوالي 40 كلم.

[3]ابراهيم العوامر، مرجع سابق، ص 37.

[4] Jean Renés (Note sur l'émigration des Soufis.BLS n° 08,Juin 1960,p:177.)

ويشير J.C. Bataillon أن 3/1 من العمالة في سن العمل تمارس الهجرة الموثقة أو الدائمة، فهذه المنطقة يمكن أن يقال عنها منطقة طاردة للسكان في تلك السنوات في ظل تلك الظروف، وشهد النشاط الاقتصادي مضايقات كبيرة من طرف السلطات العسكرية الفرنسية بعد دخولها للوادي سنة 1889م وفرض سيطرتها عليها، بسبب القوانين والتنظيمات والرقابة على مختلف الأنشطة التجارية وكحد من التعامل مع دول الجوار خصوصًا تونس وليبيا بسبب الجمارك التي تفرض إجراءات وضرائب ترهق كاهل التجار، وقد تضرر نشاط القوافل كثيرًا بسبب ذلك لها[1] ، وقامت القوات الاستعمارية بذلك للحد من التسلح وتأمين المسالك لقواتها وكذا احتكار النشاط التجاري لها.

– الإنتاج الزراعي:

سيتم التركيز على أهم المنتجات الزراعية التي لها مساحات هامة وكذلك مردود كبير، بالرغم من أن المنطقة تعرف إنتاج محاصيل متعددة سواء ما تعلق بالخضروات أو حتى الزراعات الواسعة وإنتاج الحبوب، وحتى بعض المنتجات التي جربت وأعطت مردودا معتبرا مثل الفزدق والذرى.

-إنتاج التمور :

يتمثل الإنتاج الزراعي في سوف خصوصًا في محصول التمور، وكان التركيز في بداية القرن العشرين على نوعين اثنين، هما دقلة نور والغرس لطابعهما التجاري وإمكانية تسويقهما بسهولة للخارج، ومبادلتهما بسلع وحاجيات أخرى، وقد شكل الغرس 90 % من نخيل سوف في تلك الفترة.

وبالنسبة للإنتاج فهو متذبذب من موسم لآخر، ويتحكم فيه المناخ بشكل أساسي، ففي سنة 1910 كان الإنتاج سيئا للغابة وعرف عنها أنها سنة "سيش"[2]، وفي سنة 1911 كان الإنتاج متوسطًا، ليتحسن في السنوات الموالية (1912 - 1914)، ليتراجع سنة 1917 حيث لم يتعدى 44166 قنطار[3]، ووصل سنة 1927 لـ 63134 قنطار.

---

[1] Mahmoud Faroua , Le commerce caravanier de la Tunisie après la première guerre mondiale, Revue Maghrebine année 16,nº 55,Décembre 1989,pp:19-24

[2] **السيش**: هو مصطلح محلي يعبر عن عدم صلاحية التمور للاستهلاك البشري، و تستعمل كأعلاف للأنعام.

[3] J.C.bataillon:op-cit,p:93.

جدول رقم" 12" : تطور إنتاج محصول التمور في سوف للفترة(1917 – 1929)

السنة	1917	1925	1926	1927	1929
الإنتاج	44 166	38 679	35 147	63 134	55 800

Source: gouverneur général de l'Algérie, commissariat général de Constantine, le territoire du sud de l'Algérie, Alger 1929, p 1.

- إنتاج التبغ:

تعد سوف المنتج الرئيسي للتبغ بالجنوب، ويكثر الطلب عليه، وانتاجه بسوف متذبذب ولا يعرف الاستقرار نتيجة تأثير الظروف الطبيعية وكذا الأسعار، وينتج سنويا بين 500 و800 قنطار، وبلغ إنتاجه 500 1 قنطار سنة 1910م[1]، وترتكز زراعته في مناطق قمار والرقيبة وسيدي عون، وساهم تزايد الطلب على التبغ من تونس في توسيع المساحات حيث ارتفعت الكميات من 508 قنطار سنة 1906م إلى 849 قنطار سنة 1910م[2].

ومع بداية سنة 1910م تراجع الطلب عن التبغ السوفي بعد نجاح زراعته بمنطقة قابس التونسية، وتوقف الاستيراد نهائيا سنة 1914م ليتراجع الإنتاج لـ 541 قنطار بعد تخلي الفلاحين عن زراعته، لتراجع مردوده الاقتصادي إذن يمكن القول في هذه الفترة أن الفرد السوفي في الأصل هو فلاح، لكن الحاجة للمادة والحاجة للتموين بمختلف ضروريات الحياة الأخرى، جعلت خيار التوجه نحو النشاط التجاري عن طريق القوافل ضرورة وحتمية.

ومنذ سنة 1941م بدأت الزراعات المعاشية تلقى اهتماما من السكان (بصل، يقطين، اللفت، الفلفل)، نتيجة الصعوبات في التموين، ولقيت نجاحا وساعد على ذلك الخسائر الكبيرة في محصول التبغ سنة 1945م[3].

خلاصة:

يعتبر اقتصاد إقليم سوف خلال الفترة الاستعمارية اقتصادا تقليديا مبينا على مجموعة من المنتجات القليلة التي تتلائم مع طبيعة المنطقة المناخية والطبيعية، حيث استمر النشاط الفلاحي

[1]Lutaud, situation générale des territoires du sud(1914-1915) imprimerie libraire, édition JORDAN,1916,p 84.

[2] Ibid ,p:84.

[3] Cap .Ferry, Rapport sommaire sur l'évolution économique aux point de vue agricole et élevage dans l'annexe d'El Oued(1930-1945),mars 1946 A.D.M.EL , p:03

المعتمد على زراعة النخيل وانتاج التمور، وكذلك انتاج التبغ الذي تتحكم فيه الظروف المناخية والأسعار وتأثر بشكل مباشر بزراعته في تونس التي أصبحت منافسا للإقليم في هذا المنتج، إضافة لبعض المنتجات المعاشية الأخرى التي تغطي حاجيات سكان الإقليم، فهو اقتصاد بسيط تحول خلال الفترة الاستعمارية من النمط المفتوح للنمط المغلق نتيجة الضغوط الكبيرة المفروضة من المستعمر الفرنسي بالحد بشكل كبير من تجارة القوافل التي كانت تهدد تواجدهم في الجزائر لاستغلالها في جلب السلاح من دول الجوار(ليبيا وتونس)

المبحث الثاني

واقع النشاط الاقتصادي بإقليم سوف

2014-1999

تمهيد:

فترة الدراسة هي الفترة الممتدة من سنة 1999-2014 وتم اختيار هذه الفترة كونها تتوافق مع المخططات الخماسية، وهذه المرحلة تتناسب مع ارتفاع أسعار النفط وتحسن الدخل القومي واعلان مشاريع طموحة تهدف لتحقيق التنمية على المستويين الوطني والمحلي، لكن نرى ضرورة الإشارة للمرحلة الانتقالية والممتدة بين 1962-1998م كونها مرحلة انتقالية بين فترة الاستعمار والمرحلة المعنية بالدراسة.

فبالنسبة للمرحلة الأولى بين 1962-1998م، بقي اقتصاد الإقليم بعد الاستقلال تقليدي وبسيط ويعتمد بصفة شبه كلية على زراعة النخيل وبعض المحاصيل الصناعية مثل التبغ، مع وجود بعض الأنشطة التجارية التي ترتكز على بعض الصناعات التقليدية التي كانت تشتهر بها المنطقة ، إضافة إلى نشاط تربية الأغنام والماعز والإبل فقد كانت تربية الحيوانات عامة بالمناطق الريفية وبالتجمعات الحضرية حيث أنها تلبي حاجيات السكان من الحليب واللحوم وكذا استعمال الوبر والجلود في الصناعة التقليدية ، ومر الإقليم بمختلف المراحل التي شهدها الاقتصاد الجزائري بداية من مرحلة التسيير الذاتي وصولا إلى مرحلة اقتصاد السوق، وتعتبر الثورة الزراعية التي نجم عنها تأميم الكثير من الممتلكات بالإقليم وخلق قريتين اشتراكيتين بكل من أكفادو بالدبيلة والتي تضم 13 000 نخلة موزعة على 149 مالك وقرية هبة بالرقيبة نقطة بداية التحول في النظام الزراعي باعتبارهما أولى عمليات الاستصلاح بالإقليم، وحاليا تعرف وضعيتهما ترديا كبيرا نتيجة غياب الرقابة والمتابعة، واصبح للإقليم ميزانية خاصة سمحت له

بتطوير البنية التحية وانجاز هياكل ومنشئات بعد ترقية الوادي لمصاف الولايات سنة 1984م، وهو ما سمح للإقليم بتحقيق بعض الإنجازات على المستوى التنموي وبقيت غير كافية لجعله مساهما حقيقيا في التنمية الوطنية.

و في المرحلة المعنية بالدراسة خلال الفترة 1999- 2014م لم يكن إقليم سوف بمعزل عن هذا التحول العام، وسنحاول أن نبرز واقع الأنشطة الاقتصادية بولاية الوادي مع الإشارة لإقليم سوف وذلك بالتطرق لتعداد المؤسسات الاقتصادية وكذا قطاعات النشاط الاقتصادي بالولاية لإعطاء نظرة عن الحركية الاقتصادية التي يشهدها الاقليم.

I. توزيع المؤسسات الاقتصادي في سوف :

1.I توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب طبيعة الملكية بولاية الوادي :

تحصي ولاية الوادي ما مجموعه 617 13 مؤسسة اقتصادية أي ما يعادل 1,45% من المؤسسات على المستوى الوطني وهو عدد قليل جدا، وتمثل المؤسسات المملوكة للخواص أزيد من 98 % من المؤسسات، في حين أن المؤسسات المملوكة للدولة لا تتعدى 1,7%.

جدول رقم" 13": توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب طبيعة الملكية بولاية الوادي

طبيعة ملكية المؤسسة الاقتصادية			المجموع
خاصة	عمومية	أخرى	
13381	231	5	13617

المصدر: http://www.ons.dz/-recensement-economique-2011-.html بتاريخ 15أوت 2017 على الساعة 11.10.

2.I توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب الإطار القانوني ونطاق تواجدها بولاية الوادي :

حسب الطبيعة القانونية للمؤسسات بولاية الوادي نجد أن أزيد من 96 %منها هي مؤسسات خاصة ولا يمتلك القطاع العام سوى أقل من 4 %، وتتواجد 84,81% من هذه المؤسسات بالمناطق الحضرية، بمعنى أن النشاط الاقتصادي بالمناطق الريفية لا يمثل سوى 15,19% والبقية يمارسون أنشطة أخرى ليست موجودة بالمدونة المعتمدة من الديوان الوطني للإحصاء، ويتمثل النشاط الأساسي في الفلاحة.

جدول رقم"14": توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب الإطار القانوني ونطاق تواجدها بولاية الوادي

شخص طبيعي			شخص معنوي			المجموع		
الحضر	الريف	المجموع	الحضر	الريف	المجموع	الحضر	الريف	المجموع
11 165 (%85,06)	1 960 (14,94)	13 125 (%96,38)	384 (%79,66)	108 (%20,34)	482 (%3,62)	11 549 (%84,81)	268 (%15,19)	13 617 (%100)

المصدر: http://www.ons.dz/-recensement-economique-2011-.html بتاريخ 15أوت 2017 على الساعة 11.10

3.I توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب قطاعات النشاط بولاية الوادي

تحتل المؤسسات ذات النشاط التجاري الصدارة بما نسبته 55,95% ، وهو ما عرف عن سكان الولاية منذ زمن بأنهم ممارسين لهذا الطابع من النشاط من زمن بعيد، وتليها المؤسسات الخدمية بنسبة 33,59%، وتمثل الصناعة نسبة لا تتجاوز 10% ويعود ذلك لعدم وجود قاعدة صناعية حقيقية فعلى الرغم من الموارد والمياه إلا ان غياب منطقة صناعية وشبكة مواصلات فعالة جعلت من أمر قيام قاعدة صناعية أمر صعب التحقيق فولاية الوادي لا تمتلك سوى بعض مناطق النشاط التي بدأت عملية تعميمها وفي سنة 2013 تم إنشاء منطقة صناعية بمساحة 400 هكتار بمنطقة الفولية بالرقيبة، في حين المؤسسات المختصة في نشاط البناء قليلة جدا بالإقليم بنسبة أقل من1 % وهو ما يمثل مؤشر عن تراجع التنمية على اعتبار ان نشاط البناء محرك رئيسي لمختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى .

جدول رقم "15" توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب القطاعات بولاية الوادي

القطاعات الاقتصادية الكبرى				المجموع
البناء	التجارة	الصناعة	الخدمات	
72 (%0,52)	7 620 (%55,95)	1 351 (%9,92)	4 574 (%33,59)	13 617 (%100)

المصدر: http://www.ons.dz/-recensement-economique-2011-.html بتاريخ 15أوت 2017 على الساعة 11.10.

شكل رقم"08" توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب القطاعات بولاية الوادي

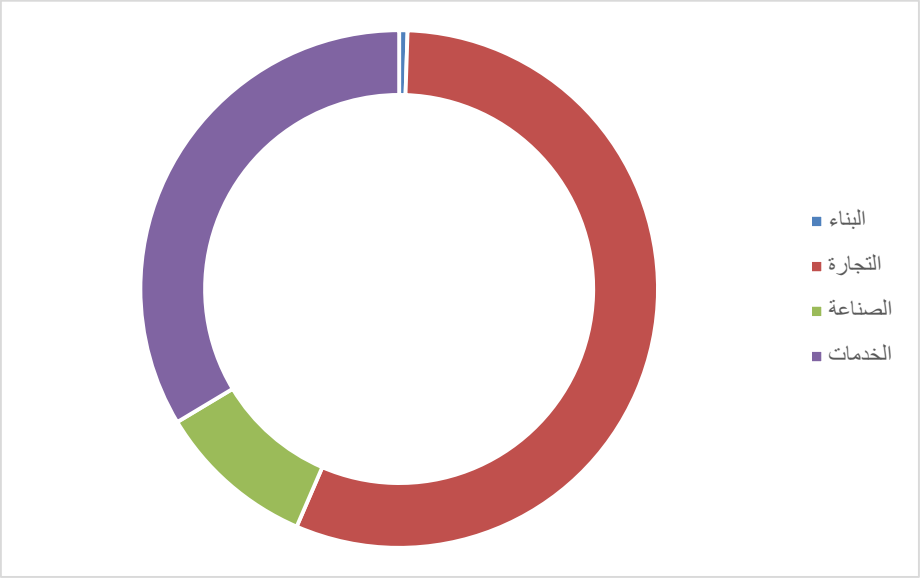

المصدر: معالجة معطيات الديوان الوطني للإحصاء 2011.

4.I توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب سنوات انشاءها بولاية الوادي

تمثل فترة التسعينات نقطة انطلاق نحو زيادة حقيقية في خلق المؤسسات الاقتصادية باعتبار أن ولاية الوادي تأسست في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، وعرفت السنوات التي تلت سنة 1999م مرحلة الزيادة المضطردة حيث تضاعف عدد المؤسسات خمس مرات، وهذا له ما يبرره على اعتبار انها فترة البحبوحة المالية وظهور أصحاب الأموال نتيجة انفتاح الاقتصاد الجزائري على الأسواق العالمية، فبين سنوات 2000و2011م انتقل عدد المؤسسات لـ10 619 مؤسسة بعد ما كان هذا العدد لا يتجاوز 259 مؤسسة سنة ، و1980م ذلك لدعم الدولة للاستثمار والتحفيزات المقدمة للمؤسسات الناشطة بالجنوب خصوصا ما تعلق بالإعفاءات الضريبة والإعفاءات من الرسوم العقارية لعدة سنوات .

جدول رقم"16 " توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب سنوات انشاءها بولاية الوادي

سنوات الانشاء				المجموع
قبل 1980	بين 1980-1989	بين 1990-1999	بين 2000-2011	
259	702	2037	10619	13617

المصدر: http://www.ons.dz/-recensement-economique-2011-.html بتاريخ 15أوت 2017 على الساعة 11.10.

منحني رقم "02": توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب سنوات انشاءها

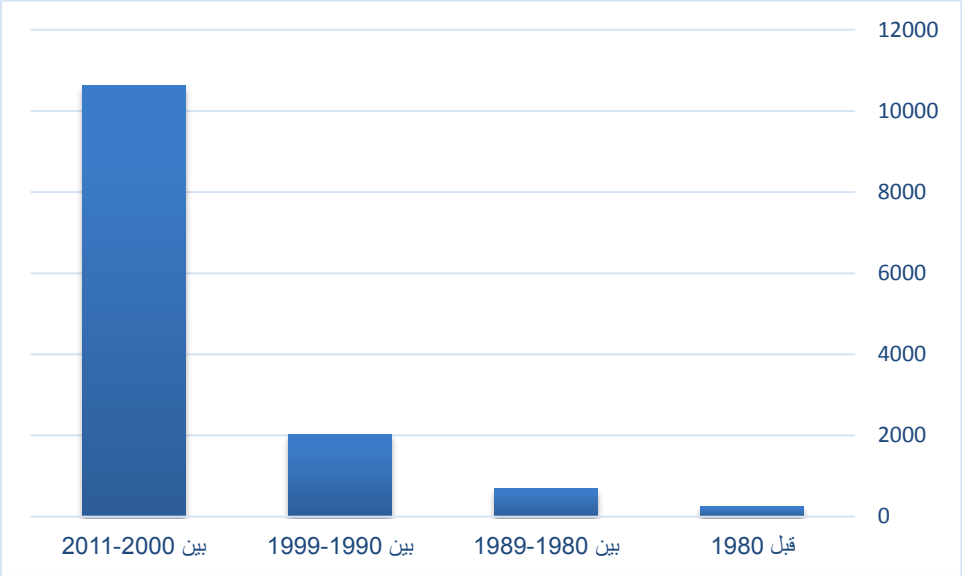

المصدر: معالجة معطيات الديوان الوطني للإحصاء 2011.

5.I توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب عدد العمال بولاية الوادي.

يعبر عدد العمال بالمؤسسة الاقتصادية عن حجمها وحسب القانون الجزائري، فالمؤسسة التي يكون عدد عمالها بين 1—9 عمال تعتبر مؤسسة صغيرة جدا، وهي تمثل النسبة الكبيرة بولاية الوادي وتقدر بـ 98,83%، في حين أن نسب المؤسسات الأخرى قليل جدا لا يكاد يذكر، ويرجع ذلك كون ولاية الوادي لا توجد بها منطقة صناعية تمكن من إيجاد نشاطات توظف اعداد كبيرة من العمال.

جدول رقم"17" توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب عدد العمال بولاية الوادي

عدد العمال				المجموع
9-1	49-10	249-50	أكثر من 249	
13 458 (%98,83)	119 (%0,87)	33 (%0,24)	7 (%0,051)	13 617 (%100)

المصدر: http://www.ons.dz/-recensement-economique-2011-.html بتاريخ 15أوت 2017 على الساعة 11.10.

6.I توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب قطاعات النشاط الكبرى بإقليم سوف:

يحصي إقليم سوف 10 535 مؤسسة اقتصادية أي نسبة 77,36 %من اجمالي المؤسسات بولاية الوادي، وتحصى بلدية الوادي البلدية مقر الولاية نسبة 51,47% منها أي أزيد من

نصفها متواجد ببلدية الوادي والكثير من الخدمات متركزة بعاصمة الولاية (28,91% قطاع الخدمات)، مع الإشارة لوجود منطقة نشاطات بالبلدية (8,79% قطاع الصناعة) وكذلك عدة أسواق ومجالات تجارية (61,63% قطاع التجارة)، وتحتل بلدية قمار الرتبة الثانية بأزيد من 9%، في حين ان بقية البلديات بها نسب قليلة من المؤسسات، من هنا يمكن أن نقول ان بلدية الوادي تمثل قطبا متحكما بامتياز في مجال الأنشطة الاقتصادية المختلفة لعديد العوامل أهمها الأسواق وشبكات الطرق والمواصلات وعديد العوامل الأخرى المساعدة.

جدول رقم"18" توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب قطاعات النشاط بإقليم سوف.

البلدية	قطاعات النشاطات				المجموع
	البناء	التجارة	الصناعة	الخدمات	
الوادي	34	3 344	477	1 568	5 423
الرباح	-	151	23	86	260
وادي العلندة	-	23	2	28	53
البياضة	1	232	78	183	474
النخلة	1	74	10	64	149
قمار	6	544	150	311	1 011
كوينين	6	199	78	150	433
الرقيبة	-	239	67	214	520
تغزوت	1	110	36	56	203
الدبيلة	4	148	31	125	308
حساني ع الكريم	-	148	39	156	343
حاسي خليفة	1	229	72	231	533
سيدي عون	-	52	3	51	106
الطريفاوي	-	29	8	22	59
المقرن	3	147	39	222	411
ورماس	-	24	2	9	35
العقلة	-	22	11	16	49
ميه ونسة	-	74	9	82	165
المجموع	57	5 789	1 135	3 574	10 535

المصدر: http://www.ons.dz/-recensement-economique-2011-.html بتاريخ 15أوت 2017 على الساعة 11.10.

منحني رقم"03" : توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب قطاعات النشاطات باقليم سوف

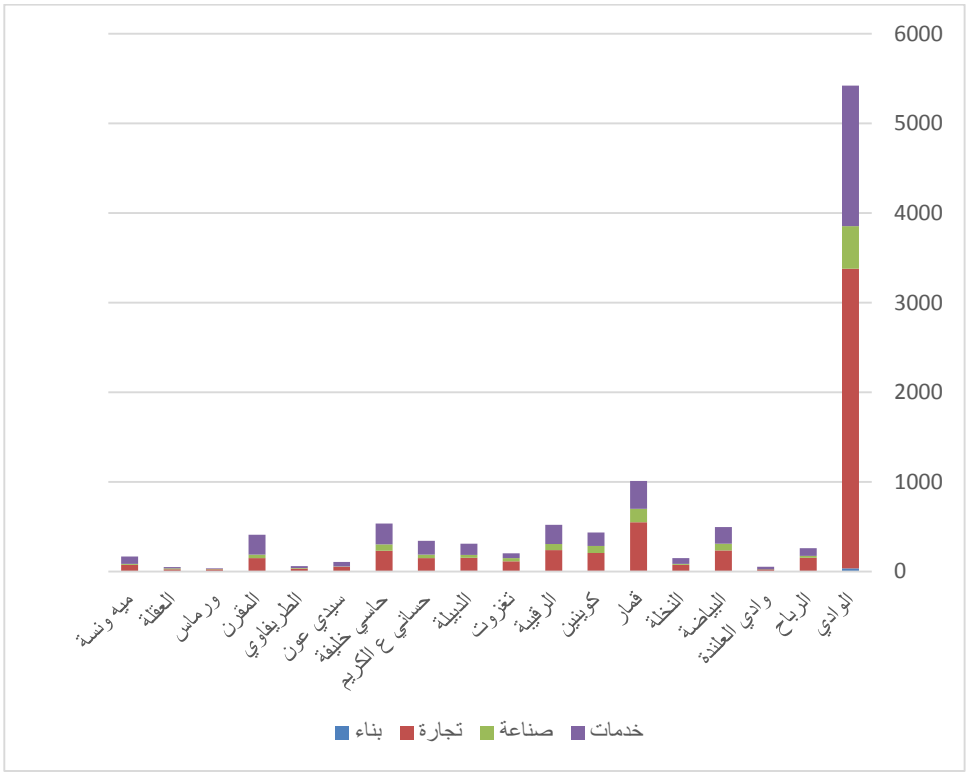

المصدر: معالجة معطيات الديوان الوطني للإحصاء 2011.

II- توزيع عدد المشتغلين بالقطاعات الاقتصادية

جدول رقم"19" توزيع عدد المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية في ولاية الوادي (2014-1999)

	1999	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الفلاحة	34 490	62 840	66 995	70 450	80 050	83 150	117 860	122 025	125 085
الصناعة	7 665	13 195	14 235	15 055	16 000	16 600	16 695	16 500	16 940
البناء والأشغال العمومية	13 355	25 015	26 525	27 660	32 040	34 090	30 000	31 450	32 065
الإدارة	3 350	5 910	6 280	6 530	9 150	9 880	10 465	13 475	13 825
الخدمات	9 855	17 395	18 630	19 575	20 590	22 100	18 000	18 875	19 165
التجارة	22 995	40 835	43 375	45 505	41 170	41 110	38 440	40 325	41 860
قطاعات أخرى	17 585	31 810	33 320	34 425	29 740	28 720	7 000	7 350	7 550
معدل البطالة	/	13	12,8	12,5	11	10	9,83	9,75	8,70
المجموع	**109 495**	**197 000**	**209 360**	**219 200**	**228 740**	**237 650**	**238 460**	**250 000**	**256 490**
عدد السكان	**523 810**	**642 375**	**647 547**	**676 720**	**694 460**	**712 700**	**731 500**	**750 840**	**772 000**

المصدر: معالجة معطيات الديوان الوطني للإحصاء 2015.

من خلال الجدول يبدو أن مجموع المشتغلين في مختلف القطاعات الاقتصادية في تزايد مستمر فقد تضاعف العدد مرتين ونصف تقريبا، فقد انتقل العدد من 495 109 سنة 1999م إلى 490 256عامل سنة 2014م، وهو أمر منطقي نظرًا للزيادة السكانية المضطردة التي انتقلت هي كذلك من 810 523نسمة إلى أزيد من 000 772 نسمة حسب تقديرات 2014م، مع الإشارة للنسبة التي تتجاوز 58% من الفئة التي تتراوح أعمارهم بين 15-59 نسبة التي تضم الأشخاص في سن العمل.

منحنى رقم " 04" تطور إجمالي المشتغلين في القطاعات الإقتصادية للفترة 1999-2014

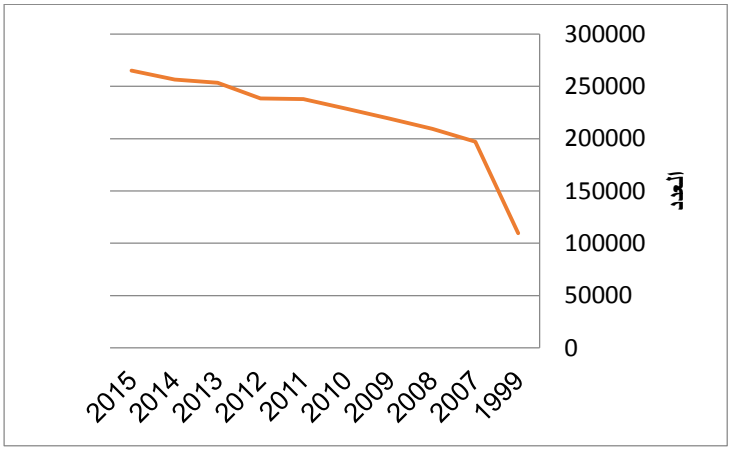

المصدر: معالجة معطيات الديوان الوطني للإحصاء 2015.

II-1 المشتغلين بالقطاع الفلاحي:

بلغت نسبة المشتغلين بالقطاع الفلاحي نهاية 2014م حوالي 48,76 % -وتضم العمال الموسميين- تقريبا نصف عدد المشتغلين ببقية القطاعات الأخرى، وحسب السنة المرجعية 1999م فقد كانت هذه النسبة تقدر بـ 31,49 % أي أن عدد المنشغلين بهذا القطاع عرف تزايدًا من سنة لأخرى، وتعتبر سنة 2012م نقطة تحول كبرى حيث وصلت النسبة لـ 49,42 % ويرجع ذلك للزيادة في عدد المحيطات الفلاحية التي تم توزيعها. إضافة إلى التزايد المستمر في إنتاج مجموعة من المحاصيل الزراعية التي تتطلب يد عاملة دائمة وموسمية، ونشير إلى أن هذه الإحصاءات تشمل العمال المؤقتين والدائمين معًا.

وتعبر هذه النسب على أن أهل المنطقة هم بالأصل فلاحون على الرغم من وجود أعداد كبيرة منهم بمارسون أنشطة ثانوية أخرى كالتجارة خصوصا، وقد ساهم في ارتفاع أعداد المشتغلين هو مواسم جني البطاطا التي تدر أرباحا على العمال حيث يلجأ الكثير من الشباب للعمل والحصول على مدخول معتبر.

منحنى رقم " 05" : تطور عدد المشتغلين في القطاع الفلاحي للفترة 1999-2014

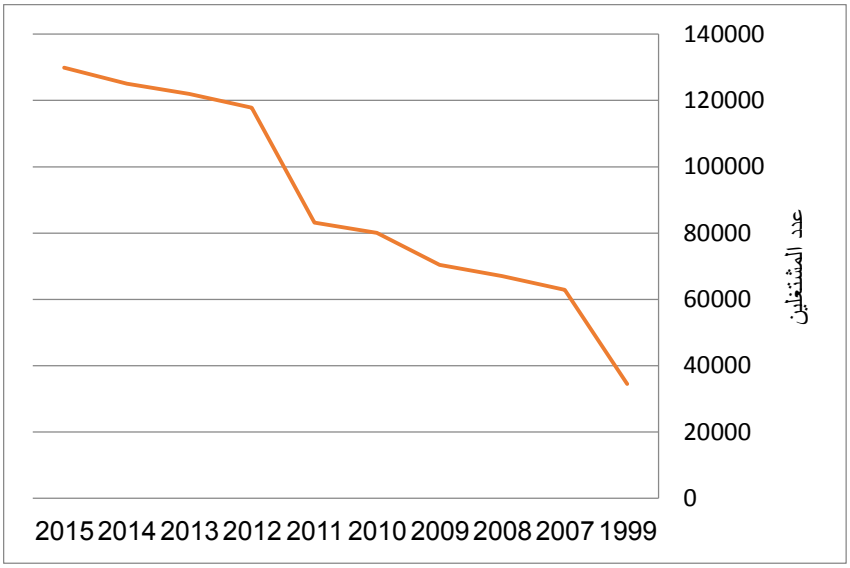

المصدر: معالجة معطيات الديوان الوطني للإحصاء 2015.

II -2المشتغلين بالقطاع الصناعي:

تضاعف عدد المشتغلين بالقطاع الصناعي مرتين ونصف سنة 2014 عما كان عليه العدد سنة 2009م حيث انتقل العدد من 7 665عامل (7 %) لـ 16 940عامل(6,60%) ، ويرجع ذلك لتزايد عدد المؤسسات الصناعية من خلال البرامج الاستثمارية ومجموع القوانين والتشريعات المحفزة خصوصا بولايات الجنوب على غرار ولاية الوادي، هذه المؤسسات هي مؤسسات تمارس نشاطات صناعية بسيطة بما فيها التي لها علاقة بقطاع الأشغال العمومية(تفصيل حديد البناء)، وبعض مؤسسات الصناعات الغذائية وصناعة الروائح وصناعة التعليب وغيرها، وتتواجد بمناطق النشاطات(Z.A) الموزعة عبر الاقليم، مع كون إقليم سوف لا يحوي قاعدة صناعية مهمة وتم إطلاق منطقة صناعية واحدة بالولاية نهاية 2014م ولازالت لم تنطلق بالمستوى المطلوب لما تتطلبه من عمليات تهيئة وانجاز المرافق والهياكل الصناعية، وقد بقي القطاع الصناعي يعرف استقرارا في نسب العمالة به مقارنة بالقطاعات الأخرى.

منحنى رقم"06": تطور عدد المشتغلين في القطاع الصناعي للفترة 1999-2014

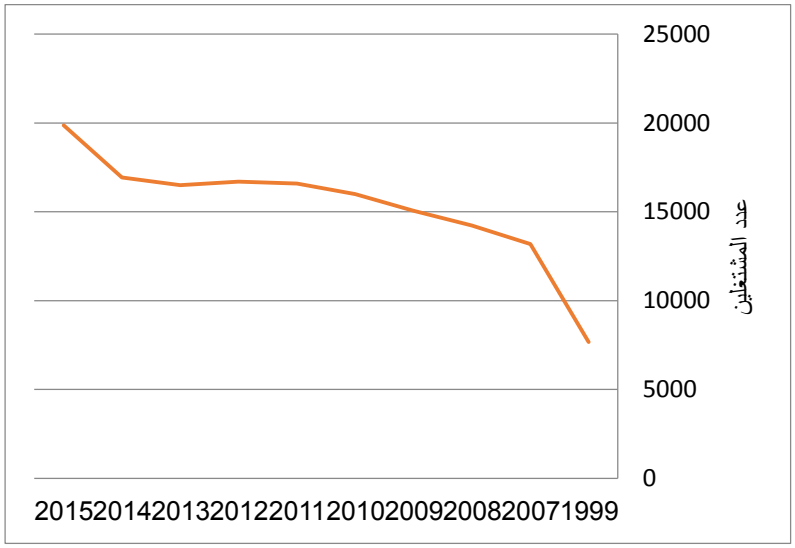

المصدر: معالجة معطيات الديوان الوطني للإحصاء 2015.

II-3 المشغلين بالقطاع التجاري :

تشير آخر إحصائيات 2014 إلى أن قطاع التجارة يحتل المرتبة الثانية بنسبة 16,32 % بإجمالي عدد مشتغلين يقدر بـ 41 860 عامل، فسوف منذ القديم كانت تمثل نقطة عبور بين الشمال والجنوب، وعرف عن أهلها كما ذكرنا سابقًا ممارسة التجارة كنشاط رئيسي. وقد كانت هذه النسبة تقدر بـ 21% سنة 1999م بعدد مشتغلين يقدر بـ 22 995 لتتراجع النسبة مقارنة ببقية القطاعات الاخرى بداية من سنة 2010 إلى 17,99 % بعدد مشتغلين وصل 41 170 ووصل لـ 16,12 % سنة 2012م بعدد عمال يقدر بـ 38 440، ويرجع ذلك لأن لانتعاش قطاعات اقتصادية أخرى خاصة بعد إطلاق الدولة لبرامج دعم موجهة لدعم الشباب، وكذا انتعاش قطاع الأشغال العمومية بسبب المشاريع الكبرى المنطلقة بالإقليم بعد 2010م إضافة لتغيير الكثير من أصحاب السجلات لنشاطهم وتوجه الكثير منهم لممارسة النشاط الفلاحي فهو القطاع الوحيد الذي عرف زيادة معتبرة سنة 2012م مقارنة ببقية القطاعات وذلك بعد نجاح تجارب الكثيرين في زراعة المحاصيل الزراعية خصوصا محصول البطاطا.

منحنى رقم" 07" : تطور عدد المشتغلين بقطاع التجارة للفترة 1999-2014

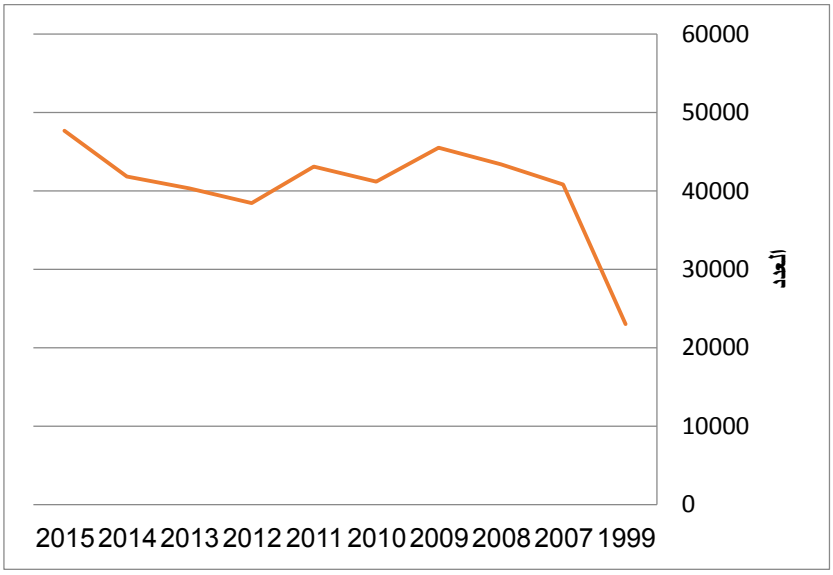

المصدر: معالجة معطيات الديوان الوطني للإحصاء 2015.

II-4 المشتغلين القطاع الأشغال العمومية والبناء:

لقد أصبح هذا القطاع يحتل المرتبة الثالثة بنسبة 12,50 % بإجمالي عدد مشتغلين يقدر بـ 29 945 وهذا بسبب المشاريع الكبيرة المنطلقة بالإقليم وقد كانت هذه النسبة سنة 1999م تقدر بـ 12,19 % بعدد مشتغلين يقدر بـ 13 355 أي أن البرامج التنموية اهتمت بهذا القطاع من خلال المخططات التنموية بداية من 1999م، ووصلت السنة لـ 14,34 % سنة 2011م وتعاود الاستقرار في حدود 12%، وما يفسر هذه الاعداد على الرغم من قلة مؤسسات البناء هو ما تتطلبه المشاريع من يد عاملة، والعدد بكل تأكيد اكثر من المصرح به للتهرب في تشغيل العمال من دون التصريح بهم تهربا من تأمينهم.

منحنى رقم"08": تطور عدد المشتغلين في قطاع الأشغال العمومية في الفترة 1999-2014

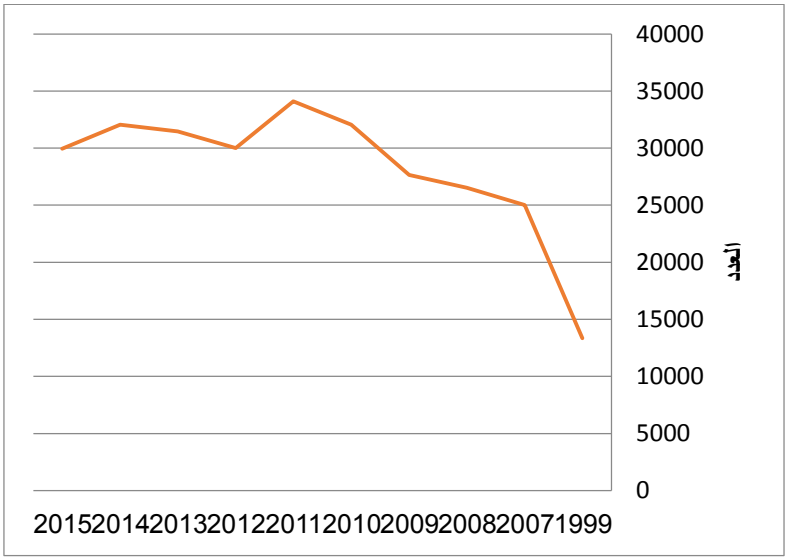

المصدر: معالجة معطيات الديوان الوطني للإحصاء 2015.

II-5 المشتغلين بقطاع الخدمات والإدارة:

تحتل نسب المشتغلين بالخدمات والإدارة أقل النسب مقارنة ببقية القطاعات الأخرى فقد بلغت هذه النسب على التوالي سنة 2014، 7.47 %(165 19) 5,39 % (825 13)،وعموما فقد حافظ هذان القطاعان على استقرار أعداد المشتغلين فيهما خلال فترة الدراسة وهذا راجع لكون سكان المنطقة يفضلون الأعمال الخاصة ولا يفضلون العمل في القطاع العام خصوصا ومن يمارسون النشاط الخدمي هم من فئة الشباب في غالبهم ممن استفادوا من مشاريع في قطاع النقل الذي شهد نشاطا مع مشاريع البناء المتزايدة، إضافة لتفضيل الكثير من الشباب العمل في قطاع الإدارة لضمان مستقبل ومعاش والاستفادة من التامين.

منحنى رقم"09": تطور عدد المشتغلين بقطاع الإدارة والخدمات للفترة 1999-2014

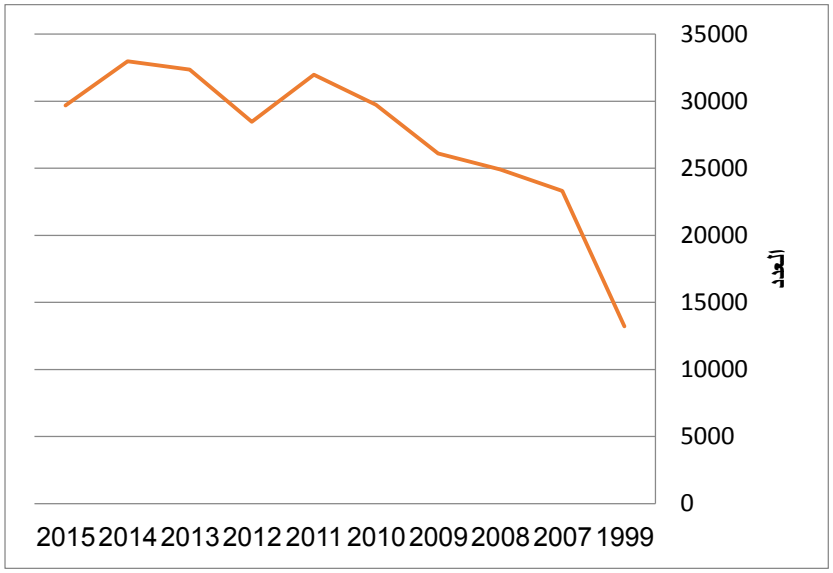

المصدر: معالجة معطيات الديوان الوطني للإحصاء 2015.

II-6 المشتغلين بالقطاعات الأخرى:

وهذه القطاعات الأخرى تتمثل أساسا في الصناعات الحرفية والتقليدية إضافة لبعض المؤسسات التي تمارس أنشطة يصعب تحديد قطاعها مثل المؤسسات التي تنشط في قطاع الاعلام والاشهار مثلا، وقد شهد عدد المشتغلين في هذه المؤسسات تراجعا كبيرا بالإقليم فقد بلغت آخر نسبة 2,94 % (7 550)وقد كانت هذه النسبة سنة 1999م بـ 16,06 %(17 585) ووصلت النسبة لـ 15,70 % سنة 2009م (34 425) واستمرت في التراجع الحاد بعد 2011م ويرجع ذلك لتخلي الشباب بالمنطقة عن مثل هذه الأعمال نظرا لمردودها الاقتصادي الضعيف (ارتباطها بالنشاط السياحي بالنسبة للمؤسسات الحرفية الذي تراجع كثيرا) وهم الكثير منهم يفضل العمل في القطاعات الأكثر مردودية اقتصادية خاصة القطاع الفلاحي الذي شهد حركية كبيرة من خلال تطور مساحات البطاطا وعودة الامتياز الفلاحي الذي توقف بعد 2007م .

منحنى رقم"10" : تطور عدد المشتغلين في القطاعات الاقتصادية الأخرى للفترة 1999-2014

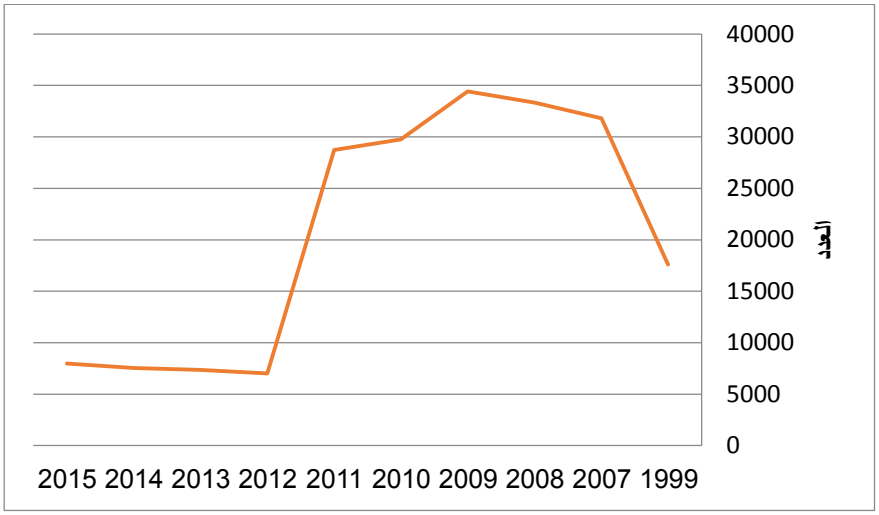

المصدر: معالجة معطيات الديوان الوطني للإحصاء 2015.

Ⅲ-توزيع الاستثمارات حسب القطاعات الاقتصادية بالإقليم:

يمثل الاستثمار رافدا حقيقيا للتنمية، ويظهر ذلك من خلال جملة القوانين والتشريعات التي تتضمن امتيازات وتجهيزات تشجع على النشاط الاقتصادي وأهم ما فيها الإعفاءات الضريبية وتخفيض الرسوم مع العقار بمختلف أنواعه (صناعي، فلاحي وغيرهما) وبالنسبة للاستثمار في ولاية الوادي فيظهر كما في الجدول التالي:

جدول رقم"20" توزيع الاستثمارات المصرح بها حسب قطاع النشاط بين 2002 – 2014.

القطاع الاقتصادي	عدد المشاريع	النسبة %	القيمة المالية (مليون دج)	عدد مناصب الشغل
قطاع فلاحة	16	0,92	1287	115
قطاع الأشغال عمومية والبناء	619	35,94	77 061	9 293
قطاع الخدمات والإدارة	1 087	63,12	65 216	8 718
المجموع	1 722	100	143 563	18 127

المصدر: موقع ولاية الوادي www.wilayaeloued.com/portail/article.aspx?artcld بتاريخ03-04-2016.

شكل رقم"09": توزيع المشاريع حسب القطاعات الاقتصادية بين 2002 -2014

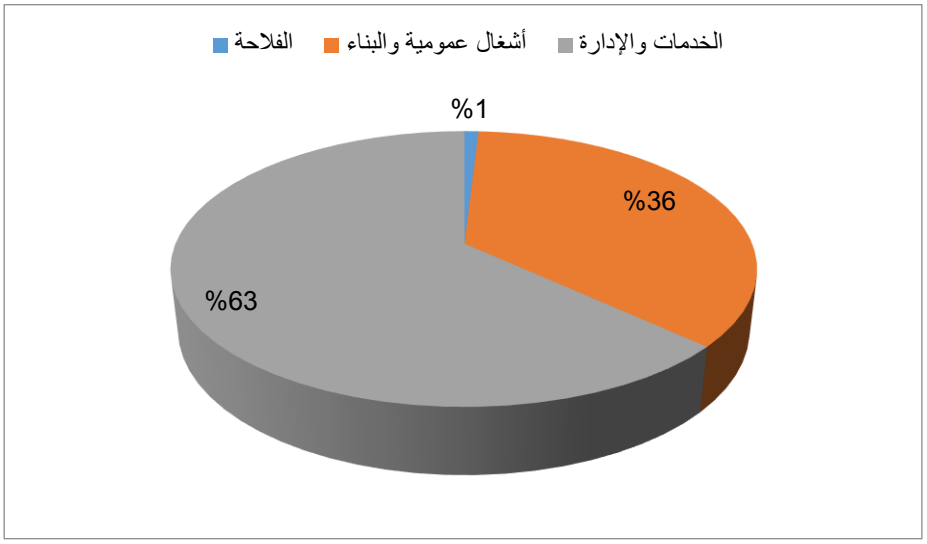

المصدر: معالجة معطيات موقع ولاية الوادي

www.wilayaeloued.com/portail/article.aspx?artcld بتاريخ2016-04-03

III-1 في قطاع الخدمات والإدارة :

ويحتل هذا القطاع المرتبة الأولى بنسبة 63,12 % بحجم استثمار بقدر بـ 77 061 مليون دينار وبعدد مناصب شغل يوفرها تقدر بـ 8 718 منصب ويعود ذلك لحجم المشاريع المنطلقة، فنتيجة لانتعاش الخزينة العمومية تم تسجيل مشاريع عديدة متعلقة ببناء مرافق إدارية وخدمية، فهي حركية كبيرة واستثمارات ضخمة ترغب الدولة من خلاله في تحسين الخدمة العمومية وتقريبها من المواطنين. ومن المشاريع المستقطبة للنشاط هي أساسا المشاريع ذات الطابع الخدمي خصوصا النقل (608 مشروع من إجمالي 1 722) على اعتباره استثمارا سهلا ولا يتطلب منشآت وجهد كبير (اختيار الاستثمار الأسهل)، هذا ويبدو ان للقطاع السياحي مستقبلا واعدا بالإقليم ولا ادل على ذلك من المشروع الكبير الذي قام به " مجمع مهري " من خلال مركب الغزال الذهبي الذي انطلقت عملية إنجازه سنة 2008م، وانتهت سنة 2016م، وبلغت قيمة الاستثمار 7 800 000 000 دينار جزائري ، ويقع على بعد 5 كلم من مدينة الوادي، ويتربع على مساحة 140 هكتار، ويوفر خدمات عالمية راقية ويوفر حوالي 400 منصب عمل، فهو يتواجد وسط واحة من النخيل والزيتون التي يبلغ عددها 20 000، ويضم المركب 87 غرفة و72 بنغالو و51 خيمة مهيئة وملعب للغولف بمساحة 100 هكتار بمقاييس عالمية، مع حمام عصري ومتحف واحواض للسباحة و05 مطاعم فخمة.

صور "4-1" :لمركب الغزالي الذهبي كأكبر استثمار سياحي بمنطقة صحراوية

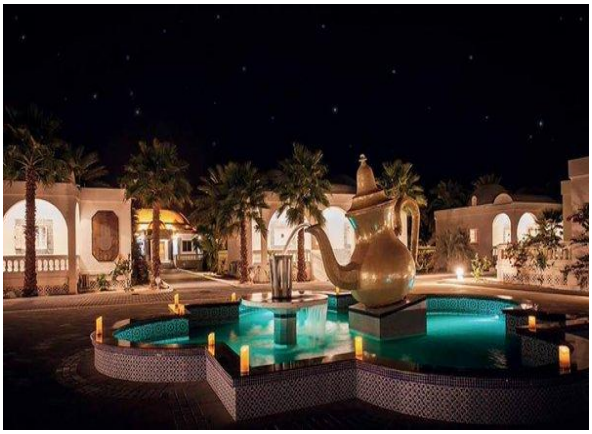

III .2 في قطاع الأشغال العمومية والبناء :

تحتل الاستثمارات في هذا القطاع المرتبة الثانية بـ 35,94 % إجمالي استثمارات تقدر بـ 216 65 ويوفر مناصب شغل تقدر بـ 293 9 منصب، وهي تمثل استجابة للمشاريع السكنية والإنجازات المختلفة التي شهدها القطاع نتيجة للحركية في هذا الجانب.

III.3 في القطاع الفلاحي:

ويحتل المرتبة الأخيرة بنسبة 0,92 % وهي نسبة ضئيلة جدا لا تكاد تذكر، بقيمة استثمار بلغت 287 1 مليون دينار، مع عدد مناصب يوفرها تقدر بـ 115 منصب شغل، ويرجع ذلك لطبيعة النشاطات المحسوبة على هذا القطاع مثل غرف التبريد أو المشاريع المتعلقة بتربية الدواجن فهي مشاريع مكلفة جدا وتتطلب متابعة مستمرة ومجهودات كبيرة والأكثر من ذلك أن المخاطرة كبيرة في مثل هذا النوع من المشاريع.

بالرغم من كون المشتغلين بالقطاع الفلاحي يمثلون رقما مهما في القطاع الاقتصادي بالإقليم إلا أن البرامج التي سطرتها الدولة ساهمت في بعث القطاعات الأخرى خاصة قطاعي الأشغال العمومية والبناء وكذا قطاع الخدمات والإدارة، وما يدعم هذا الطرح هو حجم الاستثمارات الموجهة للقطاعات الاقتصادية حيث يحتل القطاع الفلاحي مؤخرة الترتيب وهذا أمر له ما يبرره من الناحية الاقتصادية خاصة من حيث طبيعة المشاريع المعنية بالاستثمار ودرجة مخاطرتها المرتفعة، ونلاحظ غياب المشاريع الصناعية كون المنطقة لا توجد بها قاعدة صناعية حقيقية وكل ما كان بها هو صناعات حرفية بسيطة مثل صناعة الروائح ومواد التنظيف وصناعة ورق التعليب الذي انتعش مع بداية تصدير بعض المنتجات ، وبعض الصناعات التحويلية البسيطة، مع تراجع في بعض الأنشطة مثل الصناعات التقليدية التي شهد سوقها تدهورا نتيجة تراجع الطلب ، مما جعل الدولة تعمل بداية من سنة 2014م على إنشاء منطقة صناعية بمساحة 400 هكتار لم تستكمل بعد، وتعميم مناطق النشاط على أغلب بلديات الإقليم، وتقدر مساحتها حاليا بـ 50,54 هكتار لم يوزع منها سوى 15,06 هكتار، مع وجود عدد كبير من المستفيدين لم ينطلقوا في النشاط.

جدول رقم " 21 " مناطق النشاطات وتوزيعها ببلديات إقليم سوف

الموقع	المساحة الاجمالية/هكتار	عدد الحصص	الحصص المسلمة /هكتار
الوادي 01	1,24	194	1,24
الوادي 02	1,15	90	1,15
كوينين	1,34	88	1,34
حاسي خليفة	1,27	153	1,26
البياضة 01	0,63	80	0,63
البياضة 02	0,60	46	0,60
البياضة 03	8	/	0,24
البياضة 04	7,5	/	/
الدبيلة	0,55	77	0,55
حساني عبد الكريم	0,65	47	0,65
المقرن	0,30	23	0,30
الطريفاوي	0,44	53	0,44
واد العلندة	6,08	/	1,56
النخلة	4	/	0,99
الرقيبة	7,48	/	2,13
توسعة منطقة النشاطات كوينين	9,31	/	1,98
المجموع	**50,54**	**851**	**15,06**

المصدر: مديرية الصناعة والطاقة لولاية الوادي 2015.

خلاصة:

شهد إقليم سوف في السنوات الأخيرة حركية اقتصادية كبيرة ويظهر ذلك من خلال عدد المؤسسات الاقتصادية المنشأة بعد سنة 1999م والتي تضاعفت اكثر من أربعون مرة (40) عن العدد قبل 1980م، أي ان المستثمرين استجابوا للتحفيزات المقدمة من الدولة خصوصا ببعض ولايات الجنوب، ويبدو أن التركيز كان على قطاعات بعينها حيث تحتل المؤسسات التجارية الرتبة الأولى وتليها الخدمات وفي المرتبة الثالثة قطاع البناء وأخيرا القطاع الصناعي بحكم عدم وجود قاعدة صناعية كبيرة بالإقليم.

و من حيث المشتغلين يبقى القطاع الفلاحي يحتل الريادة بأزيد من 000 120 عامل (أكثر من نصفهم موسميين وذلك مؤشر على توسع المساحات الزراعية التي سنأتي على ابرازها لاحقا)، وفي المراتب الموالية نجد قطاع التجارة ثم البناء والأشغال العمومية وأخيرا القطاع الصناعي، بمعنى ان القطاع الفلاحي بالرغم من قلة الاستثمارات الموجهة له وعلى الرغم من توجه الدولة لقطاعات اقتصادية أخرى إلا أنه مساهم بشكل كبير في تقليص من نسب البطالة بالإقليم (إذا ما استثنينا القطاع الموازي الذي تبقى ارقامه تعبر عن حقيقة الوضع).

المبحث الثالث

مساهمة الدولة من خلال البرامج التنموية

تمهيد:

بما أن التركيز سيكون على القطاع الزراعي كمحرك أساسي لعجلة التنمية فسيتم التركيز على قطاعات بعينها ومشاريع ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في دعم القطاع الزراعي بالإقليم. فقد استفادت ولاية الوادي من عدة برامج تنموية من خلال البرامج القطاعية وكذا المخططات البلدية للتنمية وكذا البرامج المركزية وهنا المقصود بها ميزانية التجهيز.

فخلال الفترة 2000 – 2014م وفي مختلف البرامج المختلفة استفادت الولاية (بإقليمها سوف وريغ) من 188,42 مليار دينار موزعة كالتالي:

برامج قطاعية بـ 162,22 مليار دينار (20 % منها من صندوق تنمية مناطق الجنوب).

المخططات البلدية تقدر بـ 26,2 مليار دينار (6,10 % من صندوق تنمية مناطق الجنوب)

I- البرنامج القطاعي المركز:

I-1 البرنامج الخماسي 2000م – 2004 م:

حددت رخصة البرنامج الخماسي المبلغ بـ 17,69 مليار دينار منها 5,06 دج في إطار برنامج صندوق تنمية مناطق الجنوب وقد تم استهلاك 82 % من إجمالي البرنامج إلى غاية نهاية سنة 2014م

وإجمالي المشاريع المسجلة هي 265 عملية منها 47 عملية خاصة بصندوق تنمية مناطق الجنوبية، الذي أنشأ سنة بموجب مرسوم التنفيذي رقم 485/06 المؤرخ في 12 ديسمبر

2006م والذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص رقم 089-302، المرسوم التنفيذي رقم 291/11 المؤرخ بتاريخ 18 أوت 2011م، وهو صندوق يغطي عديد النفقات لعشرة ولايات جنوبية ويعمل عل المساهمة في تطويرها من خلال تخصيص نسبة من ميزانية الاستثمار لهذا الصندوق.

I -2 البرنامج الخماسي 2005م – 2009م:

وبلغت رخصة البرنامج 75,28 مليار دج أي أربع مرات أكبر من المبلغ المخصص في إطار البرنامج الخماسي السابق منها 2 مليار دينار خاصة بصندوق تنمية مناطق الجنوب.

وإلى غاية نهاية 2014م تم استهلاك 72,47.

وتبلغ عدد العمليات المسجلة 475 عملية منها 47 عملية خاصة بصندوق تنمية مناطق الجنوب.

I -3 البرنامج الخماسي 2010م-2014م

عرفت الرخصة الإجمالية تراجعاً عن المخطط السابق، حيث بلغت 69,24 مليار دينار منها 25,42 مليار دينار لصندوق تنمية مناطق الجنوب، وقد بلغ حجم الاستهلاك 61,26%، وقد سجلت في هذا المخطط 422 م عملية.

وقد تم في هذا البرنامج القطاعي الممركز عمليات لها آثار كبيرة على التنمية بالإقليم ومن أهمها نذكر:

- مشروع شبكة التطهير لمكافحة صعود المياه

قبل سنة 1999 لم تكن نسبة الربط بشبكة التطهير تتعدى 4% وكانت فقط في بلدية الوادي، أما باقي المساكن فقد كانت تستعمل ما يعرف بآبار التصريف، وبعد استفحال مشكلة صعود المياه كان لزاما على الدولة التدخل لمكافحتها بصفة جذرية، بعد أن أصبحت تهدد السكان والبيئة تهديداً مباشراً إضافة لتهديدها للثروة الزراعية.

هذا المشروع الذي بلغت تكلفته الإجمالية 30 مليار دينار (حوالي 16% مما استفادت به الولاية خلال 14 سنة السابقة)، يهدف لإنجاز شبكة لصرف المياه والتطهير وإعادة استغلالها في سقي

المساحات الزراعية بعد خضوعها للمعالجة، باستعمال تقنيات حديثة في محطات أنجزت لهذا الغرض وتسمح بالتالي بسقي آلاف الهكتارات (حوالي 3000 هكتار)[1] المحاذية للشبكة.

ومن بين الأهداف الأخرى لمشروع القرن كما يسمى في المنطقة (التطهير والمياه الصالحة للشرب)، حيث سيعمل على مكافحة بعض الأمراض التي عرفت انتشاراً كبيراً خصوصاً مرض التيفويد بسبب استهلاك مياه الطبقة السطحية التي اختلطت بمياه الصرف الصحي.

العملية ستشمل ربط 38 ألف منزل بالشبكة العامة للتطهير ويبلغ امتداد القناة الرئيسية 51 كلم تمتد من الجنوب إلى الشمال وتمر عبر تراب 12 بلدية من إجمالي 21 بلدية بالإقليم. (أنظر للخريطة رقم" 06")

ويعتبر إنجاز مشروع مكافحة صعود المياه حسب الخبراء والمختصين نموذجاً متطوراً تكنولوجياً في تجميع ومعالجة مياه الصرف الصحي إلى جانب تجميع المياه الزائدة التي تتجمع في الطبقة السطحية، حيث أنجز لذلك شبكة ميزتها التعقيد حيث توجد شبكة رئيسية على مستوى كل بلدية ومجموعة شبكات ثانوية تصب في الشبكة الرئيسية في كل بلدية مع وجود 59 محطة ضخ، تنقل هذه المياه الزائدة نحو محطات التصفية الأربع وتجمع على مستوى أحواض كبيرة لهذا الغرض.

صورة رقم" 09" أحواض تجميع المياه للتصفية

[1]تصريح لمدير التطهير لجريدة المساء بتاريخ 15-02-014، http://www.djazairess.com/elmassa/81507

ويتم في هذه الأحواض معالجة المياه بضخ كميات من الأكسجين عن طريق أنابيب تهوية قصد القضاء على البكتيريا والفطريات العالقة، وأخيراً تنقل باتجاه المصب النهائي في الحدود الشمالية من إقليم سوف وهي منطقة شطوط وتسمى " شط حلوفه ".

وقد جهزت المحطات الأربع (كوينين، سيدي عون، حساني عبد الكريم، الرقيبة) بأجهزة حديثة ومتطورة لتؤدي الوظيفة المنوطة بأكمل وجه. وقد أوكل هذا المشروع الضخم لعدة شركات أجنبية وجزائرية في إطار الشراكة.

الشطر الأول: أوكل لشركة " Syno hydro " الصينية وكذا مؤسسة كوسيدار إضافة لشركة "GCB" وهي فرع من مؤسسة سوناطراك.

ويبلغ طول هذا الشطر 300 كلم من قنوات الصرف و33 كلم من قنوات صرف المياه الزائدة وكذا إنجاز محطة كوينين للتصفية.

الشطر الثاني: كلفت به الشركة الصينية وكذا المجموعة الجزائرية البرتغالية " نيكسرا. قنغاز" ومهمتها إنجاز شبكة التطهير وأربع مخططات كبرى للتصفية مجهزة بأجهزة تحكم يدوية بأحدث التقنيات، وتم إنجاز 58 بئرا عموديا لتحويل المياه الزائدة.

خريطة رقم" 06" مخطط شبكة التطهير بإقليم سوف

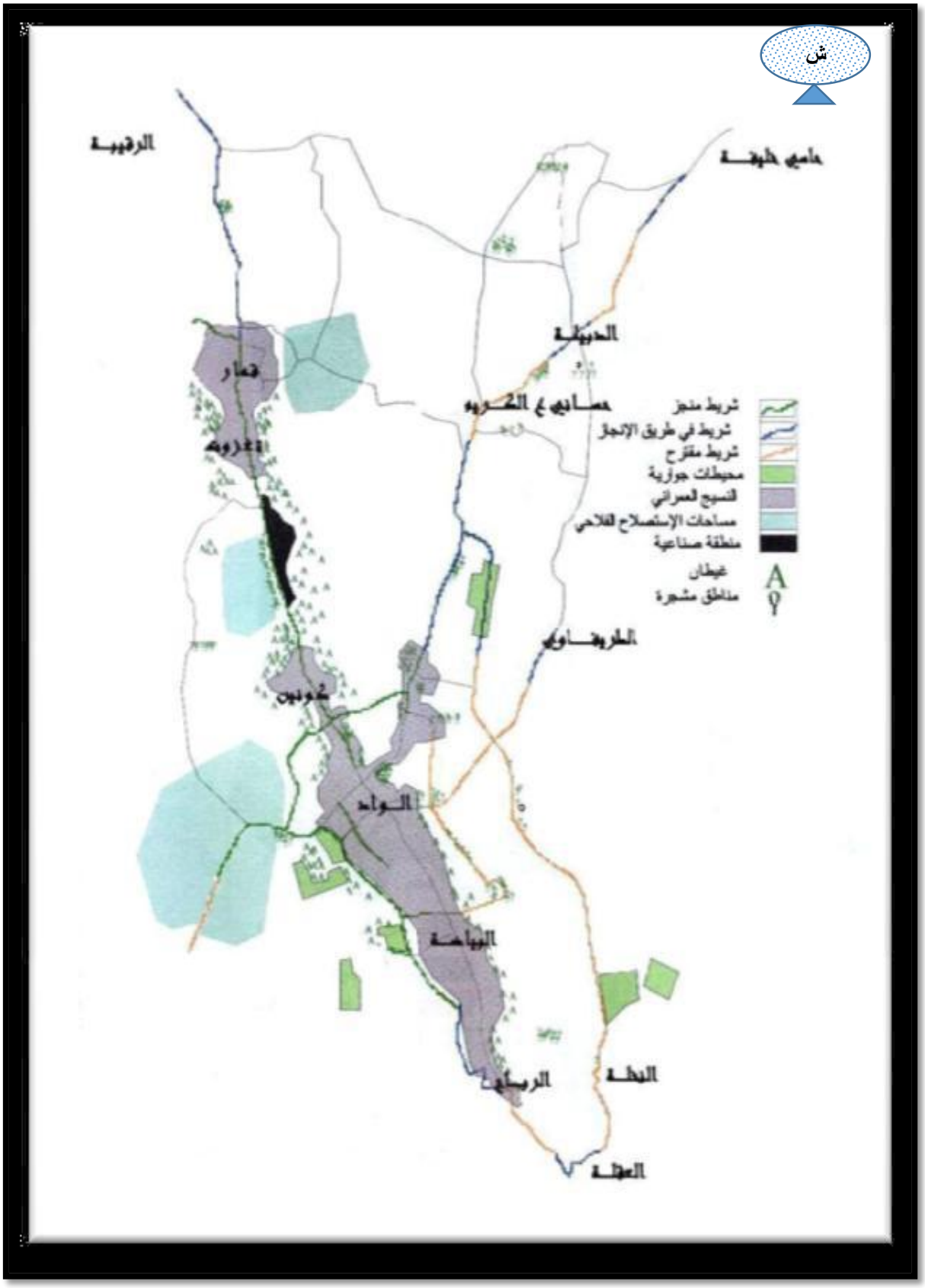

المصدر: مديرية الري والمصادر المائية لولاية الوادي 2014.

وقد تحسنت نسب الربط بشبكة التطهير بعد 1999 كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم "22": نسبة الربط بشبكة التطهير بإقليم سوف بين 1999-2014.

السنة	1999	2004	2009	2014
نسبة الربط	%28	%30	%33	%65

المصدر: مديرية الموارد المائية لولاية الوادي 2014.

ويبدو من الجدول أن نسبة التغطية لم تتجاوز 65% ويعود ذلك لقدم الدراسة التي أهملت مناطق التوسع العمراني الجديدة.

- مشاريع أخرى ذات أهمية للقطاع الفلاحي

بعد تفشي مشكلة صعود المياه، وتدهور وضعية الغيطان خاصة المتواجدة بالمناطق العمرانية (الوادي-البياضة-كوينين) سجلت عدة عمليات لدفن الغيطان وتوسعة شبكة الصرف لتشمل المناطق التي لم تشملها الدراسة الأولى.

صورة رقم "10" غيطان مغمورة بالمياه

سجلت عديد العمليات التي كان الغرض منها فك العزلة على المناطق والمحيطات الزراعية ومنها تسجيل إنجاز طرق بين البلديات خصوصاً المعزولة منها حيث تم إيصال بلدية واد العلندة

ببلدية الرباح وكذا بلدية النخلة و دوار الماء على مسافة (140 كلم) على الحدود مع الجمهورية التونسية.

وتم كذلك تسجيل عمليات للكهرباء الريفية، حيث سجل أزيد من 200 كلم منذ سنة 2005 بمبلغ إجمالي تجاوز 330 مليون دينار.

ومن بين العمليات ذات الأهمية في هذا البرنامج المركزي نجد عملية خاصة حماية وتنمية الواحات والزراعات الصحراوية وتم تسجيلها على ثلاث أشطر 2012، 2013، 2014م، وحصص لها مبلغ1 مليار دينار والعملية أشرفت على النهاية، إضافة إلى عمليات أخرى خاصة بتجهيز آبار السقي بتكلفة إجمالية تجاوزت 720 مليون دينار.

II -البرنامج البلدي للتنمية

بلغت إجمالي رخصة البرنامج 26,4 مليار دينار موزعة على المخططات كالتالي:

II -1 البرنامج الخماسي 2000-2004م:

برخصة برنامج بلغت 3,4 مليار دينار، تم استهلاك 96% من المبلغ وبعدد مشاريع مقدر بـــ 1011 عملية.

II -2 البرنامج الخماسي 2004-2009:

برخصة برنامج بلغت 11,9 مليار دينار، وتم استهلاك 93% من المبلغ وبعدد مشاريع يصل لـــ 721 1 عملية.

II -3 البرنامج الخماسي 2010-2014م:

بإجمالي رخصة برنامج تقدر بـــ 11,1 مليار دينار، واستهلك لنهاية 2014 ما نسبته 75% من المبلغ مع الإشارة أن 1,6 مليار دينار خاصة بصندوق تهيئة مناطق الجنوب. وبعدد مشاريع يقدر بـــ299 1 عملية منها 147 عملية في إطار صندوق تنمية مناطق الجنوب.

ومن أهم المشاريع التي لها الأثر على القطاع الفلاحي مـا يتعلق شبكة التطهير منها 185,9 كلم جديدة و104,5 توسعه وإعادة اعتبار.

III- البرامج غير الممركزة المحولة من ميزانية الجماعات المحلية:

III-1 ميزانية الولاية:

بمبلغ تم رصده في المخطط 2010 -2014م يقدر بـــــ 9,091 مليار دج وبعدد مشاريع يبلغ 217 عملية وبلغت نسبة انطلاق المشاريع 78,8%.

III-2 ميزانية الجماعات المحلية:

وتم رصد خلال المخطط الخماسي 2010-2014م ما قيمته 10,88 مليار دينار بعدد مشاريع يبلغ 2202 عملية وبنسبة انطلاق للمشاريع 100% انتهت كليا.

وأهم المشاريع التي كان لها أثر على التنمية في هذا البرنامج نذكر ما يلي:

- عمليات دفن للغيطان المتضررة خصوصاً بالمناطق العمرانية وخصص لذلك مبلغ 15 مليون دينار سنة 2006م وكذا عمليات تحفر الآبار الخاصة للسقي حيث تم إنجاز 30 تنقيب بمبلغ إجمالي يقدر بـ 550 مليون دينار.

- توسيع شبكة الطرق حيث تم كذلك تسجيل عملية لإنجاز 136 كلم من الطرق بين البلديات بمبلغ إجمالي قدر بـ 857 مليون دينار سنتي 2006-2007م وكذا تسجيل عملية لإنجاز طريق مهم في منطقة حدودية، يربط بين بلدية النخلة وبلدية دوار الماء على مسافة 140 كلم في عمق العرق الشرقي بمبلغ اجمالي قدر بـ 500 مليون دينار، وقد شارفت العملية على الانتهاء وهو طريق استراتيجي له بعد أمنى واقتصادي.

- وفي نفس البرنامج سجلت عمليات لتوسعة شبكة التطهير سنة 2011م بمبلغ 110 مليون دينار وكذا إعادة تأهيل شبكة التطهير بالوادي بمبلغ 400 مليون دج.

خلاصة:

منذ ارتقائها لمصاف الولايات استفادت ولاية الوادي وإقليم سوف من عديد البرامج التنموية في مختلف الصيغ سواء كانت ممركزة أو غير ممركزة ولعل أكبر مشروع من حيث الأهمية هو مشروع شبكة التطهير بملغ تجاوز الـ 30 مليار دينار، حيث ساهم بشكل كبير في التحكم في هذه المشكلة بشكل أفضل.

واستفادت كذلك من برامج الكهربة الريفية والمسالك الفلاحية، لكن نظرا لشساعة الإقليم والتوسع الكبير في المساحات تبقى غير كافية.

خلاصة الفصل:

خلال الحقبة الاستعمارية وما قبلها كان اقتصاد إقليم سوف اقتصادا تقليديا يعتمد على تجارة القوافل حيث كان التجار يسوقون منتوج التمور الذي اشتهرت به المنطقة ويجلبون بالمقابل بقية حاجاتهم من الحبوب والمواد الاستهلاكية الأخرى، وقد عرف حصارا وضغطا من السلطات الاستعمارية مما جعله ينغلق على محيطه، وبعد الاستعمار استمرت هذه الوضعية لكن بشكل اقل حدة، وبقي النشاط الفلاحي مسيطرا على سكان الإقليم من خلال انتاج التمور، وبعض الخضروات المعاشية، ولم يكن للإقليم قاعدة صناعية مما جعل السكان يعتمدون بشكل أساسي على النشاط التجاري الذي اشتهروا به.

وبعد ترقية الوادي لمصاف الولايات استفادت من عديد البرامج والمشاريع التنموية وهذا الامر لم يغير من طبيعة النشاطات الاقتصادية بالإقليم بل زادت من جعل المنطقة تجارية بصفة أكبر.

تمثل الفترة التي تلت سنة 1999م نقطة تحول جوهرية بالنظر للقوانين والتشريعات وما بها من تحفيزات وتشجيع على الاستثمار بالجنوب خصوصا، حيث شهد الإقليم حركية اقتصادية من خلال انشاء المؤسسات الاقتصادية المختلفة، والتي يمتلك القطاع الخاص 96 %منها، ويحتل القطاع التجاري الريادة ثم قطاع الخدمات والصناعة والبناء بعد استفادة الولاية من عدة مشاريع، وتتركز أكثر من نصف هذه المؤسسات (مقراتها) بعاصمة الإقليم ببلدية الوادي بأكثر من 50 % منها، وهو ما يعبر على سيطرة بلدية الوادي وتأثيرها وجاذبيتها لمحيطها.

ورغم ذلك ومن خلال معطيات التشغيل (التي أهملت الاقتصاد الموازي)، فهي تشير لمكانة القطاع الزراعي ومساهمته في تقليص معدلات البطالة التي وصلت لأدنى الدرجات بالرغم من عدم كفاية الاهتمام الذي اولته الدولة للقطاع الزراعي الذي لم يستفد من برامج فعالة وسمحت بترقيته وتطويره.

وقد قامت الدولة بالمساهمة من خلال مختلف البرامج الممركزة منها واللامركزية باعتماد مجموعة من المشاريع خصوصا تلك التي أسهمت من الحد من مشكلة صعود المياه وكذا ردم الغيطان المتضررة من المشكلة، إضافة الى المشاريع المساهمة في تحسين شبكة الطرق المختلفة، وكل ما من شانه دعم القطاع الزراعي.

فما هو واقع القطاع الزراعي الذي يبدو ان له دورا مهما في رسم اقتصاد المنطقة واسهامها في تحقيق التنمية؟

هذا ما سيتم دراسته في الفصل الموالي.

الجزء الثاني:

التحولات التنموية للقطاع الزراعي

لإقليم سوف وحوكمته

الفصل الخامس

النظم الزراعية القديمة بسوف

الفصل الخامس

النظم الزراعية القديمة بسوف

تمهيد:

ترتبط في أذهان الكثيرين صفة القحالة بالصحراء، وهي نظرة خاطئة، ففي الصحراء واحات، وتغطي أراضيها أشجار ونباتات وأعشاب تتلاءم مع طبيعة المنطقة الصحراوية.

وإقليم سوف بحكم تواجده في منطقة تعرف بالواحات الشرقية ونظرًا لكون السكان الأوائل للمنطقة عرف عنهم النشاط الرعوي لوجود أنواع كثيرة من النباتات المعروفة محليا مثل: الحلفاء، البشنة، والصغار، والعرجف وغيرهم، إضافة لوجود أعشاب أخرى تستعمل للتداوي مثل: الحرمل، الفيجل، الضيران، الحنظل، وغيرها، وتوجد أنواع أخرى من الأشجار التي تستعمل للحطب مثل: الرتم، العرعار، الطرفاء، وغيرها. كل هذه الأعشاب والنباتات تنبت لوحدها وتعتمد في سقيها على مياه الأمطار.

أما ما يستزرع من طرف أهلها فهناك عدة أنواع من الخضار مثل: اليقطين والمعروف محليا "بالكابو"، والقرع، اللفت، الجزر، الفجل، البامية، الطماطم وغيرهم، ويمكن أن تنبت بعض أشجار الفاكهة في المنطقة مثل: البرتقال، الرمان، العنب، الليمون، وغيرها.

أما ما عرفت به المنطقة منذ قرون فهو زراعة النخيل والتي يقول عنها ابراهيم العوامر في كتابه الصروف* هي الشجرة المباركة التي قال فيها النبي صلى الله عليه وسلم ‹‹أكرموا عمتكم النخلة››، قيل أنها خلقت من فضلة طينة آدم عليه السلام، وأنها تشبه الإنسان في أمور كثيرة،

*انظر للاطلاع أكثر لكتاب ابراهيم العوامر: الصروف في تاريخ الصحراء بسوف، مرجع سابق، ص 64.

الأول: استقامة الأرجل كاستقامة قدم الآدمي والثاني: تمييز ذكرها عن إناثها، الثالث: أنها لا تثمر إلا إذا لقحت بلقاح الذكر، كما أن الأنثى من الآدميين لا تحمل إلا إذا لقحت من ذكر" ويشير في كتابه إلى كثرة الأنواع.

ويذكر أحمد نجاح في كتابه "Les Souf des Oasis" أن عدد أنواع النخيل يتجاوز 200 نوع، تختلف من حيث اللون والحجم والطول والملوحة، والتجعد، الرائحة وأوقات نضجها منها ما هو معروف لوقتنا الحالي مثل: الغرس، دقلة نور، دقلة بيضاء، الدقلاوي، فطيمي، حمراية وغيرها من الأنواع الاخرى.

و للوقوف على النظم الزراعية القديمة بإقليم سوف تم تقسيم هذا الفصل للمبحثين التاليين:

المبحث الأول: تاريخ الغوط وزراعة النخيل بسوف.

المبحث الثاني: واقع القطاع الزراعي القديم ومشاكله.

المبحث الأول

تاريخ الغوط وزراعة النخيل بسوف

تمهيد:

يقول الرحالة العياشي[1] "خرجت من تقرت وصحبني أناس فقدمنا إلى سوف وهو خط نخيل مستعرض في وسط الرمال فيه بلاد عديدة، ماؤها كثير طيب قريب من وجه الأرض. أخبرني أهل البلاد أنهم إذا أرادوا غرس نخلة، بحثوا في الأرض قليلا حتى يصلوا الماء، فيغرسوها هناك، بحيث تكون أصولها (عروقها) في الماء (أي قرب الماء لا فيه مباشرة)، ثم يردون عليها الرملة فلا تحتاج إلى السقي أبدا".

وشجرة النخلة اسمها العلمي (Phoenix) وهي جنس من النباتات يتبع الفصيلة الفوفلية من رتبة الفوفليات وهي شجرة معمرة، لها ساق غليظة قد يصل ارتفاعها لـ 30 مترا تتوجها أوراق كبيرة (سعف)، وهو نبات ثنائي المسكن فهناك نخل ذكري وآخر أنثوي[2].

وتعتبر طريقة غراسة النخيل في سوف فريدة من نوعها فهي تزرع فيما يعرف بالغيطان مفردها "غوط" ولا توجد هذه الطريقة في غيرها من المناطق سوى في الطيبات (واحة سكنها السوافة).

I . المظاهر الزراعية بسوف قديما :

I -1 : النظم الزراعية ونشاتها :

الغوط هو مظهر فريد تتميز به سوف عن غيرها، فلا توجد منطقة أخرى في العالم يوجد بها هذا النوع من الاستغلال الفلاحي حيث تم تصنيفه من طرف المنظمة العالمية(FAO)، ويعرف الغوط على أنه منخفض واسع يتجاوز عمقه أحيانا 15 متر يتم إنزال مستوى النخيل لمسافة

[1] إبراهيم العوامر، مرجع سابق، ص 65.

[2] ج كوفي، غراسة النخيل في سوف1900-1901، ترجمة عبد القادر ميهي، ، من إصدارات دار الثقافة لولاية الوادي، مطبعة مزوار - الوادي 2013، ص: 8

قريبة من الطبقة المائية تتراوح بين 1,5 – 2 متر لتقوم باستهلاك ما تحتاجه من المياه، وتم إنشاء هذه المنخفضات باستعمال المجهود العضلي وكذا استعمال الحمير لرفع الرمال إلى مستويات أعلى مع تحكم كبير أبداه الفلاحون في حركة الرياح واتجاهاتها وهنا يشير (Marc côte) إلى أن كميات الرمال التي تم حفرها هي 186 مليون م^3 تقريبا وما قام به الفراعنة منذ آلاف السنين من نقل للرمال حين حفر الأهرامات الثلاث لم يتجاوز 5 مليون م^3 وهي مقارنة تعبر عن حجم الجهد المبذول من الفرد السوفي قديما لإنجاز هذه الغيطان[1].

والقاعدة المطبقة في نظام الغوط تختلف عن غيرها، فإذا كانت الزراعة تعتمد دوما على تجنيد المياه وإيصالها للنبات، فالفرد في سوف خالف ذلك وقام بإنزال النبات لمستوى المياه، لكي يأخذ ما يحتاج دون زيادة أو نقصان.

و قبل غرس النخيل، يتم اختيار الأرض التي سيقام بها الغيطان، حيث تكون بين الكثبان ومستوى الماء قريب حيث يتم إنزال مستوى النخيل لحدود 1,5 – 2 متر من الطبقة المائية، ويتم زراعة النخيل بطريقتين الأولى تعرف بطريقة لفجوج ، وهي تعتمد على بداية الزراعة بنخلة تتوسط الغوط تعرف محليا بالوتد وتنطلق عملية الزراعة في شكل اسطر غير متوازية مكونة دوائر وكلما بتعدنا عن الوتد يزداد التباعد بين النخيل، والطريقة الثانية تعرف بنظام الاسطر أي ان النخيل يزرع بشكل منتظم في من الشمال الى الجنوب والغوط يأخذ شكل المستطيل او المربع.

ومن خلال الصور الجوية يمكن أن نلاحظ توزيع الغيطان يكون في شكل مجرى الوادي القديم أو على روافده المختلفة، ومن الروايات القديمة، يبدو أن واحات قمار وتغزوت تقع على ملتقى وادي ورماس ووادي سوف، وتمتد حتى واحات عميش[2]، وقرية كوينين نفسها بنيت على مرتفع يحيط بالجهة الشمالية وبقي الناس ينشئون الغيطان إلى وقت قريب، ولكن بصعوبة نتيجة وجود طبقة كلسية تصعب من المهمة والتي كما ذكرنا سابقا.، حيث تمتد واحات النخيل نحو واحات حساني عبد الكريم والدبيلة بالشمال الشرقي ومن خلال ذلك يبدو أن الرواية التي تتحدث عن وادي يصب من عميش نحو الوادي مع وجود تفرعين له من ورماس ووادي العلندة يتجه نحو قمار ويتفرع نحو سيدي عون والدبيلة، ومن خلال الارتفاعات والانحدار العام يقارب 2 % هي رواية يمكن قريبة من الواقع .

[1] أنظر كتاب Marc côte: Si le souf m'était conté op-cit:p:27

[2] ف رولان، مذكرة الطريق، نشرت سنة 1905 فيرو – من كتاب العدواني، الصروف في تاريخ الصحراء وسوف.

ما يمكن أن نقوله هو أن الفرد بسوف قديما حاول التأقلم مع مجاله باعتماد نوع من التهيئة المجالية المخططة والتي نأخذ مجموعة من العوامل مجتمعة سواء كانت اجتماعية، اقتصادية أو طبيعية. وكما هو معروف في كثير من الجهات هناك نظام قانوني وعرفي (مع وجود خصوصيات بالإقليم) معتمد لإنشاء واحات النخيل أو الغيطان، فهناك عادات مألوفة بالمناطق الريفية وحتى المنشأة حديثا، مع الإشارة أن مشاكل العقار لا تزال الدولة غير قادرة على إيجاد حلولًا جذرية لها (سيتم الترق لها لاحقا فيما يعرف بالجبهات المتقدمة Les fronts pionnies)، فحفر الغيطان يتم بعد اختيار المكان المستقبلي لزراعة النخيل وهو عادة ما يكون بالقرب من المساكن. (أنظر الصورة)، وتختلف أنواع المظاهر الزراعية بحسب منطقة تواجدها (سنأتي على ذكرها لاحقا)، حيث أن عمليات الحفر تختلف من جهة لأخرى حسب طبيعة التكوينات.

صورة رقم" 11": السكن وتواجده بمحيط الغوط

وبالإقليم نميز أربع مظاهر زراعية مختلفة وهي كالتالي:

I -1-1 الغيطان العميقة في المناطق الرملية:

تم إنشاء هذه الغيطان في مناطق تغلب عليها التكوينات الرملية، وهي تعرف محليا "بالأرض الحرة"، فعملية الحفر فيها سهلة، وتعتمد عملية الحفر على الجهد العضلي للإنسان والاستعانة بالحمير بقفف من نوع خاص تعرف "بالزمبيل*" وذلك لنقل الرمال وزرع النخيل، وهذه المناطق

*__الزمبيل:__ هي عبارة عن قفة ذات حجم كبير تنتج من الليف الخشن، عرضه 0.85 متر وطوله 1.10 و 1.50 متر يوضع على ظهر الحمار يحمل الرمل في طرفيه كما يظهر في الصورة.

تتواجد إلى الجنوب من الإقليم (العقلة والرباح والنخلة) أين تكون الطبقة الكلسية رقيقة يسهل نزعها، أو الرمال متجانسة، والعاتق هنا هو عمق الطبقة السطحية، حيث أن ارتفاع الرمال بالجنوب أكبر، ويبلغ عمق الطبقة بين 10 – 12 متر، بعد نقل كميات معتبرة من الرمال وتستغرق عمليات الحفر سنوات قد تصل لأزيد من 10 سنوات، تتميز هذا الغيطان بعمقها الذي يتراوح بين 10 و15 متر واتساعها وعدد نخيلها الذي يتجاوز 100 نخلة ويصل حتى 300 نخلة (حسب فلاحي المنطقة) أما مساحتها تتروح بين 2 و3 هكتار منها 2/1 مزروعة ويكون هناك انحدار متدرج وكذا المنتوج ويكون محيطا بالغوط (للشكل"10").

شكل رقم "10" مظهر الغوط في منطقة رملية

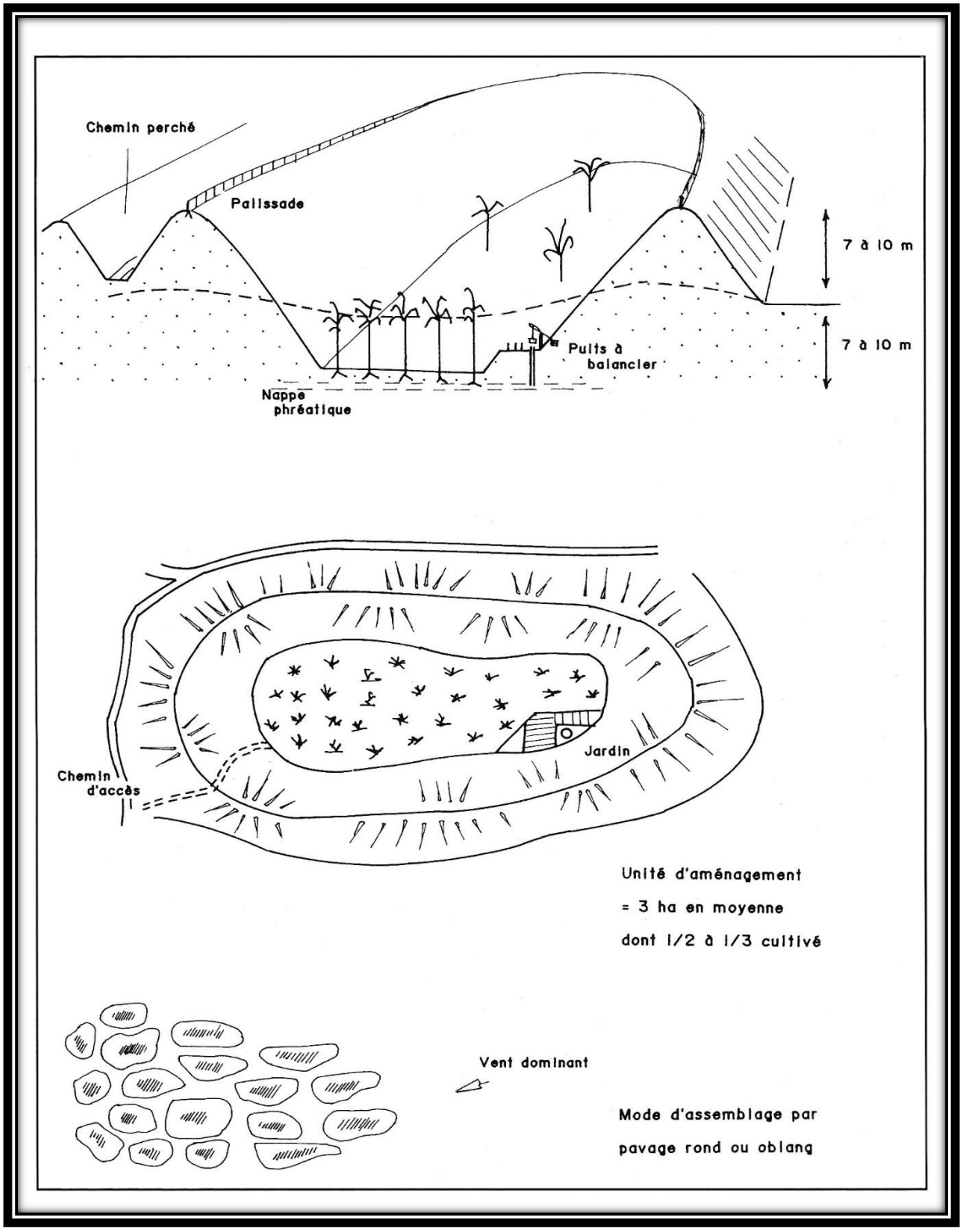

المصدر: Marc Cote : si le souf m'était conté: op-cit :p 19

صورة رقم"12" حفر الغيطان قديما بالاستعانة بالحيوان والزنمبيل

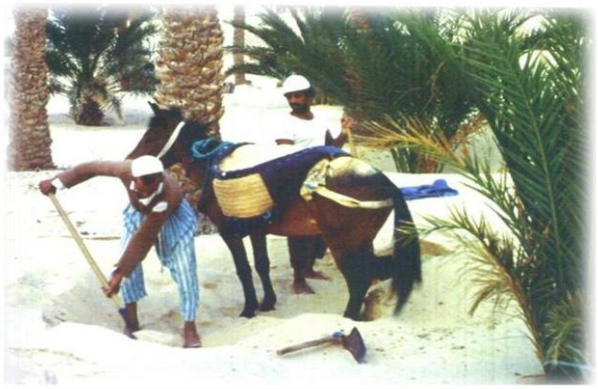

وبحكم حجم هذه الغيطان كبير فإن ملكيتها تكون مشتركة بين شخصين وأكثر وتصل أحيانا لـ 10 أشخاص، وتوضع هذه الغيطان تكون متقاربة فيما بينها كطريقة للحماية من الرمال فقط الغيطان المواجهة للجهة الشرقية يتم حمايتها بإنشاء جدار يعرف بالطابية وقد تعرض عدد كبير من الغيطان لصعود المياه وغمرت غيطان بالماء خاصة بالمناطق العمرانية والقريبة منها كمنطقة كوينين والوادي والبياضة وطريفاوي مع بقاء بعض الغيطان التي لم تتأثر. (أنظر الخريطة رقم " 09" ص 171)

I -1-2-الغيطان المعرضة للريح الشرقي:

ويتواجد هذا النوع من الغيطان بالجهة الجنوبية الغربية (واد العلندة، ميه ونسه)، فالظروف بهذه المنطقة مختلفة عن سابقتها فالمشكل المطروح هنا هو الرياح والتكوينات الرملية المتحركة خصوصا مع وجود كثبان متوسطة الارتفاع، مع العلم أن عمق المياه لا يشكل عائقا بحكم تواجدها على مسافات لا تتجاوز 8 أمتار.

مواجهة الرياح جعل الفلاح في هذه المناطق يتكيف مع الوضع من خلال إنشاء غيطان أقل عمقا (بالقرب من مصدر الماء)، ويقوم بتهيئتها لمواجهة الرياح، فالفلاح أبدى تحكما كبيرا في حركة الرياح خاصة الجنوبية منها أو ما يعرف محليا برياح "الشهيلي" التي تضر بشكل كبير منتوج التمور، وتكون عملية الحماية من خلال تثبيت الجريد على كامل محيط الغوط في مستويين أو ثلاثة وذلك لتكسير سرعة الرياح والحد من حركتها من ممر لآخر.

شكل رقم "11" مظهر الغوط في المناطق المعرضة للرياح

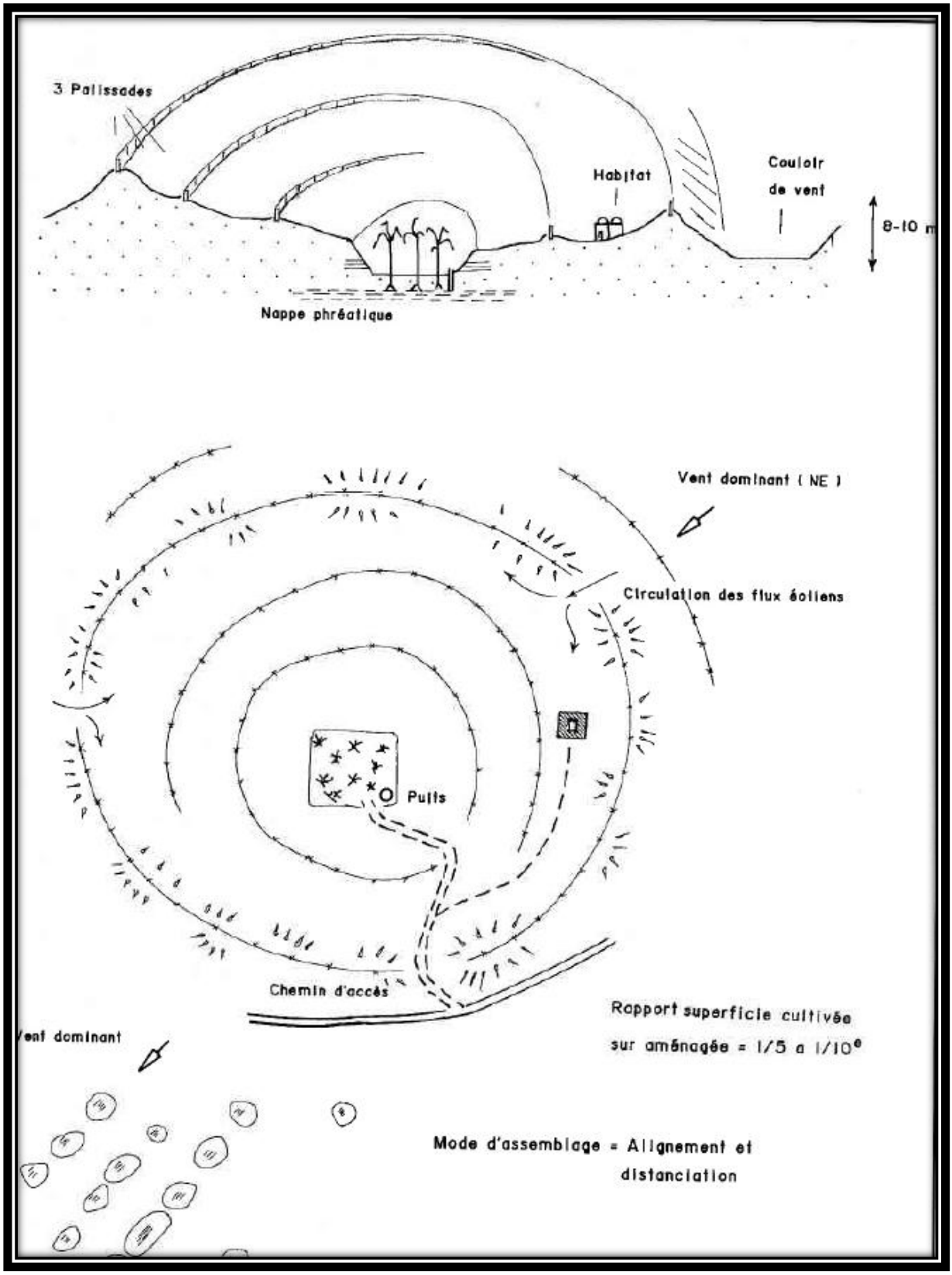

المصدر: Marc Cote : si le souf m'était conté: op-cit :p 22

ويوجد في سوف مختصين وأهل دراية بحركة الرياح تتم استشارتهم من الفلاحين في أماكن وضع المصدات الجريدية وإنجازها. وتتطلب هذه المصدات عمليات حماية وصيانة كل 2 – 3 سنوات.

تتميز الغيطان في هذه المنطقة بكون المنطقة المزروعة أقل من 5 إلى 10 مرات من المنطقة المهيئة وتوجد غيطان أخرى صغيرة في منخفضات تشكلت بحركة الرياح الغالبة ويمكن تمييزها من حجمها وهي حديثة النشأة في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

I -1-3 الغيطان العمودية في المناطق المتماسكة:

إن الشكل العمودي (انحدار شبه كبير) جعل سكان المنطقة يميزونها عن الغيطان في التسمية وتعرف محليا باسم "الهود" وهي تتواجد في النصف الشمالي من الإقليم، تتميز بعمقها الضعيف، بسبب توضعات من القشرة الجبسية بالجهة الشمالية والتي تعرف محليا "بحجر اللوس" أو زهرة الرمال، وتشكلت بفعل التفاعلات مع المياه في الطبقة السطحية وذلك بعد انخفاض مستوى الطبقة التدريجي، هذه الطبقات تتميز بصلابتها مما شكل عاتقا أمام الفلاح في إنجازها ويستعمل أدوات أخرى في عمليات الحفر، لذا نجد هذه الغيطان مساحاتها صغيرة وشكلها تقريبا مربع، وانحدارها عمودي شديد مع ترك مكان له انحدار متدرج كممر ومدخل للغوط.

وتم حماية الغيطان في هذه الجهة باستعمال الحجارة التي تستخرج من عمليات الحفر وتم بها تثبيت الرمال المحيطة بالغوط وتشكل "طابية" من خلالها تمنع زحف الرمال نحو الغيطان.

في هذا النوع من الغيطان لا تتجاوز المساحة المزروعة 0,8 هكتار وضعفها مساحة مهيأة، وغالبا ما تكون ملكية الهود لفرد وحيد لصغرها.

شكل رقم "12" مظهر الغيطان العمودية في المناطق المتماسكة

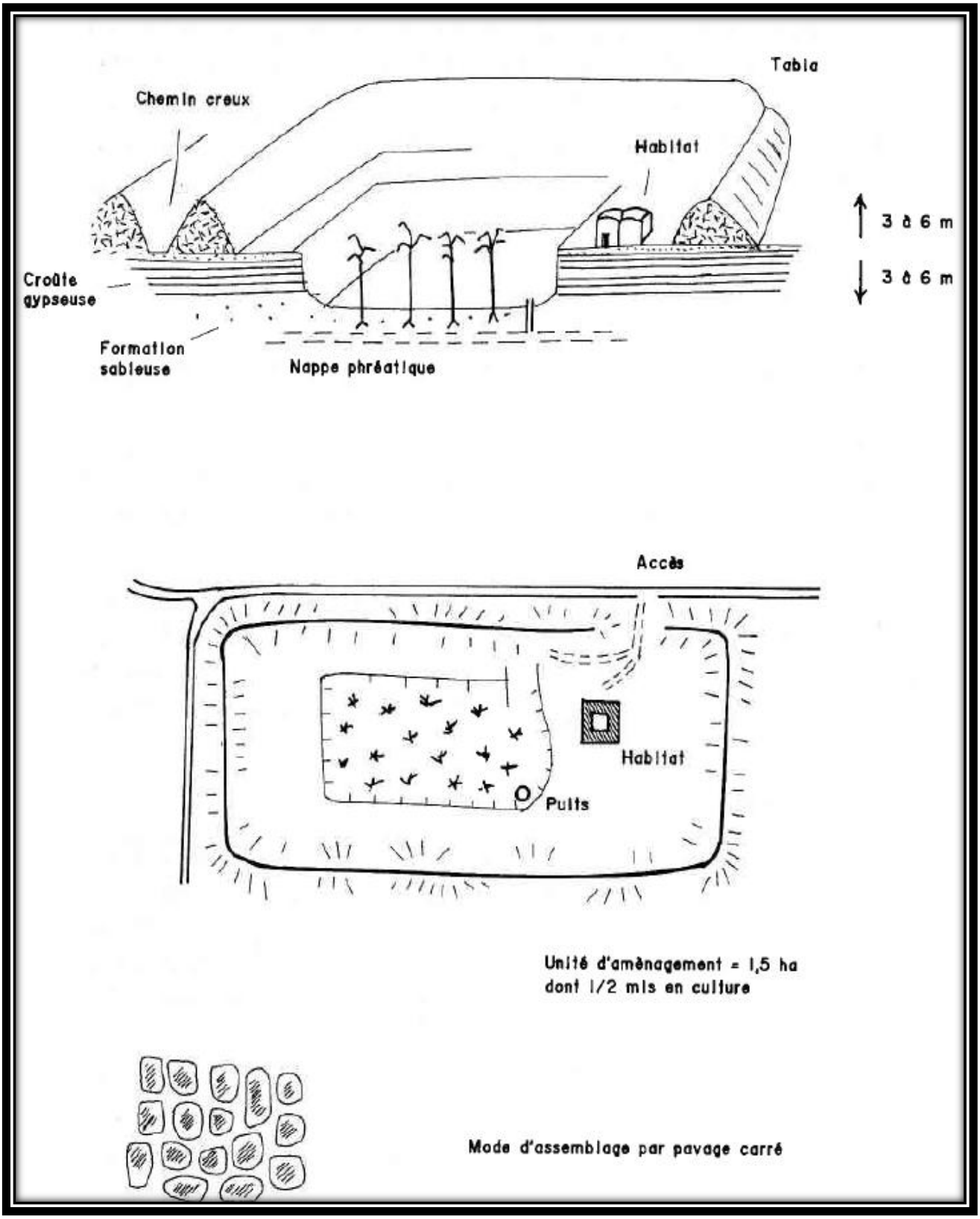

المصدر: Marc Cote : si le souf m'était conté: op-cit :p24

ويمر إنشاء الغيطان بعدة مراحل فبعد اختيار الأرض التي تستغل في ذلك، واختيارها خاضع لتواجدها في منخفض أو مكان يتواجد بين الكثبان الرملية قريب من مستوى الطبقة ويعرف محليا بـ "الزملة"

صورة رقم"13": يوضح منطقة الزملة

وتختلف عمليات الحفر والوسائل المستعملة حسب طبيعة المنطقة واتجاه الرياح التي تتطلب دراية مسبقة.

يتم بعدها إنشاء زرب من الجريد لتحديد مساحة الغوط (القابلة للتهيئة والتي تستغل في الزراعة)، والعمل على نقل الرمال إلى مناطق أخرى بحيث تساعد الرياح على نقلها لمسافات أبعد، وتبدأ عملية الحفر من جهة الشمال وتوضع أولى فسائل النخيل داخل حوض جبسي بعد الوصول لمستوى قريب من الماء.

يسعى هذا الحوض "بالبنية" والهدف منه حماية الفسيلة من الترمل وتستمر عمليات الحفر وتمتد أحيانا لسنوات وفي كل مرة تزرع فسيلة جديدة والتوسع يكون في اتجاه "البراح" (منطقة التوسع).

صورة رقم"14" يوضح مناطق توسع الغيطان "البراح"

يستعان في عمليات الحفر بالمجهود العضلي للإنسان والاستعانة كذلك بالحمير التي يوضع على ظهرها زمبيل يساعد على نقل الرمال لمسافات بعيدة تصل أحيانا ل 200 متر وتساعد على نقل الرمال وتساعد الرياح على نقلها مجددا، وفي مناطق تواجد القشرة الكلسية يستعان بالفؤوس وحتى المتفجرات في تكسير هذه القشرة.

وفي مناطق الصحن عمليات الحفر أسهل وتثبيت الرمال أجدى بالتكوينات الصلبة التي تمنع زحف الرمال نحو الغيطان.

وبعد سنوات بين 10 -20 سنة تنتهي عمليات حفر الغيطان ويكون تواجد النخيل بشكل منظم حيث تترك مسافات تقدر بـ 6 أمتار بين النخلة والنخلة في كل الاتجاهات وتستفيد كل نخلة من الشمس وضوئها لشكلها المتدرج نظرا لفارق الوقت في غرسها.

صورة رقم"15" التدرج في ارتفاع النخيل بالغيطان

وتتم عملية الحفر في شكل أشرطة عمقها في البداية لا يتعدى 2 متر وطولها 12 متر وعرض 3 متر وهكذا تستمر العملية.

I -1-4 الزراعات بالمناطق الصخرية:

هو مظهر زراعي آخر يختلف عن سابقيه من حيث التهيئة والاستغلال، يتواجد بمناطق الصحن حيث تتواجد القشرة الكلسية الصلبة، مع وجود رمل تغطيها ومستوى المياه في هذه المناطق قريب لا يتجاوز الـ 5 أمتار، يتواجد هذا النوع من الاستغلال بمناطق معينة بالجهة الشمالية من الإقليم مثل قمار، وسيدي عون، حاسي خليفة وغيرها.

تمثل الرمال طبقة يمكن زراعتها بعد حفر بئر لجلب المياه (طريقة السقي عن طريق الغمر)، وهي تختلف عن بقية المناطق بإقليم سوف، حيث يتم رفع المياه باليد عن طريق الخطارة وهي أداة تقليدية تسهل من عملية رفع الماء من البئر وتسكب المياه في سواقي خاصة وتسقى بها المساحات الزراعية وتوجد كذلك بالغيطان حيث يمكن أن تكون لسقي الزراعات البينية.

شكل رقم "13" مظهر الزراعات بالمناطق الصخرية

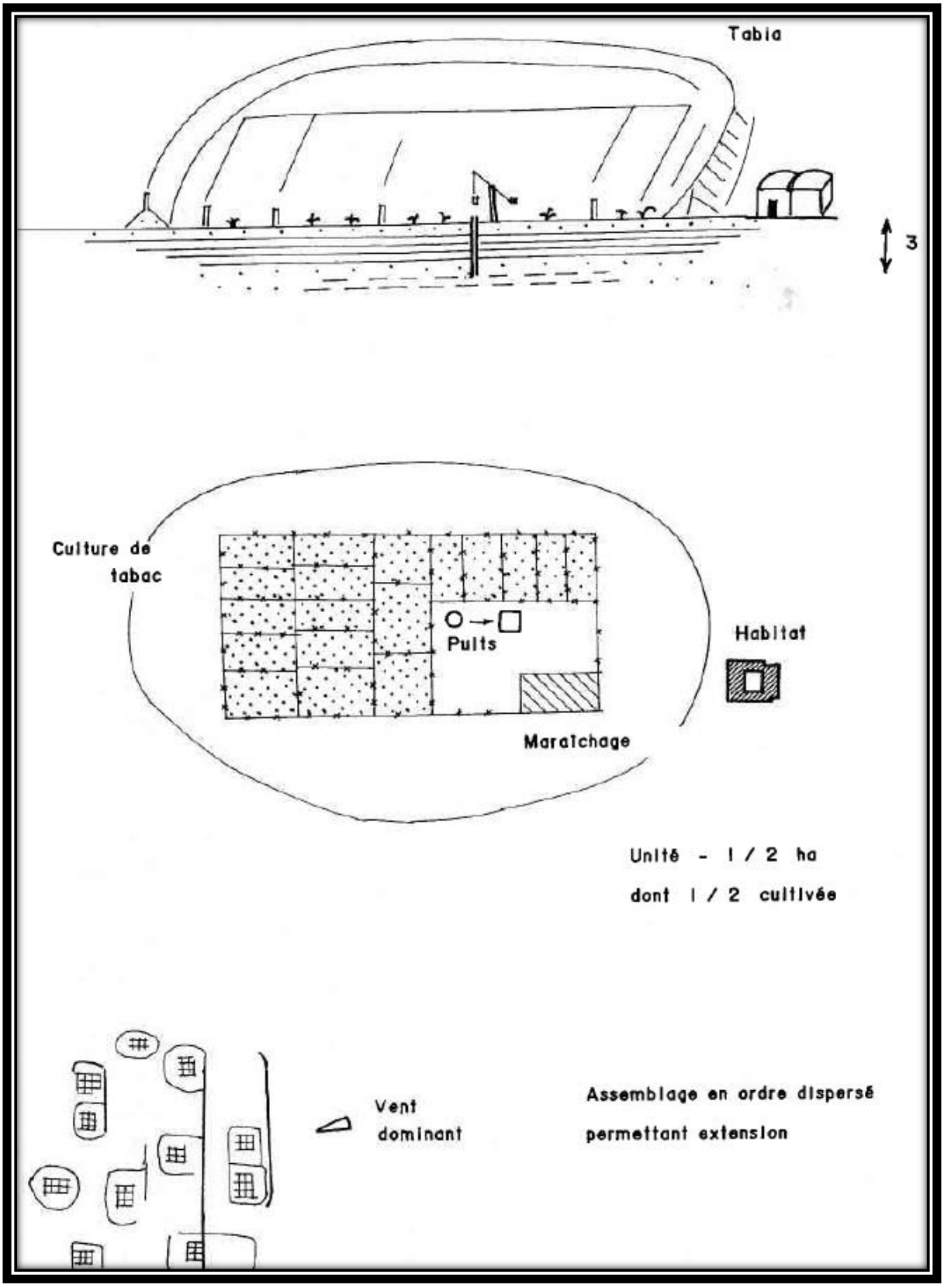

المصدر: Marc Cote : si le souf m'était conté: op-cit :p 26

ونظرًا لقلة كميات المياه (صبيب ضعيف) ونسبة الملوحة العالية يتم تجنب الزراعات المستهلكة للمياه، ويزرع بدلها الزراعات السنوية (التبغ) التي تتأقلم مع نوعية المياه المالحة: هذا النوع من المنتجات الزراعية تم جلبه للمنطقة في القرن الثامن عشر (19)، لكنه يتطلب عناية خاصة ويتميز بمردوده الجيد.

المساحات الزراعية صغيرة تتراوح بين 0,2 و0,5 هكتار للمستغل وتحاط الساحات بالجريد لحمايتها من الرياح.

ولم تعمم تجربة زراعة التبغ في سوف على كامل الإقليم نظرًا للدافع الديني لدى البعض الذين يضعونه في خانة المحرم، ويشار كذلك أن تسويق هذا المنتوج كان نحو تونس في البداية وبعد ذلك تم تقنينه وبيعه يكون للدولة فقط.

I -2 النخيل وتاريخ غراسة:

I -2-1 تاريخ غراسة النخيل:

يشير أحمد الطاهر منصوري في كتابه الدر المرصوف1 أن بداية غراسة النخيل في سوف بدأ سنة 1540م/946هـ، وأن أول الغيطان والذي لا زال قائما ليومنا هذا، وهو الغوط المعروف في الزقم بغوط عمار البغدادي والواقع للجنوب الشرقي من بلدية حساني عبد الكريم، وأصل النخيل جلب من منطقة الجريد القريبة من سوف (تونس)، ثم بدأت العملية في التوسع لتعم كامل الإقليم من العقلة والرباح جنوبا إلى غاية حاسي خليفة والرقيبة شمالا.

فالمجال الزراعي الذي تم إنشاءه عمر طويلا فهو بالتالي مجال قرني (أزيد من 4 قرون).

I -2-2 أنواع التمور:

تتجاوز أنواع التمور الـ 200 نوع تختلف من منطقة لأخرى من حيث الشكل واللون وحتى الطعم وهي وأنواع التمور بالإقليم يمكن أن نميزها بالتالي:

I -2-2-1 التمر بالمناطق الرملية:

أي بالمناطق الحرة التي يغلب على تكوينها الرمل، يكون لون التمر ذهبي وشفاف، وحجمه أقل من المتوسط لا يتجاوز 20 غ أنويتها صغيرة جدا وتكون حادة في المؤخرة، يتميز هذا النوع بنوعيته الجيدة وامكانية حفظه لمدة زمنية ليست طويلة الا في شروط التبريد هذا بالنسبة لنوعية

[1] أحمد الطاهر منصوري، الدر المرصوف في تاريخ سوف، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، 2000، ص 20.

دقلة نور أما الغرس فله قابلية التحويل والحفظ لمدة طويلة جدا تصل لـ 20 سنة، ويتميز بقيمته الغذائية العالية جدا حيث يعتبر غذاء أساسي لسكان المنطقة قديما.

I -2-2-2 التمر بالمناطق الكلسية:

لونها أكثر عتامة، وتزداد سمورة في المناطق ذات المياه المالحة، وأكثر جفافا، وحلوة أكثر وبنواة أكبر وامكانية الاحتفاظ به أطول بعيدا عن الرطوبة وهي لا تختلف عن بقية المناطق بحسب نوعية التمر.

II إنتاج النخيل:

أما الإنتاج فيحكمه عمر النخيل (كلما تجاوز عمرها 80 سنة قل الإنتاج) أضافه إلى عامل المناخ وتعرضها للأمراض، وبصفة عامة يمكن أن نميز في إقليم سوف 4 أنواع أساسية من النخيل.

II -1الدقول:

ومفردها دقلة وهي أجود أنواع التمور مثل دقلة نور ودقلة بيضاء، يمكن حفظها في ظروف ملائمة لفترة زمنية معتبرة (2 سنين)، فنوع دقلة نور المعروفة على المستوى العالمي هي ذات مردود اقتصادي وفير لأسعارها المرتفعة في السوق العالمية وحتى الأسواق المحلية وهي آخر الأنواع نضجًا، يمكن تمييز نخيلها بسهولة لطوله ووفرة إنتاجه، ويختلف إنتاج نخيل دقلة نور بسوف عنه بإقليم وادي ريغ ومنطقة الزيبان فقد يصل إلى الضعف، ويختلف حتى في الجودة والطعم (نخيل بعلي يختلف على النخيل المسقي)، تتطلب مجالا رمليا أو كلسيا ومياه عذبة وشمس جيدة وحماية من الرياح.

II -2الغروس:

ومفردها "غرس" يمكن الاحتفاظ بثمارها لسنوات طويلة (قد تصل لعشرين سنة)، ويتم وضع الغرس في حافظات تعرف محليا بـ "الخابية" وهي غذاء رئيسي للفرد السوفي عموما وللفلاح خصوصا، مذاقها حلو جدًا.

II -3 الذكار:

هو النخل من جنس ذكر ينتج حبوب التلقيح أو ما يعرف "بالذكار"، يستعمل لتخصيب النخيل.

Ⅱ-4 النهوش:

وهي أنواع من النخيل من جنس أنثى لا يولي سكان الإقليم أي أهمية لمنتوجها لرداءته، وهي منتشرة في الغيطان القديمة.

Ⅲ-كيفيات الحصول على النخيل:

لا تعتبر النخلة منتجة ما لم تبلغ 6 – 7 سنوات وهناك طريقتين للحصول على النخيل:

Ⅲ-1 عن طريق النوى:

هي طريقة غير مضمونة النتائج للحصول على النوع المرغوب من النخيل، فأغلب النوى تعطي نوعيات رديئة تعرف "بالركابة" وهي غير معتمدة بالإقليم.

Ⅲ-2 عن طريق الفسائل:

هي الطريقة المعتمدة والمستخدمة بالمنطقة، وتعرف هذه الفسائل "بالحشانة" أو "بالزمرة" وهي عبارة عن نخيل ينبت من جذع النخلة الأم، والفسيلة تعكس مواصفات النخلة الأم وتدخل مبكرًا في الإنتاج، والنخلة الواحدة يمكن أن تنتج بين 10 – 30 فسيلة طوال حياتها، ويتم اختيارها حسب المواصفات التالية:

اختيار النوع المراد زرعه.

يجب أن تكون سليمة من الأمراض.

لا يقل عمرها عن 3 سنوات أي يمكن أن تعتمد على نفسها.

وزنها لا يقل عن 12 كلغ.

وتلقى الفسيلة التي تزرع عناية خاصة حيث تربط أوراقها وسعفها لحمايتها من الرياح، ويقلم الجريد حتى الثلث لحمايتها وعملية فسلها تتطلب مهارة خاصة، وعند قطعها يتم معالجة مكانها في النخلة الأم وتزرع في منطقة معزولة.

صورة رقم "16" صورة لفسيلة النخل

IV صيانة النخيل والاعتناء به:

هناك عدة عمليات يقوم بها الفلاح منها ما يتعلق بالصيانة ومنها ما يتعلق بالحماية من الأمراض[1]:

IV-1 التسميد العضوي:

تتلقى النخلة عناية خاصة بداية من السنة الأولى، حيث يعتمد الفلاح على عملية التسميد العضوي ففي السنة الأولى يتم وضع كمية من فضلات الجمال "البعر" في النصف الأول على يمين النخلة بعد ذلك تتم حفر حفرة على مسافة 0,8 متر وبعمق 0,5 متر، وتحتاج لـ 20 كلغ خلال السنوات الثلاث الأولى، أما النخلة التي يتجاوز عمرها 10 سنوات فتحتاج لـ 100 كلغ، وتكون العملية في فصل الشتاء (شهري ديسمبر وجانفي)، وحتى بالنسبة للنخل التي تشيخ ويقل إنتاجها، يقوم الفلاحون بالحفر تحت النخلة حتى الوصول لجذورها، ويتم إسناد جذع النخلة دون تحريكها، ويتم فرش طبقة جديدة من الرمال ومن السماد والماء، فسرعان ما تكسب النخلة شبابًا جديدًا وتسمى النخلة التي تتعرض لهذه العملية "بالمسقطة" وأحيانا تطلق هذه الكلمة على النخيل الصغير الذي تم نقل مكانه.

[1] ج.كوفي، غراسة النخيل في سوف، مذكرات 1900-1901، ترجمة عبد القادر ميهي، من إصدارات دار الثقافة الوادي، مطبعة مزوار، الوادي، ص 23.

IV-2 التسميد المعدني:

وهذه العملية لم تكن في بدايات زرع النخيل ولكن مع العصور والزمن، أصبح الفرد في سوف يضيف الأسمدة المعدنية خاصة الآزوت (1 مونترات 5-33%) وتقسم على ثلاث فترات فيفري – ماي – جوان.

IV-3 مكافحة الأعشاب الضارة:

وذلك عن طريق حرث الأرض خاصة من عشبة الديس الضارة، وتكون على فترتين الأولى في ديسمبر والثانية في مارس وتكون عملية الحرث سطحية.

IV-4 عملية تلقيح النخيل:

ويكون بحبوب الطلع وذرها في شكل غبار على النخيل وحديثا أصبحت تستعمل آلة الرش، حيث تحيط الذكار مع مادة حاملة أخرى كالدقيق أو الجير ثم تعفر على النخيل.

IV-5 عملية التخفيف من العراجين وإسنادها:

حسب الفلاحين فإن مردود النخيل يتناوب سنة بسنة، لمنع ذلك يتم التقليل من العراجين وتخفيض عددها في السنوات التي يكون فيها الإنتاج وفيرًا. (عرجون لكل 8 – 10 جريدات) ويتم نزع العراجين الضعيفة وخف الثمار ليزيد حجم حبات التمر (إزالة 1/3 من الثمار على العرجون) وتمس أوسط العرجون، ويتم بعدها إسناد العرجون وتدليته إلى الأسفل برفق حتى لا يتكسر من الأسفل وتسهيل عملية جمع المحصول.

IV-6 عملية تقليم النخيل وحمايته بالجريد:

تبدأ حماية النخل من بداياتها حيث يتم إحاطة الجبار بالجريد للحماية من الرياح من الأسفل إلى القمة وتبقى على هذه الحال حتى خروج الجريد الأخضر لمدة سنة، وتبقى الحماية مستمرة من الأمراض ويتم قص الجريد الجاف خلال شهر أوت وسبتمبر للنخلة المنتجة.

V-أهم أمراض النخيل:

زراعة النخيل بالإقليم لا يخلو من المخاطر التي يواجهها الفلاح. منها عديد الأمراض والتي تتسبب سنويا في خسائر كبيرة وأهم الأمراض هي كالتالي:

V-1 مرض الخمج:

وهو ما يعرف بمرض تعفن الطلع وهو مرض خطير، نبرز أعراضه من خلال ظهور بقع داكنة على السطح الخارجي للطلعة أو على كامل الطلعة.

تتم معالجة ذلك بخلط 100غ من سلفات النحاس و200غ من الجير وذره على النخلة الواحدة في فترات مختلفة (ديسمبر وعند بداية ظهور الطلع والثالثة بعد 15 يومًا).

V-2 مرض البوفروة:

يتسبب في هذا المرض نوع من العناكب، وهو مرض يصيب التمرة مباشرة حيث يمتص عصارتها، مما يفقد صلاحيتها للاستهلاك وللمعالجة يستعمل 100غ من مادة التراثيوم و100غ من الكبريت و100غ من الجير الحي خلال ثلاث مراجل: الأولى في شهر جوان والثانية بعد أسبوعين من العلاج الأول والثالثة خلال شهر جويلية.

V-3 سوسة التمر:

تتسبب فيه حشرة تعرف بسوسة التمر وهو يسبب خسائر فادحة في حالة إصابة النخيل، وللمعالجة يتم حرق الثمار المصابة، وكيميائيا يستعمل 100غ تراثيوم، و100غ من الجير الحي خلال ثلاث مراحل في الأسبوع الأخير من شهر جويلية وبعد أسبوعين من العلاج الأول والمرحلة الثالثة بعد ثلاث أسابيع من المرحلة الثانية.

VI-جني المحصول ومردود النخيل:

وها بحسب العمر والظروف المناخية والتربة والعناية. ويتم جمع المحصول قبل موسم الأمطار (سبتمبر - أكتوبر)، ويتم بطرق تقليدية حيث تستعمل آلة حادة تعرف "بالمنجل" يستعملها شخص مختص يتسلق النخلة ويربط العرجون بحبل وإنزاله برفق للمحافظة عليه، ويختلف مردود النخيل حسب النوع ودرجة العناية به، حيث يقدر مردود النخلة بين 40 كلغ حتى 150 كلغ، ويصل متوسط مردود غوط بمساحة 1 هكتار لـ 18 قنطار تقريبا وتختلف من جهة لأخرى وهو ما سيتم الوقوف عليه في الدراسة الاحصائية لواقع انتاج النخيل لاحقا.

VII-إحصائيات النخيل سنة 1902:

تم اعتماد هذه السنة على اعتبار انه لأول مرة يجرى احصاء خاص بالغيطان قامت به السلطات الاستعمارية وقد بلغ عدد النخيل الذي تم إحصاءه 903 217 نخلة موزعة على كامل إقليم سوف مع توزيع بنسب متساوية بين جنوب وشمال إقليم سوف.

جدول رقم" 23" إحصائيات النخيل سنة 1902

المنطقة	تعداد النخيل
واحة الوادي	36 077
إعميش (البياضة، الرباح، النخلة)	41 334
قمار	39 655
كوينين	22 122
تغزوت	18 942
ورماس	7 737
سيدي عون	3 526
البهيمة (حساني عبد الكريم)	15 977
الدبيلة	12 385
الزقم	20 148
المجموع	217 903

المصدر: ج. كوفي، غراسة النخيل في سوف، مذكرات 1900-1901، ترجمة عبد القادر ميهي، من إصدارات دار الثقافة الوادي، مطبعة مزوار، الوادي، ص:65

وهي موزعة حسب الأنواع التالية:

جدول رقم "24": تعداد النخيل حسب النوع سنة 1902 بإقليم سوف

النوع	العدد	النسبة %
دقلة نور	11 000	%5,04
الغرس	170 000	%78,01
دقلة بيضاء	6 500	%2,98
أصناف أخرى	30 403	%13,97
المجموع	217 903	%100

المصدر: ج.كوفي، غراسة النخيل في سوف، مذكرات 1900-1901، ترجمة عبد القادر ميهي، من إصدارات دار الثقافة الوادي، مطبعة مزوار، الوادي، ص-ص:65-66.

VIII- تسويق التمور:

ويعرف عن أهل سوف ممارستهم للنشاط التجاري منذ زمن، بالتالي لن يجدوا صعوبة في تسويق منتجاتهم من التمور.

فقد كانوا يسوقون تمورهم خارج الإقليم، نحو عديد المناطق، بداية من منطقة الجريد بتونس، ومنطقة بسكرة، خنشلة، تبسة، وغيرها، هذا بالنسبة لدقلة نور والغرس، أما بالنسبة للدقلة البيضاء فهي أقل طلبا في السوق المحلي وكانت توجه نحو إفريقيا، ويتم مقايضتها بسلع أخرى كالشاي والحبوب والأقمشة وغيرها من السلع.

ويقول جوستون كوفي Gaston Cauvet أن 12% من غرس سوف كان يسوق خارج الإقليم، مع العلم أن الكميات المتبقية لا تكفي الاستهلاك المحلي، فيقوم أهل سوف بشراء الغرس من منطقة وادي ريغ بأقل سعر، وبجودة أقل.

خلاصة:

بالرغم من قساوة الطبيعة والمناخ بالإقليم الا ان هذا لم يمنع الفرد بسوف من التأقلم مع وضعه، وابدى تحكما كبيرا بمجاله، وأبدع في تهيئته بما يتلاءم مع الظروف الخاصة، خصوصا ما تعلق بتهيئة المزارع والمجال الفلاحي عموما، من خلال طرق الاستغلال حيث قام بإنزال مستوى الزرع للماء، وعمل على حفر ألاف الأمتار المكعبة من الرمال، وابدى تحكما ودراية كبيرتين بحركة الرياح واتجاهاتها التي استغلت في نقل الرمال لمناطق ابعد، واعتمد على زراعة النخيل وانتاج التمور كأهم محصول اعطى مردودا جيدا بالمنطقة على الرغم من بعض الفوارق في المردود والشكل بين جهات ومناطق الإقليم، وقد كان هذا المنتوج يوجه للتسويق وجزء هام منه يستغل للاستهلاك محليا.

المبحث الثاني
واقع القطاع الزراعي القديم ومشاكله

تمهيد:

نظام زراعي قديم، لا يعني أنه تقليدي، أو أنه يستعمل تقنيات قديمة وغير ناجحة على العكس تماما، فكلمة قديم تأخذ في الحسبان فقط عامل الزمن، هذا القطاع الذي عمر طويلا، فهو مجال قرني مر بمختلف الظروف والصعاب فهل استطاع الاستمرار والصمود أمام مختلف الصعاب والعراقيل؟

I -واقع القطاع الزراعي القديم:

كما تم تناول ذلك في الفصل السابق، فالقطاع الزراعي القديم، يشمل مظهرين زراعيين أولهما غيطان النخيل التي تختلف من حيث الحجم والمساحة وتعداد النخيل، وذلك حسب طبيعة التكوينات وقرب مصادر المياه منها، وثانيهما الزراعات المسقية المتواجدة في مناطق الصحون خصوصاً بالجهة الشمالية من الإقليم، قمار، رقيبة، حاسي خليفة، سيدي عون.

وقبل التطرق لمشاكل هذا القطاع وبداية التحول سيتم التطرق لواقعه بالإقليم.

I -1 تهيئة الغيطان وتقنيات السقي

تعتبر عملية تهيئة الغيطان أمر شاق ومتعب، ومتابعته طوال أيام السنة، بداية من عملية حفر الغيطان التي تستمر لسنوات حتى يصبح الغوط مكتملاً وقابلاً للاستغلال.

وزراعة النخيل تكون وفقاً لأبعاد ومسافات محددة (6 أمتار بين النخلة والنخلة في مختلف الاتجاهات) والنخلة لا تحتاج للسقي إلا في فترة قصيرة بعد زراعتها مباشرة حتى ينمو مجموعها الجذري ويصبح قادراً على الوصول إلى مستوى طبقة الماء السطحية التي لا تبعد سوى 1,5 حتى 2 متر على السطح هذه التقنية اقتصادية جدا في استهلاك الماء، فالنخيل لا يستهلك إلا ما يحتاج من الماء، فهي أفضل من سقي النخيل بالطرق الأخرى ويستغل الفلاح

المساحات البينية في زراعة بعض الخضروات وكذا بعض الأشجار المثمرة الأخرى كالرمان، وهذه الزراعات تتطلب السقي من بئر ينجز لهذا الغرض، وهي زراعات معاشية.

صورة رقم"17" صورة لغوط وتوضح التنظيم الداخلي وتباعد النخيل

ويعتبر الغوط تقنية رائدة لميزاتها التالية:

النخيل محمي من الرياح عن طريق " الطابية " في محيط الغيطان التي تعتبر كمصد للرياح إضافة لوقوع النخيل بالمنخفض مما يجعلها في مأمن من أضرار الرياح.

نظراً لارتفاع نسب ملوحة المياه في أغلب مناطق الإقليم، فعملية السقي " البعلي "، تجعل من تبخر المياه وترسب الأملاح في التربة أمر مستبعداً الحدوث مما يجعلها محافظة على جودتها وخصوبتها.

استهلاك النخيل للمياه بشكل مباشر ولا تصاب بالجفاف أو الغمر وتخمر المجموع الجذري.

توفير الطاقة المطلوبة في استخراج المياه.

I -2 تعداد النخيل بالقطاع القديم وتوزيعها بالإقليم:

يحصي إقليم سوف 9792 غوط، تتوزع في الإقليم بشكل متباين للأسباب التي ذكرناها سابقاً، ونذكر بأن مساحات الغيطان وأعداد النخيل تختلف من غوط لآخر ومن جهة لأخرى، ففي بعض الجهات يصل تعداد النخيل لأكثر من 200 نخلة بالغوط الواحد (بالجهة الجنوبية أين توجد الأرض الحرة).

جدول رقم"25": توزيع الغيطان والنخيل عبر الإقليم العدد –المساحة-الكثافة

البلدية	عدد الغيطان	النسبة%	عدد النخيل	متوسط عدد النخيل بالغوط	متوسط مساحة الغوط(هكتار)	متوسط عدد النخيل بالهكتار
الرباح	123	1,66	5 085	31,19	1,04	29,99
النخلة	124	1,36	14 543	117,28	1,19	98,55
العقلة	130	1,32	15 557	119,66	1,21	98,90
البياضة	265	2,70	/	/	1,65	/
قمار	230	2,34	4 947	21,50	/	/
ورماس	406	4,14	24 460	60,24	0,77	78,34
تغزوت	411	4,29	12 077	29,84	0,37	79,41
الرقيبة	737	7,52	17 755	24,09	0,71	33,93
الدبيلة	641	6,54	23 325	36,38	0,84	43,91
حساني عبد الكريم	896	0,18	20 858	23,54	0,49	48,04
حاسي خليفة	1 997	20,30	55 619	27,85	1,23	22,64
الطريفاوي	497	5,07	21 008	42,26	0,94	44,96
المقرن	832	9,51	29 157	31,28	0,90	34,76
سيدي عون	552	5,63	15 602	27,76	1,16	23,93
الوادي	211	2,15	15 016	71.16	1,26	56,48
كوينين	412	4,20	14 543	35,298	1,34	26,34
اميه ونسة	888	9,06	47,37	250,72	1,47	170,56
واد العلندة	300	3,06	26 222	72,83	0,90	80,93
المجموع	9 792	100	362 911	39,65	1,02	38,87

المصدر: معالجة معطيات مديرية الري 1998.

من خلال الجدول نلاحظ أن 51,22% من الغيطان تتركز بالجهة الشمالية الشرقية من الإقليم في خمس بلديات فقط وهي بلديات الدبيلة، سيدي عون، حاسي خليفة، المقرن، وحساني عبد الكريم، على الرغم من أن عملية إنجاز الغيطان بهذه الجهة صعبة لوجود القشرة الكلسية التي تشكل عائقاً كبيراً أمام عملية الإنجاز إلا أنه قرب الماء وكذا سهولة حماية الغيطان من الرياح جعل من أمر حفر الغيطان بهذه الكثافة في الجهة أكثر، وترجع كذلك للعامل التاريخي على اعتبار أن أول غوط تم حفره كان بمنطقة الزقم ببلدية حساني عبد الكريم.

وما تشير له أن5/1 من غيطان إقليم سوف متواجدة في بلدية حاسي خليفة لوحدها.

أما فيما يتعلق بتعداد النخيل فهي موزعة على الفئات التالية:

الفئة الأولى:

وهي القيمة التي يتجاوز فيها تعداد النخيل 000 47 نخلة وتخص بلديتي ميه ونسه وحاسي خليفة الأولى تقع إلى الجنوب الغربي والثانية تقع بالشمال الشرقي أي في طرفي الوادي القديم، ففي بلدية ميه ونسه المشكل الكبير الذي تعانيه هو الرياح في حين بلدية حاسي خليفة المشكل المطروح هو القشرة الكلسية، ونشير لغيابها أو سمكها الصغير في كثير من المناطق مما يفسر العدد القليل للنخيل.

الفئة الثانية:

وهي التي يتراوح فيها تعداد النخيل بين 000 23-000 29 وتضم بلديات المقرن والدبيلة وورماس وواد العلندة أي بلديات من الجنوب الغربي وأخرى من الشمال الشرقي.

الفئة الثالثة:

وهي الفئة التي يتراوح فيها تعداد النخيل بين 000 12 و000 21 نخلة وتضم بلديات النخلة والعقلة وتغزوت، الرقيبة، الطريفاوي، سيدي عون، الوادي، كوينين، وهي تمثل خط المحور أو الوسط الذي يبدأ من الجنوب ووصولاً إلى شمال الإقليم.

الفئة الرابعة:

وهي الفئة التي بها تعداد نخيل أقل من 000 5 نخلة وتضم بلديتي قمار والرباح، قمار كون أرضها صحن والقشرة السطحية صلبة وصعبة الحفر، وبلدية الرباح كونها منطقة لم تنتشر بها زراعة الغيطان كما في بقية الجهات الجنوبية (العقلة، النخلة). على الرغم من توفرها على نفس

صفات المناطق الأخرى، إضافة لكون الجهة الجنوبية الغربية بها أعلى ارتفاعات للكثبان الرملية أو ما تعرف " بالغرود"

وما يمكن أن نستخلصه أن تعداد النخيل يمكن أن يفسر مجرى الوادي الأصلي ففي سرير الوادي العدد يكون مرتفعاً ومجرى الوادي الأصلي ينطلق من ميه ونسه ويصل إلى بلدية حاسي خليفة مروراً بالمناطق ذات تعداد النخيل أقل وهي وادي العلندة وورماس ووصول للمقرن والدبيلة، وكلما ابتعدنا عن الوادي قل تعداد النخيل.

ويمكن أن نرى الاتجاه العام لغيطان النخيل من خلال الصور القمرية كمجرى وادي حقيقي من الجنوب إلى الشمال.

صورة رقم "18": صورة قمرية لإقليم سوف يبرز مجرى الوادي القديم

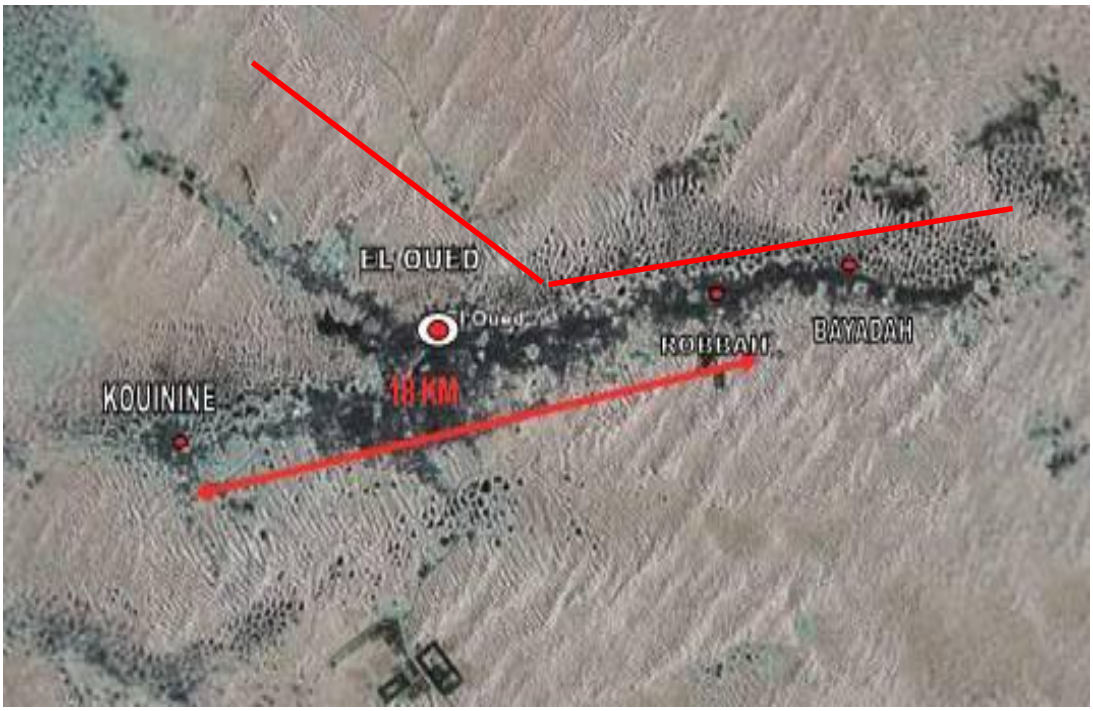

خريطة رقم" 07" تعداد النخيل بالقطاع القديم حسب بلديات إقليم سوف

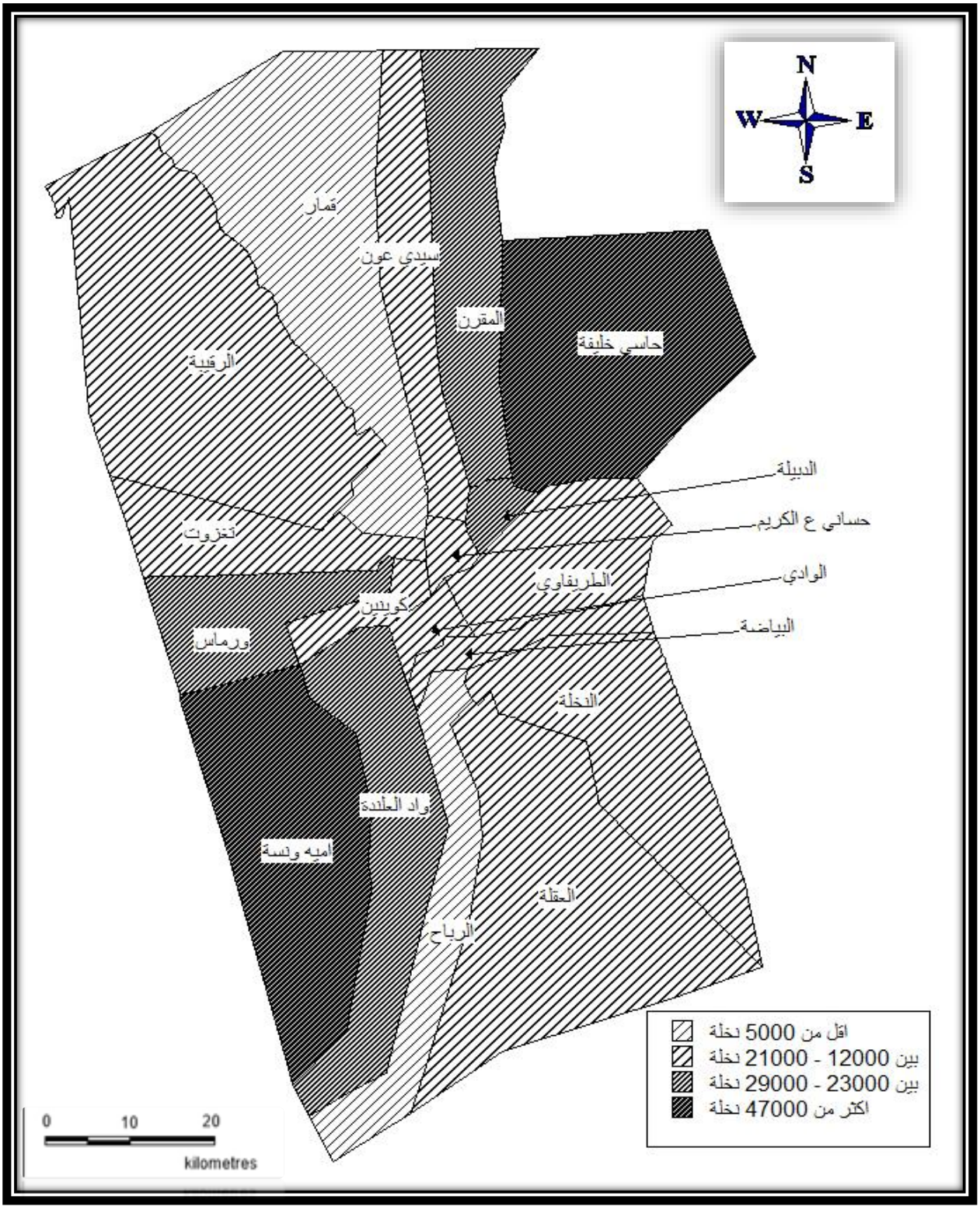

المصدر: معالجة بيانات مديرية الري والمصادر المائية لولاية الوادي 1998.

I -3 كثافة النخيل بالغوط والهكتار:

هناك فرق بين مساحات الغيطان من جهة لأخرى طبقاً لطبيعة التكوينات وصعوبتها، وعموماً يبلغ متوسط مساحة الغوط بالإقليم 1,02 هكتار، وتتراوح المساحات بين0,37 هكتار (تغزوت) حتى 1,47 هكتار (ميه ونسة)، وما يجب الإشارة إليه هو أن مساحة الغوط لا تعني أن كل المساحة مستغلة فهناك مساحة مهيأة ومساحة مستغلة وهي ما يفسر كثافة النخيل بالغيطان ويبلغ متوسط كثافة النخيل بالهكتار بالإقليم 38,87نخلة/هكتار.

ويمكن تقسيم فئات كثافة النخيل كالتالي:

الفئة الأولى:

وهي الفئة ذات الكثافة العالية جدا في الهكتار وتضم فقط بلدية ميه ونسه حيث تصل كثافة النخيل في الهكتار الواحد لـــ 170 نخلة /هكتار وهي طريقة لحماية النخيل المعرضة للرياح بهذه الجهة (تكوينات رملية متحركة).

الفئة الثانية:

وهي ذات الكثافة العالية وتتراوح بين 78 - 99 نخلة / هكتار وهي بالمناطق المعرضة للرياح الجنوبية الغربية التي تضر بالنخيل وتتواجد في بلديات النخلة والعقلة وورماس ومنطقة تغزوت.

الفئة الثالثة:

وهي المناطق ذات الكثافة المتوسطة وتتراوح فيها كثافة النخيل بين 20 و60 نخلة/هكتار وهي المناطق المتواجدة وسط الإقليم عموماً بعيدة عن تأثير الرياح الجنوبية خصوصاً.

ويبقى المتحكم الأساسي في كثافة النخيل هي الرياح، إضافة للتكوينات ويوجد عامل آخر هو ملكية للغيطان، فالجهة الجنوبية الملكيات مشتركة بين أبناء العائلة الواحدة أو بين الأفراد وبالشمال فالملكيات أغلبها ملكيات فردية.

من هنا يمكن أن نفسر بوجود صعوبات في تعامل الفلاحين مع طبيعة الأراضي بالنظر لقلة الإمكانيات بالمناطق التي بها كثافة قليلة من النخيل وبالعكس في المناطق التي بها كثافة نخيل معتبرة، وهذه الصعوبات مرتبطة أساساً بطبيعة التكوينات، وكذا حركة الرياح خصوصاً الجنوبية أو ما يعرف بالشهيلي، ولو أن الفلاح استطاع أن يتأقلم مع هذا الوضع بتحكمه في حركة الرمال عن طريق الزروب.

خريطة رقم"08" كثافة النخيل بالقطاع القديم بالغيطان بإقليم سوف

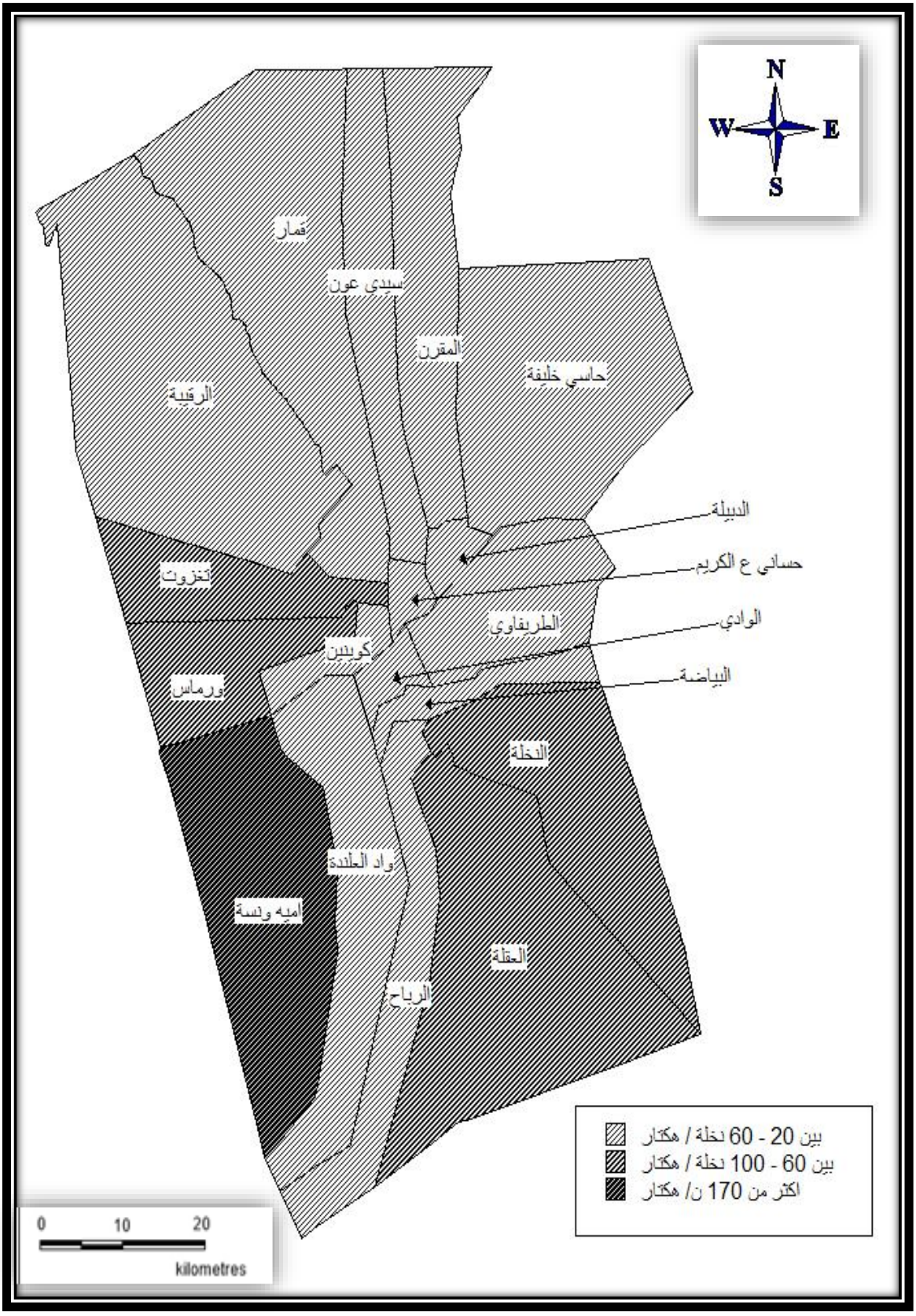

المصدر: معالجة معطيات مديرية الري والمصادر المائية لولاية الوادي 1998.

I -4 مشاكل القطاع القديم

عانى القطاع القديم من عدة مشاكل استمرت وزادت بظهور مشكل آخر وهو صعود المياه الذي تحول مع مرور السنين ليأخذ منحى عكسي وهو غور المياه (الظاهرة العكسية) ويمكن تلخيص أهم مشاكل الغيطان فيما يلي:

I -4-1 ملوحة المياه:

في الصحراء يمكن اعتبار المياه التي تحوي 0,5 غ/ل من نسبة ملوحة مياه جيدة ونادرة، وحينما تحوي أقل من 1 غ/ل فهي جيدة للاستهلاك البشري، وحينما تصل نسبة الملوحة لـ 2 غ/ل فهي جيدة للسقي والزراعة وبين 2 و5 غ/ل فتعتبر مالحة وأكثر من 5 غ/ل فهي مالحة جدا وهي غير صالحة للاستهلاك إلا في حالات استثنائية[1]، وعموماً تتراوح نسبة الملوحة في إقليم سوف بين 2 و5غ/ل وتزداد ملوحتها كلما اتجهنا جنوباً.

وقد تغلب الفلاحون على هذه الملوحة من خلال طريقة السقي التقليدية التي تعتمد على إنزال النبات لمستوى المياه مما يجعل ترسب الأملاح وتراكمها أمراً نادر الحدوث.

I -4-2 الرياح ومشكل الترمل

يعتبر مشكل الترمل من بين المشاكل التي واجهها الفلاح السوفي واستطاع أن يتأقلم معها، لدرجة أن الفلاح أصبحت لديه خبرة ودراية كبيرة بحركة الرياح وأصبح يوظفها في عملية نقل التربة فقط عن طريق وضع الجريد بطرق تجعل الرمال الناجمة عن التعرية الريحية في المناطق ذات الطبيعة التكوينية الهشة (الكثبان والسيوف).

ولحماية النخيل والغيطان من مشكل الترمل فقد قام بالحلول التالية:

- الحماية عن طريق الزرب:

باستعمال الجريد بطريقة ملائمة مع اتجاه الريح، ويحول حمولة الرياح في اتجاهات أخرى لا تؤثر على الغيطان، وهي نتيجة المعرفة التي اكتسبها الفلاح بالتجربة وتكون هذه العملية في المناطق ذات التكوينات الرملية.

[1]Daniel Dubost: Ecologie, Aménagement et Développement Agricoles des oasis Algérienne, centre de recherche Scientifique et technique sur les régions arides, 2002 p: 241.

- الحماية بثبت محيط الغيطان بالحجارة:

ويكون ذلك بالمناطق ذات التكوينات الصلبة حيث تستعمل الحجارة المستخرجة على حواف الغيطان لتثبت الرمال وتجعل من عملية نقل حبيبات الرمل صعبة.

صورة رقم"19" تثبيت الرمال بالحجارة والجريد

I -4-3 مشكل صعود المياه:

وهي من أعقد المشاكل التي عرفها الإقليم وأثرت بشكل واضح على القطاع الزراعي القديم وجعلته مهددا بالزوال والاندثار. لهذا السبب سنحاول أن نقدم لمحة عن هذه المشكلة وكيف ظهرت وماذا نتج عنها من آثار.

مست ظاهرة صعود المياه بعض المناطق بالجنوب الجزائري وبشكل كبير في إقليم سوف، قبل أن تتحول لمشكل نتيجة تطورها الكبير خلال عقود من الزمن بداية من سنة 1969م بعد الأخطار الفيضانية التي شهدتها المنطقة بتاريخ 29 سبتمبر.

صعود المياه الذي تغير منحاه من الظاهرة للمشكلة أدى لتدهور ملموس في الوضع البيئي، وتأثرت به الطبقة السطحية، حيث ارتفع منسوب المياه الباطنية وتجاوز مستوى الأرض، خصوصاً مناطق الغيطان والمناطق المنخفضة، فتراكم المياه الراكدة نظراً لعدم وجود مصب طبيعي (Exutoire naturel) أثر على السكان والمحيط بسبب الروائح الكريهة المنبعثة منها وأدى لتنامي الحشائش وأصبحت تشكل تهديداً لصحة الأفراد، فتلوث الطبقة السطحية هو نتيجة

لمشكل التصريف، فالمنطقة لا يوجد بها مصب طبيعي لتضاريسها الصحراوية الرملية، مما جعل الفائض من المياه الناجم عن زيادة الاستهلاك السكاني (شرب-سقي)تتجه مباشرة للطبقة السطحية، فالمشكل هو مشكل تسيير للمياه في ظل غياب شبكة التطهير، وهو ما جعل الدولة تلجأ لإجراء دراسات بداية من سنة 1990م قام بها مختصون ومراكز أبحاث متخصصة منها: M. CÔte 1993-2001 بالشراكة مع الوكالة الوطنية للمصادر المائية (ANRH) وكذا وكالة الحوض الهيدروغرافي للصحراء ومديرية البيئة (2003) ، وكذا التركيز في مختلف الدراسات على دراسة الظاهرة والمراقبة المنتظمة لمستوى المياه.

I -4-3-1 صعود المياه من الظاهرة للمشكلة:

أزيد من 9700 غوط موزعة بالإقليم في شكل يوحي بوجود مجرى وادي قديم وبمساحة تجاوزت 9100 هكتار سنة 2000 حسب احصائيات مديرية المصالح الفلاحية، فنحن امام مجال قرني بدأ انجازه في القرن 16 بالمناطق المنخفضة بالنظر لقربها من الطبقة السطحية للمياه والتي تأثرت بمشكل صعود المياه في بداية سنوات الثمانينات من القرن العشرين.

I -4-3-2 أصل المشكل:

البداية كانت نهاية السبعينات، نتيجة تعدد مصادر التحويل للسماط المائي السطحي مما أحدث خللاً في التوازن ويمكن إبرازها من خلال الشكل رقم" 14"

وكما تم ذكره فأكثر من 700 9م غوط يعتمد في سقيه على السماط المائي السطحي، وبفعل التزايد السكاني وزيادة استهلاك المياه خاصة مع الطابع الصحراوي للمنطقة، تم الانتقال في النصف الثاني من القرن 20 لمرحلة جديدة، ببداية عمليات الحفر والتنقيب في طبقات أخرى للمياه (المتوسطة والعميقة) والقابلة للاستغلال خصوصاً بعد اكتشاف البترول بالصحراء في منتصف خمسينات القرن العشرين، هذا النوع من الاستغلال أحدث نقلة نوعية بالتوجه من نظام مغلق إلى نظام مفتوح[1].

فأصبح مشكل عدم توازن بين حجم المياه المستخرجة والمصرفة، خاصة إذا علمنا أن حجم الصبيب المستخرج من الطبقات السفلية يصل إلى عدة أضعاف المياه المستخرجة من الطبقة السطحية.

[1]Marc côte :Des Oasis malade de trop d'eau, Cahiers Sécheresse 1998, p:01.

شكل رقم"14" تطور ارتفاع منسوب الطبقات المائية

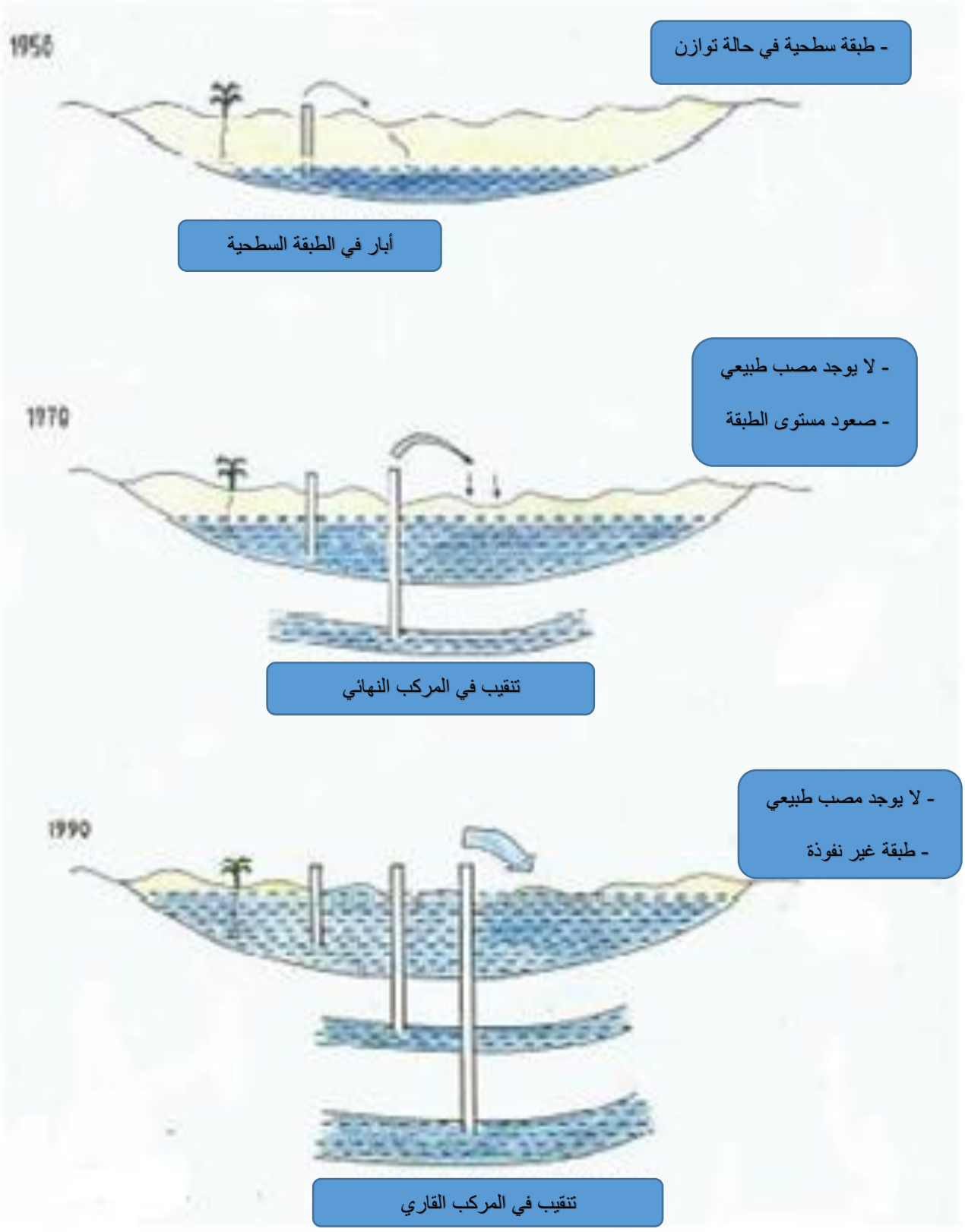

Source: Marc CÔte:Si le Souf m'était conté op-cit; p 61

وبالنسبة للسكان وفي ظل غياب شبكة تطهير وتصريف المياه بعد استهلاكها، يتم صرفها في آبار للتفريغ تعرف بـ (Les Fosses Septiques) كما هي بالشكل:

شكل رقم" 15" الآبار التفريغ المنزلية

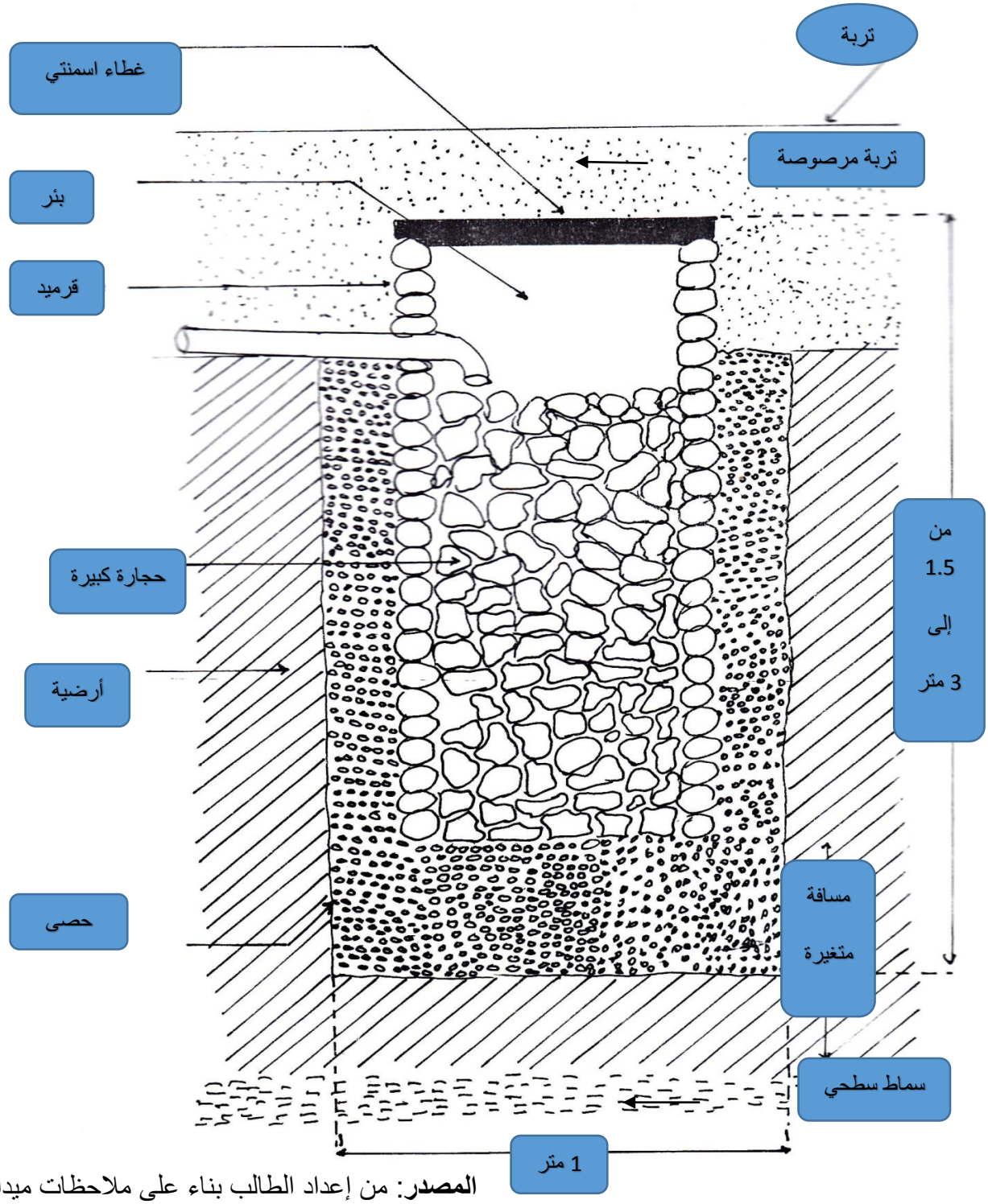

المصدر: من إعداد الطالب بناء على ملاحظات ميدانية

وهي بدورها تنفذ نحو الطبقة السطحية وهي طبقة غير نفوذه، ومع الوقت ونتيجة التراكم المستمر للمياه حدثت الرجَّة، وبرزت مشكلة صعود المياه لتصل إلى السطح وتفضي على مساحات زراعية واسعة، وأصبحت تشكل خطراً وتهديداً حتى على المناطق العمرانية.

وبعد التوجه للطبقات المائية الأخرى ارتفع حجم الصبيب وتختلف حتى في نوعية الماء ودرجة ملوحته بالإضافة إلى أنها تصب في الطبقة السطحية وهي ملوثة، بالتالي فالخطر يزداد على صحة الإنسان وكذا عدم صلاحية المياه للسقي، فالمشكل إذا مشكل كم ونوع.

وقد كان التوجه نحو الآبار العميقة لتغطية حاجيات التجمعات السكانية المتزايدة بالدرجة الأولى، لكن المجال الزراعي هو الذي يستقبل الفائض مع غياب شبكات الصرف أو مصبات طبيعية وهو إشكال طبوغرافي.

وخلال العشرين سنة التي تلت العام 1990م شهد مستوى الماء صعوداً متزايداً فبعد أن كان مستوى الطبقة يتراوح بين 2-3 م أقل من مستوى النخيل أصبح لا يتجاوز المتر الواحد، ويطفوا أحياناً في فصل الشتاء، وكانت البداية بمدينة الوادي (منطقة ذات كثافة سكانية مرتفعة، وقوعها بمنطقة منخفضة)، لتنشر بعده باتجاه بقية المناطق كما هي موضحة في الخريطة رقم "09".

ويمكن تلخيص كرونولوجيا صعود المياه في التالي:

I -4-3-3 كرونولوجيا مشكل صعود المياه:

المؤشرات الأولى لوحظت بمناطق الغيطان لأن عمق المياه على السطح لا يتجاوز الـ 3 أمتار على أقصى تقدير، وحين يتسرب الماء لمسافة 1 متر حتى 1,5 متر من السطح تظهر آثار ذلك من خلال رطوبة سطح التربة وعند حفرها تظهر مياه راكدة وقد لوحظ انتشار واسع للمناطق التي ظهرت بها مؤشرات رطوبة التربة أي ارتفاع منسوب المياه وقريبة من السطح، ونمو القصب في مناطق ركود المياه وهو مؤشر على تضرر الغيطان.

وتتلخص المراحل التي مر بها الشكل في:

المرحلة الأولى قبل 1956:

كان الاعتماد بصفة كلية على مياه الطبقة السطحية في السقي والشرب، ونتيجة الزيادة السكانية والاستعمال المكثف لهذا السماط، أدى لتراجع مستواه بشكل تدريجي، وحسب دراسات سابقة فقد انخفض مستوى مياه السماط السطحي بـــــ 0,5 متر جنوب الإقليم و1 متر بعاصمة الإقليم، و1,5 متر بمنطقة كوينين ووصل لـ 02 متر شمال كوينين.

المرحلة الثانية: 1956-1993:

تم إنجاز أول بئر عميقة بالإقليم سنة 1966م وتم الوصول إلى الطبقة النهائية لأول مرة، بهدف استغلالها للشرب، وتم إنجاز بئر عميقة ثانية سنة 1969م، هذه السنة شهدت تساقط أمطار فيضانية مست خصوصاً الجهة الشمالية من الإقليم وغمرت مساحات واسعة من الغيطان، وبين 1970م و1980م تم انجاز 22 بئر عميقة (بمعدل بئرين سنوياً) في المركب النهائي، وذلك لتلبية حاجيات السكان الذين بلغ تعدادهم سنة 1977م 245 198 نسمة.

وكانت سنة 1985م حيث دق ناقوس الخطر في بلدية الوادي مع ظهور أولى علامات غمر المياه للغيطان ودفع للسلطات المحلية للتحرك.

وبين 1980م-1997م: تم إنجاز المئات من الآبار بالمركب القاري بعد تزايد السكان ووصول عددهم لأزيد من 401 504 نسمة حسب إحصاء 1998م.

وفي سنتي 1986-1987م: أنجز بئرين بالمركب النهائي ببلدية الوادي موجهة للشرب وآخر ببلدية حاسي خليفة، ويعرف عن الآبار العميقة أنها آبار ارتوازية بصبيب يتجاوز 200ل/ ثا أي بـ 10 أضعاف صبيب الآبار العميقة من المركب القاري

وفي سنة 1993م غمرت مساحات معتبرة بين كوينين والرباح جنوباً بمساحة قدرت بـ 25 كلم ^{2} وتم إنجاز محطات مراقبة لمستوى مياه الطبقة السطحية وتم رفع توصيات لإجراء دراسات جادة كون الإقليم أصبح مهدداً بالزوال.

المرحلة الثالثة: 1993-2000م:

أنجزت سلسلة من التحقيقات الميدانية لمعرفة الخصائص والجيولوجية والفيزيوكيميائية والبكتريولوجية للسماط المائي السطحي وتم إنجاز إحصاء دقيق للآبار وتم تكليف الوكالة الوطنية للمصادر المائية ANRH بالإشراف على تسييرها.

المرحلة الرابعة: 2001-2003:

تم تحديد حجم تطور السماط السطحي لـــ 18 بلدية من الإقليم على طول سوف (La vallée d'El Oued) وخلصت الدراسات إلى أن الكارثة ستكون أكبر في ظل غياب شبكة التصريف الصحي، فسيرتفع منسوب المياه ببلدية الوادي 6 أمتار في غياب شبكة التطهير، وبالرغم من وجودها جزئياً فسيرتفع لمستوى بـ 2,5 متر أما باقي البلديات فمستوى المياه ليس معتبراً. لكن بالرغم من ذلك فإنجاز الشبكة أمر ضروري جداً.

المرحلة الخامسة: بعد 2005:

بناءا على الدراسات المنجزة وقصد الحد من المشكلة، تم انطلاق مشروع ضخم خاص بشبكة التطهير في أكتوبر 2005م وتشمل 51 تنقيبا مع القيام بعمليات تحسيسية للسكان وإشراكهم وتعريفهم بالمشكلة للحد منها.

خريطة رقم"09": انتشار صعود المياه بالإقليم في محيط التجمعات السكانية

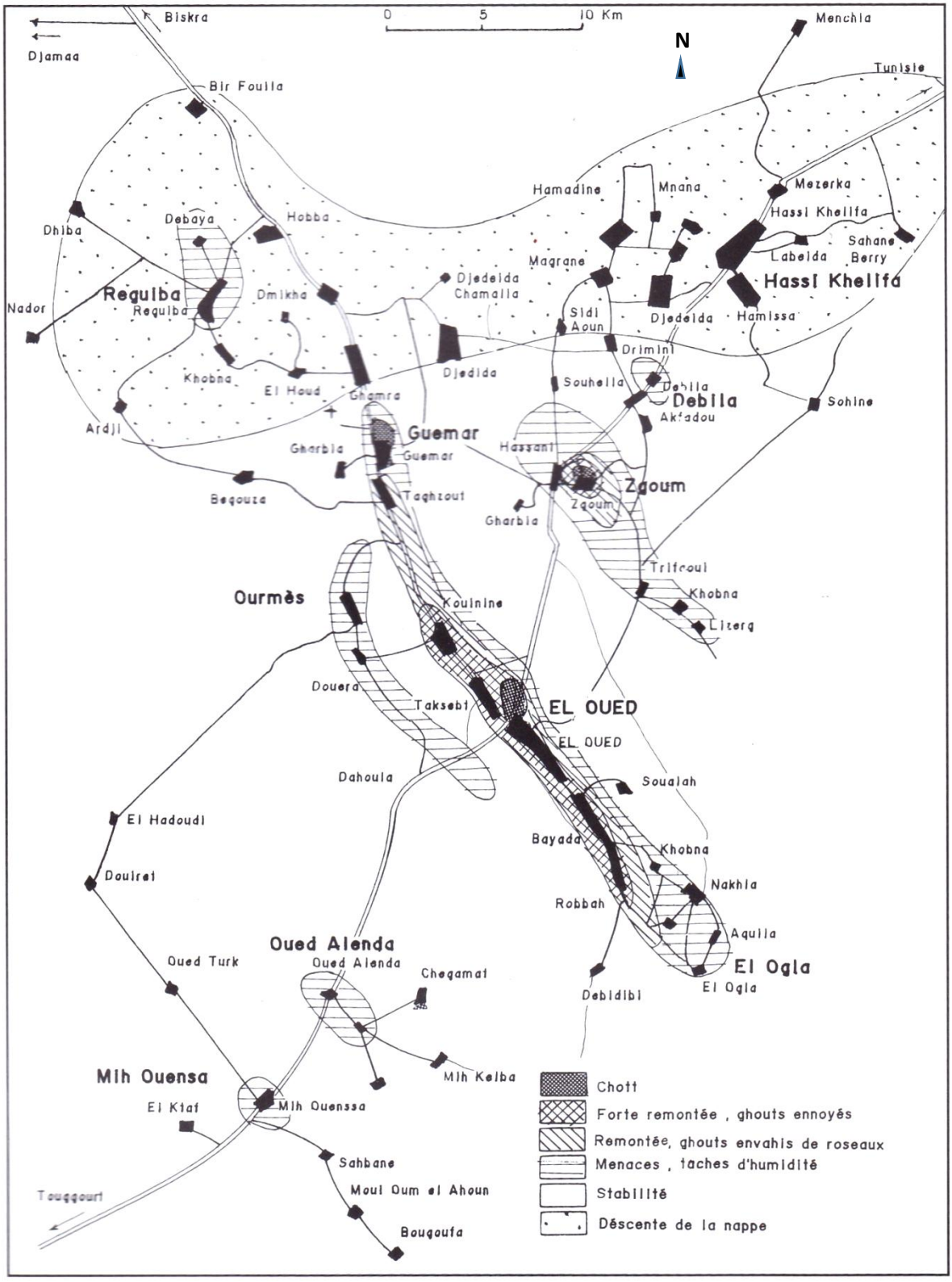

Source :Marc Cote:si le souf m'était conté, ,op-cit :p64.

I -4-3-4 القياسات البيزومترية لمراقبة المياه السطحية:

بقصد الوقوف على حدة مشكل صعود المياه في مختلف المناطق بالإقليم ثم القيام بدراسات بيزومترية شملت 5 مقاطع في الإقليم، هذه المقاطع المنجزة على الطبقة السطحية تبرز التغيرات البيزومترية .

المقطع الأول: يمر عبر التجمعات الرئيسية، ويظهر مستوى المياه قريبا من الغيطان المتواجدة بالقرب من هذه التجمعات وتبدو قريبة جدا من السطح بالمناطق الشمالية.

المقطع الثاني: مستوى الماء بعيد عن السطح بالجهة الغربية وبوسط المقطع ويبدو قريب جدا من السطح بالقرب من منطقة المقر وأكثر تضرراً بالقرب من المزارع.

المقطع الثالث: بالجهة الغربية والشرقية الطبقة السطحية من المياه قريبة من السطح خصوصاً بالقرب من التجمعات السكانية (تغزوت، حاسي خليفة، حساني عبد الكريم) وبالوسط تبدو بعيدة عن السطح بشكل معتبر.

المقطع الرابع: بمنطقة الضاوية (مستثمرة فلاحية نموذجية) يبدو مستوى الماء قريب جدا من السطح (مستغل الطبقة CT) وكذا بالقرب من التجمع العمراني لبلدية الوادي.

المقطع الخامس: بالجهة الجنوبية تظهر حالة الطبقة عادية باستثناء منطقة وادي العلندة أين يوجد استغلال لبئر عميق للماء الشرب وكميات المصرفة فيه معتبرة.

ومن خلال مختلف المقاطع نلاحظ أن التأثير يختلف من جهة لأخرى والأسباب تختلف كذلك، ويمكن أن نلخص أهم الأسباب في التالي1:

- طبوغرافية:

صلابة الحجر الرملي الميوسيني والرمال الناتجة عن الرياح مع نفاذية كبيرة تسمح بحركة سيلان سريعة جدا على مستوى الطبقة السطحية، مما يسمح بتسرب المياه إليها خاصة وأنها ملوثة في غياب مصب طبيعي، (نظام مغلق).

وبحكم طوبوغرافيا المنطقة ومشكل الانحدار الضعيف جدا يتراوح بين 0-2% مما يجعل مشكل التصريف مطروح بحدة، ولو تعذر إنجازه، لانعدام المصب الطبيعي، وقد كانت المياه في بلدية

[1] Ministère des ressources en eaux, étude d' impact sur l'environnement, rapport de synthèse, office national d'assainissement, entreprise national des projet hydraulique de l'ouest , ENHPO, Juillet 2004, p: 13.

الوادي تصرف في منطقة تتواجد في الحدود الشمالية الشرقية للبلدية على مسافة 4 كلم وتعود بدورها للسماط المائي السطحي، فالمشكل أصبح أعمق.

- جيولوجي:

يتميز الإقليم بتربته الهيكلية وهي مصنفة من الترب النفوذة التي تساعد على تسرب كميات كبيرة من المياه نحو الطبقة السطحية وهذا ما يساعد على رفع مستوى الطبقة السطحية.

- النمو السكاني:

تاريخيا كانت الطبقة السطحية مصدر المياه الأساسي للسكان (شرب ، سقي) فالسكان كانوا يستعملوا حاجياتهم اليومية منها، ولكن التوازن كان مضمونا من خلال الاستغلال العقلاني والتطهير الذاتي الطبيعي، وانتقال التعداد السكاني من 593 320 نسمة سنة 1987م إلى 547 647 نسمة سنة 2008م يعبر عن زيادة كبيرة تقترب من الضعف في عشرون سنة، ونتيجة للتزايد الكبير لأعداد السكان، والنزوح نحو التجمعات العمرانية زادت الاحتياجات، فتم انتقال للطبقات الأخرى فزادت الكميات المستخرجة لتعود بدورها للطبقة السطحية.

جدول رقم "26"توزيع الصبيب والاستهلاك الفردي

البلدية	عدد التنقيبات	الصبيب المستخرج م ^{3}	التوزيع س/يوم	التخزين م ^{3}	الحجم المضخ لتر	معدل التوزيع ل/س/يوم
البياضة	5	1 156	24	2 000	12 544	177
الرباح	3	308	06	2 250	6 264	42
سيدي عون	4	344	04	1 250	2 600	247
النخلة	3	320	02	2 000	5 800	494
المقرن	4	421	04	2 750	6 781	316
حاسي خليفة	6	420	06	2 200	3 870	144
الطريفاوي	3	684	04	810	6 930	816
الرقيبة	5	558	04	1 500	5 580	166
ميه ونسة	2	228	02	500	1 320	100
ورماس	2	96	04	500	5 808	1 088
واد العلندة	2	128	06	1 000	1 632	257
الوادي	5	1 624	04	6 500	40 080	355
تغزوت	3	250	07	1 000	5 170	436
حساني عبد الكريم	4	457	05	2 500	4 677	258
قمار	7	684	08	3 750	6 930	216
الدبيلة	5	588	06	2 250	5 008	232
العقلة	2	136	04	1 500	2 720	460
كوينين	4	332	04	1 250	4 080	510
المجموع	69	8 734	-	35 510	12 7794	8 314

المصدر: مديرية الموارد المائية لولاية الوادي 2014م.

مما نلاحظ أن نسبة الاستهلاك الفردي سوف تتراوح بين 200 و500 ل/اليوم/للفرد، وفي منطقة صحراوية ومع التركز السكاني والكثافة العالية في التجمعات العمرانية، مما جعل من مشكلة صعود المياه تكون بهذه الحدة نظراً للكميات الهائلة المتراكمة والمتجمعة في الطبقة السطحية غير النفوذة مع انعدام مصبات طبيعية.

منحنى رقم"11" مقاطع بيزومترية للطبقة السطحية بإقليم سوف

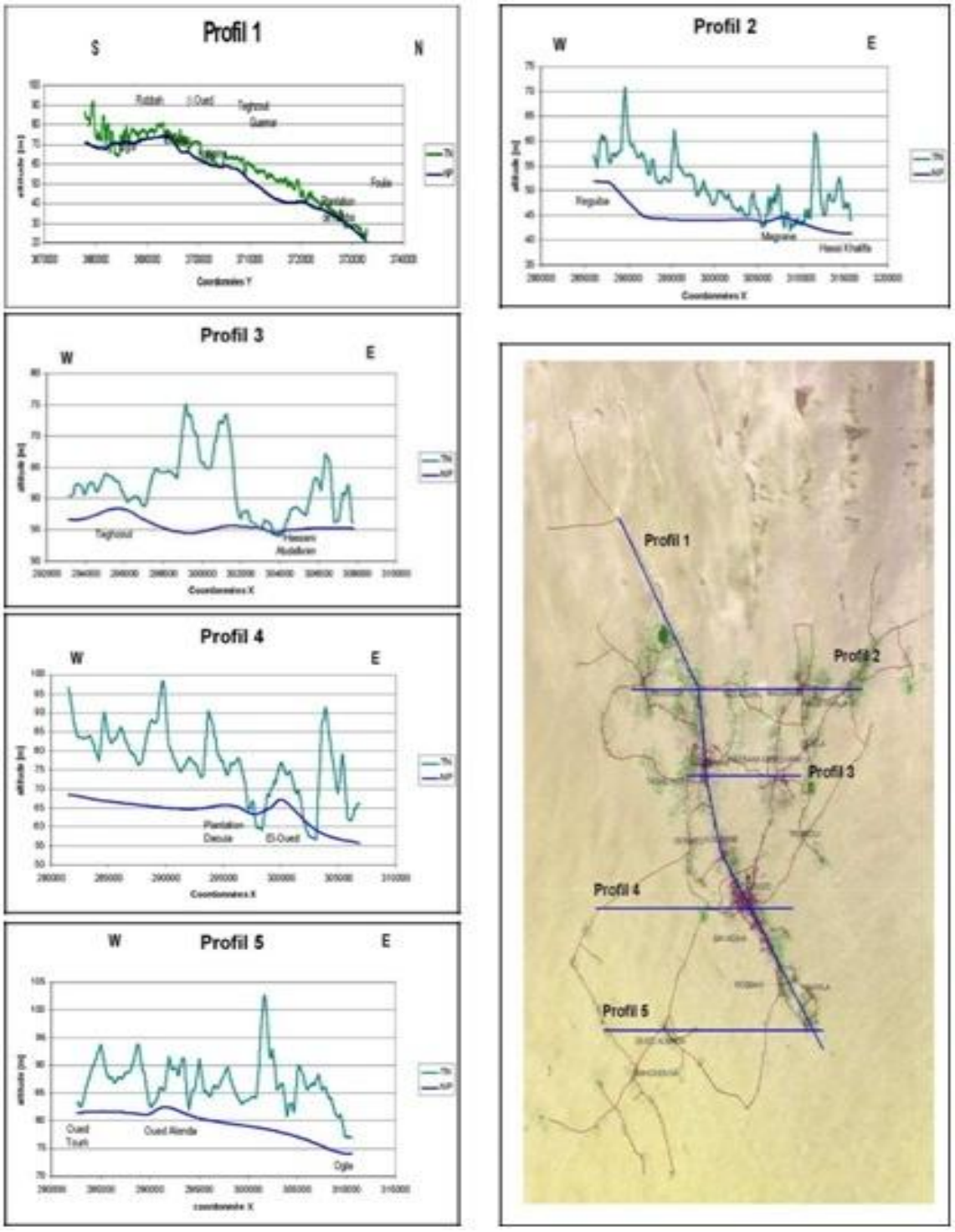

Source: Isshak Messekher et autres: Remontée de la nappe phréatique du Souf**,** conséquences et solutions envisages http://annalsreview.geo.unibuc.ro/2012/Ishak.pdf.11.07.2015.

I -4-3-5مشكلة صعود المياه وتأثيرها على القطاع القديم

أدى تفاقم صعود المياه للتحول من الظاهرة إلى المشكلة، وأثرت على مختلف المجالات، خصوصاً على السكان والبيئة، والتأثير الأكبر على القطاع الزراعي القديم ممثلاً في الغيطان لتواجدها في المناطق المنخفضة وقربها من السماط المائي السطحي، فجعلت أزيد من 9 000 غوط أمام تهديد مباشر بالزوال، ومن خلال إحصائيات للغيطان المتضررة المنجزة بين مصالح مديريتي الفلاحة والري سنة 1998م والتي غطت كامل إقليم سوف فتظهر كما في الجدول:

جدول رقم" 27" وضعية الغيطان المتضررة من صعود المياه

البلدية	وضعية الغيطان			المجموع
	مغمورة	مبللة	جافة	
الرباح	77	27	59	163
النخلة	29	82	13	124
العقلة	21	64	45	130
البياضة	25	00	12	265
قمار	-	-	-	230
ورماس	13	160	133	406
تغزوت	01	17	393	411
الرقيبة	00	143	594	737
الدبيلة	11	334	296	641
حساني عبد الكريم	191	340	375	896
حاسي خليفة	00	00	1 997	1 997
الطرريفاوي	00	21	496	497
المقرن	01	556	375	932
سيدي عون	00	76	486	552
الوادي	211	00	00	211
كوينين	186	160	66	412
ميه ونسة	03	12	863	888
واد العلندة	04	52	244	300
المجموع	**1 001**	**2 044**	**6 447**	**9 792**

المصدر: إحصائيات مديرية الفلاحة ومديرية المصالح المائية لولاية الوادي 1998م.

من الجدول نرى أن 10,22 % من الغيطان غمرتها المياه وأتلفت بشكل تام 20,87 % مهددة بالغمر (مبللة)، أي أن ثلث الغيطان تأثرت بشكل صعود المياه، وقد تأثرت الغيطان بإقليم الوادي وكوينين والرباح والبياضة بشكل كبير نظرا لوجود الغيطان بقرب المحيط العمراني، وكذا بلدية حساني عبد الكريم لوجودها بمنطقة منخفضة، وقربها من المصب النهائي لمياه الصرف الصحي الذي لا يبعد عنها سوى بـ 6 كلم، أما باقي البلديات فالنسب متفاوتة كلها أقل حده. ونلاحظ أن بلدية حاسي خليفة لم تتأثر بمشكل صعود المياه نهائيا وأقل حده منها بلدية الطريفاوي وهذا يرجع لكون أن السماط المائي السطحي يعرف استغلالا مكثفا في سقي المساحات الزراعية[1] باستعمال المضخات، بل على العكس فهناك مناطق تأثرت بالمشكلة العكسية تماما وهي "غور المياه".

تعود هذه الوضعية لعدم وجود تغطية كافية لمشكل الصرف الصحي التي لم تتعدى نسبة تغطيتها للإقليم نسبة 4 % سنة 1998م وكذا وجود حوالي 000 4 غوط يتم التصريف فيها مباشرة من المنازل، خاصة المتواجدة قريبة من المحيط العمراني أو داخله، فالمشكلة إذن هي مشكلة عدم وجود نظام لتسيير المياه المستعملة بالإقليم.

خلاصة:

مما سبق ذكره فإن القطاع الزراعي، بالإقليم تأثر كثيرا بمشكل صعود المياه وجعلت وضعيته تتدهور بشكل ملفت للانتباه خلال السنوات الأخيرة، جميع مشاكل القطاع القديم استطاع الفرد السوفي أن يتأقلم معها وأن يجد لها حلولا ،فبالمناطق المبللة فقد قام الفرد بردم الغيطان لمستوى صعود المياه وضخ كميات من المياه واستعمالها لسقي المساحات التي أنجزت بجانب الغيطان بالأعلى وبالمناطق العمرانية ، ونتيجة نمو الحشائش وغمر المياه للكثير من الغيطان، فقد قام بردمها كليا، وحسب ما نرى فإن مشكلة صعود المياه كانت سببا مباشرا في التحول الزراعي بالإقليم فكيف كان هذا التحول؟.

[1] انظر مذكرة الماجستير، مصطفاوي عمار القطاح الزراعي بين القديم والحديث كلية علوم الجغرافية والتهيئة العمرانية، قسنطينة، 2002، ص 81.

خلاصة الفصل:

يمثل النظام الزراعي القديم نظام قرني استطاع أن يستمر طويلا ولقرون من الزمن، فهو يمثل شكلا من اشكال التأقلم والابداع للفرد السوفي، الذي أنشأه بالاعتماد على فكرة انزال النبات لمستوى قريب من المياه وجعلها تستهلك ما تحتاجه مباشرة بدون تجنيد للمياه أو تدخل من الإنسان، وقد أبدى دراية وتحكما والذي يبرز من خلال طرق حمايتها من مختلف العوامل المناخية التي تؤدي لإتلاف المحاصيل الزراعية المختلفة.

تأقلم الانسان مع مجاله يختلف من منطقة لأخرى بحسب نفس العوامل السابقة وخاصة الرياح وطبيعة التكوينات، ويتجلى ذلك من وجود مظاهر زراعية متعددة بالإقليم موزعة بين مختلف جهاته.

وبمرور الزمن ومع التطور الكبير في تعداد السكان والحاجة لتجنيد كميات مياه أكبر لتلبية حاجياتهم إضافة لما يتم سقي المساحات الزراعية التي تعرف التوسع كذلك، وفي غياب مصب طبيعي وعدم نفاذية الطبقة السطحية وتصريف كميات كبيرة من المياه الزائدة في الطبقة السطحية.

وكان التأثير المباشر على الغيطان التي تمثل موروثا قديما، واتلفت بالتالي اعداد معتبرة منها تجاوزت الـ 120 000 نخلة، وجعلت من القطاع القديم يعاني بالرغم من وجود رغبة لدى السلطات التي عمدت لتشجيع زراعة النخيل المسقي وبطرق حديثة، لكن كل هذا لا يتوافق مع النظام القديم المقتصد للمياه، وكانت هنا نقطة التحول في النظام الزراعي من نظام مغلق للنظام المفتوح، وهو ما سيتم دراسته في الفصل الموالي.

الفصل السادس

التحولات الزراعية بإقليم سوف

الفصل السادس

التحولات الزراعية بإقليم سوف

تمهيد:

أن التطور التقني والتكنلوجي يسهم بشكل مباشر في تحقيق التطور للأنشطة الزراعية المختلفة، ويعتبر التكيف والتأقلم الذين يبديهما الأفراد مع المشاكل والأزمات التي يعرفها القطاع الزراعي عاملا لتحقيق التنمية له،ولا يمكن أن يكون هناك تطور وتحول في القطاع الزراعي في غياب مصادر دائمة ومحددة للمياه، ولن يتأتى ذلك في غياب عنصر بشري فعال، وله من القدرات ما تسمح له بتحقيق مردود ومنتوج يستجيب لمعياري النوعية والكمية، ولا يمكن كذلك قيام زراعة عصرية دون مرافقة الدولة بما تقدمه من تسهيلات سواء ما تعلق بعناصر الإنتاج أو رأس المال الاستثماري وكذا التوجيه والارشاد.

فماهي مقومات الزراعة الناجحة في منطقة صحراوية لها من الخصوصية ما يجعل من هذا الأمر تحديا حقيقيا.

وسيتم في هذا الفصل الإجابة عن أسباب التحولات الزراعية ودوافعها، مع إبراز كيفية الانتقال من النظام الزراعي المغلق للنظام الزراعي المفتوح، ومن ثم دراسة واقع القطاع الجديد فيما تعلق بالمساحات وتطورها وكذا الإنتاج مع التركيز على بعض المنتجات ذات الأهمية أو ذات المردودية الهامة، باعتماد المعالجة الإحصائية لمعطيات المصالح المختصة.

وقد تم تقسيم هذا الفصل لمبحثين:

المبحث الأول: التحولات الزراعية ودوافعها.

المبحث الثاني: واقع الزراعة بإقليم سوف.

المبحث الأول

التحولات الزراعية ودوافعها

تمهيد:

يقصد بالتحول الزراعي، هو ذاك الانتقال بشكل جزئي أو جذري في نوع الزراعة المعتمدة أو التقنيات المستعملة أو في طرق التهيئة والاستغلال، وتعتبر بداية التسعينات مرحلة تحول جوهرية في الأنماط الزراعية وطرق الاستغلال بإقليم سوف وقد سرعت مشكلة صعود المياه من وتيرة الانتقال والتغير.

ا- التحول بداية التسعينات ومظاهره :

إن من طرق العلاج المعتمدة للحد من مشكل صعود المياه في الغيطان التي ارتفع بها منسوب مياه السماط السطحي هو استغلال المساحات بالقرب من الغيطان "البراح" في زراعة البطاطا خصوصا، وكذا بعض الخضروات التي كانت تنتج كزراعات بيئية داخل الغيطان ، والتقنية المقدمة كحل للتقليل من مستوى الماء تعتمد على تجنيد المياه بضخها نحو خزانات تجميع تنشأ في أعلى الغوط باستعمال المضخات الكهربائية وتستغل فيما بعد لسقي هذه المساحات وقد آتت هذه الطريقة بثمارها، حيث انخفض مستوى المياه السطحية، وتحصل الفلاحون على مردود معتبر في بعض الأنواع الزراعية، فكانت بداية للتحول والتوجه نحو الاستصلاح .

صورة رقم"20" استغلال المساحات بالقرب من الغيطان كحل لمشكل صعود المياه

1.I. إعادة تشكيل طبوغرافي للمجال:

المجال الزراعي القديم رسم ملامح ومعالم مجال فلاحي لإقليم سوف وفقا لمعطيات طبيعة، ونتيجة لعدة عوامل أخرى أهمها مشكلة صعود المياه، ودفعت الفلاحين بالمنطقة للبحث عن طرق وبدائل تمكنهم من الاستمرار في النشاط الزراعي.

في السابق هناك أربع نظم استغلال موجودة في أشكال مختلفة، أتينا على ذكرها سابقا، يمكن ابرازها في مظهرين طبوغرافيين مميزين.

المظهر الاول: يتمثل في المنخفضات وهي غيطان النخيل واستطاعت الصمود لقرون من الزمن قبل أن تتراجع بفعل مشكل صعود المياه من جهة وبفعل تراجع منتوج النخيل بسبب كبر سن النخيل.

المظهر الثاني: وهو الزراعة بمناطق الصحون المميزة بالانبساط والتي استغلت في بعض الزراعات المسقية خصوصا تلك الزراعات التي بإمكانها التأقلم مع ندرة المياه وكذا ملوحتها (التبغ والفول السوداني).

وفي بداية التسعينات بدأت ملامح مرحلة جديدة وظهور نمط ومظهر زراعي شبيه بالنوع الأخير أي الزراعة في المناطق المنبسطة (المناطق الرملية) لكن عن طريق التدخل والقيام بعمليات لتسوية الأراضي فكانت بداية لإعادة رسم طبوغرافية المنطقة وأصبح الاتجاه نحو خلق محيطات فلاحية تتميز بالانبساط لكن بالاستعانة بالآلات الحديثة والبداية في مناطق "البراح" للغيطان المتضررة من صعود المياه.

هذا المشكل هيدرولوجي جعل المجتمع في سوف يرفع التحدي ويعيد رسم ملامح نظام تهيئة زراعية جديد، ومن خلال الصور القمرية يظهر جليا توسع المدينة وخلق العديد من مناطق الاستصلاح والاستغلال الزراعي واختفاء الغيطان المتواجدة بالمحيط العمراني لمدينة الوادي.

صورة رقم " 21 ": صورة قمرية لمدينة الوادي 1984

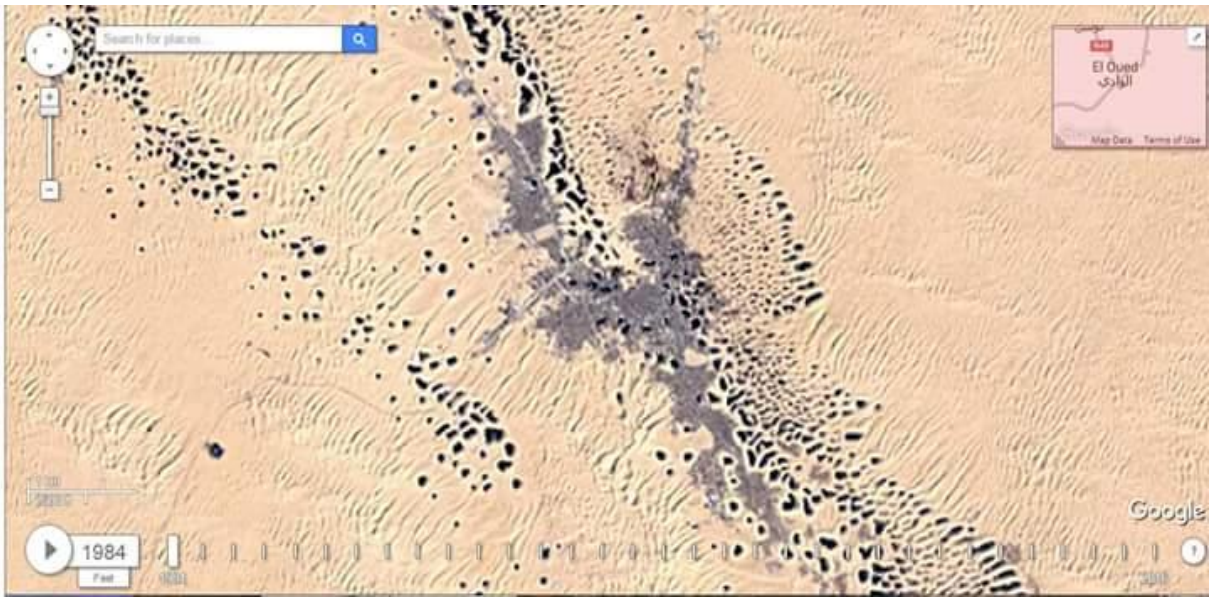

صورة رقم "22": صورة قمرية لمدينة الوادي 2016

I.1.1. بالغيطان القديمة:

استعان الإنسان قديما بالحيوان لرفع الرمال وفي السنوات الأخيرة وبسبب التطور التقني أدخلت آلات الحفر الحديثة سواء في ردم الغيطان المبللة بالرمال لتغطي سمكا يتراوح بين 1 – 2 متر وذلك للحفاظ على الغيطان من الضياع، أو إنشاء غيطان جديدة تعتمد نفس التقنية القديمة في السقي (جعل النخيل على مسافة 1،5 – 2 متر من مستوى المياه) وهذه الغيطان أصبحت تعرف محليا "بالبدوع" وهي تتواجد في المناطق التي لم تتضرر بمشكل صعود المياه ونجدها في منطقة الطريفاوي إلى الغرب من مدينة الوادي أو في منطقة "سندروس" في الجهة الجنوبية (بلدية العقلة) وكذا بمنطقة وادي العلندة وبمنطقة الصحين بحاسي خليفة، وتجدر الإشارة لعددها القليل جدا.

والدافع لخلق هذه المجالات واعتماد ها النوع من الاستصلاح هو:

- سهولة استعمال الآلات والعتاد للحفر للتهيئة دون الحاجة لليد العاملة أو مواجهة صعوبات تواجد القشرة الجبسية.
- الحفاظ على تقنية السقي المباشر للحصول على نوعية جيدة من التمور.

صورة رقم "23" غوط من نوع البدوع وتظهر الأرضية مستوية وتوزيع منتظم للنخيل (عملية الحفر عن طريق الة جارفة)

I.2.1. بمناطق الاستصلاح الجديدة:

على الرغم من التوجه لخلق غيطان جديدة بطريقة "البدوع" إلا أن التحول الحقيقي ظهر بالتوجه للزراعة بالمساحات السطحية، حيث بدأ الفلاح يتخلى عن النمط الزراعي القديم واعتمد نمط زراعة جديد يختلف في تقنياته وفلسفته عن النظام السابق، فقد ارتفع بمستوى الزراعة (الانتقال من المنخفض إلى المناطق الأكثر ارتفاعا)، وبعدما كانت النباتات تستهلك حاجياتها من المياه مباشرة أصبح يجلبها باستعمال التكنولوجيا الحديثة من خلال المضخات الكهربائية والذي يعتبر تحولا جذري نحو مظهر زراعي جديد بالإقليم وطريقة الزراعة هذه تعتمد على ثلاث معطيات رئيسية[1]:

- الزراعات تكون في المناطق المسطحة وليست بالمناطق المنخفضة ويمكن تطبيق هذا النوع من الزراعات في المناطق التي تعرف صعودا للمياه.

- الارتفاع في مستوى الزراعة والاعتماد على السقي، ولو أن الفرد في سوف كان يعتمد السقي التقليدي في بعض الزراعات (التبغ، الفول السوداني). وباستعمال آبار بسيطة وطريقة سقي تعتمد على الغمر بالسواقي المنجزة بالجبس ومن خلالها يتم سقي المساحات المزروعة وفي المرحلة الانتقالية تغيرت تقنيات السقي وأصبح الفلاح يعتمد على الرش المحوري والسقي بالتقطير.

- استعمال مضخات المياه عوضا عن رفع المياه بالطريقة التقليدية (عن طريق الحيوانات والخطارة والدلاء)، ويشار أن هذه التقنية أدخلت للإقليم سنة 1961م في مزارع التبغ لكن بمضخات تشغل بالمازوت وحاليا أصبحت الطاقة الكهربائية هي الطاقة المعتمدة منذ أن وصلت للكثير من المناطق وأصبحت قريبة من المزارع، وكل المزارع مجهزة بآبار ومضخات كهربائية وتشير إحصائيات (BNEDER 1993) أن عدد المضخات الكهربائية انتقل من 200 4 سنة 1992م إلى 600 10 سنة 2004م.

[1]Marc coût ، si le souf m'était conté،op-cit، p 77.

صورة رقم"24" الخطارة لتجنيد مياه السقي

2.ا تقنيات السقي المصنعة حاليا :

لم يكتف الفلاح السوفي بهذا التحول في النمط الزراعي فقط، بل تعداه إلى مواكبة ذلك بتقنيات حديثة مقلدة تصنع على المستوى المحلي، وتتمثل في جهاز الرش المحوري لسقي المساحات التي لا تتعدى 1 هكتار، وقد أدخلت للمنطقة بداية من سنة 1995م ، مع العلم أن هذه التقنية أدخلت للجزائر في منطقة قاسي الطويل لولاية ورقلة واستعملت لسقي المساحات الواسعة للحبوب سنوات التسعينات من القرن العشرين، وكذا بمنطقة أدرار، وهي تقنية الأمر مكلفة جدا، جلبها الامريكيون الذين يستعملونها في منطقة كاليفورنيا لسقي مساحات شاسعة تصل لـ 80 هكتار وأكثر.

وقد استلهم بعض الحرفيين في سوف من تقنية الرش المحوري كطريقة للسقي، وكيفوها مع المساحات الموجودة لديهم (صغيرة) وقاموا بتصنيعها محليا وكانت البداية بتصنيع أجهزة الرش لمساحات تتراوح بين 4/1 هكتار وحتى 2/1 هكتار ثم صنعوا أجهزة رش محوري تصل لسقي 1 هكتار حتى 2 هكتار.

صورة رقم "25" جهاز الرش المحوري في اقليم سوف

ويصنع هذا الجهاز من أدوات بسيطة تتمثل في أنبوب يصل طولها نصف قطر المساحة المراد سقيها له ويرتكز على عجلات قابلة للدوران، وفي محوره يوجد محور بضخ المياه في الأنبوب ويسمح بتحريك العجلات لتدور على محيط المزرعة وبالتالي يمكنها سقي المساحة في كل دورة وقد عمت هذه الطريقة كل مناطق الإقليم على عدة محاور غمرة وقمار شمالا وصولا إلى العقلة والنخلة والرباح جنوبا وكذا الطريفاوي شرقا واميه ونسة وواد العلندة غربا، وقد أصبح هناك حرفيين في الحدادة الفنية مختصون في هذا النوع من التصنيع وأصبحت هذه الصناعة محلية بامتياز.

وقد مكنت طريقة السقي هذه من المحافظة على المياه وترشيد استهلاكها وكذا توفير الطاقة الكهربائية كون كميات المياه التي تحتاجها الترب الرملية أقل من بقية أنواع الترب الأخرى، وأدى استعمال مثل هذه التقنية إلى وضع حد لمشكلة صعود المياه، نظرا لاستهلاك المياه من الطبقة السطحية مما أدى لانخفاض مستواها.

وطريقة السقي هذه تمكن من تقليص اليد العاملة التي تحتاجها لسقي المساحات الزراعية وهذه إيجابية أخرى في استعمالها ومن بين التقنيات المستعملة في تشغيل وإيقاف عمل المرش هي استعمال المؤقت الآلي حيث بالإمكان أن تشتغل آليا وتوقف آليا، ولو في غياب الفلاحين فهي موفرة للجهد ولا تتطلب تواجد الفلاحين بشكل دائم بمزارعهم وتتراوح تكلفة انجاز هذه المرشات بين 000 80 و000 120دج وقد سمحت هذه التقنيات بإحداث تغير جذري في المظهر الزراعي بكامل إقليم سوف وأصبحت تظهر من خلال الصور الجوية حلقات واسعة وممتدة من المزارع ذات الشكل الدائري.

صورة رقم"26" مظهر زراعي جديد باعتماد تقنية السقي بالرش المحوري

3.I التكثيف الزراعي نموذج جديد في الإقليم :

بداية التسعينات هي مرحلة جديدة في تاريخ الزراعة بإقليم سوف، فبعد أن كانت الزراعات التي تعتمد على التكثيف محصورة في بعض المنتجات (تبغ، فول سوداني) وبعض الزراعات المعاشية فقط، بدأ التحول نحو الزراعة الكثيفة بهدف التسويق وتحقيق الربح.

البداية بمنطقة بقوزة المتواجدة ببلدية تغزوت، ومن خلال مقابلات مباشرة مع الفلاحين بالمنطقة يعود تاريخ زراعة البطاطا لبداية التسعينات، ووفقا لمقابلة شخصية مع الفلاح "بسي الحبيب "فيتحدث على أنه أول من جرب زراعة البطاطا رفقة أخيه "بسي علي" وقد حصل على إنتاج جيد من بذور تم اقتناءها من سوق الوادي، وتم سقيها بالطريقة التقليدية(الغمر)،لتعمم التجربة في منطقة قمار والرقيبة وبعدها بباقي الإقليم وقد شجع على ذلك المردود الجيد المتحصل عليه، وبدأ جلب البذور من خارج الولاية بداية من تلك السنوات خصوصا بعد استحداث طريقة السقي عن طريق الرش المحوري سنة 1995م.

صورة رقم"27" :صورة قمرية لمناطق التكثيف (قمار، الرقيبة، تغزوت) سنة 1999

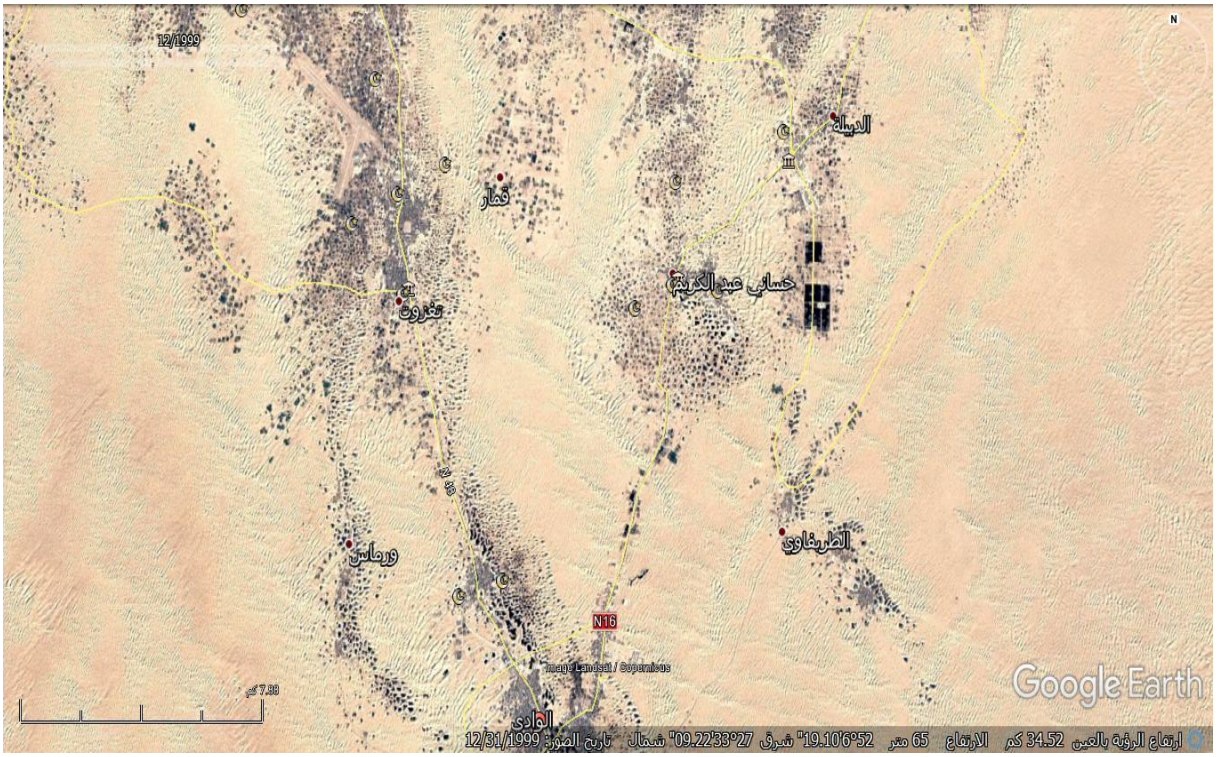

صورة رقم"28" صورة قمرية لمناطق التكثيف (قمار، الرقيبة، تغزوت) سنة 2016

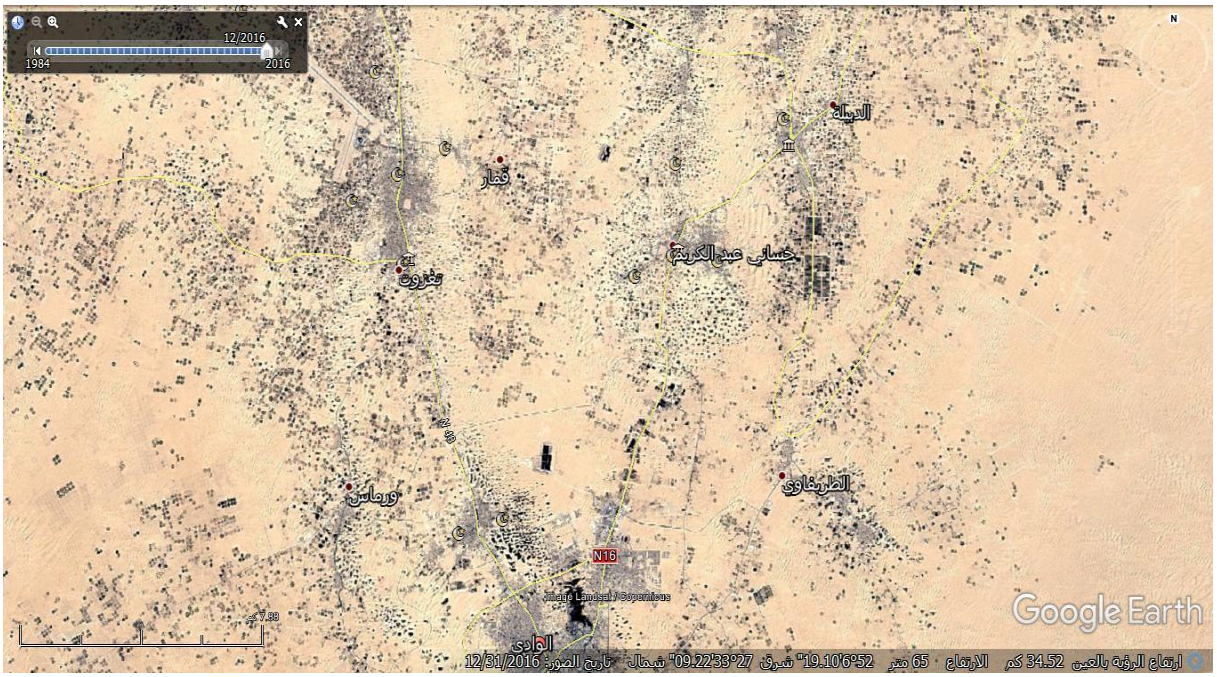

4.I التوسع الزراعي بالجبهات المتقدمة (les fronts pionniers) :

مارس السوفي النشاط التجاري منذ القديم حيث أنه دائما ما يبحث عن المردود المادي بالدرجة الأولى في أي نشاط يمارسه، وبعد ظهور زراعات جديدة واعتماد التكثيف، بدأ بالبحث عن الأوعية العقارية الزراعية.

وبمنطقة سوف فالكثبان الرملية تمثل عائقا أمام قيام الزراعة، وللقيام بعمليات الاستصلاح فلا بد من عملية تهيئة المساحات الزراعية وهذا الأمر يتطلب استثمارا للجهد والمال، لأجل ذلك اختار الفلاحون التوجه للمناطق البعيدة عن المناطق العمرانية، وبداية الاستثمار بعيدا عن أعين الدولة وحيازة أراض لاستصلاحها (مناطق لم تشملها عملية المسح)، وهو استحواذ على الملكيات في المناطق البعيدة أو ما يعرف بالجبهات المتقدمة، وبعد سنوات تصبح الدولة أمام الأمر الواقع وفقا للنصوص القانونية التي تمنع اقتلاع مساحات زراعية منتجة، وتعمل بالتالي على تسوية الوضعيات القانونية لمستغليها.

وقد استغلت هذه المساحات في الزراعات الجديدة خصوصا زراعة منتوج البطاطا، هذه الأخيرة التي اعتمدت من قبل المصالح الفلاحية بداية سنة 1995م وأصبحت مدمجة في جملة المحاصيل المنتجة بالإقليم.

وما شجع الفلاحين على اختيار زراعتها هو إمكانية استغلال نفس القطعة الزراعية في دورتين زراعيتين في السنة الواحدة (فصل الربيع، وأواخر فصل الخريف) خصوصا وأن زراعة محصول البطاطا في الشمال أواخر فصل الخريف يتأثر بالجليد وجني المحصول معرض للتأخير بسبب الأمطار؛ هذا ويصل متوسط محصول الهكتار الواحد من البطاطا لأكثر من 300 ق/هـ أي ضعف ما تنتجه نفس المساحة في المناطق الشمالية.

ويقوم الفلاحون في المنطقة بجلب الأسمدة العضوية (الغبار) من مناطق الشمال لتخصيب الأرض، وتجلب البذور من المؤسسات المعتمدة من الدولة والتي فتحت فروعا لها بالإقليم لتغطية الطلب المتزايد، ويمكن حفظ المنتجات في غرف تبريد لـ 6 أشهر والتي على الرغم من قلتها إلا أن هذا النشاط بدأ في التوسع بالإقليم.

وشهد محصول البطاطا وفرة في الإنتاج (1,5 مليون قنطار) سنة 2005م ما مكن من تغطية الطلب المحلي والتوجه نحو توزيع الفائض للسوق الوطنية، وفي السنوات الأخيرة أصبح هناك توجه نحو التصدير.

الصورة رقم "29": صورة لشاحنات تنقل منتوج البطاطا

الصورة رقم "30": الجسر الوازن – نشاط جديد شهد الانتشار بالإقليم

II- مرافقة الدولة للتحولات الزراعية

رافقت الدولة التحولات في النشاط الزراعي بالإقليم من خلال جملة التشريعات القوانين المتعلقة بالقطاع الفلاحي في مختلف البرامج والصيغ المعلنة والمطبقة في الميدان.

II-1 الإطار القانوني للحيازة

من أهم المحفزات على اختيار نموذج الاستثمار الزراعي المرغوب (زراعة معاشية أو تجارية) هو طريقة الوصول للأراضي الزراعية وحيازتها. فهي عنصر متحكم في مدى تمكن الأفراد والمجتمع المحلي في حيازة الحقوق وما يصاحبها من واجبات.

II-1-1-حيازة الملكية عن طريق الاستصلاح (APFA) حسب القانون 18/83

حسب القانون 18/83 المؤرخ في 13 أوت 1983م والمتعلق بحيازة الملكية العقارية الفلاحية، يجوز لكل شخص يتمتع بحقوقه المدنية أو كل شخص تابع للنظام التعاوني، جزائري الجنسية أن يملك أراضي فلاحية أو قابلة للفلاحة، وحيازة الملكية العقارية بالاستصلاح على أراضي تابعة للملكية العامة أو المنطوية على ميزات مماثلة، وكذلك على الأراضي الأخرى غير المخصصة التابعة للملكية العامة والممكن استصلاحها، إضافة إلى حيازة الملكية عن طريق النقل والتي تمس أراضي الملكية الخاصة، فرخص الملكية عن طريق النقل طبقا للأحكام السارية من الأمر 73/71 المؤرخ في 8 نوفمبر 1971م وهذه الأخيرة منتشرة بكثرة بالإقليم.

وتحدد الأراضي المراد استصلاحها في مخططات التهيئة المحددة من الجماعات المحلية (البلدية) أو من الأشخاص المستصلحين أنفسهم، وبعد إتمام مختلف الإجراءات يستفيد المستصلح من قرار التنازل وفقا لدفتر شروط متفق عليه، وبعد 05 سنوات يراقب المعني بمدى التزامه بدفتر الشروط ويصدر قرار الشرط الفاسخ، إذا ما تم استصلاح مساحات خارج ما هو محدد فتدخل هذه الأراضي ضمن ما يسمى بالاستصلاح خارج المحيط وهي تعرف بأراضي الأمر الواقع[1].

ويكمن الفرق الجوهري في الأراضي داخل المحيط والأراضي خارج بكونه النوع الأول تلتزم الدولة فيه بتهيئته وإيصال الكهرباء الريفية له وكذلك حفر آبار السقي، أما النوع الثاني فالعمليات المذكورة تكون على عاتق المستصلح، وقد ظهرت ما يعرف بمحيطات الاستصلاح للشباب بهدف تقليص البطالة، وقد كانت البداية الفعلية بتطبيق هذا القانون سنة 1985م.

[1] هي المساحات المستصلحة خارج الملكية العقارية عن طريق الاستصلاح (APFA)، كما تم ضم أصحابها لإعطائها طابع قانوني، وقد لا تكون لأصحاب هذه المساحات إثباتات وعقود ملكية، لكي يتم ضمهم لهذا القانون ومتابعتهم على أساسه.

II-1-1-1 المساحات الموزعة في إطار APFA بين 1985- 2004م.

في إطار قانون حيازة الملكية عن طريق الاستصلاح تم تخصيص 110 محيطات موزعة على مختلف البلديات كما هو موضح بالجدول.

جدول رقم:"28" توزيع المساحات الزراعية في إطار.APFA

البلدية	المحيطات		داخل المحيط		خارج المحيط		المجموع	
البلدية	العدد	المساحة	العدد	المساحة	العدد	المساحة	العدد	المساحة
الوادي	1	100	50	100	146	1 775	196	1 875
كوينين	2	250	22	50	110	282	132	332
اميه ونسه	6	810	0	0	59	192	59	192
وادي	1	781	0	0	100	657	100	657
الرباح	8	6 866	443	1 623	206	963	649	2 586
النخلة	6	3 100	684	1 627	98	227	782	1 854
العقلة	5	3 242	248	1 053	65	146	313	1 199
البياضة	7	5 336	243	1 170	41	93	284	1 263
الدبيلة	4	720	183	405	334	886	517	1 291
ح.ع.الكريم	1	100	0	0	177	668	177	668
ح. خليفة	18	10 144	855	2 443	460	3 879	1315	6 322
الطريفاوي	20	8 010	270	1 567	136	1 692	406	3 259
المقرن	4	1 820	148	598	93	438	241	1 036
سيدي عون	1	150	48	150	110	593	158	743
قمار	10	2 941	239	1135	271	1 465	510	2 600
تغزوت	1	100	10	20	27	59	37	79
ورماس	6	7 003	1 232	5 095	315	1 634	1 547	6 729
الرقيبة	9	3 338	439	1 448	366	3 780	805	5 264
المجموع	110	54 811	5 114	18 484	3 114	19 429	7 228	37 949

المصدر: تقرير مقدم من مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي 2014م.

وقد بلغت المساحة الإجمالية المخصصة لهذه المحيطات 811 54 هكتارا، ومن خلال قراءتنا للجدول نلاحظ أن المساحات التي استصلحت فعليا هي 949 37 هكتار منها 484 19 هكتار داخل المحيط و429 19 هكتار خارج المحيط، وهو ما يطرح إشكالا حقيقيا، فكيف تستغل

مساحات خارج المحيط في حين وجود مساحات شاغرة لم توزع على المستفيدين داخل المحيط؟ فهذه الطريقة ستطرح إشكالية الاستفادة ومنح قرارات الشرط الفاسخ للمستصلحين، وقد استفاد من هذه الأراضي 229 8 مستفيد منهم 114 5 داخل المحيط و114 3 خارج المحيط، وتقدر متوسط الاستفادة للمستثمر 4,61 هكتار/المستفيد

منحنى رقم"12": عدد المستفيدين إلى المساحة الموزعة في إطار APFA

للفترة 1985-2013

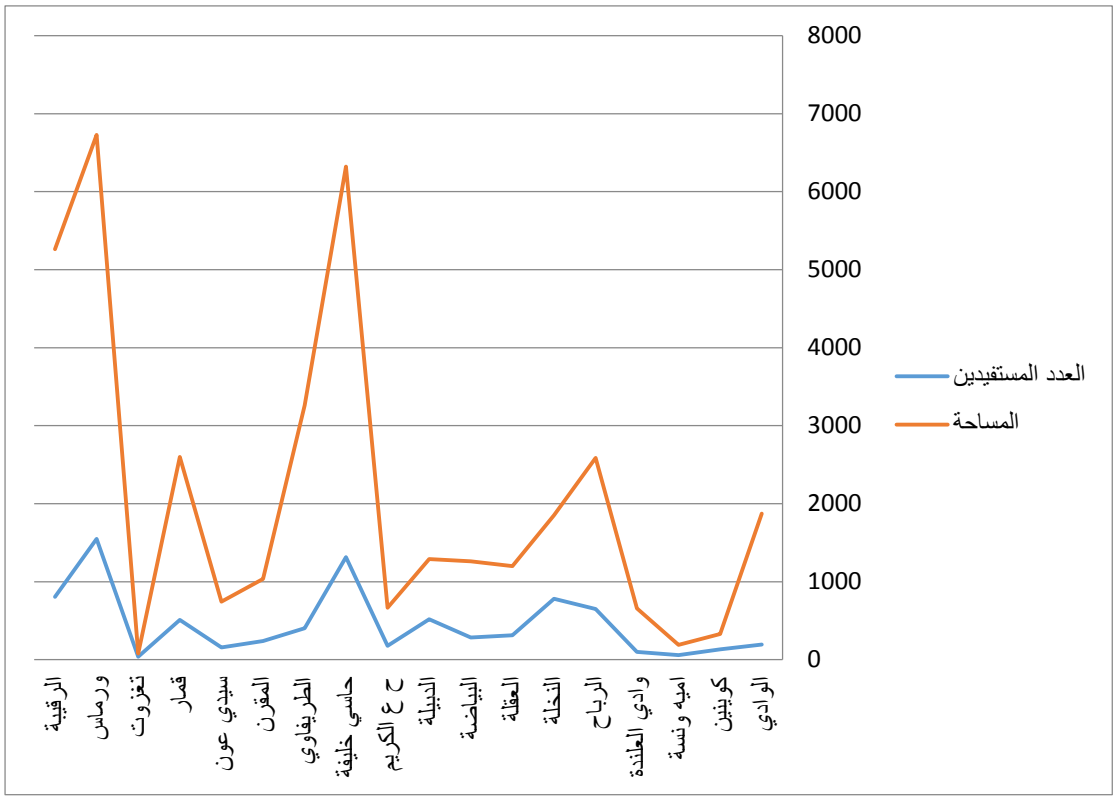

المصدر: معالجة معطيات مديرية المصالح الفلاحية 2013.

ونلاحظ من الجدول استفادة بلدتي حاسي خليفة والطريفاوي من 34,54% من المساحة المخصصة للمحيطات بالإقليم بمساحة 124 18 هكتار أي نسبة 33,06% من المساحة الإجمالية للولاية، اما ما تحقق على أرض الواقع فتحتل بلديات الرقيبة وورماس على مساحات معتبرة، ونلاحظ أن بلدية الوادي استغلت بها مساحة 845 1 هكتار مقارنة مع ما هو مقرر في البلدية بمساحة 100 هكتار وهو أمر يعود لرغبة المستثمرين في الاستفادة من القطع الأرضية التي مع مرور الزمن ستحول عن وجهتها الفلاحية وتستغل كمناطق عمرانية بسبب التوسع

العمراني الكبير الذي تشهده بلدية الوادي، وأصبح محيط وزيتن بالجهة الغربية يشكل عائقا أمام توسع المدينة.

صورة "31" : صورة قمرية لمنطقة وزيتن الفلاحية المعيقة لتوسع مدينة الوادي

منحنى رقم"13": متوسط مساحة الاستفادات الموزعة في إطار APFA عبر البلديات للفترة 1985-2013

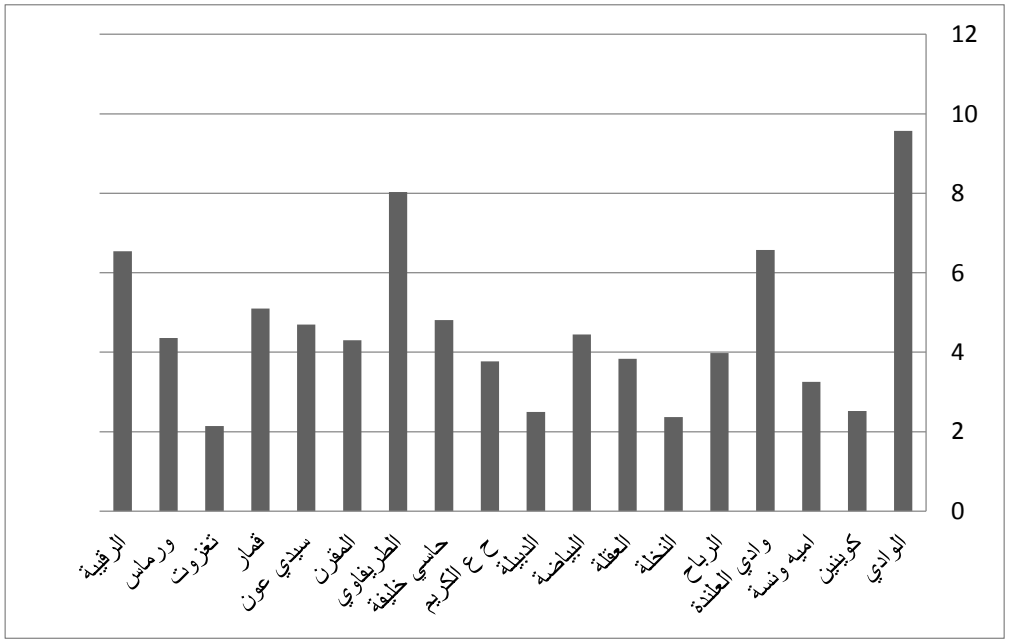

المصدر: معالجة معطيات مديرية المصالح الفلاحية 2014.

II-1-1-2 تسوية وضعيات أراضي APFA

في إطار تسوية وضعية حيازة الملكية العقارية عن طريق الاستصلاح **APFA** تم دراسة 1 770 ملف وتم رفع الشرط الفاسخ لـ 42،37% منهم أي أقل من نصف المستفيدين وقدرت المساحة التي تم الموافقة على توزيعها بـ 3 013 هكتار وتم إلغاء 4 313 هكتار أي نسبة 58،88% من إجمالي المساحة وهو ما يدل أن أقلية المستفيدين وخلال الخمس سنوات التي تلت الاستفادة لم يقوموا بما هو مطلوب منهم في دفتر الشروط.

جدول رقم "29": تسوية ملفات المستفيدين في إطارAPFA

	دفتر الشرط الفاسخ بعد دراسة الملفات		الإلغاء بعد دراسة الملفات وانتهاء المدة القانونية	
البلدية	**العدد**	**المساحة**	**العدد**	**المساحة**
الوادي	53	510	51	223
كوينين	27	71	53	133
اميه ونسه	5	10	50	152
واد العلندة	25	79	53	243
الرباح	47	121	110	463
النخلة	55	120	14	28
العقلة	8	68	24	64
البياضة	31	41	6	30
الدبيلة	97	208	5	12
ح.ع. الكريم	30	113	52	161
ح. خليفة	88	360	186	980
الطريفاوي	25	185	5	24
المقرن	43	128	0	0
سيدي عون	25	85	120	551
قمار	108	655	137	579
تغزوت	6	33	0	0
ورماس	40	123	26	63
الرقيبة	39	103	126	607
المجموع	**752**	**3 013**	**1 018**	**4 313**

المصدر: تقرير مديرية المصالح الفلاحية المقدم في دورة المجلس الشعبي الولائي افريل 2013.

بلغ مجموع الملفات 1 770 ملف وتم خلال هذه الفترة من 1985-2013م استفادت 752 فلاح من قرار الشرط الفاسخ وهم الذين التزموا ببنود دفتر الشروط المعد لهذا الغرض بمساحة تقدر بـ 3 013 هكتار وهي مساحة قليلة مقارنة بالمساحة الإجمالية المستصلحة التي سنأتي على ذكرها لاحقا، وتم رفض 1 018 طلب أي مساحة تقدر بـ 4 313 هكتار وتعتبر بلديات الوادي وقمار وحاسي خليفة أكثر البلديات المستفيدة من المساحات التي تتراوح بين 360 هكتار و655 هكتار، ونلاحظ من خلال المنحنى نلاحظ أن قرارات الإلغاء أكبر من قرارات التنازل أي أنه غالبية الفلاحين لم يحترموا دفاتر الشروط وهذا الأمر سيشكل عائقا أمام الفلاحين للاستفادة من الدعم والقروض لاحقا.

منحنى رقم: "14" عدد الملفات المستفيدة والملفات الملغاة في إطار APFA للفترة 1985-2013

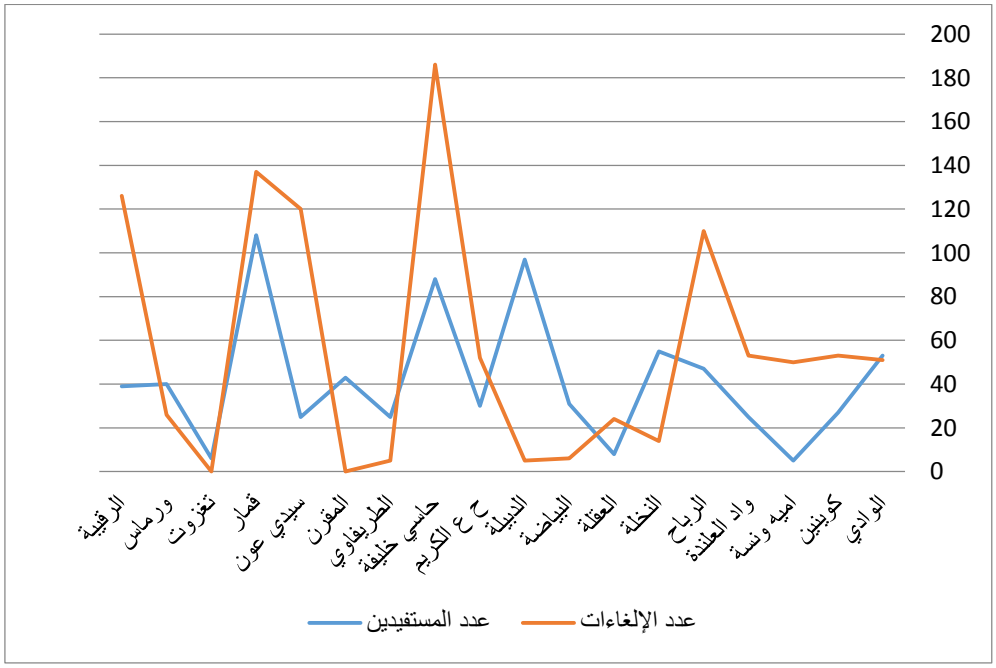

المصدر: معالجة معطيات مديرية المصالح الفلاحية 2013.

في هذا الإطار يمكن حصر أهم المشاكل فيما يلي:

- بطيء إجراءات التسوية للأراضي التي تجاوزت 05 سنوات من صدور قرار التنازل.
- إشكالية إصدار قرارات الإلغاء بالنسبة للأراضي التي كانت معاينتها سلبية والمستفيدة من العقد الإداري الأولي، وهذا الإجراء يتم عن طريق القضاء.
- اللجوء للاستصلاح خارج المحيطات يعقد عملية التسوية لكونها غير منظمة.

- عدم تحديد الأراضي الرعوية مما تسبب في تداخل مع المناطق الموجهة للفلاحة وما ينجر عنها من مشاكل بين الرعاة والمزارعين.

II-1-2 الاستصلاح عن طريق الامتياز 1997م:

ونعني بالامتياز هو ذلك الحق الذي تمنحه الدولة للاستفادة بقطعة أرض تابعة للأملاك الوطنية كل شخص معنوي أو طبيعي في إطار الاستصلاح بالمناطق السهبية والجبلية والصحراوية وهذا حسب المرسوم التنفيذي رقم 97/483 المؤرخ في 15 ديسمبر1997، وتساهم الدولة بالتكفل الكلي أو الجزئي بالنفقات الضرورية لإنجاز المنشآت الأساسية (مسالك، آبار، كهرباء)، وتقدم كل المساعدات والتسهيلات الضرورية لتحقيق النجاح للاستصلاح.

ويتم الاتفاق على مدة إنجاز الاستصلاح وفقا لبرنامج يقدمه المعني، وفي النهاية فلا يمكن بأي حال من الأحوال التجديد الضمني للامتياز وإذا ما أنجز المطلوب يمنح الامتياز ويتم التنازل بالتراضي عن قطعة الأرض للمستصلح وتحول له المساحات المستصلحة فقط.

وتظهر محيطات الاستصلاح بالإقليم كما بالجدول التالي:

جدول رقم" 30" المحيطات المخصصة للاستصلاح بإقليم سوف(المنجزة)

البلدية	اسم المحيط	المساحة (هكتار)	عدد المستفيدين
الطريفاوي	الخينات	100	25
كوينين	النعيمة	100	25
ح.ع. الكريم	الزقب	100	25
تغزوت	بقوزة 01	100	25
العقة	السطح	50	12
النخلة	الغزالة	100	25
الرقيبة	تيلوفة	100	20
الطريفاوي	صحن الأسود	160	32
	ميه جبر	100	25
ورماس	شوشة 01	100	20
	شوشة 02	100	20
البياضة	العراعير	100	20
سيدي عون	صحن الحلفاء	160	40
الوادي	وازيتن	200	50
المجموع	**14**	**1 570**	**364**

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي 2014.

استفاد إقليم سوف من 14 محيط فلاحي في إطار الامتياز بإجمالي مساحة 470 1 هكتار وعدد من المستفيدين يصل لـ 364، وهي موزعة على 11 بلدية فقط من بلديات الإقليم الـ 19، وهي محيطات محدودة المساحة لا تتعدى الـ 200 هكتار، وهناك مجموعة من المحيطات في طور الإنجاز كما هي موضحة في الجدول.

جدول " 31": المحيطات في طور الإنجاز بإقليم سوف.

البلدية	المحيط	المساحة	عدد المستفيدين
النخلة	صحن العلوشة	160	38
الدبيلة	20 أوت	100	25
قمار	لمهنية	100	33
المقرن	القطاي	100	33
تغزوت	بقوزة 02	100	33
اميه ونسة	الشوشة	100	33
واد العلندة	الزملة	600	200
سيدي عون	اميه فرحات	500	166

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي 2014.

وهذه المحيطات مسجلة قبل 2006م والأشغال متوقفة بها منذ جويلية 2007م بسبب نزاعات قضائية، وتم في سنة 2013م رفع التجميد عنها.

II-1-3- الاستصلاح عن طريق الأشغال الكبرى 1995

و الذي يمتد لخمس سنوات بداية من سنة 1995م والذي كان هدفه الأساسي خلق مناصب عمل، وقد استفادة اقليم سوف من 11 محيط في إطار الاستصلاح عن طريق الأشغال الكبرى بمساحة 552 وعدد مستفيدين 348، وقد كان الهدف منه هو توفير مناصب عمل لتقليص البطالة ومن جهة أخرى هو إعادة الاعتبار لثروة النخيل والاستصلاح الزراعي.

جدول رقم: "32" المحيطات في إطار برنامج الأشغال الكبرى

البلدية	عدد المحيطات	المساحة	عدد المستخدمين	
حاسي خليفة	01	48	24	
طريفاوي	01	48	24	**الشطر I**
النخلة	01	50	24	
البياضة	01	40	21	
قمار	01	100	24	
كوينين	01	50	24	
وادي العلندة	01	48	24	
ورماس	01	40	20	
الرقيبة	01	40	20	
سيدي عون	01	48	24	
تغزوت	01	40	20	**الشطر II**
المجموع	11	552	248	

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي 2014

ومن بين أهداف هذا البرنامج هو تحسين مستوى عيش الفلاحين والرفع من الإنتاج وتوفير مناصب عمل، واستفادت منه ولايات الجنوب (بسكرة، ورقلة، إدرار، غرداية، الوادي) ومن بين الأهداف نجد إعادة الاعتبار لثروة النخيل، واستفادت من هذه العملية بعض البلديات وهي كالتالي:

- قمار بـ 1 500 هكتار؛
- الرباح بـ 800 هكتار؛
- الدبيلة بـ 1 000 هكتار.
- الوادي 900 هكتار.

وقد تأخرت عملية الانجاز في هذا البرنامج كثيرا وتم فقط تنظيف بعض الغيطان من الحشائش الضارة ومعالجة عدد من النخيل بالأدوية فيشكل حملات وانتهت سنة 1997م بعد ضم هذا البرنامج للامتياز الفلاحي.

II-2 دعم الاستثمار في القطاع الفلاحي :

قصد تدعيم القطاع الزراعي قامت الدولة بعدة تدابير من شأنها ترقية هذا النشاط وتتمثل هذه التحفيزات في التالي:

- استحداث قرض بدون فوائد "الرفيق" والتحدي لفائدة المستثمرات الفلاحية والمربين.

- إقرار دعم تكاليف اقتناء وإعادة إنتاج البذور والأغراس، كذا دعم سعر اقتناء الأسمدة بنسبة 20%.

- إقرار دعم عمومي لأسعار العتاد الفلاحي ومعدات الري المقتصدة للماء بنسبة تتراوح بين 25 و45% فضلا عن القروض الإيجارية.

- إعادة إقرار الإجراء المتعلق بتكييف الأسعار المحلية للحبوب التي تسلم لتعاونيات الحبوب والبقول الجافة مع الأسعار المعتمدة في الأسواق العالمية (500 4 دج للقنطار القمح الصلب، 500 3 دج لقنطار القمح اللين و500 2 دج لقنطار الشعير)

- تعزيز تدابير دعم بعض أنواع الثمار (التمور، الزيتون، منتوجات الأشجار المثمرة).

- إعفاء البذور المخصصة لإنتاج المواد الزراعية، الغذائية من الرسوم الجمركية عند الاستيراد.

- وضع الموارد المالية الضرورية تحت تصرف قطاع الفلاحة (200 مليار دج سنويا)

- إخضاع المنتجات التالية بنسبة منخفضة على القيمة المضافة:

- المبيدات الفلاحية
- الأغشية البلاستيكية في الفلاحة.

ومن جانب آخر فيما يتعلق بإنشاء مستثمرات فلاحية جديدة.

- رفع المساحة المستثمرة الفلاحية من 5 إلى 10 هكتارات حسب المنطقة مع تطبيق إتاوة الامتياز المحددة للاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تسهيل استصلاح المحيطات الفلاحية الواسعة من قبل متعاملين اقتصاديين جزائريين مهتمين على أساس دفتر الشروط.

- توسيع المساعدات العمومية لاستصلاح الأراضي لتشمل ملاك الأراضي الخاصة على أساس دفتر أعباء يخص نوع المنتوج الفلاحي.

- فتح قروض ميسرة بمبلغ لا يتجاوز 01 مليون دينار عن كل هكتار من أجل استصلاح الأراضي وإنشاء المستثمرات.

وبولاية الوادي (الإحصائيات تشمل كامل الولاية وليس إقليم سوف فقط) استفادت من موافقة الدولة ودعم المستثمرات الفلاحية حيث انطلق برنامج الدعم الفلاحي الذي يمول بواسطة صناديق (FNDRA) و(FNDA) منذ سنة 000 2وجمد على المستوى المحلي سنة 2008م بالنسبة لدعم الشعب الفلاحية ويمكن تلخيص الحصيلة الفيزيائية والمالية كما هي مبينة أدناه:

- مبلغ الدعم: 7،02 مليون دينار
- عدد الملفات المعتمدة: 431 9 ملف

وتتمثل أهم المنجزات في التالي:

جدول رقم "33": عمليات دعم المستثمرات الفلاحية في ولاية الوادي

التعـيين	الكـميـة
غراسة النخيل	8 619 هكتار
غراسة الزيتون	1 718 وحدة
غرف التبريد	48 وحدة
حفر النقب	150 وحدة
إنجاز أحواض السقي	4 144 وحدة
إنجاز شبكة السقي بالتقطير	13 174 هكتار
حفر الآبار العادية	2 390 وحدة
اقتناء البيوت البلاستيكية	94 وحدة
تهيئة قنوات السقي والصرف	2 644 هكتار
إنجاز معاصر الزيتون	01 وحدة
وحدة توضيب التمور	02 وحدة

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية 2014

وتشمل كذلك عملية الدعم ما يتعلق بالحصول على الأسمدة الكيميائية والطاقة الكهربائية حيث تم دعم 124 قنطار حتى سنة 2012م وشملت الدعم بالطاقة الكهربائية الفلاحية 4 763 مستفيد.

وفيما يتعلق بالمكننة والمتمثلة في الجرارات ولواحقها فقد تم دعم الفلاحين للحصول على 123 جرارو55 ملحق لها.

II-3 الإرشاد والتوجيه والتكوين :

تساهم الدولة ممثلة بمصالح التابعة لوزارة الفلاحة ومركز البحث في الإرشاد والتوجيه والتكوين حيث تم القيام بزيارات ميدانية إرشادية للمستثمرات الفلاحية واستفاد منها 6 750 مستفيد حتى 2014، وأنجزت حصيلة لهذه الزيارات بالتعاون مع المعاهد التقنية المتخصصة في الفلاحة الصحراوية خصوصا ورقلة (TTDA) و(TNRA) بسكرة و(INPV) العاصمة، وتم كذلك القيام

بمعارض وصل عددها لـ 03 وبمشاركة 610 1 عارض، إضافة للتظاهرات العلمية التقنية بعدد 05 تظاهرات بمشاركة 145مشارك وهذا إلى غاية سنة 2014م،إضافة إلى تخصيص حصص إذاعية يومية للإرشاد وغيرها، وفي جانب التكوين فقط استفادة 161 فلاح من هذه البرامج في مراكز متخصصة.

خلاصة:

خلال العقود الأربع الأخيرة شهد إقليم سوف تحولات كبيرة أهمها في القطاع الزراعي، والذي انتقل من النظام المغلق إلى النظام المفتوح، بعد تفاقم مشكلة صعود المياه التي سرعت من هذا التحول، وقد بادر الفلاح السوفي بمواكبة هذا التحول والتكيف مع الوضع الجديد الذي نجم عنه إعادة رسم ملامح تضاريسية للمجال ما وضع استغلال عمودي للخط الأفقي واعتماد التكثيف الزراعي والانتقال من نشاط يعتمد على النخلة كأساس للقاعدة الزراعية إلى أنواع جديدة من المنتجات تتصدرها البطاطا كنمط زراعي مستحدث، وعمل على مواكبة التطور التقني والفني، وأبدع بالاعتماد على الصناعة الحرفية المحلية خصوصا في تقنية السقي بالرش المحوري.

وقد رافقت الدولة الفلاح من خلال الدعم وتوفير التحفيزات والتشجيعات الضرورية خصوصا المنظومة القانونية وكل ما تعلق بالكهرباء الريفية وفتح المسالك الفلاحية، والتي لا يمكنها مواكبة التسارع الكبير في تطور المساحات الزراعية سنة بعد أخرى.

المبحث الثاني

واقع الزراعة بإقليم سوف (تطور المساحات-الإنتاج)

تمهيد:

عرفت الزراعة بالإقليم تسارعا مضطردا خلال العقود الماضية بعد التحول الذي طرأ على طرق التهيئة والاستغلال، ويظهر ذلك من خلال تطور المساحات وتنوع المحاصيل والأرقام المحققة في المردود.

وقصد الوقوف على حقيقة الوضع القائم سنحاول في هذا المبحث دراسة التطور الحاصل خلال الفترة 1999-2014م وهي الفترة التي تتوافق مع المخططات الخماسية المعلنة من طرف الدولة، وكذا سنحاول أن نبرز التوزيع المجالي لمختلف المنتوجات الزراعية عبر مختلف مناطق الإقليم، وشرح أسباب ذلك.

I -توزيع الأراضي الزراعية بإقليم سوف

تتربع ولاية الوادي على مساحة إجمالية تقدر ب 4 458 680 هكتار، وبلغت المساحة الزراعية الإجمالية 1 591 869 هكتار اي أكثر من 35% من إجمالي مساحة الولاية وهو ما يعكس الطبيعة الفلاحية وإمكانية التوسع عن طريق استصلاح الأراضي، وتمثل المراعي أزيد من 90% من المساحة الفلاحية الاجمالية، ووضعية غطائها النباتي هشة بالنظر للاستغلال المفرط له بسبب تزايد النشاط الرعوي بالولاية خصوصا في السنوات الأخيرة، في حين نجد أن المساحة الزراعية المستغلة تقدر بحوالي 5% من المساحة الفلاحية الاجمالية، بمعدل 0,1 هكتار للفرد الواحد (حسب تقديرات 2014م)

وتظهر المساحة الاجمالية كما في الجدول التالي على اعتبار أن مساحة المراعي ثابتة وتقدر بـ 181 444 1 هكتار، ومساحات المروج منعدمة بالولاية لطابعها الصحراوي.

وما نشير له أن الولاية تنقسم لثلاث جهات أساسية وادي سوف ووادي ريغ والمنطقة الرعوية الطالب العربي، وكذا منطقة تواجد الشطوط.

خريطة رقم" 10" تقسيم ولاية الوادي لمجموعة أقاليم متجانسة

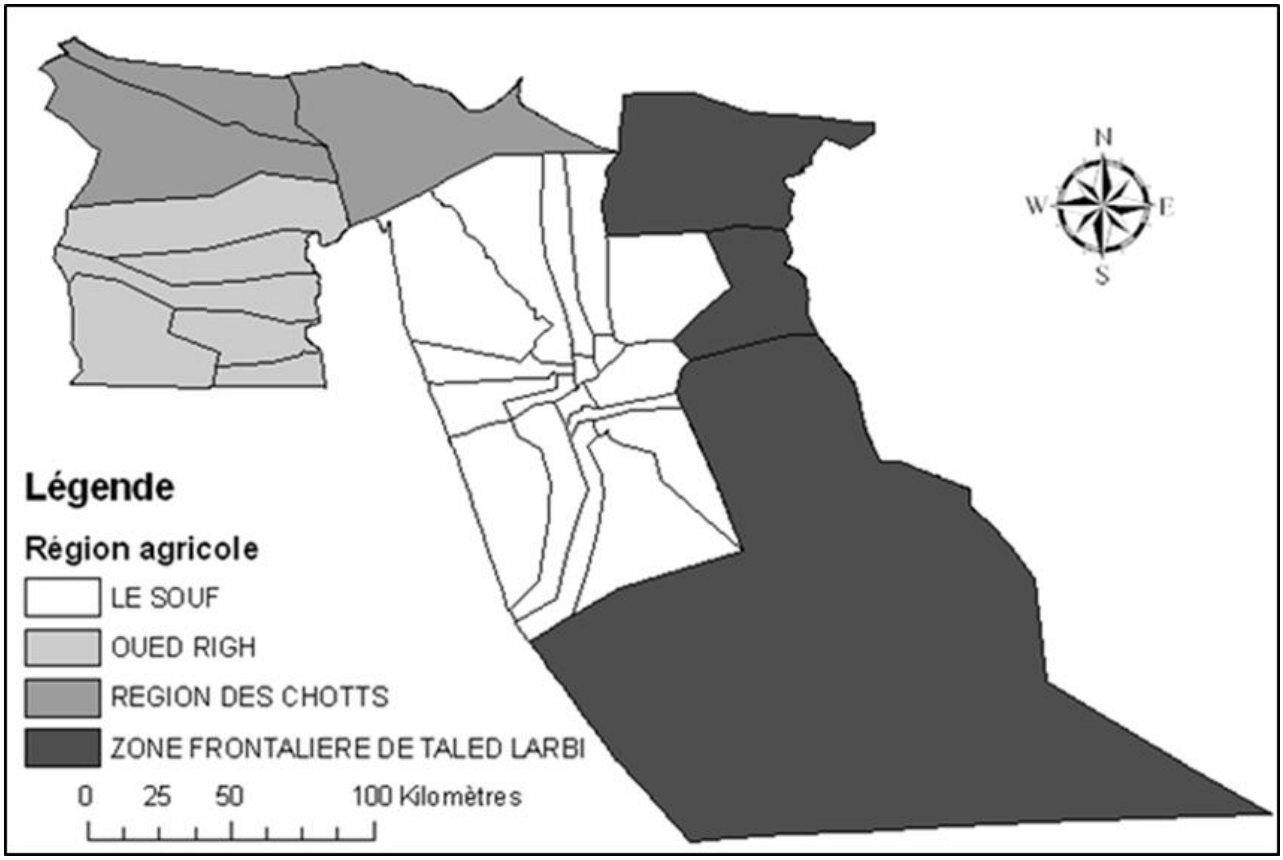

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي 2015.

جدول رقم "34": توزيع الأراضي الزراعية المستغلة بولاية الوادي في الفترة 2014-1999

الموسم الفلاحي	المساحة الزراعية الكلية SAT		
	المراعي	المساحة الفلاحية المستغلة SAU	المساحة الفلاحية غير المنتجة والمخصصة للفلاحة
2000/1999	1 444 181	40 028	107 660
2001/2000	1 444 181	40 376	107 312
2002/2001	1 444 181	40 674	107 014
2003/2002	1 444 181	43 790	103 989
2004/2003	1 444 181	46 312	101 376
2005/2004	1 444 181	48 709	98 979
2006/2005	1 444 181	51 097	96 591
2007/2006	1 444 181	52 915	94 773
2008/2007	1 444 181	53 835	93 853
2009/2008	1 444 181	54 535	93 153
2010/2009	1 444 181	56 159	91 529
2011/2010	1 444 181	62 720	84 968
2012/2011	1 444 181	67 982	79 796
2013/2012	1 444 181	71 800	75 888
2014/2013	1 444 181	76 410	71 278
مجموعSAT	**1 591 869**		

المصدر: الدليل الإحصائي لمديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي 2014.

من خلال الجدول نلاحظ أنه خلال الفترة 1999-2014م شهدت المساحة الفلاحية المستغلة ارتفاعا كبيرا وصل حوالي الضعف حيث انتقلت من 028 40 هكتار لـ 410 76 هكتار، ومن جهة ثانية عرفت الأراضي غير المنتجة التابعة للمستثمرات الفلاحية تراجعا معتبرا، مع ثبات

المساحات المخصصة للمراعي، وهو دليل على أن هناك توجه حقيقي نحو الاستصلاح والاستثمار في القطاع الفلاحي عموما.

جدول رقم"35" توزيع المساحة الفلاحية المستغلة على SAU حسب المواسم بولاية الوادي

الموسم الفلاحي	المساحة الفلاحية المستغلة			المجموع
	زراعات حقلية وعشبية	النخيل والأشجار المثمرة	أراضي في الراحة	
2000/1999	7 348	26 165	6 439	40 028
2001/2000	1768	26 495	5 630	40 376
2002/2001	8 430	27 891	4 274	40 676
2003/2002	2879	28 703	5 710	43 790
2004/2003	10 972	29 825	5 419	46 312
2005/2004	11 994	30 997	5 622	48 709
2006/2005	13 324	32 301	5 342	51 097
2007/2006	14 567	34 590	3 626	52 915
2008/2007	15 413	36 946	1 338	53 835
2009/2008	15 817	37 193	1 385	54 535
2010/2009	16 372	38 744	903	56 159
2011/2010	22 674	39 106	800	62 720
2012/2011	26 408	39 301	2 043	67 982
2013/2012	27 939	39 597	4 123	71 800
2014/2013	35 237	39 723	1 310	76 410

المصدر: الدليل الإحصائي لمديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي 2014.

ولعل البارز في توسيع مساحات الأراضي في المحاصيل العشبية (و يدخل فيها الحبوب والخضر حسب مدونة مديرية المصالح الفلاحية) حيث انتقلت المساحات من 348 7 هكتار سنة 1999م لـ237 35 هكتار الموسم الفلاحي2014/2013، أي بزيادة سنوية تقارب 380% ، في حين

أن غراسة النخيل والأشجار المثمرة زادت لكن بنسب أقل حيث بلغت 52,81%(مع العلم أن 92,47% من الأشجار المثمرة هي نخيل (النخيل يدخل ضمن الأشجار المثمرة حسب مدونة مديرية المصالح الفلاحية) حسب إحصائيات 2014)، وفيما يتعلق بالأراضي المستريحة فبداية من الموسم 2006/2005 شهدت تراجعا معتبرا أي أن الفلاح في سوف أصبح يطبق الدورات الزراعية ويعتمد بشكل كبير على المواد العضوية وكذا المعدنية بعد انتشار الوعي والثقافة الزراعية بالإقليم، ونشير هنا لارتفاع مساحات الأراضي في الراحة خلال الموسمين 2012/2011 و2013/2012 ويرجع ذلك لتوقف الكثير من الفلاحين على زراعة البطاطا خصوصا بسبب وفرة المعروض وتراجع الأسعار في الأسواق أي أنهم تعرضوا لخسائر كبيرة.

وفيما يخص استعمال الأراضي فهي تنقسم إلى زراعات دائمة وزراعات قابلة للحرث.

منحنى رقم "15" : توزيع المساحة الزراعية المستغلة للفترة 1999-2014

بولاية الوادي

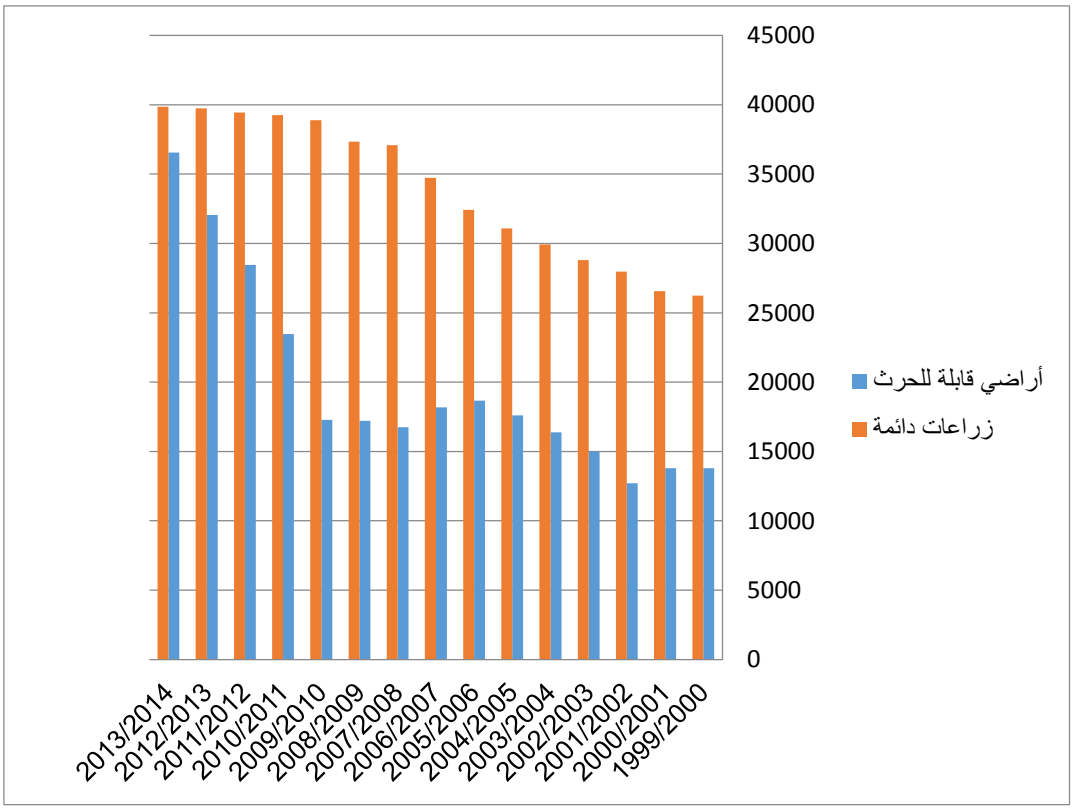

المصدر: معالجة معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي 2014.

ويبدي الكثير من الفلاحين بالمنطقة عدم اهتمام ببعض أنواع الزراعات التي لا تتلاءم من طبيعة المنطقة الصحراوية مثل الكروم وغيرها، وللوقوف بشيء من التفصيل على المنتجات والمساحات والتوزيع المجالي سنحاول دراستها بنوع من التفصيل.

I -1 تطور المساحة الزراعية المستغلة SAU للفترة 1999-2014 حسب بلديات إقليم سوف:

إن الاستغلال الفعلي للأراضي الزراعية بإقليم سوف يختلف من حيث المساحة بين البلديات فمن خلال الجدول الموالي يمكن أن نلاحظ ما يلي:

جدول رقم "36": تطور المساحة المستغلة زراعيا(SAU) للفترة 1999-2014 بإقليم سوف

البلدية	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الوادي	510	516	522	569	633	696	756	816	883	906	941	1 025	1 046	1 102	1 102	1 194
الرباح	167	176	176	215	317	404	434	452	452	448	506	565	616	706	900	924
وادي العلندة	562	562	562	583	609	642	696	763	802	835	878	953	1 116	1 137	1 161	1 243
البياضة	66	76	76	98	123	139	179	912	265	324	251	479	486	508	624	641
النخلة	239	257	257	306	387	461	503	512	512	532	518	511	526	614	731	751
قمار	3 001	3 001	3 001	3 001	3 112	3 260	3 652	3 796	3 796	4 202	3 812	3 843	4 992	4 992	4 307	4 706
كوينين	295	295	295	299	299	300	335	361	361	352	408	412	448	475	510	558
الرقيبة	2 302	2 302	2 302	2 302	2 313	2 329	2 628	2774	2 774	3 112	3 104	3 991	4 328	4 328	5 144	5 185
تغزوت	1 505	1 505	1 505	1 505	1 541	1 689	1 968	2 097	2 097	2 424	2 174	2 114	2 205	2 205	2 574	3 028
الدبيلة	1 635	1 635	1 635	1 635	1 635	1 635	1 635	1 635	1 458	1 458	1 376	1 672	1 837	1 837	1 978	2 065
حساني عبد الكريم	1 124	1 124	1 124	1 124	1 124	1 131	1 131	1 154	1 154	1 236	1 299	1 554	1 597	1 597	1 423	1 465
حاسي خليفة	1 719	1 719	1 719	1 719	1 762	1 768	1 768	2 022	2 254	2 433	3 027	4 275	5 462	9 096	7 900	7 963
سيدي عون	1 187	1 184	1 184	1 284	1 337	1 341	1 341	1 341	1 341	1 467	1 335	1 609	1 690	1 690	1 770	1 954
طريفاوي	856	856	856	996	1 171	1 349	1 349	1 670	1 670	1 900	1 735	2 475	2 495	3 682	4 772	4 893
المقرن	1 001	1 001	1 001	1 001	1 064	1 069	1 069	1 220	1 224	1 240	255	1 666	1 749	1 927	2 982	3 006
ورماس	538	554	558	741	763	1 021	1 278	1 456	1 456	1 867	1 874	2 541	3 509	3 820	4 744	5 193
العقلة	222	222	222	244	247	286	299	317	317	336	323	334	338	358	444	462
ميه ونسة	752	752	752	752	763	811	851	1 063	1 073	1 096	1 094	1 181	1 353	1 557	1 557	1 690
المجموع	**17 678**	**17 737**	**17 747**	**18 374**	**19 200**	**20 331**	**21 872**	**23 661**	**23 889**	**26 168**	**25 902**	**31 200**	**35 829**	**38 031**	**44 623**	**46 921**

المصدر: معالجة معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي 2014

شهدت كل بلديات الإقليم زيادة في المساحة الزراعية المستغلة SAU خلال الفترة 1999-2014م، وما يمكن أن نميزه في هذه الزيادة أنها متفاوتة من جهة لأخرى، فالزيادة لا تكاد تذكر بالبلديات الواقعة في المحور الجنوبي من بلدية كونين ونستثني فقط بلدية ورماس والبلديات المعنية هي (الرباح، واد العلندة، البياضة، النخلة، العقلة، وميه ونسة) مع العلم أن بلدتي ميه ونسه وواد العلندة وكذا بلدية الوادي بهم مساحات زراعية مستغلة مرتفعة مقارنة بباقي البلديات المذكور لكن الزيادة مقارنة بسنة 1999 غير معتبرة.

صورة "32" صورة قمرية لبعض مناطق إقليم سوف سنة 1986

صورة "33" صورة قمرية لبعض مناطق إقليم سوف سنة 2016

(زيادة كبيرة للمساحات الزراعية)

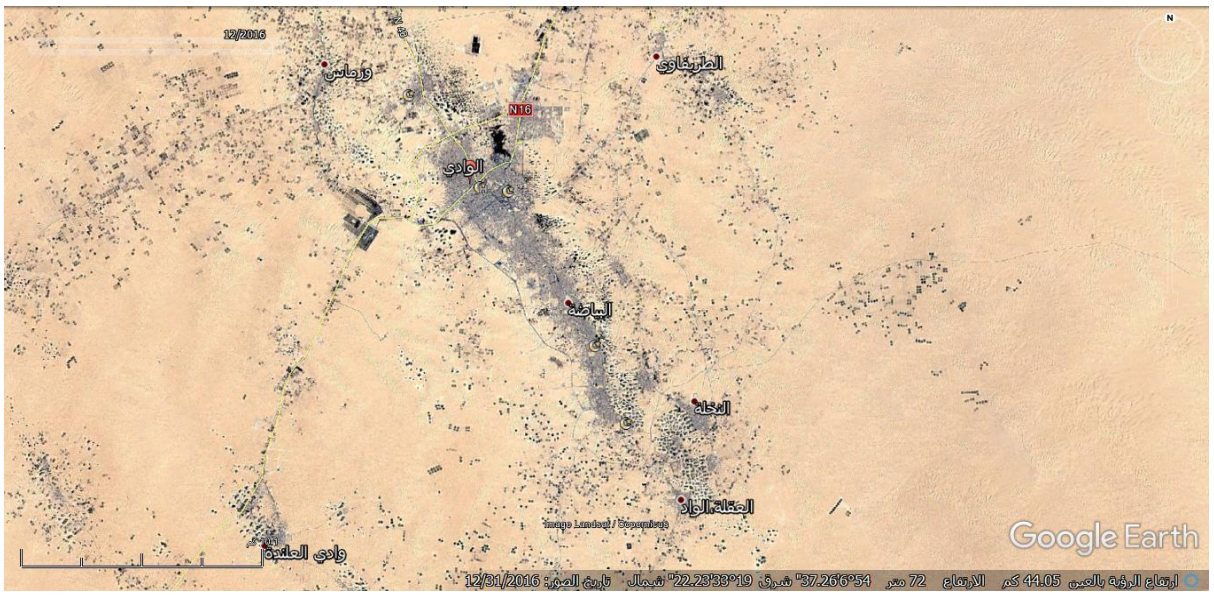

هناك بلديات شهدت تسارعا في تطور المساحات الزراعية المستغلة وهي البلديات التي تقع شمال بلدية كوينين خصوصا بلدية ورماس التي تضاعفت بها المساحة المستغلة 10 مرات خلال 15 سنة، وكذلك بلدية الطريفاوي وهناك بلديات أخرى في الأصل بلديات فلاحية وكانت تعرف استغلال زراعي معين مثل الرقيبة وحاسي خليفة وتغروت.

وعموما يمكن أن نقول إن إقليم سوف ينقسم إلى عدة مناطق:

- **مناطق ذات استغلال كثيف ومرتفع للأراضي الزراعية: وهي** بلديات: حاسي خليفة، الدبيلة، تغزوت، قمار، الرقيبة، ورماس وتقع شمال بلدية كوينين وشمال الإقليم.

- **مناطق ذات استغلال متوسط للأراضي الزراعية**: وهي تمتد على محور حساني عبد الكريم- الوادي- واد العلندة- وميه ونسة.

- **مناطق ذات استغلال منخفض للأراضي الزراعية:** وهي البلديات الواقعة جنوب بلدية كوينين (باستثناء بلدية الوادي) وتمتد جنوبا نحو بلديات الرباح والعقلة والنخلة.

خريطة رقم" 11 " المساحات المستغلة زراعيا(SAU) بإقليم سوف سنة 2014

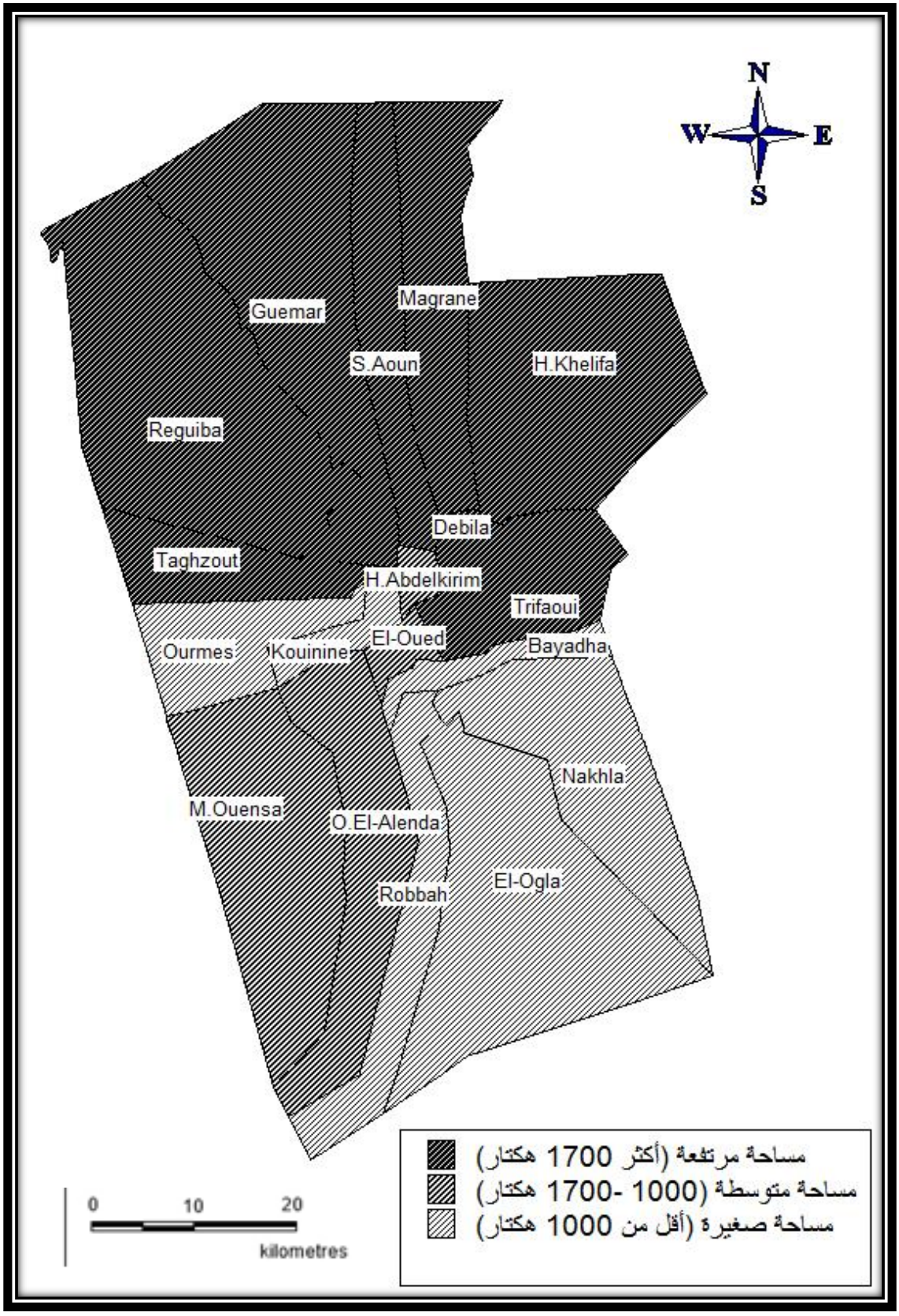

المصدر: معالجة معطيات الدليل الإحصائي لمديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي 2014.

وكملاحظة يشار إليها أن هذه الأرقام والإحصائيات لا تعبر عن الحقيقة دوما وإلا كيف نفسر عدم تراجع في المساحات المستغلة زراعيا إلا نادرا، ودوما هناك تزايد في أحجام المساحات، لأن ذلك يشير لتغييب عامل مهم متحكم في المساحات والإنتاج، وهو عامل السوق والأسعار.

I -2 تطور مساحات الأراضي غير المنتجة المخصصة للنشاط الفلاحي:

من خلال الجدول والمنحنى نلاحظ أن مساحات الأراضي غير المنتجة المخصصة للنشاط الفلاحي عرفت تراجعا عبر السنوات، خصوصا بعد تنامي مشكلة صعود المياه، وتشجيع الدولة للاستثمار في القطاع الفلاحي فبعد أن كانت المساحة غير المنتجة تقدر بـ 107660 هكتار سنة 2000، لتتراجع لـ 71278 هكتار سنة 2014، وهو ما يوضحه المنحنى وهو ما يؤكد التوسع الكبير في المساحات الزراعية والاستثمار في هذا القطاع.

منحنى رقم"16": تطور المساحة غير المنتجة للمستثمرات الزراعية بإقليم سوف للفترة 2014-1999

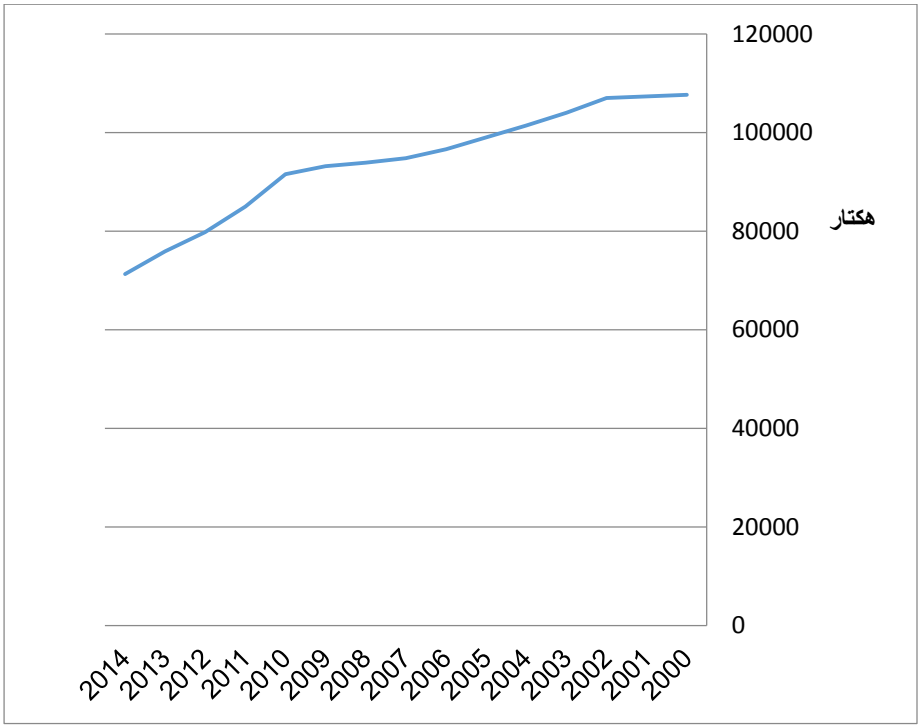

المصدر: معالجة معطيات الدليل الإحصائي لمديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي 2014.

II . تطور المساحات والإنتاج للمحاصيل الزراعية للفترة 1999-2014

II -1 النخيل العدد-المساحات-الإنتاج عبر البلديات:

تعتبر زراعة النخيل الأصل في سوف، فهي زراعية قرنية، وسيتم دراسة المساحات والإنتاج للفترة المذكورة وهذا بالنسبة للقطاعين معا القديم والجديد.

II -1-1 تطور إجمالي أعداد النخيل بالإقليم للفترة 1999-2014

تضاعف تعداد النخيل بالإقليم خلال فترة الدراسة، حيث انتقل العدد من 872299 نخلة سنة 1999 إلى 1232669 وهو نتيجة لتشجيع الدولة لعمليات زرع النخيل في إطار عمليات الاستصلاح وخلق محيطات، ويظهر التطور في التعداد من خلال المنحنى.

منحنى رقم"17" : تطور اجمالي اعداد النخيل بإقليم سوف للفترة 1999-2014

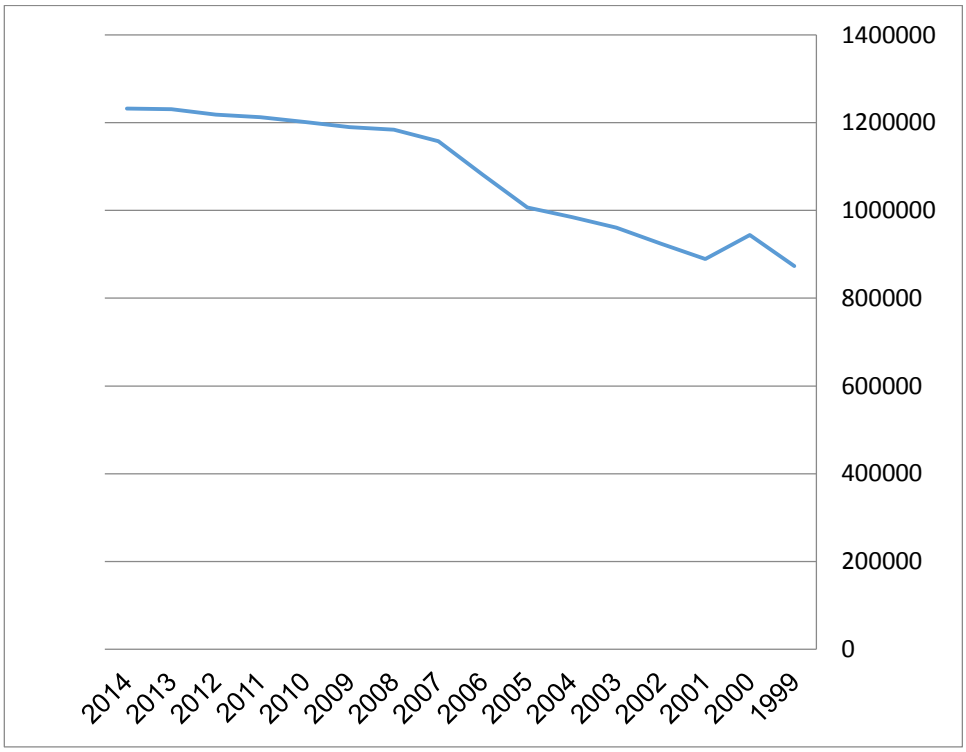

المصدر: معالجة بيانات الدليل الإحصائي لمديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي 2014.

حتى نفسر الفرق في عدد النخيل المغروس بعدد النخيل المنتج يجب أن نعلم جيدا أن النخلة لا تعتبر منتجة ما لم تبلغ بين 5-7 سنوات كاملة حتى تصبح تقدم منتوجا بكميات معقولة، إضافة إلى أن النخيل يتراجع في إنتاجه كلما تقدم في السن.

ومن الجدول نلاحظ ارتفاع المساحات المغروسة من النخيل بين 1999 -2014 حيث بلغت المساحة الإجمالية المزروعة سنة 2014 حوالي 12 045 هـ أي زيادة سنوية تقدر بـ 3,53%، ومن خلال المنحنى نلاحظ نوعا من الاستقرار في تعداد النخيل، ويعود ذلك لتوقف مشاريع الامتياز الفلاحي التي كانت من الشروط المطلوبة في الاستفادة هو زراعة 1 هكتار من المساحة المخصصة التي تبلغ 04 هكتارات، وتم استئناف العمل به سنة 2013م.

II-1-2 تطور المساحات المزروعة بالنخيل للفترة 1999-2014:

أما بالنسبة لمساحات النخيل المنتج فقد انتقلت من 6 191 هكتار سنة 1999م إلى 11 065 هكتار سنة 2014م، أي بزيادة سنوية تقدر بـ 7,87%، ويعود ذلك خصوصا لزراعة النخيل الجيد (الحشان) وتكون قريبة من مرحلة الإنتاج ويساعدها في ذلك عمليات السقي.

منحنى رقم"18": تطور المساحة المزروعة بالنخيل بإقليم سوف للفترة 1999-2014

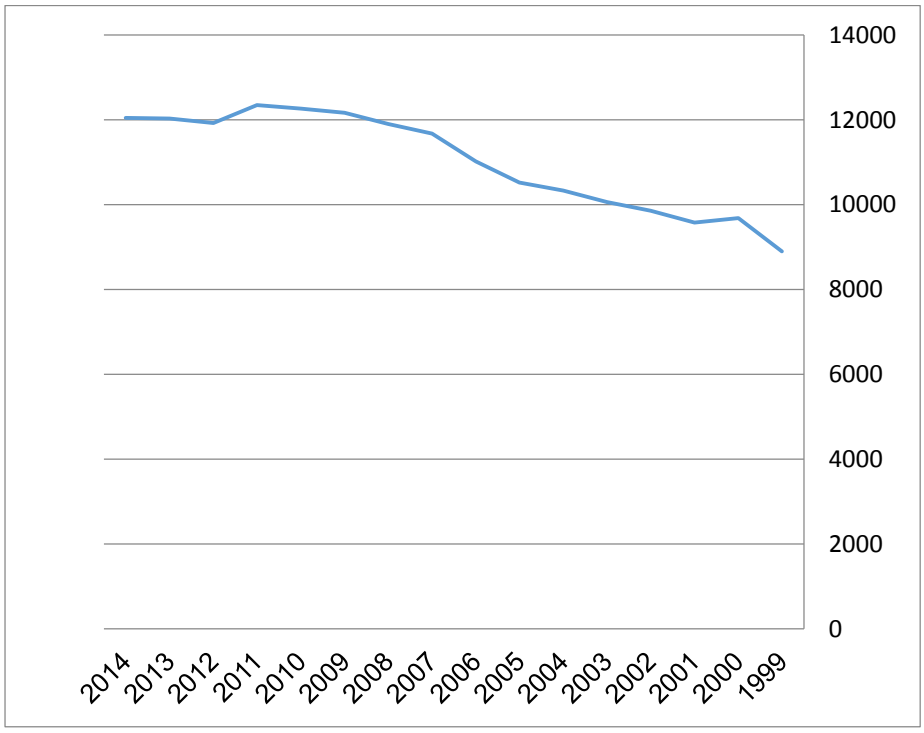

المصدر: معالجة بيانات الدليل الإحصائي لمديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي 2014.

Ⅱ-1-3 تطور تعداد النخيل حسب النوع للفترة 1999-2014:

أما فيما يتعلق بأعداد النخيل حسب النوع فتحتل دقلة نور الصدارة في الترتيب لقيمتها الاقتصادية والطلب الكبير عليها خصوصا إذا كانت من النوعية الجيدة، حيث توجه في كثير من الأحيان نحو التصدير.

جدول رقم " 37" تطور تعداد النخيل حسب النوع بإقليم سوف خلال الفترة 1999 – 2014

البلدية	عدد النخيل المغروس					عدد النخيل المنتج				
	المساحة	دقلة نور	غرس	دقلة بيضاء	المجموع	المساحة	دقلة نور	غرس	دقلة بيضاء	المجموع
الوادي	563	36 186	15 869	7 077	59 132	494	32 250	13 037	6 568	51 855
الرباح	172	12 223	4 374	1 152	17 749	157	11 000	4 090	1 098	16 188
وادي العلندة	679	50606	12 300	7 035	69 941	617	45 900	11 000	6 684	63 584
البياضة	74	4 880	2 042	710	7 632	70	4 660	1 770	705	7 135
النخلة	229	15 323	6 913	1 378	23 614	228	15 040	6 845	1 647	23 532
قمار	941	42 304	38 916	13 680	94 900	900	40 600	38 000	12 292	90 892
كوينين	215	11 600	5 290	4 985	21 875	207	11 000	5 200	4 832	21 032
الرقيبة	1399	85 194	37 438	18 201	140 833	1 350	84 000	34 702	17 160	135 862
تغزوت	717	34 072	25 305	13 034	72 411	688	33 000	25 000	11 632	69 632
الدبيلة	809	52 820	14 240	15 720	82 780	740	50 000	13200	12 650	75 850
حساني عبد الكريم	560	31 120	15360	10 960	57 440	510	28 500	13 620	10 050	52 170
حاسي خليفة	1 727	99 120	38 380	39 210	176 710	1 560	93 000	36 000	30 600	159 600
سيدي عون	752	44 990	18 440	13 870	77 300	626	38 260	15 000	11 120	64 380
الطريفاوي	748	51 460	12 120	13 295	76 875	672	48 000	10 200	10 780	68 980
المقرن	819	40 460	25 720	18 170	84 350	738	37 500	23 500	14 950	75 950
ورماس	597	38 237	11 350	11 772	61 359	527	35 150	9 650	9 330	54 130
العقلة	206	13 142	6 303	1 953	21 398	205	12 500	6 218	2 580	29 821
ميه ونسة	838	61 900	15 300	9 170	86 370	776	57 000	14 114	8 913	80 027
المجموع	**12 045**	**725 637**	**305 660**	**201 372**	**1 232 669**	**11 065**	**677 360**	**281 146**	**173 591**	**1 132 097**

المصدر: الدليل الإحصائي لمديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي 2014.

في حين أن الغرس فهو يوجه للاستهلاك المحلي بحكم سهولة تخزينه وكذا لطول مدة التخزين، في حين أن الدقلة البيضاء فهي من أنواع التمور الجافة التي تسوق محليا وتوجه كذلك للتصدير بالرغم من صعوبة ذلك .

منحنى رقم"19 " تطور تعداد النخيل حسب النوع بإقليم سوف للفترة 2000-2014

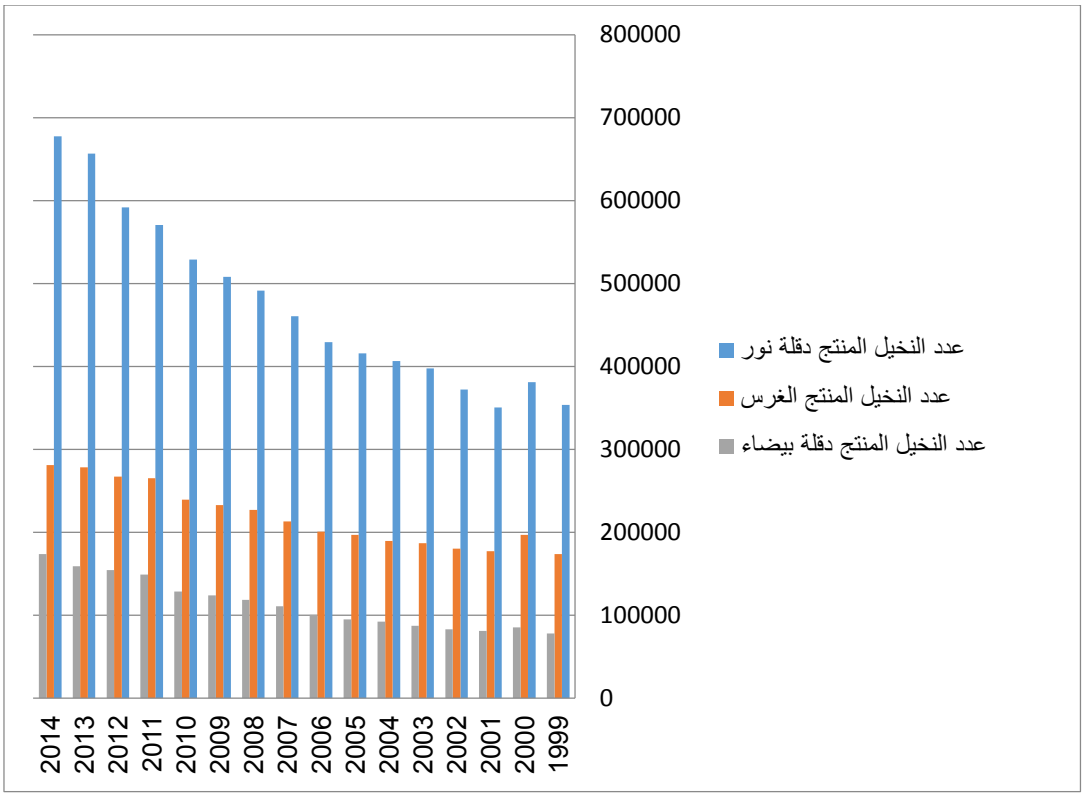

المصدر: معالجة بيانات الدليل الإحصائي لمديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي 2014.

ومن خلال الجدول رقم " 37" نلاحظ تزايد تعداد النخيل بإقليم سوف من سنة لأخرى، وهو ما سمح لأن يصل التعداد الإجمالي للنخيل لـ 1 132 097 نخلة من إجمالي 14 مليون نخلة منتجة في الجزائر[1]، أي بنسبة 8% وطنيا (مع العلم أن ولاية الوادي كلها تحصي 3 747 330 نخلة أي ما نسبته 26,71% وطنيا).

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية 2013.

Ⅱ-1-4 تطور إنتاج النخيل بالإقليم للفترة 1999 -2014:

إن الزيادة في تطور أعداد النخيل والمساحات المخصصة لا تعني بالضرورة أن ترافقها زيادة في المحاصيل والإنتاج، على اعتبار أن النخيل يتأثر بشكل كبير بالظروف المناخية فسنحاول أن نرى تطور الإنتاج في مختلف الأنواع سواء تعلق الأمر بدقلة نور أو الدقلة البيضاء أو الغرس.

جدول رقم"38" إنتاج التمور حسب النوع بإقليم سوف للفترة 1999-2014

	إنتاج دقلة نور(ق)	إنتاج الغرس(ق)	إنتاج الدقلة البيضاء(ق)
1999/1998	277 785	149 970	61 909
2000/1999	209 012	107 216	47 788
2001/2000	243 275	139 963	51 352
2002/2001	252 474	107 817	50 685
2003/2002	267 503	105 369	76 689
2004/2003	266 063	100 327	44 429
2005/2004	276 074	153 817	57 819
2006/2005	249 308	94 430	48 217
2007/2006	317 390	133 041	72 887
2008/2007	311 042	144 428	76 297
2009/2008	365 481	153 848	80 435
2010/2009	426 961	160 596	90 844
2011/2010	375 478	154 595	109 103
2012/2011	395 120	145 780	118 634
2013/2012	533 102	154 451	120 754
2014/2013	546 934	218 521	132 612

المصدر: معالجة بيانات الدليل الإحصائي لمديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي 2014.

1- **دقلة نور:** هي أجود أنواع التمور وقد عرفت أعدادها تطورا خلال الـ 16 سنة الماضية حيث ارتفع عددها من 721 353 نخلة إلى 360 677 نخلة منتجة، وإنتاجها متذبذب من سنة لأخرى ويظهر ذلك من خلال الجدول رقم "38" والمنحنى رقم "20"، وتعتبر سنة 2010م سنة شهد فيها الإنتاج تطورا كبيرا بسبب وصول فترة الجني دون تأثرها بالمؤثرات المناخية.

2- **الغرس:** هناك نوع من الاستقرار في إنتاج الغرس باستثناء سنة 2005م حيث عرفت تطورا في الإنتاج بسبب جنيه قبل تأثره بالظروف المناخية.

3- **الدقلة البيضاء:** عرفت كذلك استقرارا كما هو الحال بالنسبة للغرس والسبب دائما عدم تأثرها بالظروف المناخية.

منحنى رقم "20": تطور انتاج التمور حسب النوع بإقليم سوف للفترة 1999-2014

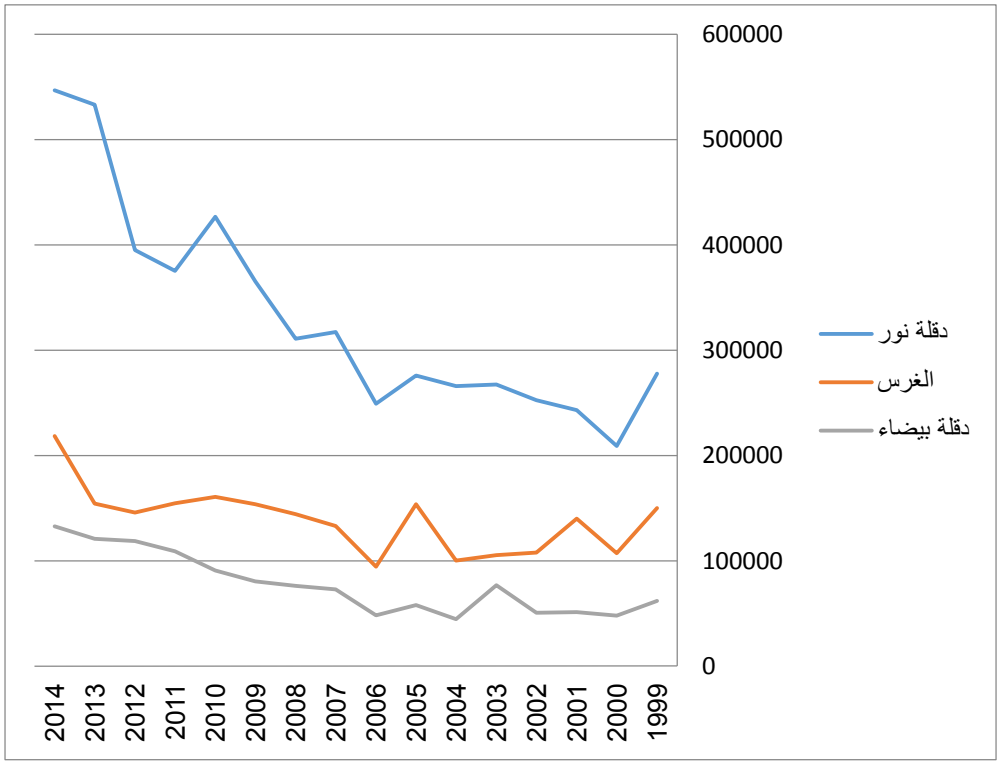

المصدر: معالجة بيانات الدليل الإحصائي لمديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي 2014

وما نشير إليه أن الفلاحين بإقليم سوف لا يطبقون أساليب حماية منتوج النخيل كما هي معتمدة في الزيبان وتطبق فقط في المزرعة النموذجية الضاوية ببلدية الوادي.

وعموما فمنتوج النخيل بإقليم سوف لا يمثل سوى 10% من المنتوج الوطني الذي يقدر بـ 6 ملايين قنطار سنويا حسب إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية (2014).

II-1-5 مردود النخلة الواحدة حسب الأصناف خلال الفترة 1999-2014:

يختلف مردود النخلة الواحدة حسب النوع من سنة لأخرى تبعا للظروف المناخية السائدة، وسنحاول أن ندرس مردود مختلف الأنواع خلال فترة الدراسة، وكذا إن كان هناك فرق بين في مردود النوع الواحد من جهة لأخرى.

جدول رقم"39": مردود النخيل حسب النوع للفترة 1999-2014

	مردود دقلة نور(كلغ/نخلة)	مردود الغرس(كلغ/النخلة)	مردود الدقلة البيضاء (كلغ/النخلة)
1999/1998	79	86	80
2000/1999	54,9	54,5	56
2001/2000	69	79	63
2002/2001	68	60	61
2003/2002	67	56	88
2004/2003	65	53	48
2005/2004	66	78	61
2006/2005	58	47	48
2007/2006	69	62	66
2008/2007	63	64	64
2009/2008	72	66	65
2010/2009	81	67	71
2011/2010	66	58	73
2012/2011	67	55	77
2013/2012	81	55	76
2014/2013	81	78	76

المصدر: معالجة بيانات الدليل الإحصائي لمديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي 2014.

نلاحظ تذبذبا كبيرا في مردود النخلة الواحدة حسب الأصناف، فهناك سنوات يرتفع فيها الإنتاج (مردود النخلة الواحدة حوالي 70 كلغ) خاصة دقلة نور التي يعتني بها الفلاح أكثر لمردودها الاقتصادي وتظهر في السنوات 2010-2014م، ويذكر بأن الغرس عموما أقل إنتاجا من الدقلة البيضاء ودقلة نور.

منحنى رقم" 21": تطور مردود النخيل حسب النوع بإقليم سوف للفترة 1999-2014

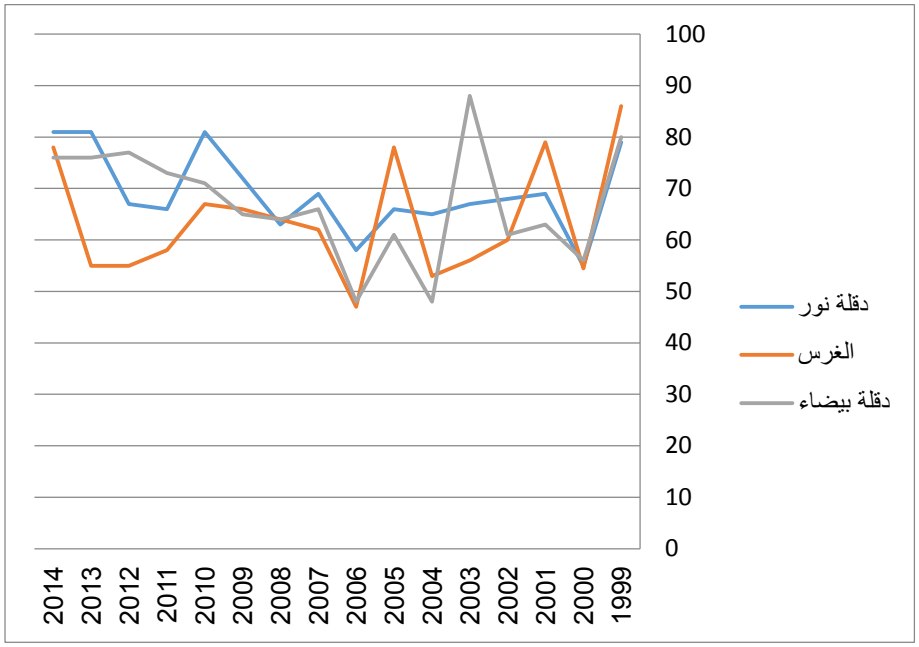

المصدر: معالجة بيانات الدليل الإحصائي لمديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي 2014.

ما يساهم في هذا التذبذب هو عدم اهتمام الفلاحين بتقديم العناية الكافية للنخيل خاصة ما يتعلق بتخفيف العراجين وحمايتها من الرياح والأمطار، وكل ما يقومون به هو محاربة الأمراض خاصة البوفروة والبيوض.

ويعتبر مردود النخيل بإقليم سوف مرتفعا مقارنة بالمتوسط الوطني المقدر بـ 60 كلغ/النخلة (إحصائيات 2014م لوزرة الفلاحة).

وبخصوص المردود سنرى إن كان هناك فرق في المردود حسب المناطق وما هي العوامل المتحكمة في ذلك؟

للإجابة فقد حاولنا ان نبرز التباين بين مختلف الجهات في الإقليم وتم اختيار أربعة بلديات، كل واحدة منها تمثل جهة مغايرة ضمن حدوده.

II-1-6مردود التمور حسب النوع في بعض مناطق الإقليم للفترة 1999-2014:

تم اختيار أربع بلديات من مجموع 18 بلدية بالإقليم (انظر الصورة رقم "34 ")، مع التركيز أن تكون هذه البلديات متباينة من ناحية النظام الزراعي، فبلدية طريفاوي تتواجد إلى الشرق من الإقليم وبلدية حاسي خليفة تتواجد بالجهة الشمالية الشرقية وبلدية العقلة تتواجد جنوبه، في حين

أن بلدية ميه ونسة تتواجد بالجهة الجنوبية الغربية. وتم تجميع البيانات المتعلقة بالمردود حسب النخلة الواحدة لكل بلدية حسب الصنف في جدول واحد وسنحاول قراءة النتائج لإبراز حقيقة وجود الاختلاف من عدمه.

صورة رقم "34": صورة قمرية تبرز بلديات

" الطريفاوي – حاسي خليفة – العقلة – ميه ونسة "

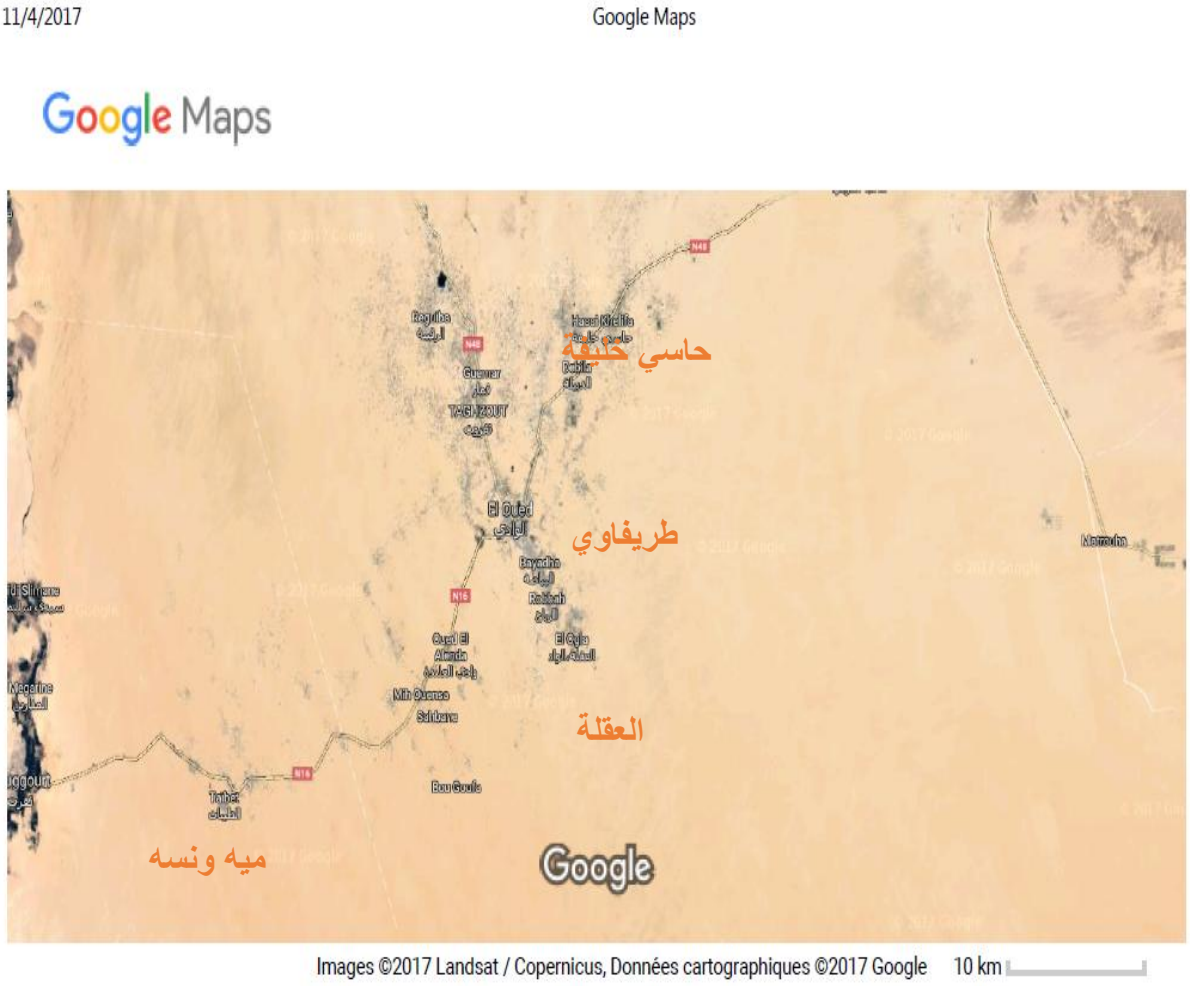

جدول رقم" 40 ": مردود النخلة الواحدة من الدقلة البيضاء للفترة 1999-2014 بعينات من بلديات إقليم سوف

الوحدة: كلغ/النخلة

	بلدية طريفاوي			بلدية حاسي خليفة			بلدية ميه وسنة			بلدية العقلة		
	د نور	غرس	د بيضاء	د نور	غرس	د بيضاء	د نور	غرس	د بيضاء	د نور	غرس	د بيضاء
1999/1998	69,47	76,55	72,77	69,47	76,56	72,77	93,7	104	80,67	73,97	57,38	74,49
2000/1999	51,74	62,57	54,73	51,74	54,2	54,74	69,85	73,63	60,67	55,09	40,63	55,98
2001/2000	61,38	96,96	57,91	61,38	69,95	57,91	82,87	95,02	64,2	65,36	52,42	59,25
2002/2001	60	53	56	60	53	56	81	71,99	62,07	63,88	39,71	57,3
2003/2002	62	55	87,5	62	55	87,51	78,39	55	90,9	70	75	67,75
2004/2003	42,94	51	29,5	65	50	29,5	69,81	37,13	61,3	52,99	25	63,02
2005/2004	62	70	63,22	62	70	64,7	78,93	83,88	67,53	65	73,2	69,97
2006/2005	59,42	47	47	58	47	47	57,99	46,99	46,99	58	46,99	48,99
2007/2006	65	54	63,9	65	54	63,9	83,3	88,17	76,94	63,71	62,09	56,26
2008/2007	54	51,8	57,77	54	51,92	57,75	81,99	98,98	86,85	70	55	53,1
2009/2008	63	58	60,08	63	58	60,04	94,99	95	88,71	70	80	61,55
2010/2009	58	55	59,01	58	55	59	91,68	90	84,99	65	50	56,85
2011/2010	65,56	52,96	77,08	97,24	30,56	38,25	63,27	86,75	100,31	70,57	55,9	77,09
2012/2011	51,03	45,36	69,47	48,12	24,77	47,88	92,88	86,92	97,29	77,9	61,92	80,28
2013/2012	81,19	43,39	75	81,19	21,87	75	81,2	77,93	79,98	81,19	60	75,01
2014/2013	85	85	85	85	85	85	85	90	69,99	85	75	65

المصدر: معالجة بيانات الدليل الإحصائي لمديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي 2014.

من خلال قراءة الجداول والمنحنيات البيانية لمردود النخلة الواحدة حسب النوع وجب التنويه بملاحظة هامة، وهي وجود في كثير من الحالات أرقام لا تعبر عن الواقع وهي أرقام نراها غير صحيحة وإلا كيف نفسر أنه في سنة 2014 مثلا إنتاج المحاصيل بلغ ذروته بالتساوي في مختلف الأنواع، وهو أمر نادر الحدوث على اعتبار أن الأنواع لا تنضج في نفس الوقت أي أن جنيها في فترات مختلفة ونادرا ما تسمح الظروف المناخية بالحصول على منتوج جيد بالنظر لعدم اعتماد طرق للحماية فعالة وكفيلة بتحقيق ذلك، وبالرغم من ذلك سنحاول أن نوضح الاختلاف حسب النوع والمناطق.

1)- منتوج دقلة نور: تحتل بلدية ميه ونسة المرتبة الأولى بمتوسط إنتاج للفترة 1999-2014م يقدر بـ 80,42 كلغ للنخلة ويعود ذلك لنوعية مياه الطبقة السطحية الأقل ملوحة وكذلك لطبيعة الأرض الحرة وعدم وجود القشرة الكلسية التي تشكل عائقا أمام النخيل، إضافة إلى تواجد الغيطان بالقرب من بعضها البعض لتكون محمية بشكل أكبر من الرياح، على اعتبار أن العائق الأكبر في هذه الجهة هو الرياح، واستطاع الفلاح في هذه الجهة التغلب على هذا المشكل من خلال المصدات (الجريد، وقرب الغيطان من بعضها البعض) وعدم تضررها الكبير من صعود المياه.

منحنى رقم"22" متوسط مردود دقلة نور ببعض بلديات إقليم سوف للفترة 1999-2014

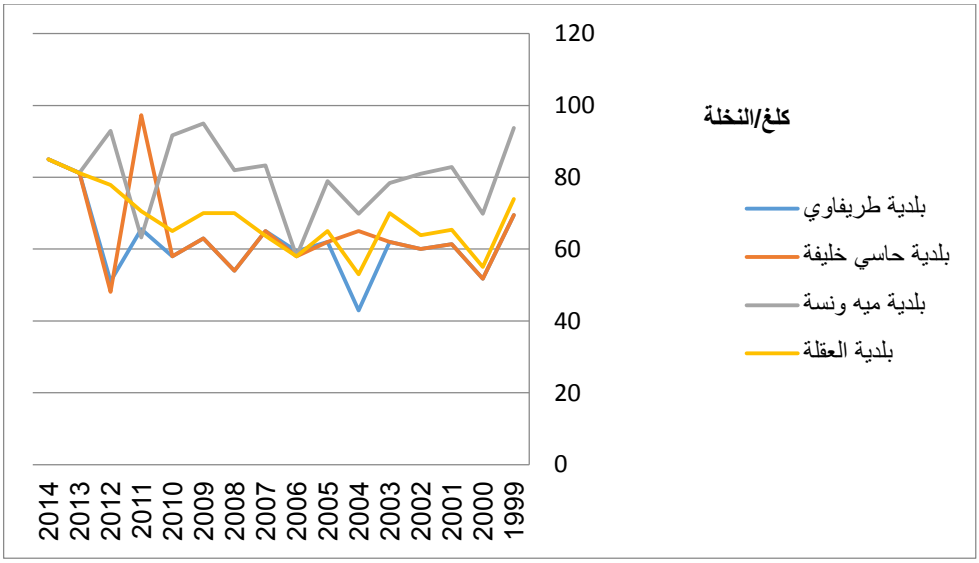

المصدر: معالجة بيانات الدليل الإحصائي لمديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي 2014.

وتحتل بلدية العقلة المرتبة الثانية بمتوسط إنتاج للفترة نفسها بقدر 67,97 كلغ للنخلة وهنا يظهر تأثير مشكلة صعود المياه، إضافة لعمر النخيل (التجديد قليل بهذه الجهة) نظرا لطبيعة الأراضي الهشة يبقي الإنتاج بهذه الجهة مرتفعا كون دقلة نور يلائمها مثل هذا النوع من الأراضي، أما بلدية حاسي خليفة فهي تحتل الرتبة الثالثة بمتوسط إنتاج يقدر بـ 65,07 كلغ للخلة، وبلدية الطريفاوي بمتوسط إنتاج 61,98 كلغ للنخلة ويعود ذلك لتأثير القشرة الكلسية، وعموما فالإنتاج متذبذب من سنة لأخرى لتأثره بالمناخ، و الاختلاف موجود بين الجهة الجنوبية الغربية والبلديات الواقعة بالجهة الغربية عموما.

2)- **الغرس:** بالنسبة للغرس فهو أكثر مقاومة للظروف المناخية وكذلك لملوحة المياه وتؤثر فيه بشكل أكبر الرياح والأمطار ومن خلال المنحنى نجد أن بلدية ميه ونسة تحتل المرتبة الأولى بمتوسط إنتاج يقدر بـ 80,08 كلغ للنخلة، وتليها بلدية العقلة بـ 56,89 كلغ للنخلة وأخيرا بلديتي الطريفاوي وحاسي خليفة بمتوسط إنتاج 59,22 كلغ للنخلة و53,55 كلغ للنخلة على التوالي، فإنتاج الغرس اقل مردود من دقلة نور مع وجود فرق بين البلديات الواقعة بالجهة الجنوبية والبلديات الواقعة بالجهة الشرقية.

منحنى رقم "23": متوسط مردود الغرس في بعض البلديات للفترة 1999-2014

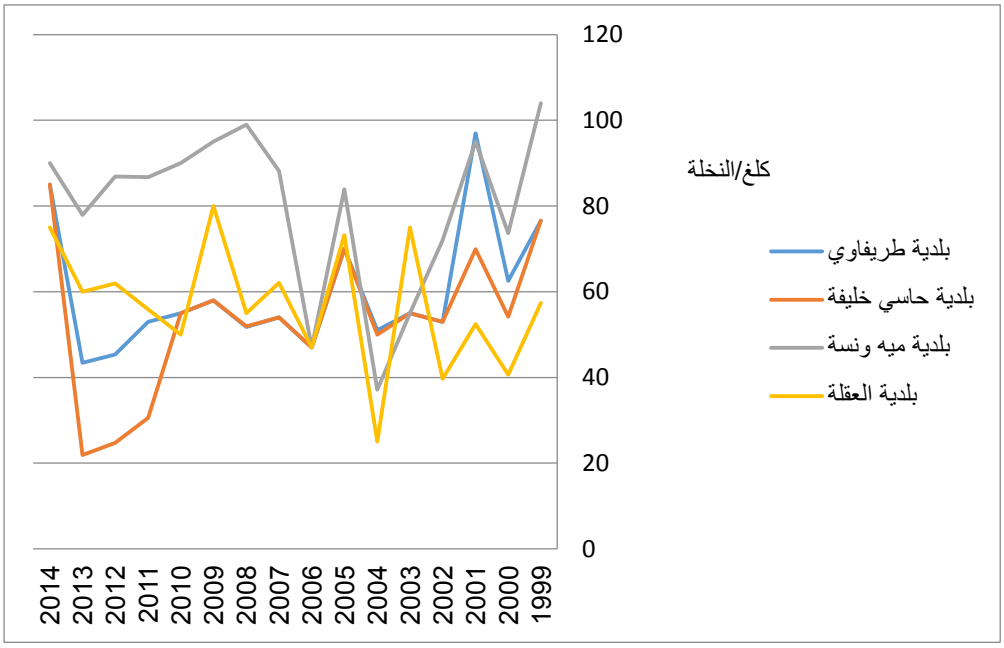

المصدر: معالجة بيانات الدليل الإحصائي لمديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي 2014.

3)- **الدقلة البيضاء:** إن نخيل الدقلة البيضاء أكثر مقاومة من بقية الأنواع للظروف المناخية المختلفة وكذا للقشرة الكلسية، لذا نجد أن متوسط الإنتاج للفترة يتعدى الـ 59,80 كلغ للنخلة ببلدية حاسي خليفة التي تحتل المرتبة الرابعة بسبب القشرة الكلسية في حين أن بلدية ميه ونسة تحتل المرتبة الأولى بمتوسط إنتاج يقدر بـ 76,21 كلغ للنخلة، في حين أن بلدية العقلة تحتل المرتبة الثانية بـ 65,74 كلغ للنخلة والطريفاوي تحتل المرتبة الثالثة بـ 63,49 كلغ للنخلة ونفس الاختلاف من حيث الجهات في بقية الأنواع الاخرى بين الجهة الجنوبية الغربية والجهة الشرقية.

منحنى رقم" 24": متوسط مردود الدقلة البيضاء في بعض البلديات للفترة 1999-2014

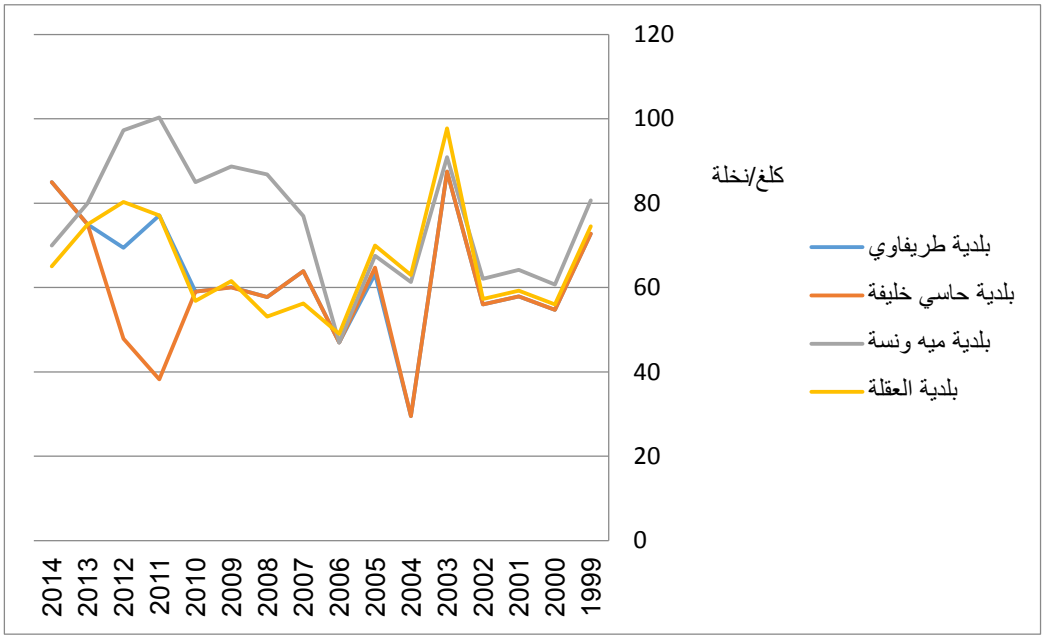

المصدر: معالجة بيانات الدليل الإحصائي لمديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي 2014.

ما يمكن أن نستنتجه أن نخيل دقلة نور يلقى الاهتمام بشكل كبير من الفلاحين لمردوده الاقتصادي لذا فهو يحتل المراتب الأولى ويكون إنتاجه أقل بالمناطق ذات التكوينات الرملية وإنتاجه متذبذب من سنة لأخرى بسبب تأثره بالظروف المناخية، في حين أن منتوج الدقلة البيضاء والغرس أكثر مقاومة للظروف المناخية وكذا نوعية المياه والقشرة الكلسية وإنتاجه أفضل بالجهة الجنوبية الغربية عنه بالمناطق الواقعة شرق الإقليم عموما.

II-2 تطور مساحات إنتاج الخضروات:

فيما يتعلق بالخضروات، سوف لن نتناول كل أنواع الخضروات بل سيتم التركيز على محصولين اثنين فقط هما البطاطا والطماطم، لمردودهما وأهميتهما الاقتصادية وتسويقهم الذي تجاوز حدود ولاية الوادي.

II-2-1 محصول منتوج البطاطا: المساحات، الإنتاج والتوزيع.

كما أشرنا لذلك سابقا فمنتوج البطاطا ادخل للمنطقة في بداية تسعينات القرن الماضي، والبداية كانت بمنطقة بقوزة ببلدية تغزوت وبدأت تتوسع لتعم كامل إقليم سوف، ويعتبر محصول البطاطا جوهر التحول في النشاط الزراعي بالمنطقة التي تعتمد نظاما زراعيا مغلقا (الغيطان) لتتجه نحو نظام زراعي مفتوح يرتكز على التكثيف.

وهنا نطرح التساؤل عن سبب التوسع في هذا المحصول، وهل شمل كل الإقليم أم تركز في جهات دون جهات أخرى وما تفسير ذلك؟

ويتم إنتاج البطاطا في الإقليم يكون في مرحلتين بطاطا موسمية ومتأخرة.

جدول رقم "41": تطور مساحات ومردود البطاطا بالإقليم للفترة 1999-2014.

الموسم	المساحة (هكتار)	الانتاج (قنطار)	المردود(ق/هـ)
1999/1998	614,3	109 260	177
2000/1999	804	129 185	160
2001/2000	707,5	206 248	291
2002/2001	1 654	355 470	214
2003/2002	2 522,5	562 253	222
2004/2003	4 403	1 160 982	263
2005/2004	6 693	1 541 700	230
2006/2005	7 340,5	1 811 500	246
2007/2006	7180,5	1 784 482	248
2008/2007	11 237	2 673 251	237
2009/2008	14 173	3 584 490	252
2010/2009	18 766	6 196 142	330
2011/2010	23 957	7 211 160	301
2012/2011	30 159	11 162 959	370
2013/2012	34 980	11 718 940	335
2014/2013	33 000	10 890 000	330

المصدر: معالجة بيانات الدليل الإحصائي لمديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي 2014.

Ⅱ-2-1-1 المساحات:

لقد شهدت مساحات محصول البطاطا تطورا متسارعا خلال فترة الدراسة، فبعد أن كانت المساحة سنة 1999 تقدر بـ 614 هكتار ارتفعت لتصل سنة 2013 لـ 980 34 هكتار أي أنها تضاعفت بحوالي 57 مرة خلال 16 سنة فمساحات البطاطا غيرت المظهر العام للمجال والإقليم الزراعي، فهي ككائن خرافي يتحول بانتظام ويتوسع في كل الاتجاهات.

وتعتبر سنة 2002 بداية الانتقال السريع في أحجام المساحات من سنة لأخرى وشجع على ذلك المحيطات الفلاحية التي تم خلقها إضافة إلى ما تحققه البطاطا من نتائج مرضية شجعت بالتالي الفلاحين بالمنطقة لزيادة المساحات المستغلة في السنوات الموالية، على الرغم من تراجع المساحة المزروعة سنة 2014، نظرا للصعوبات الكبيرة التي واجهها الفلاحون في تسويق المنتوج بسبب تدني الأسعار في السنة السابقة لأقل من 000 1 دج/ القنطار وهي أسعار لا تغطي أسعار التكلفة التي تقدر بحوالي 500 2دج / القنطار بحسب عينات من الفلاحين تم استجوابهم.

منحنى رقم" 25": تطور مساحات محصول البطاطا بالاقليم للفترة 1999-2014

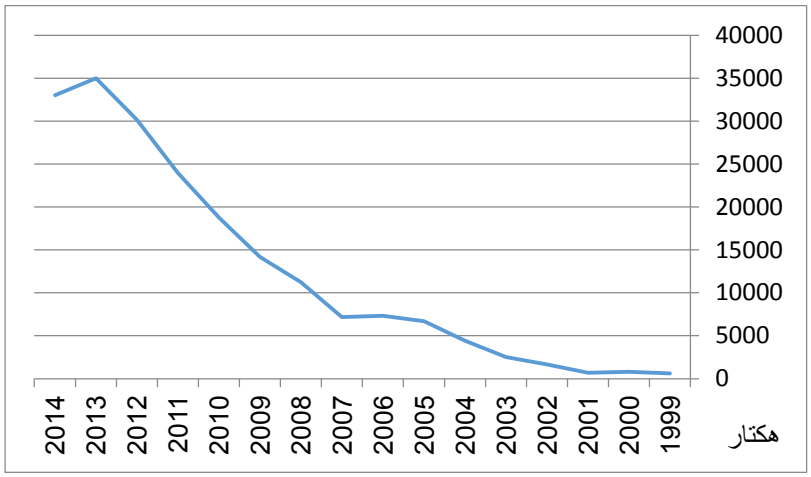

المصدر: معالجة بيانات الدليل الإحصائي لمديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي 2014.

Ⅱ-2-1-2- المردود:

بالنسبة لمردود محصول البطاطا في السنوات الأولى لم يتعدى المردود 180 قنطار/هكتار لكن بعد سنة 2001 لوحظ وجود ارتفاع في المردود بسبب فكر جديد انتشر بين الفلاحين من خلال انتشار تجارة بيع البذور والأدوية الفلاحية التي خلقها مجموعة من الشباب الجامعي (مهندسين) وأصبحوا يقدمون الاستشارات الضرورية، بل وحتى متابعة محصول البطاطا خلال مختلف مراحل النمو.

منحنى رقم" 26": تطور مردود محصول البطاطا بإقليم سوف

للفترة1999-2014

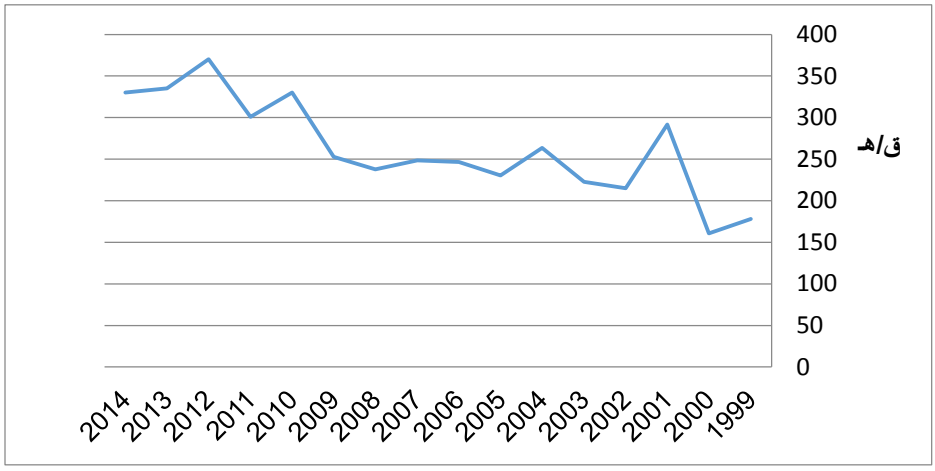

المصدر: معالجة بيانات الدليل الإحصائي لمديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي 2014.

وتمثل سنة 2012م سنة مميزة حيث تعدى مردود البطاطا 370 قنطار/ هكتار وهو رقم كبير يتفوق على أجود أراضي الشمال (عين الدفلة ومعسكر) التي لا يتجاوز مردود الهكتار لـ 200 قنطار / هكتار ونشير فقط وفقا لمعطيان الميدان فهناك من الفلاحين من حقق مردود 550 قنطار/ هكتار.

ويبقى تذبذب مردود البطاطا تحكمه عدة عوامل أهمها:

- نوعية البذور المستخدمة والتي غالبا ما تستورد من الخارج، وفي بعض الأحيان تكون جيناتها لا تتلاءم مع طبيعة المنطقة الصحراوية المعروفة ببرودة شتائها وارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف.

- بعض الأمراض التي تصيب البطاطا مثل الأمراض التي تصيب المنتوج خاصة الفطرية مثل "الميليديو" على الأوراق والسيقان والدرنات، كذلك الجرب والديدان السلكية وحشرة السوسة والمن التي تصيب المنتوج بأضرار.

- انتشار الخنازير البرية خلال السنوات الأخيرة التي تستهدف المزارع ألحقت خسائر فادحة للفلاحين.

Ⅱ-2-1-3 التوزيع المجالي لمساحات محصول البطاطا:

من خلال آخر إحصاء سنة 2014 تتوزع الأراضي المستغلة في زراعة محصول البطاطا بإقليم سوف، وهي تتوزع على أربع فئات:

الفئة الأولى:

البلديات ذات المساحات الكبيرة لمحصول البطاطا يمتد من بلدية ورماس شرقا إلى بلدية الطريفاوي غربا، وهو عبارة عن حزام محيط بالإقليم من الجهة الشمالية، وتمثل المناطق التي تمتاز بوجود مناطق الصحن (حاسي خليفة، الرقيبة) والمناطق التي تتواجد بها القشرة الكلسية، والسبب وراء اتساع رقعة زراعة هذا المحصول هو وفرة المياه وقربها، إضافة لعدم وجود صعوبات في تهيئة الأراضي للزراعة إضافة إلى المردود المعتبر الذي تشهده هذه المناطق، وتتراوح المساحات المخصصة لمنتوج البطاطا بين 2025 هـ و6900هـ.

الفئة الثانية:

وتضم بلديات ذات مساحة مستغلة متوسطة وتضم بلديات تغزوت وقمار والمقرن وهي المناطق التي تقع جنوب الحزام الأول، فعلى الرغم من أن بلدية تغزوت تعتبر المنطقة الأولى التي انطلقت منها زراعة البطاطا إلا أنها إضافة لبلديتي قمار والمقرن، تشهدان تنوع في المحاصيل (قمار تخص في بعض الخضروات الأخرى والتبغ) وبلدية المقرن تختص في زراعة الطماطم).

الفئة الثالثة:

وهي المناطق ذات المساحات القليلة، وهي الفئة التي تمثل بلدية الدبيلة وحساني عبد الكريم والرباح، وبها مساحات تتراوح بين 645 و766 هـ.

الفئة الرابعة:

وهي مناطق ذات المساحات القليلة جدا، وهي المناطق القريبة من المناطق العمرانية ولا توجد بها مساحات زراعية كبيرة مثل بلدتي الوادي وكوينين، إضافة إلى المناطق التي تمثل بها عملية التهيئة عبئا إضافيا يثقل كاهل الفلاحين بالمنطقة، اي المتواجدة بعمق العرق الشرقي، وفيما يلي سنرى تكلفة تهيئة واحد(01) هكتار لزراعة البطاطا:

خريطة رقم"12" التوزيع المجالي لمساحات محصول البطاطا بالإقليم

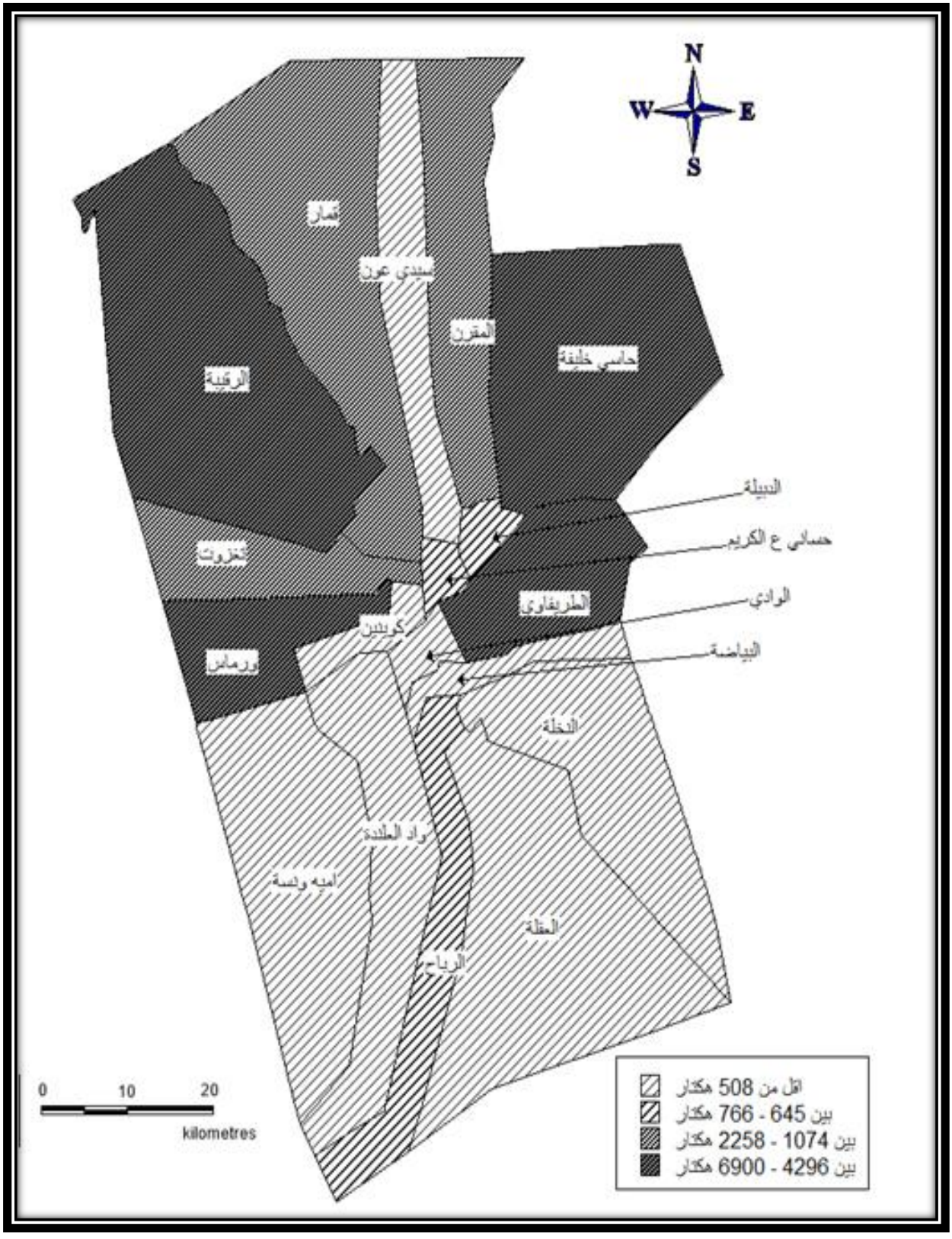

المصدر: معالجة بيانات الدليل الإحصائي لمديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي2014.

جدول رقم"42": بطاقة تقنية لزراعة هكتار بطاطا

تسوية الأرضية	1 200 دج/الساعة	96 000دج (80 ساعة)
الرش المحوري (محور الرش)	120 000 دج	120 000 دج
حرث الأرض	8 000 دج /هكتار	8 000 دج
التسميد	180 000 دج	180 000 دج
البذور	150 000 دج	150 000 دج
الأدوية	30 000 دج	30 000 دج
اليد العاملة (زرع البذور)	80 000	80 000 دج
مصدات الرياح(الزرب)	90 000	90 000 دج
المجموع	**.....**	**659 000 دج**

المصدر: مقابلات مع فلاحين ومكاتب هندسة فلاحية 2015.

Ⅱ-2-1-4 توزيع المساحات بين البطاطا الموسمية والمتأخرة

يتم الحصول على منتوج البطاطا في موسمين خلال السنة الواحدة لموسمية ومتأخرة، وزراعتها وتوزيعها بين الموسمين بالإقليم تظهر كما بالجدول:

الجدول رقم "43"توزيع مساحات البطاطا بين الموسمية والمتأخرة للفترة 1999-2014:

الموسم	المساحة المخصصة للبطاطا الموسمية%	المساحة المخصصة للبطاطا المتأخرة %
1999/1998	30,22	68,79
2000/1999	27,18	72,82
2001/2000	41,81	58,19
2002/2001	42,45	57,55
2003/2002	44,43	55,57
2004/2003	47,31	52,69
2005/2004	56,96	43,04
2006/2005	39,51	60,49
2007/2006	35,68	64,43
2008/2007	43,52	56,48
2009/2008	46,56	53,44
2010/2009	35.68	64.32
2011/2010	33.36	66.64
2012/2011	39.76	60.24
2013/2012	30.38	69.62
2014/2013	27.28	72.72

المصدر: معالجة معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي سنة 2014

من خلال الجدول نلاحظ أن الفلاحين في إقليم سوف يركزون على الموسم المتأخر حيث أن عملية الزراعة تكون بداية من منتصف شهر أوت ببعض المناطق خصوصا في الأرض الحرة حيث يسميها الفلاحون محليا "بالأراضي الباردة" مثل منطقة ورماس شرق بلدية الوادي، وكذا الرباح والعقلة جنوبا، وتستزرع في الأراضي ذات التكوينات الصلبة (الصحون) في منتصف شهر سبتمبر ويسميها الفلاحون محليا "بالأراضي الساخنة"، ويحصد محصول البطاطا بعد 80

يوم ويستمر الحصاد إلى غاية 04 أشهر حيث يحتفظ بالبطاطا محفوظة في الأرض أي تستمر عملية الحصاد حتى شهر فيفري وبداية شهر مارس، والمتحكم في ذلك هو أسعارها في السوق.

أما البطاطا الموسمية فيتم زراعتها بداية من شهر فيفري وحتى نهاية شهر مارس وذلك حسب النوعية (البطاطا البيضاء والحمراء)، فالنوعيات المبكرة تحصد بعد 90 يوم والمتأخرة تحصد بعد 100 -120 يوما.

منحنى رقم"27": توزيع انتاج البطاطا الموسمية والمتأخرة خلال الفترة 1999-2014

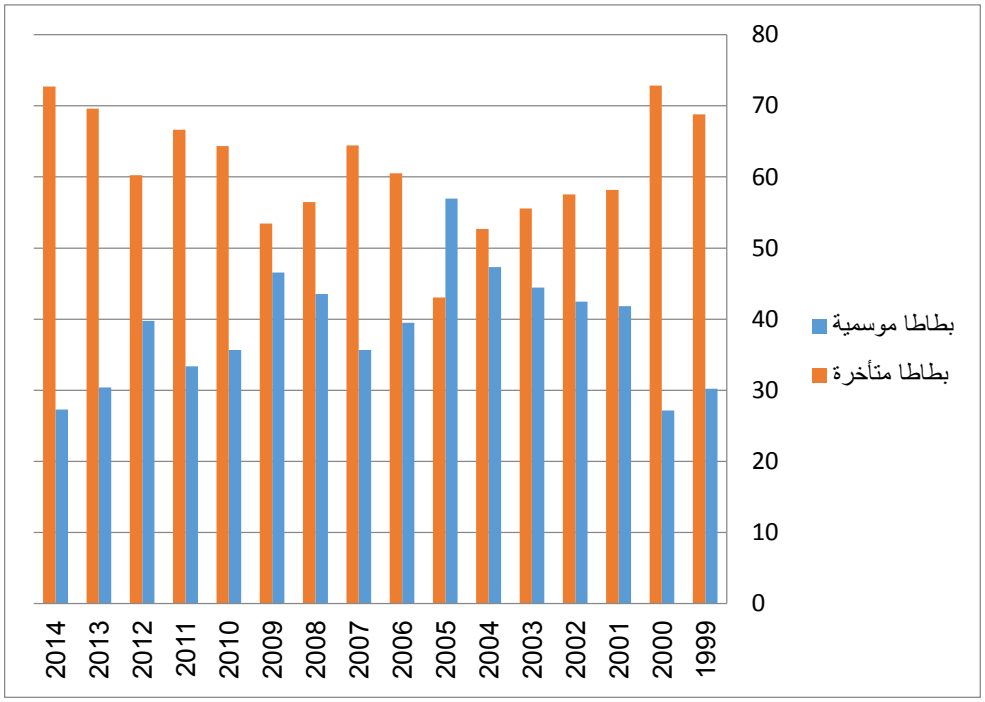

المصدر: معالجة معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي 2014.

وما نشير إليه أن الزراعة في الموسم يشترك فيها إقليم سوف مع العديد من الولايات المنتجة للبطاطا مثل معسكر وعين الدفلى وسطيف وغيرها، وبالتالي هذا الأمر يسبب تشبعا في السوق وخصوصا في أشهر ماي وجوان وجويلية مما ينجم عنه انهيار أسعار البطاطا، لذا فالفلاح في الإقليم يفضل التضحية بهذا الموسم ويزرع فقط ما يمكن تسويقه محليا والمفارقة هنا أن إنتاج البطاطا خلال الموسم أحسن من حيث المردود حيث قد يصل إلى ضعف ما ينتج في الموسم المتأخر وذلك لتزامنه مع الموسم حيث يكون المناخ مساعدا للحصول على المردود الوفير، فالسوق هو المتحكم الأساسي في ذلك، إضافة أن الزراعة في الموسم لا تتطلب تكاليف إضافية مثلما تتطلبه البطاطا المتأخرة خصوصا التسميد وخدمة الأرض والمتابعة.

Ⅱ-2-1-5 المساحات المستغلة في زراعة البطاطا إلى المساحة الزراعية المستغلة (SAU) للفترة 1999-2014:

لإبراز المكانة التي أصبحت تحتلها زراعة البطاطا بالإقليم فقد حاولنا أن نقارن المساحة المخصصة لها مقارنة إلى المساحة المستغلة زراعيا وهي كما موضحة بالجدول.

جدول رقم" 44" نسبة المساحة المستغلة في زراعة البطاطا للفترة 1999-2014:

الموسم	المساحة المستغلة زراعيا (هكتار)	مساحة البطاطا(هكتار)	النسبة %
1999/1998	17 678	614,3	3,47
2000/1999	17 737	804	4,53
2001/2000	17 747	707,4	3,98
2002/2001	18 374	165,4	9,00
2003/2002	19 200	2 522,5	13,13
2004/2003	20 331	4 403	21,65
2005/2004	25 872	6 693	30,60
2006/2005	23 662	7 340,5	31،02
2007/2006	23 889	7 180,5	30,05
2008/2007	26 168	11 237	42,94
2009/2008	25 902	14 173	54,71
2010/2009	31 200	18 766	60,14
2011/2010	35 829	23 957	66,86
2012/2011	38 031	30 159	79,30
2013/2012	44 623	34 980	78,39
2014/2013	46 921	33 000	70,00

المصدر: معالجة معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي 2014.

من خلال المنحنى البياني المعبر عن تطور المساحات المخصصة لزراعة البطاطا و بمقارنتها بالمساحة المستغلة زراعيا نلاحظ أن زراعة البطاطا تعتبر طفرة حقيقية حيث أنه خلال 16 سنة تضاعفت المساحة أكثر من 20 مرة مقارنة ببقية المنتجات الزراعية الأخرى فهي بداية تحول حقيقي في النظام الزراعي بالإقليم حيث أن المنطقة شهدت توجها عاما نحو التخصص في إنتاج البطاطا نظرا للمردود الكبير الذي يعرفه هذا المحصول مقارنة ببقية المحاصيل الزراعية الأخرى، وتعتبر سنة 2002م بداية لهذا التحول الكبير حيث انتقلت نسبة الأراضي الخاصة بمحصول البطاطا لـ 13% مقارنة بالمساحة المستغلة زراعيا لتستمر في الارتفاع حتى قاربت الـ80 % سنتي 2012 و2013.

منحنى رقم" 28":تطور مساحة البطاطا للفترة 1999-2014

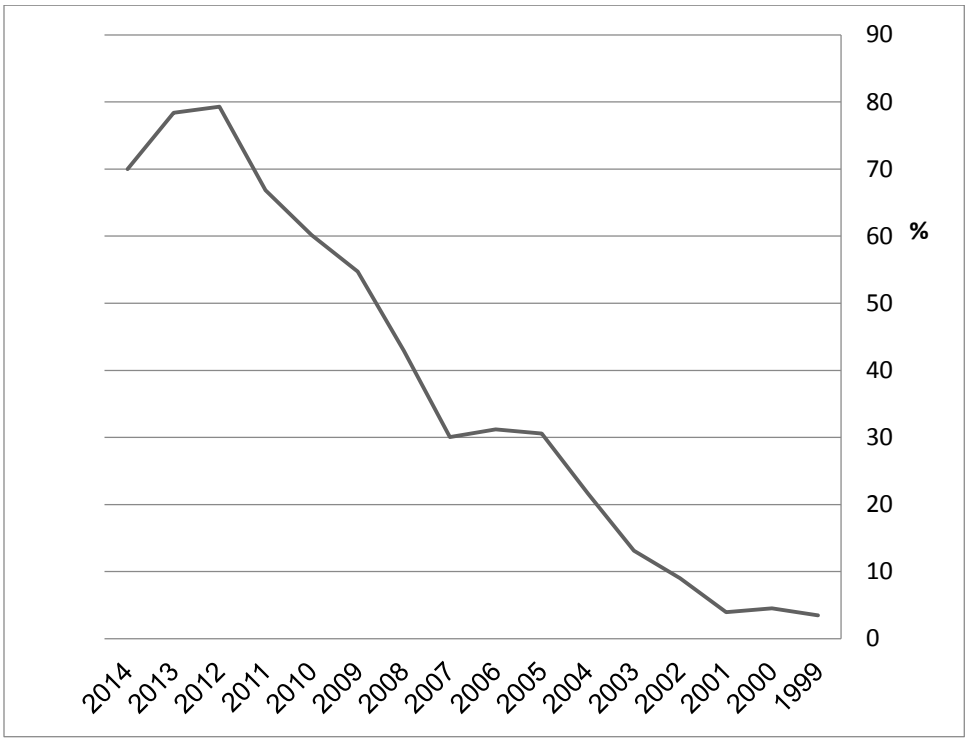

المصدر: معالجة معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي 2014.

- **أنواع البطاطا المنتجة في الإقليم[1]:**

لقد أجريت عديد التجارب من طرف المزرعة النموذجية وانتقاء البذور (FDPS) بعين البيضاء بولاية ورقلة وحاسي بن عبد الله وكذا بمناطق إنتاجها بإقليم سوف بهدف معرفة أي الأنواع التي تتلاءم مع طبيعة المنطقة والأنواع هي كالتالي:

- البطاطا الموسمية: هناك 11 (إحدى عشر) نوع وهي: Carmine)،Monalisa ، Atika ، Arsy،Désirée(Lola، Folva، Agria، Diamant، Escort، Rosora **)** تم تجربتهم بالمنطقة.

- البطاطا المتأخرة:التجارب في الموسم المتأخر شملت 6 (ستة أنواع) وهي: Escort)، Désirée،Spunta، Nicole، Cardinol، Diamant.)

ومن خلال تحليل النتائج المتعلقة بالمردود على أساس القاعدة 250 ق/هـ بينت أن الأنواع (Escort Spunta،Diamant،Nicole،)هم أكثر مردودا بالمناطق الصحراوية(280 ق/هـ) مع تجاوز الإنتاج لـ (353 ق/هـ) بإقليم سوف خاصة نوع Spunta هذه النوعية تعرف بالبطاطا البيضاء، وهي مطلوبة بكثرة في السوق، وعموما يمكن القول أن منتوج البطاطا له مردود كبير بالمناطق الجنوبية وسوف خصوصا، وهو ما جعل المصالح المتخصصة تفكر في إنتاج أنواع من البذور تتوائم مع طبيعة المنطقة.

II -2-2 محصول الطماطم: المساحات-الإنتاج.

يكتسي إنتاج الطماطم أهمية كبيرة لدى بعض فلاحي المنطقة نظرا للمردود المعتبر الذي تحقق في بعض المناطق، مع العلم أن محصول الطماطم لم يعمم بنفس الطريقة لمنتوج البطاطا، فهو يتواجد فقط بجهات معنية، وبداية التجربة كانت في بلدية المقرن التي أصبحت قطبا متخصصا في زراعتها.

[1]ITDAS:L'Agriculture en zones saharienne،bilan de vingt années depuis 1986-2006;p-p:74-75.

Ⅱ-2-2-1 تطور مساحات ومردود محصول الطماطم بالإقليم للفترة 1999-2014:

خلال العقود الثلاث الأخيرة لم تعرف مساحات الطماطم ارتفاعا كبيرا فقد انتقلت المساحة المستغلة في زراعتها من 148 هـ إلى 1061 هـ حيث أن نسبتها إلى المساحة الزراعية المستغلة لم تتعدى 2.26%، لكن الأكثر أهمية من كل هذا هو الطفرة التي حدثت ففي البداية كان متذبذبا وتراوح المردود بين 90 و200 ق/هـ حتى سنة 2012، لكن في السنوات الأخيرة ارتفع المردود بشكل مذهل ووصل لأزيد من 480 ق/هـ وذلك يعود للعناصر التالية:

- التحكم في طرق العمل والتنظيم في الزراعة ومتابعة منتوج الطماطم من طرف فلاحي المنطقة.
- استعمال نوعيات معينة من بذور الطماطم التي أبدت تأقلما واضحا وأثبتت نجاحها في المنطقة من خلال مردودها المرتفع.

Ⅱ-2-2-2 التوزيع المجالي لمحصول الطماطم:

فيما يتعلق بتوزيعها المجالي عبر الإقليم ووفقا لأخر موسم فلاحي موسم فلاحي 2014/2013 والذي اعتمدناه كون هذا المحصول لم يعرف انتشارا إلا في السنوات الأخيرة، وتظهر كما بالجدول.

جدول رقم "45": التوزيع المجالي لمحصول الطماطم في إقليم سوف للموسم الفلاحي 2014/2013

البلدية	المساحة(هكتار)	الانتاج(ق)
الوادي	8,82	4 120
الرباح	6,5	2 900
وادي العلندة	7,58	3 480
البياضة	4,5	2 000
النخلة	3	1 300
قمار	76,2	33 600
كوينين	5	2 200
الرقيبة	70,12	30 620
تغزوت	50,08	22 080
الدبيلة	60	27 000
حساني عبد الكريم	23	11 200
حاسي خليفة	89	43 800
سيدي عون	75	37 200
الطريفاوي	66	33 200
المقرن	471	234 100
ورماس	35,08	15 080
العقلة	3	1 300
ميه ونسة	7,08	3 180
المجموع	1 060,96	508 360

المصدر: معالجة بيانات الدليل الإحصائي لمديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي 2014.

من خلال الجدول نلاحظ أن 39,44% من إجمالي مساحة الطماطم أي 471 هكتار موجودة في بلدية المقرن لوحدها باعتبارها البلدية متخصصة في إنتاج هذا المحصول.

ويمكن أن نقسم التوزيع المجالي حسب الفئات التالية:

1.مناطق ذات الاستغلال الواسع جدا لزراعة الطماطم: وتتمثل في بلدية المقرن التي تتجاوز بها مساحة الطماطم 471 هـ.

2.مناطق ذات مساحة ذات المساحة الضعيفة لزراعة الطماطم: وهي المناطق التي تتراوح فيها مساحات إنتاج محصول الطماطم بين 23 هـ و89 هكتار تتواجد شمال الإقليم وتحيط ببلدية

المقرن وقريبة منها وتشمل بلديات قمار، الرقيبة، الطريفاوي، الدبيلة، حاسي خليفة، ورماس، سيدي عون، حساني عبد الكريم وتغزوت.

3.مناطق ذات المساحات الضعيفة جدا المخصصة لزراعة الطماطم:

وهي المناطق التي تتواجد جنوب بلدية كونين مرورا في بلدية الوادي وصولا إلى المناطق الجنوبية بما في ذلك بلديتي ميه ونسة وواد العلندة.

خريطة رقم"13" التوزيع مساحة زراعة الطماطم حسب البلديات لسنة 2014

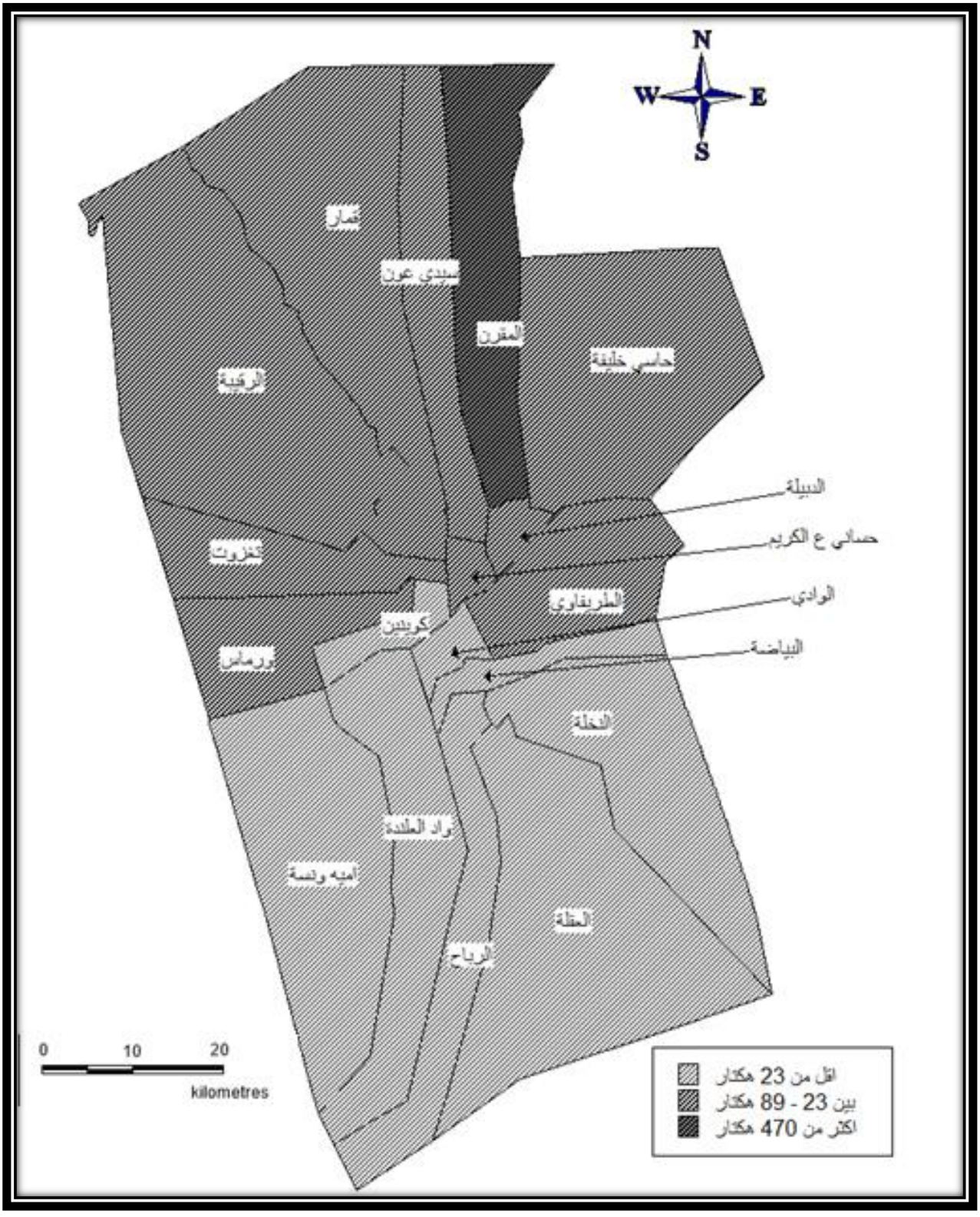

المصدر: معالجة بيانات الدليل الإحصائي لمديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي 2014.

II-2-2-3 أنواع بذور الطماطم المستعملة في الإقليم

يستعمل الفلاحون في المنطقة عديد الأنواع من بذور الطماطم، واستمرت التجارب الميدانية بهدف تحسين المردود، حيث لاحظنا انتقال المردود من 90 ق/هكتار بداية التسعينات من القرن العشرين لأزيد من 480 ق/ هكتار في الموسم 2013-2014، ووفقا لزيارات ميدانية ومعاينات مع عدة فلاحين من بلدية المقرن فقد تجاوز الإنتاج للهكتار أزيد من 600 ق/هـ.

والأنواع المستعملة هي كالتالي: (Salima- Petra- Aya)، والأكثر زراعة هي الأنواع (Chifa- Linda- Clovis- Rawan)، ووفقا للتجارب فالنوعية التي أبدت تأقلما واضحا من المنطقة ونوعية المياه والمناخ هي (Salima) التي تعطي مردود يفوق الـ 400 ق/هـ.

II-3 زراعات الأخرى المهمة بالإقليم:

هناك بعض الزراعات الأخرى التي أخذت منحى تصاعديا من حيث الإنتاج أو المردود وجب الإشارة إليها وهي البطيخ الأحمر والاصفر إضافة إلى زراعات أخرى اشتهر بها الإقليم كزراعة التبغ.

II-3-1 التبغ: المساحات – الإنتاج

بدأت زراعة التبغ في الإقليم قبل القرن التاسع عشر، بعد أن جلبت بذوره من فرنسا، وحقق مردودا معتبرا في بداية زراعته حيث كان يسوق في شمال الجزائر وجزء منه يوجه نحو الجمهورية التونسية قبل أن تنجح زراعته في تونس. والتبغ لا يحتاج إلى أراض عشبية بل كل ما يحتاج له هو قربه من المياه، ويزرع في مناطق تعرف "بالرابعة" أو الغية، وتتركز زراعته في الإقليم بمنطقة قمار والرقيبة وسيدي عون، والكثير من الفلاحين يتجنبون زراعته بحكم البعد الإيديولوجي.

II-3-1-1 تطور مساحات محصول التبغ للفترة 1999-2014م

خلال العقود الأخيرة لم تشهد مساحات التبغ زيادة معتبرة فقد انتقلت المساحة من 960 هـ سنة 1999 إلى 1435هـ والسبب هو عدم رغبة الكثير من الفلاحين بالإقليم مزاولة هذا النشاط لأنهم يعتبرونه أمرا محرما دينيا، هذا من جانب ومن جانب أخر فالمنتجون لمحصول التبغ ملزمون ببيع إنتاجهم للمؤسسة الوطنية للتبغ والكبريت بأسعار محددة إداريا، ويمنع بيعه لغيرها وتنجر عن ذلك عقوبات جزائية.

أما بالنسبة للمردود فقد تراوح بين 1999م و2008م بين 13 قنطار/الهكتار و17 قنطار/هكتار قبل أن يرتفع بداية سنة 2009م ليصل إلى 23 ق/هـ والسبب يعود لكون التبغ لا يتأثر كثيرا بالعوامل المناخية إضافة إلى تحكم الفلاحين في تقنيات زراعتة منذ زمن، وكذا نتيجة لدور الإرشاد الفلاحي وتطبيق تقنيات زراعية في السقي والتسميد ليشهد المحصول بعض التحسن وتبقى الزيادة في الإنتاج قليلة نظرا لقلة المساحة المزروعة والتي لم ترتفع نتيجة لثبات الأسعار التي تعتبر قليلة أمام خيارات التوجه لزراعات أكثر مردودية وأكثر ربحية.

II-3 -2-1 التوزيع المجالي

مجاليا زراعة التبغ متمركزة في الجهة الشمالية للإقليم ببلدية قمار خصوصا حيث أزيد من 85% من المساحة المزروعة بالتبغ في الإقليم تتواجد بها، ولا نجد بلدية واحدة جنوب الإقليم تنتج هذا المحصول فإضافة للجانب الديني فكذلك عدم ملائمة نوعية التربة التي لا تساعد على نمو المحصول إضافة إلى الرياح والترمل اللذان يعيقان هذا النشاط الزراعي.

II-3 -2 منتوج البطيخ الأحمر والأصفر: المساحات-الإنتاج

عرف الإقليم في السنوات الأخيرة وفره في منتوج محصول البطيخ الأحمر والأصفر (Melons-Pastéque) ، حيث بدا الفلاحون بالإقليم يوسعون المساحات الخاصة بالمنتوج، بما حصلوا على مردود وفير، وقد تطورت المساحات بداية من سنة 1999م حيث قدرت حينها بـ 318 هكتار ولم تتجاوز ان 400 هكتار سنة 2011م

وبعد ذلك تضاعفت المساحة سنة 2012م لتقارب 983 هكتار نتيجة المردود المعتبر الذي وصل لـ 178 قنطار/ الهكتار، إضافة للأسعار المرتفعة في السوق وسهولة تسويقه خصوصا للأسواق المجاورة للإقليم.

الصورة رقم "35": زراعة منتوج البطيخ الأحمر

Ⅱ-3 -2-1 التوزيع المجالي للبطيخ الأحمر والأصفر:

يتركز إنتاج هذا المحصول في بلديات ورماس، ميه ونسه وواد العلندة إضافة لبلديات قمار والرقيبة والدبيلة وحاسي خليفة وسيدي عون ولا نلاحظ اختلافا في المردود بين الجهات حيث يصل 271ق/هـ للسنة الأخيرة، أي أن الفلاحين أصبح لديهم القدرة على التحكم في تقنيات زراعة هذا المحصول، وبالنسبة للبذور فقد تم جلب الكثير من النوعيات من تونس أين تشتهر زراعة محصول البطيخ بنوعيه.

Ⅱ-3 -3 انتاج الزيتون العدد-المردود

كان الموسم الفلاحي 2006/2005 الانطلاقة الفعلية في مشروع غرس مليون شجرة زيتون وانتهت العملية في الموسم 2011/2010م حيث استقر عدد أشجار الزيتون في حدود 200 606 شجرة، وما يلاحظ هو الكثافة الكبيرة لأشجار الزيتون في الهكتار الواحد بعد انطلاقة هذا المشروع، وقد كان الهدف هو الوصول لـ 400 شجرة بالهكتار بالمناطق الجنوبية والمناطق السهبية ، وفيما يتعلق بالمردود فالمتوسط بالمناطق الشمالية يتراوح بين 14 - 56 كلغ/للشجرة الواحدة، في حين أنه بالإقليم أقل من المعدل بل ووصل لحدود 3,2 كلغ/شجرة الواحدة في السنوات الأخيرة، مع وجود سنوات وصل فيها معدل الإنتاج لـ 70 كلغ/شجرة(مع التحفظ على الرقم) سنة 2004م، وتراجع بعدها لـ30,88 كلغ للشجرة سنة 2005م، ليصل إلى حد أدنى يقدر بـ 3,29كلغ/شجرة سنة 2014م، وما يفسر هذه الأرقام أنها كانت تمثل احصائيات المزرعة النموذجية الضاوية المتواجدة ببلدية الوادي حيث أنها مستثمرة خاصة وبها معصرة للزيتون وكانت هناك متابعة مستمرة للمنتوج لتحقيق أفضل الأرقام. وبعد الموسم 2005-2006م بدأ التوسع في إنتاج الزيتون في باقي بلديات الإقليم خصوصا بلدية الرقيبة وحاسي خليفة والطريفاوي وسيدي عون وذلك في عديد المستثمرات الخاصة.

وما يفسر تراجع المردود هو اعتماد الفلاحين في الزراعة على نوعية الشملال وذلك بنسبة أكثر 90% حيث هي تعاني من مرض انتشر في كامل البحر الأبيض المتوسط يتسبب بسقوط المنتوج قبل النضج ويعود اختيار هذا النوع من المنتوج لاستغلاله في إنتاج زيت المائدة والذي يتميز في المنطقة بدرجة حموضته التي لا تتجاوز 2% عكس حموضة المنتوج بالمناطق الشمالية التي تتجاوز 5%.

جدول رقم " 46" تطور أعداد –انتاج-مردود الزيتون للفترة 1999-2014م

الموسم	تطور المساحة المنتجة	اجمالي الانتاج (بالقنطار)	تطور العدد الاجمالي الأشجار الزيتون	تطور عدد أشجار الزيتون المنتج	تطور المردود (كلغ/ للشجرة الواحدة)
1999/1998	6,8	95,2	4 760	1 360	7
2000/1999	8,4	119	5 712	1 700	7
2001/2000	10,2	203	5 712	2 040	9,95
2002/2001	20,3	555	7 026	4 040	13,74
2003/2002	21,2	732	9 028	4 138	17,69
2004/2003	26,2	3 554	12 492	5 078	69,99
2005/2004	24,8	1 524	63 808	4 935	30,88
2006/2005	25,4	1 184	329 134	7 991	14,82
2007/2006	33,9	916,5	569 141	11 804	7,76
2008/2007	131,4	2 553	564 701	34 796	7,34
2009/2008	239	4 409	565 900	89 243	4,94
2010/2009	397,9	6 670	590 200	143 180	4,66
2011/2010	668,9	7 924	606 200	246 180	3,22
2012/2011	780	11 709	606 200	292 475	4,00
2013/2012	951	11 394	606 200	256 572	4,44
2014/2013	995	12 316	606 200	373 287	3,30

المصدر: معالجة بيانات الدليل الإحصائي لمديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي 2014.

فبعد 10 سنوات من بداية تعميم تجربة إنتاج الزيتون (مع العلم أن شجرة الزيتون تعتبر منتجة بعد مرور 5 سنوات على الأقل من زراعتها)، فهناك توسع كبير في المساحات، واستقرت بعد 2010، لكن مع تراجع في المردود بسبب مرض سقوط الثمار قبل الجني مما جعل السلطات تلجأ للاستعانة بالخبرة الأجنبية.

ما يمكن قوله عن هذه الزراعة هي أنها زراعة لازالت في بداية الطريق، وان لم تجد حلولا واهتماما أكبر من الفلاحين، فستتراجع وتتقهقر في السنوات القادمة بسبب عديد المشاكل وأهمها

قلة المردود، ومن خلال المعاينات لاحظنا وجود عديد الفلاحين ممن يقومون باقتلاع أشجار الزيتون وتعويضها بمنتوج البطاطا ومحاصيل أخرى.

خلاصة:

حققت بعض المحاصيل الزراعية بالإقليم نجاحا معتبرا وساعد على ذلك المردودية الكبيرة لبعضها خصوصا تلك الزراعات الاستراتيجية مثل البطاطا والطماطم ، فتطور الإنتاج جعل من الإقليم مستقطبا مهما للولايات الشمالية في عدة منتجات فلاحية، وما يشار له هو أن آليات السوق تطبق واقعا بالإقليم فعلى سبيل المثال لا الحصر يعرف انتاج البطاطا الموسمية مردودا كبيرا يفوق ما تحققه البطاطا المتأخرة، لكن في ظل منافسة ولايات أخرى وما قد يسببه ذلك من تراجع في الأسعار، يفضل فلاحوا المنطقة زراعة البطاطا المتاخرة كون الإقليم لا يشهد منافسة من بقية الولايات الأخرى، وبدأت زراعة الطماطم تعرف الانتشار والتوسع خصوصا في بلدية المقرن التي تعتبر بلدية مختصة في انتاج الطماطم (وقد أصبحت تنظم سنويا عيد الطماطم للتسويق لمنتوجها) وبمردود وفير ينافس من حيث الجودة والكمية افضل الولايات المنتجة له.

وقد بقي الإقليم محافظا على زراعة التبغ التي تعرف نوعا من الاستقرار فلم ينتشر في كامل جهات الإقليم للوازع الديني حيث يرفض الكثير من الفلاحين زراعته.

وتوجد أنواع زراعات أخرى بالرغم من مردودها المرتفع فالدولة لم تشجع قيامها كونها لا تدخل ضمن الزراعات الاستراتيجية.

خلاصة الفصل:

شهد الإقليم تحول جوهريا في النظام الزراعي، ويظهر ذلك من خلال تطور المساحات المستغلة زراعيا (SAU) حيث انتقلت إلى الضعف سنة 2014 ووصلت لـ 410 76 هـ، وعمدت الدولة لتقديم الدعم لمختلف المنتجات الزراعية خصوصا النخيل الذي تدهورت وضعيته بالإقليم بسبب مشكلة صعود المياه، وذلك بدعم زراعته في مختلف البرامج خاصة ما تعلق بالامتياز الفلاحي.

مختلف الصعاب التي واجهها الفلاحون لم تقف عائقا أمام إرادة الفلاحين بالإقليم، ولا أدل على ذلك المساحات الواسعة من البطاطا التي غيرت طبوغرافية المجال، حيث وبلغت مساحات البطاطا سنة 2014م حوالي 80% من المساحة المستغلة الزراعية بالإقليم، وساعد هذا التوسع المردود الاقتصادي الكبير لهذا المنتوج.

ومن جانب آخر ولتبرير الدافع الاقتصادي وراء هذا الخيار، فقد تجنب الكثير من الفلاحين بالإقليم البطاطا الموسمية على الرغم من مردودها الكبير لتجنب المنافسة مع المناطق المنتجة الأخرى مثل عين الدفلى، معسكر، سطيف وغيرها، واختيار نوع البطاطا المتأخرة والتي بالرغم من وجود بعض المنافسة إلا أن مخاطر زراعتها بالولايات المعنية أكبر بسبب تساقط الأمطار مما يجعل ولوج الأسواق أكثر راحة.

إضافة لمنتوج البطاطا، هناك منتوجات أخرى عرفت اهتماما كبيرا بالمنطقة مثل الطماطم التي اختصت بها بلدية المقرن، وكذا منتوج البطيخ والتبغ، أما زراعة الزيتون فعلى الرغم من الدعم الكبير من الدولة إلا أن الصعاب التي يواجهها الفلاحون تجعل هذا المنتوج مهددا، وما يشار له أن هناك بلديات بالإقليم اختصت بالإنتاج الفلاحي وحافظت على ذلك وهي بلديات قمار، الرقيبة، حاسي خليفة، الدبيلة، وطريفاوي، سيدي عون، المقرن وهي تقع شمال الإقليم، أما باقي البلديات فلها توجهات أخرى خاصة تربية المواشي بالجهة الجنوبية.

وقصد الوقوف عن قرب عن واقع التحولات سنحاول ان نعرض نماذج زراعية ناجحة بالإقليم في الفصل الموالي.

الفصل السابع

عرض نماذج زراعية ناجحة ومساهمتها

في التنمية محليا ووطنيا

الفصل السابع

عرض نماذج زراعية ناجحة ومساهمتها

في التنمية محليا ووطنيا

تمهيد:

عدد الفلاحين المسجلين في غرفة الفلاحة بولاية الوادي يبلغ 500 7فلاح، وقد عرفت ولاية الوادي قفزة نوعية في الإنتاج الفلاحي منذ بداية التسعينيات اين ظهرت تجربة زراعة البطاطا كتجربة أولى في المزرعة النموذجية الضاوية وكذا مزرعة منقر بعد سنة 1993م انتشرت في الإقليم بمساحات صغيرة.

فقد كانت الفلاحة آنذاك فلاحة معاشيه وأخذت بعد ذلك الفلاحة منحى الجدوى الاقتصادية، اذ شهدت الولاية قفزة نوعية بداية من التسعينيات بحيث لوحظ أن المساحة عرفت وتيرة تصاعدية وتطورت التجربة لفترة 20 سنة بعد عديد الأخطاء الناجمة عن نقص المعاهد التقنية وبحكم ان المنطقة ذات خصوصية رملية صحراوية، بالأمس كانت صحراء قاحلة والفلاحون هم من طوعوا رمالها، حيث اعتمدت على الرش المحوري المصنع محليا (30% من المساحات تسقى بالرش المحوري حسب غرفة الفلاحة بولاية الوادي) والذي يعتبر السبب الرئيسي للحصول على هذا المردود السنوي في موسمين.

حيث ان الرش المحوري يعتبر وسيلة في إطار تعزيز قدرات المستثمرات في ولاية الوادي كمناطق دائرية رملية، ولإنجازه ثمة تكلفة كبيرة ونفقات استثمارية أولية قبل الإنتاج من تهيئة وكهرباء ونقب مائي تم انجاز الرش المحوري والذي تم تصنيعه محليا من طرف حرفي في بلدية قمار سنة 1995م وهو غير متكون وغير متحصل على مستوى دراسي، وكانت تجربة ناجحة من هذا الحرفي المسمى "خيشة التجاني "، وبقي هذا النشاط خارج مدونة الدعم ومن المفروض ان يدرج كصناعة محلية اجدت نفعا ويعتمد عليها مع وجوب تدعيمها.

وقد تطورت تقنيات السقي من محاور صغيرة او ما تعرف بالشمسية، للرش المحوري الذي يغطي مساحات واسعة تصل للهكتارين، وهو ما أبدعه هذا المواطن البسيط، ولم يدخل هذا الانجاز في مدونة الدعم في شقيه (FNDA-PNDA) بحكم عدم وجود معايير دولية للمرش وصلاحيته يمكن الاعتماد عليها.

المبحث الأول

تجارب زراعية ناجحة -الواقع والافاق-

تمهيد:

اصبح إقليم سوف محط أنظار التجار من مختلف اقطار الوطن بل وتعدى ذلك أن أصبح مستقطبا للكثير من المهتمين من خارج الوطن، الذين انبهروا للمستوى الذي بلغه النشاط الزراعي في منطقة صحراوية، حيث انه في السنوات الأخيرة سجلت زيارات متعددة لوفود أجنبية من دول أوروبية وعربية وكذا من الولايات المتحدة الأمريكية للاطلاع عن كثب عن طرق الزراعة وتقنياتها وكذا التعرف على مختلف المنتجات الزراعية ومردودها ومدى مطابقتها للمعايير الدولية خصوصا ما تعلق بالجانب البيئي، واهم ما يثير الاهتمام هو وفرة الإنتاج لعدة محاصيل زراعية بما يستجيب لمعيار الجودة خاصة المنتجات البيولوجية، وسنحاول تسليط الضوء على بعض الجوانب في انتاج بعض المحاصيل الاستراتيجية أو تلك التي لها أهمية سواء محليا او دوليا.

I- عرض نماذج لبعض المحاصيل الزراعية :

I.1- الخضروات :

I-1-1 عرض تجربة محصول البطاطا بإقليم سوف :

تعتبر البطاطا غذاء للكثير من شعوب العالم فهي زراعة استراتيجية لقيمتها الغذائية العالية، وبالإقليم تزرع في موسمين وتعرف الاولى بالبطاطا الموسمية والثانية بالبطاطا المتأخرة وهي

تتربع على مساحة 000 35 هكتار بالولاية حسب اخر الاحصائيات لسنة 2017م، ويتم التركيز على نوع البطاطا المتأخرة التي تزرع في الفترة بين أوت – سبتمبر يتم زراعة 000 25 هكتار (000 10 هكتار للموسمية)، ويكون الاعتماد بشكل كبير على العنصر البشري في ظل عدم وجود مكننة أو صعوبة استعمالها في منطقة رملية (Zone sableuse) فلا يمكن التحكم في استقامة الزرع – كما في الترب الطينية وبالتالي ضرورة انجاز مكننة مكيفة في المنطقة (création de matériel adapté à la zone) ويتم قلعها في أخر الموسم بين 15نوفمبر وبداية شهر أفريل حيث أن هناك تلاحما بين المواسم .

الخريطة الزراعية في الجزائر لمحصول البطاطا تقدر ب 000 105هكتار، منها 56000 هكتار للبطاطا المتأخرة وتمثل حصة ولاية الوادي منها 000 25هكتار بين الموسمية والمتأخرة التي تستمر عملية قلعها 5 أشهر كاملة ويحتفظ بها تحت التربة في حقولها مخزنة طبيعيا دون ان تتعرض للتلف كون البطاطا محصولا يمكن أن يبقى محافظا على جودته في مناخ لا ترتفع فيه درجة الحرارة فوق14° وفقا للمختصين .(درجة حرارة التربة لا تزيد عن 21°)، ومساحة000 25 هكتار تكون فيها مساحة البطاطا الموسمية اقل وهذا لوجود منافسة مع ولايات الشمال ويتم تطبيق الدورة الزراعية لكي نحافظ على راحة الارض وتثبيت الازوت العقدي (زراعة الحبوب الفول - الفول السوداني -الثوم – الخرطال –والا علاف الموجهة لثورة الحيواينة والتى اصبحت ولاية الوادي واحدة من الولايات التي انتشر فيها التسمين)

ويرجع سبب الاعتماد على البطاطا المتأخرة بالرغم من مردودها الأقل من الموسمية كون بولايات الشمال هناك مخاطر تعترض عملية قلع المنتوج في حال تساقط الامطار فلا يستطيع الفلاحون القلع والدخول للحقول لصعوبة ذلك، على العكس في إقليم سوف يمكن قلع البطاطا ولو كانت الأرض مبللة.

ويصل انتاج البطاطا بالإقليم لـ 000 000 13 قنطار سنويا مع تعداد سكان الجزائر والذي يقارب الـ 40 مليون نسمة يصبح نصيب الفرد 0,32 قنطار سنويا مع العلم أن البطاطا المنتجة في سوف تعتبر من أجود أنواع البطاطا المصنفة في الجزائر ولا تنافسها اي نوعية أخرى، على اعتبار أن الفلاحين بالمنطقة لا يفرطون في استعمال السماد فهي بطاطا شبه بيولوجية والدليل الطلب الكبير عليها واذا اعتمدنا مؤشر الاسعار في الاسواق الوطنية فان سعرها مرتفع

بين 5-7 دينار عن بقية الأنواع ، ووفقا لإحصائيات والتي صرح بها اصحاب الموازين يصل عدد الشاحنات في ذروة الانتاج لـ 1 000 شاحنة شهريا بمتوسط حمولة 80 قنطار يوميا توزع لكل الأسواق الوطنية (أكثر من 60%)وبقية ولايات الوطن في حين ان نوعية البطاطا الحمراء يتم توزيعها لـ 8 ولايات فقط وهي خنشلة – تبسة – ورقلة –غرداية – المسيلة – تمنراست – اليزي ، مع العلم ان انتاج البطاطا في الجزائر مقسم 80% بيضاء و20%حمراء، و تعتبر البطاطا البيضاء هس الأكثر طلبا في الأسوق الجزائرية.

وأهم الأسواق التي توجه لها بطاطا الوادي ويعاد توزيعها لباقي ولايات الوطن هي:

- سوق بوزقزة ببومرداس

- سوق سي محمد بوقرة بولاية البليدة (الرافيقو).

- سوق شلغوم العيد بولاية ميلة.

- سوق وهران ويتكفل تجار معسكر بنقلها لها لتغطي حاجيات ولايات الغرب الجزائري، خصوصا في فترة الشتاء (البطاطا المتأخرة)، وبالنسبة للبطاطا الموسمية فهناك منافسة شديدة مع الولايات المنتجة مما يجعل الفلاحين بالمنطقة يتجنبون زراعتها ويستغلون الأراضي أما للراحة أو تطبيق الدورة الزراعية وزراعة مختلف المحاصيل خصوصا منتوج الحبوب الذي عرف توسعا كبيرا بداية من 2007م (وهو يشكل منتوج مستقبلي بالنظر لمردوده المعتبر).

تنطلق فترة زراعة البطاطا الموسمية في إقليم سوف من 25 جانفي حتى 20 فيفري، وتستمر فترة نضج المحصول 120 يوما أي ان عملية جني المحصول تبدأ في أواخر شهر ماي وبداية شهر جوان وقبل دخول شهر جويلية حيث تعرف درجات الحرارة ارتفاعا كبيرا (أي ان الجزائر تمتلك خصائص الفصول الأربع حيث بالإمكان أن تستمر زراعة المحاصيل الزراعية طوال السنة حسب مختلف المناطق وجهات الوطن).

ويمكن الإبقاء على البطاطا المتأخرة مخزنة في الأرض دون الحاجة لغرف التبريد طوال الفترة التي تبقى فيها درجات الحرارة دون 17 درجة مئوية.

I-1-2 عرض تجربة انتاج محصول الطماطم بإقليم سوف :

بالأمس القريب لم تكن الطماطم المعروفة حاليا تنتج في إقليم سوف، وكانت توجد نوعية واحدة معروفة محليا باسم" السمسم" أو "الربعية" وهي طماطم من الحجم الصغير، وفي سنة 2008م بدأت التجربة بمساحة لا تتعدى 100 هكتار، وفي سنة 2014م وصلت المساحة لـ 500 2 هكتار ببلدية المقرن (منطقة وادي المالح)، وشهد الإنتاج تلك السنة مردودا مرتفعا حيث تجاوز العرض الطلب مما تسبب في خسائر فادحة للفلاحين، وتم رمي كميات كبيرة في المزابل بعد تلفها، حيث يتم زراعة الطماطم في شهر أوت وعملية الجني تكون في شهر نوفمبر.

وقد انفرد إقليم سوف بزراعة الطماطم الحقلية المكشوفة في ظل وجود عنصر بشري استطاع ان يتحكم في زراعتها لما تتطلبه الطماطم من عناية كبيرة كونه محصول سريع التلف، لتعمم تجربة زراعة الطماطم في المقرن بالانتقال عن طريق التماس بين الفلاحين، وأصبحت دائرة المقرن متخصصة في زراعة الطماطم، وتكمن هنا اهمية التخصص في استقطاب هذه الدائرة لكل المهتمين بهذه الزراعة بعد خلق سوقين لهما استقطاب وطني (الجديدة بسيدي عون والمقرن)، ويرجع نجاح منتوج الطماطم لطبيعة الأرض الجبسية والمياه (أراضي الصحن)،

وتتطلب زراعة الطماطم عملا كبيرا، وتعتبر من الزراعات ذات التكلفة المرتفعة حيث تصل تكلفة الهكتار الواحد 000 700 دينار جزائري، أغلبها تمثل أعباء اليد العاملة في مختلف المراحل من الزراعة واستعمال الادوية لمعالجة الامراض التي تعترضها والجني والفرز.

ويتم بالإقليم زراعة الطماطم الحقلية المكشوفة بجلب البذور المهجنة المستوردة من الدول الأوروبية، مع الإشارة لوجود أصناف اثبتت تلاؤمها مع الرطوبة.

واستطاع الفلاحون اكتساب ثقافة زراعة الطماطم من خلال الاحتكاك بالخبراء من خلال الأيام التقنية والتواصل مع الشركات العالمية خصوصا المنتجة للأدوية مثل بعض الشركات العالمية كشركة (RADCORB)، وشركة (BASF) الألمانية، وشركة (PROFERT SEGENTA)، وهي من أكبر شركات صناعى الادوية والأسمدة الاصلية وليست الجنيسة، ومايدل على هذا التحكم هو ما تم تحقيقيه من مردود، حيث بلغ متوسط مردود الطماطم بمختلف أنواعها بين 600-700 قنطار/الهكتار.

ويعتبر انتقال المعلومات بين الفلاحين سببا في تحسن انتاج الطماطم كما ونوعا، مما جعلهم يحققوا أرباحا مادية معتبرة وبالرغم من توسع مساحتها الا انها لم تؤثر على منتوج البطاطا.

عملية سقي منتوج الطماطم تكون بالتقطير بنسبة 100% وتقدر نسبة استعمال هذه التقنية بالولاية وفقا لغرفة الفلاحة بـ 34% ، واستعمال الادوية يكون عن طريق السائل (Soluble)، حيث يتم وضعه في الخزانات ويكون انتقاله عن طريق مياه السقي (الامتصاص عن طريق الجذور)، واثبتت التجربة أن الادوية المستعملة بهذه الطريقة لا تبقى في المنتوج ولا تؤثر على المستهلك، مع العلم ان الطماطم لا يتم معالجتها في مرحلة النضح كونها مرحلة حساسة وكل ما يعطى لها هو الكالسيوم للحصول على طماطم خالية من التشوهات والتجاعيد، وقد حققت عدة أصناف مردودية معتبرة وصلت حتى 800 قنطار/هكتار، وأشهر النوعيات المنتجة هي (Chifa،Aya،Salima،Petra)، ويوجد أكثر من 20 صنفا وأغلب الأصناف نجحت زراعتها بالإقليم.

وبالنسبة لزراعتها يتم استغلال الأراضي موسم بموسم أي أن الموسم الثاني للراحة وكل ما تحتاجه الأرض هو عملية حراثة ميكانيكية معمقة، هذا من جهة ومن جهة أخرى تحتاج الطماطم لبرنامج تكميلي للتغذية (Nutrition)، فهو ضروري خصوصا العناصر الصغرى والكبرى وهي ما تعرف بـ (Elego-element).

وتستمر فترة نضج الطماطم لـ 90 يوما وأصعب مرحلة هي مرحلة الجني والفرز حيث تعتبر فترة حساسة جدا.

وبخصوص عملية حفظ المنتوج لا يمكن تخزين الطماطم أكثر من أسبوع باستعمال أحدث تقنيات التبريد المعروفة بالـ (Fimugation) في غرف التبريد، خصوصا إذا لم تحترم جرعات التسميد وبالنسبة لمسافة الأمان قبل الجني (لزوال مفعول الأدوية) فالأمر لا يشكل أي تهديد كون منتوج الطماطم لا تتم معالجته في مرحلة النضح باعتبارها مرحلة حساسة وتعالج فقط في المراحل الأولى.

و بالنسبة لزراعتها تكون في شهر أوت وعملية الجني تبدأ من شهر نوفمبر وحتى شهر ديسمبر حيث تصبح ولاية الوادي الوحيدة التي تمون الجزائر على اعتبار أن ولاية أدرار من الصعب

أن تسوق منتوجها لعدة أسباب أهمها المنافسة الشديدة مع ولاية الوادي القريبة من الولايات الشمالية إضافة لجودة الطماطم بسوف ومردودها القوي، لان الطماطم المنتجة بأدرار يغلب عليها الطماطم الصناعية.

و مع توقف انتاج الطماطم بالإقليم تنطلق السلسلة الإنتاجية في ولاية بسكرة والتي تعتمد على الزراعة المحمية في البيوت البلاستيكية والعملاقة (Multi chappelle)، والتي تستعمل في ولاية الوادي في زراعة البطيخ الأحمر والأصفر وبعض الخضار، وحينما ينتهي موسم زراعتها في بسكرة يبدأ الموسم انتاجها في عنابة والطارف وعنابة وسكيكدة وهذا في شهر أوت، وفي شهري سبتمبر وأكتوبر يبدأ انتاج ولايات تيبازة وجيجل وبوفيرات بمستغانم، وفي شهري سبتمبر-أكتوبر يبدأ انتاج الطماطم في ولاية ميلة، ويغطي إقليم سوف فترة نوفمبر وديسمبر وجانفي.

و شهد المواسم الفلاحية الاخيرة بإقليم سوف وفرة في انتاج الطماطم ، حيث يعتبر أول موسم تتم فيه عملية تصدير من طرف شركة (Meratref) وكذا مؤسسة البركة، وتمت عملية التصدير عن طريق الشحن الجوي وتم ارسال 17 طائرة بحمولة اجمالية تقدر بـ 15 طن للشحنة الواحدة، وهذا عن طريق الإماراتية للنقل، انطلاقا من مطار هواري بومدين بالعاصمة.

وقد وصل سعر البيع لـ 67 دج، ويوجد تنافس شديد مع جمهورية مصر العربية التي تنتج كميات كبيرة من الطماطم في منطقة البحيرة، وقد بدأت طماطم الوادي تعرف شهرة في العالم خصوصا مع المعارض التي يتم المشاركة فيها للترويج للمنتجات الجزائرية.

ونجحت عملية تصدير الطماطم بسبب وجود صنف يسمى (Mercure)هذه النوعية مقاومة جدا حيث بالإمكان ان تبقى صلبة والمحافظة على شكلها لمدة 20 يوم كاملة، حيث بالإمكان تصديرها بكل راحة وحققت انتاج تجاوز 700 ق/هكتار ومع وجود إمكانية للتصدير فيجب توجيهها للتصدير في فصل الشتاء.

والطماطم الصناعية يمكن انتاجها في إقليم سوف كونها تحتاج لدرجات عالية من التشمس مع وجود ساعات تشمس عالية في الإقليم في فصل الشتاء، حيث يتجاوز مردودها

700 قنطار/الهكتار، ولا تتم زراعتها لعدم وجود مصانع تحويلية بالإقليم، إضافة للخسائر التي قد تنجم عن عمليات النقل باعتباره منتوج سريع التلف وتتطلب إمكانيات إضافية لحمايته.

I.2-عرض تجربة بعض المحاصيل الصناعية بإقليم سوف:

نظرا لطبيعة التربة بالجهة الشمالية للإقليم والتي أثبتت نجاح بعض التجارب الزراعية لبعض المنتجات الصناعية خاصة محصولي التبغ والفول السوداني، وسنحاول أن نقدم عرضا لهاتين التجربتين

I-2-1 عرض تجربة زراعة محصول التبغ بإقليم سوف:

بلغت المساحة المخصصة لزراعة التبغ بالإقليم 1 435 هكتار سنة 2014 منها 1 200 هكتار تتواجد ببلدية قمار لوحدها، وبقية المساحة تتوزع على بلديتي الرقيبة وسيدي عون ويلعب الوازع الديني دورا في محدودية المساحة فالكثير يتجنب زراعتها لحرمتها من الجانب الشرعي.

ويحتل الإقليم الريادة على المستوى الوطني في مساحة التبغ ويتراوح متوسط المردود بين 20-30 قنطار/ الهكتار، ويعرف التبغ المنتج محليا بـ (Le tabac Soufi)

ويتطلب زراعة وانتاج التبغ رخصة من السلطات ويمنع تسويقه لغير المؤسسة الوطنية للتبغ والكبريت-قسنطينة، مما جعل الفلاحين ينتظمون في تعاونية خاصة يسيرها مجلس إدارة انطلقت منذ الفترة الاستعمارية قبل أن تخوصص بعد إعادة هيكلتها وتحويل ملكيتها للفلاحين، وحاليا تضم 64 عاملا منهم 45 عامل موسمي.

ويتطلب زراعة التبغ دراية وتأهيل من الفلاحين تمكنهم من متابعة سيرورة العملية من الزرع إلى غاية الإنتاج، حيث أن العملية تتم على مرحلتين:

المرحلة الأولى: يتم انتاج الشتلات وتعرف بمرحلة التحضير، يتم فيها تحضير الفدان (قطعة أرض بمساحة 6*12 م^2)، والقيام بحرثها وتسميدها بالغبار أو باستعمال الأسمدة العضوية مع إضافة الرمل للتربة للحفاظ عليها من الاحتراق الذي ينجم عن التفاعلات البكتيرية الحاصلة، وبعد ذلك يتم نثر البذور التي يتم الحصول عليها من الأسواق المحلية وتسقى عن طريق الغمر (37% من المساحات المسقية بولاية الوادي تعتمد على هذه الطريقة)، ليتم الحصول على شتلات يتم انتقاءها بعناية وتعرف " بالنقلة " أي نقل الشتلات لأماكن أخرى لزراعتها، وتتم هذه

المرحلة في أراضي صعبة وتسقى بمياه ليست جيدة لأن المرحلة الثانية مهمة بعد نقل الشتلات فكلما وجدت الشتلة تربة أفضل ومياه أجود كان المردود أكبر، ويقوم كل فلاح بشكل منفرد أو بالتعاون بينهم بهذه العملية.

المرحلة الثانية: زراعته التبغ ومتابعتها لغاية مرحلة الجني وتمم الزراعة بوجود تباعد بين الشتلة والشتلة مسافة 40 سم في كل الاتجاهات، وتتطلب عناية كبيرة ومراقبة يومية ومستمرة، وتتم عملية خصي الشتلات (قص الورقات الجديدة بشكل مستمر للحصول على شجيرات جيدة)، وكذا قطع الحشائش من حولها باستمرار، ويتم حماية كل فدان بزرب يحيط به، وأحيانا يتم حماية مجموعة فدادين بزرب واحد، و تتراوح مساحة الفدان بين 9-12 م ^{2}.

صورة رقم " 36 ": زرب يحيط بفدادين التبغ بمنطقة قمار

تنطلق عملية زراعة التبغ في المنتصف الثاني من شهر جانفي ويبدأ موسم الحصاد في شهر ماي على أن ينتهي قبل شهر جويلية للارتفاع الكبير لدرجات الحرارة ويتم تحت اشراف لجنة خاصة ترسل من طرف المؤسسة الوطنية للتبغ والكبريت حيث يجمع بعدها على مستوى التعاونية ليتم تجفيفه وحشوه، وتفرض على الفلاحين ضرائب عن طريق ممثل عن الهيئة في اللجنة الخاصة ويتم تقييم المنتوج واقتطاع الضرائب مباشرة من التعاونية بشكل جزافي(ولا يتم الشراء من الفلاحين قبل أن يقدم وثيقة تسجيل صادرة من مصالح الضرائب)، وتقوم التعاونية بشراء التبغ بسعر ثابت من الفلاحين كل سنة وبلغ السعر سنة 2016 ما قيمته 000 28دج قنطار على أن تتم التسوية بداية شهر سبتمبر من كل سنة، ولا يتم مراجعته الا بعد عدة سنوات،

ويوجد بعض الفلاحين يبيعون المنتوج في السوق السوداء بمبالغ تتراوح بين 000 35 – 000 45 دج / القنطار بالرغم من الرقابة الشديدة من مصالح الامن وتشير احصائيات مصالح الامن بالولاية أن ثلث المنتوج (3/1) يوجه للسوق السوداء، وتستفيد التعاونية من نسبة 5 % من المبيعات وتوزع في شكل علاوات ورواتب على العمال .

ويصل المردود المالي للهكتار الواحد من التبغ بين 000 300دج و000 350 دج.

وقد عرفت زراعة التبغ تحولا كبيرا في اليد العاملة المشرفة على مختلف المراحل فبعد أن كانت تعتبر اليد العاملة عائلية تحولت في السنوات الأخيرة لتصبح يد عاملة متخصصة ونجد في قمار وغمرة يد عاملة أصبحت متخصصة في عمليات خصي والجمع خلال موسم الحصاد،

وما يجب الإشارة له ان زراعة التبغ لا يستفيد خلالها الفلاحين من أي عملية دعم خاصة.

I-2-2 عرض تجربة زراعة محصول الفول السوداني بإقليم سوف:

بدأت زراعته في الإقليم عشر سنوات تقريبا قبل محصول البطاطا أي في ثمانينات القرن العشرين، وعند البدايات كان سقيه يتم عن طريق الغمر أو ما يعرف محليا "بالفدان" بنفس طريقة زراعة التبغ في مساحات صغيرة بين 6-12 م ^{2} ، حيث تنجز بها سواقي بالجبس ليتحول السقي للرش المحوري، وقد حقق المحصول مردودا جيدا، على الرغم من التراجع في مساحاته بداية سنوات الألفين لتعود وتتضاعف وتصل لحوالي 000 2 هكتار سنة 2016م.

وفي الجزائر يزرع الفول السوداني في أربع ولايات إضافة لولاية الوادي وهي:

- الطارف حيث تقدر المساحة بـ 600 هكتار وهو من النوع صغير الحجم.
- الاغواط (أفلو) بمساحة تقدر بـ 250 هكتار.
- أدرار تقدر المساحة بـ 000 1 هكتار.
- غرداية (المنيعة) وتقدر المساحة بـ 1000 هكتار.

ويحتل إقليم سوف الريادة في هذه الزراعة الصناعية الكمالية ويتراوح المردود بين 30-40 قنطار/ هكتار، وتبلغ تكلفة انتاج القنطار الواحد حوالي 000 200دج ، ويصل سعره في السوق لحوالي 170 دج بسبب المنافسة المفروضة في ظل وجود استيراد من بعض الدول خاصة من جمهورية مصر العربية مما يشكل عبئا إضافيا على الفلاحين ويتسبب في خسائر لهم مما

يستوجب تطبيق مبدأ الحماية في اقتصاد السوق للمنتوج الوطني بفرض تعريفات جمركية تسمح للمنتوج المحلي لأن يعرض بأحسن الأسعار.

فترة زراعة الفول السوداني بداية ماي إلى جويلية، والجني يكون بداية من شهر أوت وحتى شهر أكتوبر.

ويعتبر منتوج الفول السوداني بسوف من اجود الأنواع ويمكن في حال استغلت مساحات أكبر وتم توجيه الفلاحين له بدعم الإنتاج أن يكون له مستقبل في ظل سياسة التنويع.

I.3-عرض تجربة زراعة محصول الحبوب (مؤشر ناجح لزراعة استراتيجية مستقبلية):

أدخلت زراعة الحبوب لمدونة مديرية الفلاحة كأحد المحاصيل الزراعية بداية من الموسم الزراعي 2010-2011، حيث كانت البداية على مستوى بلدية قمار بمساحة قدرت ب 100 هكتار، وخلال ثلاث مواسم موالية وصلت المساحة لحدود 381 4 هكتار أي تضاعفت بأكثر من 40 مرة، ويعود ذلك للمردود المعتبر الذي حققه المنتوج بمتوسط 48,77 قنطار/الهكتار، وهو رقم يفوق ما تحققه الكثير من المناطق بالسهول العليا، ويعود سبب نجاح المحصول لطرق السقي التي تعتمد على الرش المحوري، مما يعني وفرة المياه وملائمة مناطق الصحن خصوصا لمنتوج الحبوب على اعتبار انتشار زراعة الحبوب في المناطق الواقعة شمال الإقليم خوصا منطقة حاسي خليفة التي يوجد بها ثلث المساحة بـأكثر من 400 1 هكتار، وبلدية قمار وتغزوت والدبيلة وحساني عبد الكريم وورماس.

وكانت زراعة الحبوب بداية من باب التجربة، لتعتمد بعد ذلك في إطار تطبيق الدورة الزراعية واستجابة الفلاحين للإرشاد التقني وأراء الخبراء باعتبارها زراعة مغذية للتربة بالأزوت خصوصا.

منحنى رقم "29 ": تطور مساحة الحبوب بإقليم سوف للفترة 2011-2014

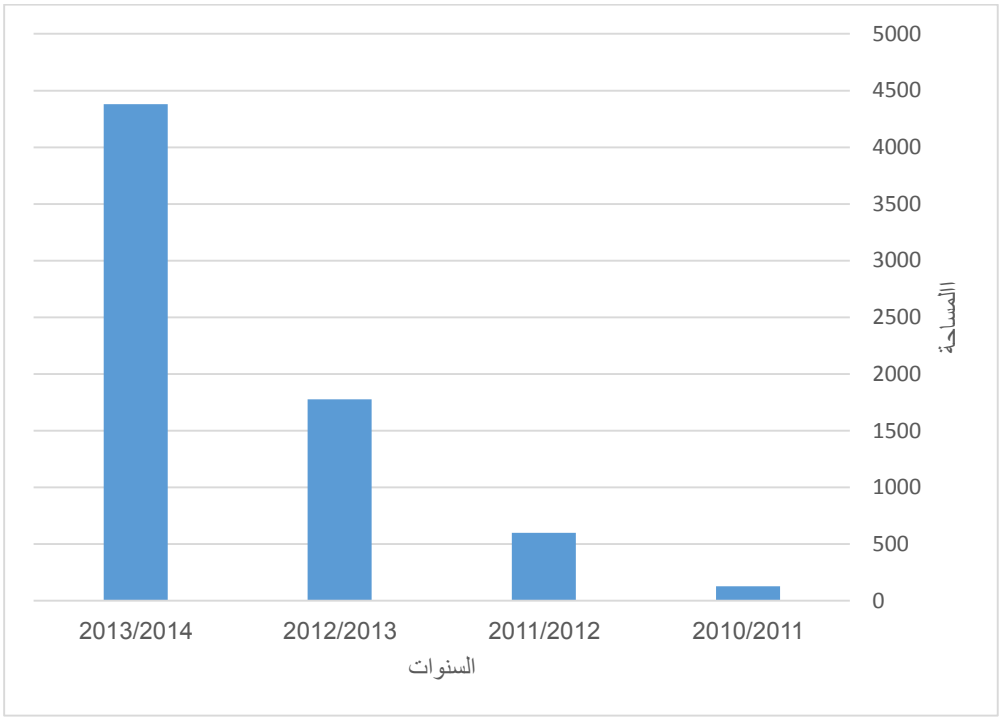

المصدر: معالجة معطيات الدليل الإحصائي لمديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي 2014

منحنى رقم " 30 " : تطور مردود الحبوب بإقليم سوف للفترة 2011-2014

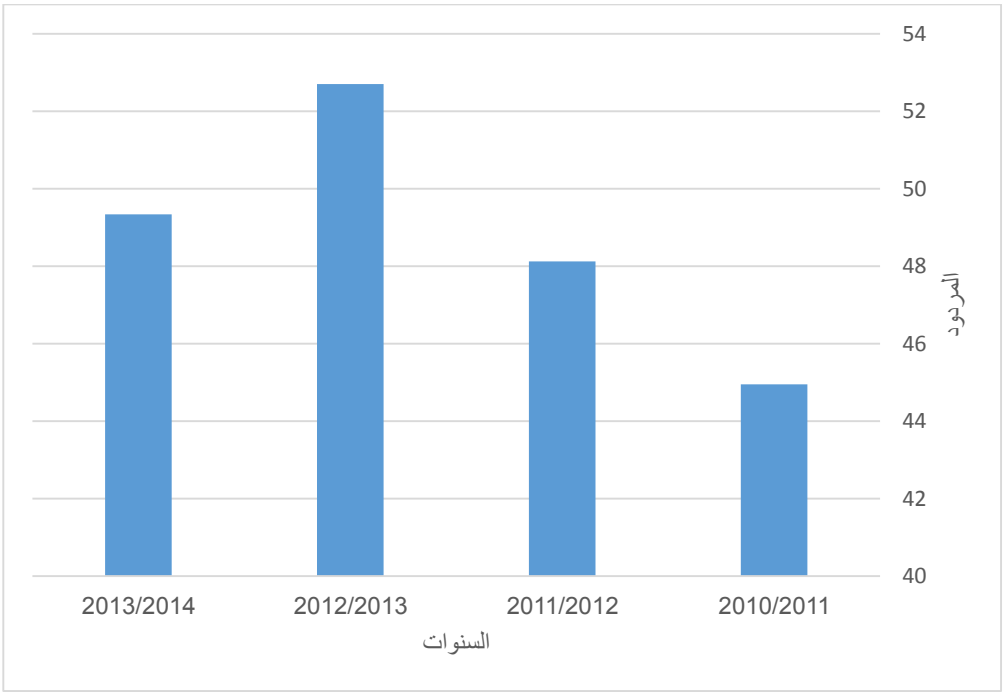

المصدر: معالجة معطيات الدليل الإحصائي لمديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي 2014

زراعة الحبوب تعتبر من الزراعات التي لها مستقبل واعد بالإقليم، على اعتبارها زراعة استراتيجية وتحضي باهتمام الدولة من الجهة، وكذا إمكانية تحقيق مردود عال جدا لوفرة المياه وبكميات كبيرة، وتحتاج فقط انجاز دراسات تسمح بتهجين أنواع من البذور التي تتلاءم مع طبيعة المنطقة الصحراوية.

و لعل المشكل الكبير التي قد يعترض هذا المحصول وهو مشكل يعانيه الفلاحين حاليا والذي يتمثل في آلات الحصاد التي تجد صعوبة في القيام بمهامها بالشكل المطلوب في ترب رملية، وهو ما أدى للتركيز على المناطق الصلبة بالجهة الشمالية من قمار والرقيبة وحاسي خليفة وصولا إلى المنطقة الحدودية الطالب العربي، فمستقبل زراعة الحبوب يتوقف على تشجيع الاستثمار بالسماح بتوزيع مساحات كبيرة (أكثر من 100 هكتار) للمستثمرين الكبار وتوفير عتاد مناسب للمنطقة وخصوصياتها إضافة لتوفير وحدات التخزين بالإقليم، فكما يرى بعض الخبراء إمكانية تحقيق أرقام معتبرة لتغطية حاجيات الجزائر من الحبوب التي تكلف خزينة الدولة ملايين الدولارات سنويا.

II- عرض بطاقات تقنية لمزارع بالنظام القديم و الجديد بإقليم سوف :

II.1- بطاقة تقنية لمزرعة بالنظام الزراعي القديم (غوط)

لورثة م . أحمد ببلدية العقلة

طبيعة الملكية: خاصة موزعة على ورثاء (03 أبناء و 03 بنات).

الموقع: بلدية العقلة بجنوب إقليم سوف على مسافة 15 كلم.

المساحة: 1.75 هكتار (منها 0.7 هكتار مزروعة بالنخيل+ 1 هكتار مستغلة لزراعة البطاطا أعلى الغوط).

عدد النخيل: 135 نخلة (02 ذكار، 98 دقلة، 35 أنواع أخرى).

طريقة السقي: البعلي (النخيل)+ الرش المحوري (البطاطا).

طرق الحماية من الرياح: الجريد (يجدد كل ثلاث سنوات).

التجهيزات:

- بئر بعمق 07 أمتار داخل الغوط.
- مضخة.
- شبكة مياه بطول 60 متر.
- خزان للمياه بسعة 5 م ^{3} .

انتاج النخيل: 0.4 قنطار / للنخلة.

انتاج البطاطا: 280 قنطار/ الهكتار.

نشاط تربية الحيوانات:

- 06 ماعز (استعمال عائلي).
- 10 كباش(للتسويق).

المكلف بمتابعة الغوط:

إبراهيم ب. ع و أبناءه.

العمر: 58 سنة.

الأتعاب: مقابل عمليات الجني، المداواة لمختلف الأمراض وعملية التلقيح للنخيل (18.000 دج لكل عملية)، إضافة لاستغلال الغوط في نشاط تربية الحيوانات و استغلال مساحة البراح لزراعة البطاطا.

صورة "37" صورة قمرية لموقع مزرعة ورثة م . أحمد ببلدية العقلة

2.II- بطاقة فنية عن مزرعة الضاوية النموذجية ببلدية الوادي

الموقع: بلدية الوادي (07 كيلومتر عن مقر البلدية).

التسيير: الجمعية الخيرية الضاوية لصاحبها رجل الاعمال جيلالي مهري

النشأة: أنشأت سنة 1984.

المساحة: 1000 هكتار

الاختصاص: زراعة النخيل والزيتون وتربية الحيوان.

التجهيزات المختلفة: 12 بئر بعمق 300 متر بتدفق 40 لتر / الثانية.

01 بئر آلبيان في طور الإنجاز.

10 رافعات لقطع النخيل.

05 رافعات لتلقيح النخيل

01 ألة رافعة (Grue).

01 Chargeur.

01Bulldozer .

02 Retro chargeur.

10 جرارات.

06 سيارات نفعية.

01 غرفة تبريد بسعة 6000 م ^{3}.

01 معصرة للزيتون بطاقة إنتاجية 8000 ل / سنويا.

01 وحدة توظيب بطاقة إنتاجية 1500 طن / السنة

الجدول " 47 " أنواع الزراعات وطرق السقي والإنتاج

النوع		العدد	المساحة	طريقة السقي	الانتاج
النخيل	دقلة نور	24500 وحدة	300 هكتار	بالتقطير	90-120 قنطار/النخلة
	غرس	3500 وحدة			120-130 قنطار/ النخلة
	دقلة بيضاء	7000 وحدة			150 قنطار / النخلة
الزيتون	زيتون المائدة	7500 وحدة	220 هكتار	بالتقطير	60-70 كلغ / الشجرة
	زيت الطاولة	17500 وحدة			

الإنتاج الحيواني:

الصنف	ماعز	ماشية
العدد	50	2000

- الماشية تستغل للمركب السياحي الغزال الذهبي .

العمالة بالمزرعة:

- الدائمين: 300 **عامل** (04 منهم مهندسين، 06 تقنيين، 01 بيطري متعاقد، 10 إداريين).

- **الموسميين**: 400 عامل.

الصورة "38" صورة قمرية لمزرعة الضاوية النموذجية:

II.3- بطاقة فنية عن مزرعة نموذجية لإبراهيم شعر ببلدية قمار

الموقع: بلدية قمار.

التسيير: المعهد التقني لتنمية الزراعة الصحراوية ببسكرة.

النشأة: أنشأت خلال الثورة الزراعية 1974.

المساحة: 12 هكتار تحتوي على 05 وحدات للرش المحوري و اسطبل للحيوانات

الاختصاص: زراعة الخضروات و النخيل و الزيتون و تربية الحيوان.

التجهيزات المختلفة: 07 آبار عمقها بين 16-18 متر.

02 حصادة، 02 جرار

غرفة تبريد صناعة محلية.

الجدول " 48 " أنواع الزراعات وطرق السقي و الإنتاج

النوع	العدد او المساحة	طريقة السقي	مدة السقي	الانتاج
النخيل	400 وحدة	التقطير	02 ساعة يوميا	1 قنطار
الزيتون	1000 وحدة	التقطير	02.5 ساعة يوميا	/
القمح	01 هكتار	الرش المحوري	08 ساعات يوميا	من 50-80 قنطار للهكتار
الخرطال	01 هكتار	الرش المحوري	08 ساعات يوميا	من 300-500 حزمة
البطاطا	01 هكتار	الرش المحوري	07 ساعات يوميا	من 300 الى 320 قنطار للهكتار
الطماطم	01 هكتار	التقطير	15 يوم الأولى 24 ساعة ثم تصبح 10 ساعات في اليوم	حوالي 300 قنطار للهكتار
البصل	01 هكتار	الرش المحوري	10 ساعات في اليوم	600-800 قنطار للهكتار

تربية النحل: تستخدم لتلقيح الأشجار وتستعمل للاستهلاك العائلي.

الإنتاج الحيواني: موجه للاستهلاك الخاص.

الصنف	ماعز	دجاج	اوز	بط
العدد	20	20	20	05

مشاكل المزرعة:

- الرياح.
- غور المياه.
- الصقيع.
- انتشار الامراض.
- غلاء اليد العاملة المؤهلة.

الشكل "16" مخطط المزرعة النموذجية:

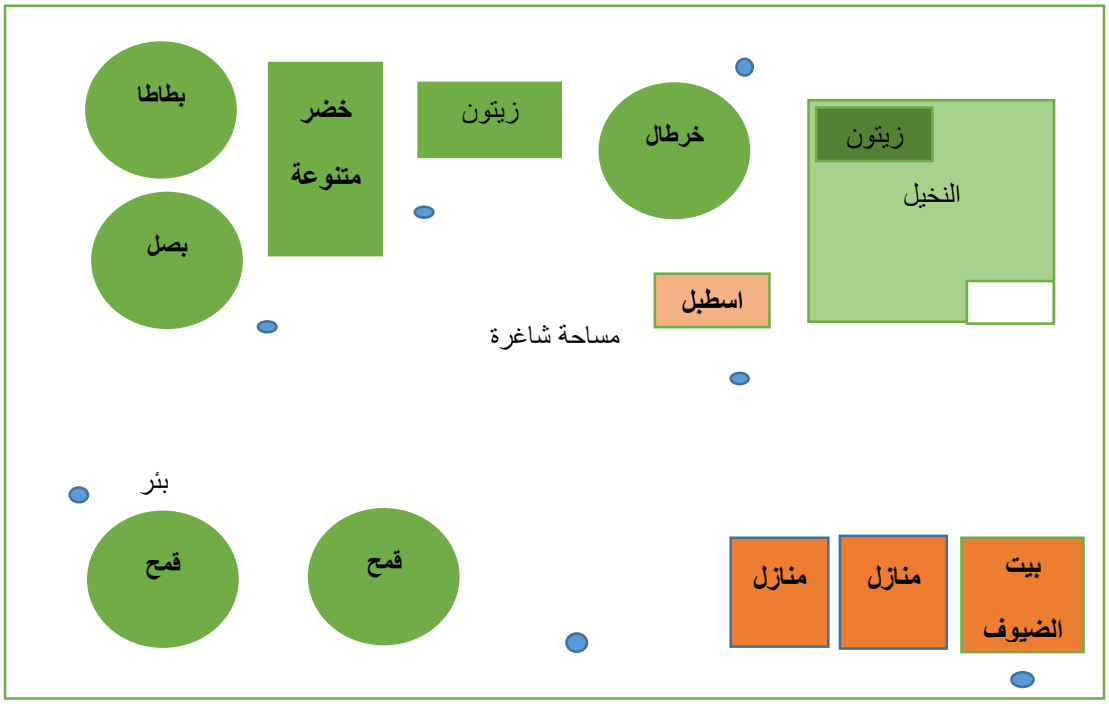

المصدر: بن عثمان سامي، بن طالب صلاح الدين، الزراعات الصحراوية، حالة بلدية قمار بوادي سوف

III- مقومات النشاط الزراعي بإقليم سوف :

III.1- استعمال تقنيات الاتصال الحديثة:

يفتقر إقليم سوف لقاعدة تجارية، بالرغم من كونه يمثل منطقة نشاط زراعي مهمة في الجزائر، وهذا بسبب غياب الأسواق الكبرى، وكدليل على ذلك ما اعتمدته الدولة بخصوص السند الفوتري الذي لا يمكن تطبيقه بالإقليم في غياب (le mandataire) كونه المكلف قانونا بهذا الإجراء،

وفي غياب التعاونيات التي تعتبر مهيكل ومنظم لنشاط الفلاحين، ولولا التجار الوسطاء ما استطاع الفلاح تسويق منتوجه.

وبتعدد التعاملات بين مختلف الفاعلين تكونت شبكة للتواصل بين الفلاحين والتجار عن طريق وسطاء أصبحوا يعرفون في الأسواق المحلية بـ " الكرطية " الذين يتواجدون بالأسواق، حيث يوجهون أصحاب الشاحنات نحو المزارع بمقابل مادي يكون في حدود 000 2 دج يدفعه الطرفين الفلاحين وكذا الممونين، وأصبح الاتصال يتم عبر الهاتف لتسهيل عملية الوصول للمزارع وربح الوقت، ووصلت العلاقات بين الفلاحين والممولين لدرجة المصاهرة وهناك من الممونين من فضل الاستقرار بالإقليم.

ولوضع حد لمشكل التسويق والتوزيع لابد من خلق سوق جهوي لتنظيم العملية وخاصة ما تعلق بالتسعير التي تعرف فوضى نتيجة التفاوت بين العرض والطلب.

شهد المواسم الفلاحية الأخيرة بداية لتصدير عدة منتوجات زراعية خصوصا البطاطا، نتيجة للفائض في المنتوج في نهاية موسم الشتاء حيث يمكن الاحتفاظ بالبطاطا مخزنة في تربتها، وعندما تجاوز العرض الطلب شهدت الأسعار تراجعا كبيرا خلال السنوات الثلاث الأخيرة وتكبد الفلاحون (خصوصا الجدد) خسائر جمة لعدم قدرتهم على تغطية أسعار التكلفة التي تتراوح بين 25-30 دج للكلغ.

البطاطا تخلق حركية اقتصادية وتجعل مؤشر النمو يرتفع وتتضاعف أحجام الاستثمار وتقدم الإضافة هذه الحركية تكون في جميع المرتبطين بهذا المنتوج من مطاعم، ووحدات توزيع الوقود (للشاحنات وتشغيل المولدات الكهربائية بالمزارع)، وكذا تراجع معدلات البطالة.

العنصر البشري في منطقة كانت بالأمس القريب صحراء قاحلة، هو من طوع رمالها، وصنع من بين طياتها جنات خضراء، ولو شاهدتها من الطائرة لرأيت فسيفساء من صنع الانسان، وهي تعبر عن قمة تحد هذا الانسان للطبيعة وقساوتها.

قديما كان الانسان يعتمد على زراعة النخيل التي صنفت كموروث ثقافي في النظم الزراعية المبتكرة بسوف، وهذا النمط يعتمد على عملية التذكير (التلقيح) في فصل الخريف وجني المحصول في فصل الربيع، وكانت التمور هي أهم قوت لسكان المنطقة.

في المخطط الوطني للتنمية سنة 2000م رصدت أموال كبيرة، وتم منح مساحات من العقار الفلاحي الذي تمتلكه الدولة.

ولاية الوادي استطاعت ان تحقق رقم اعمال قدر ب 180 مليار دينار وفقا لوزارة الفلاحة سنة 2016م واحتلت المرتبة الأولى وطنيا.

ان نفقات الاستثمار الأولية مرتفعة حيث ان عملية تهيئة مساحة واحد (01) هكتار تتراوح بين 30-60 مليون سنتيم.

وتشمل عمليات التهيئة: جهاز الرش المحوري(Pivot) وهو لا يدخل في عملية الدعم، عملية تسوية التربة التي تتطلب ساعات طويلة من العمل باستعمال الجرافات.
كلفة انجاز مسلك فلاحي مرتفعة ويصل سعر الكيلومتر الواحد لـ: 000 500 دج.

2.III- قدرات التخزين بالإقليم :

ينتج إقليم سوف سنويا معدل 13 مليون قنطار سنويا حيث انه وفي إطار عمليات الدعم للنشاطات الزراعية بين 2000-2007(مع توقف بين 2008، -2013)، استفاد الإقليم ضمن برنامج المخطط الوطني للتنمية بشقيه (PNDA-FNDA) من 12 غرفة تبريد بسعة تخزين 500 م ^{3}، وبعد سنة 2013 تم تعديل سعة غرف التبريد لتصبح 000 2 م ^{3}، فمن اجمالي 160 وحدة على المستوى الوطني تم اعتماد 08 وحدات في ولاية الوادي.

وتم فتح المجال للخواص في إطار برامج الدعم المختلفة وكذا القروض البنكية أو التمويل الذاتي.

مؤسسة العيد خلف (قمار) بسعة تخزينية تبلغ 000 7 م ^{3}.

مؤسسة النجمة (حاسي خليفة) بسعة تخزينية تبلغ 000 7م ^{3} .

مؤسسة طليبة (وادي العلندة) بسعة تخزينية تبلغ 000 7م ^{3} .

مؤسسة(FRIGOMEDITE)،ببلدية الطريفاوي بسعة تخزينية تبلغ 000 20 م ^{3} .

وما هو موجود في وحدات التخزين في الولاية لا يمثل سوى 5% في الولاية من طاقة الإنتاج الاجمالية ،وتبقى الإيجابية الأساسية ان إقليم سوف يعتمد على البطاطا المتأخرة التي تبقى مخزنة في الأرض حتى شهر جوان.

و بالنسبة لإنتاج البذور هناك بعض الفلاحين يقومون بإنتاج البذور والتي يجب الاحتفاظ بها وتخزينها في غرف التبريد ، مع وجود بعض الفلاحين الاخرين ممن يحتفظ بها في غرف مبردة لا تمت للطرق العلمية بصلة.

لا يمكن تطوير شغبة البطاطا من حيث الإنتاج والمساحة، وفي ظل هدف مستقبلي للوصول لـ 000 50-000 60 هكتار في اطار برنامج 01 مليون هكتار مسقي في الهضاب والجنوب، مع الأخذ بعين الاعتبار ان الإقليم يغول عليه كسلة غذاء رئيسية من هذا المحصول الاستراتيجي.

يجب ادماج الفلاحين والمهنيين في انجاز مؤسسات انتاج البذور التي أصبحت حتمية لا مفر منها لأفاق 2025م، فالبذور مستوردة بصفة شبه كلية (000 12 طن سنويا)، وأغلبها نخب قاعدية للبذور (توجد في الجزائر 210 مؤسسة لإنتاج البذور والشتلات وتتواجد أغلبها في عين الدفلى، سكيكدة، عنابة)، ويعتبر إقليم سوف أكبر سوق للبذور خصوصا في مواسم الزرع.

يتم استخراج النخب القاعدية: شهد العالم قفزة نوعية في هذا الجانب نتيجة التطور الكبير للأبحاث، والجزائر لا زالت بعيدة عن هذا المستوى لذا وجب اشراك مخابر البحث في هذا الجانب وتفعيل الثلاثية (جامعة-دولة-فلاح).

ولمواكبة التطور يجب خلق شعبة خاصة ببذور وشتلات البطاطا لتكون مكملة بشعبة البطاطا، وتأطيرها من خلال مؤسسات معتمدة، إضافة إلى العمل على توفير المكننة التي تتلاءم مع طبيعة الترب الرملية ومواجهة مختلف الصعوبات المتعلقة بالمعدات، مع ضرورة خلق مساحات استراتيجية بالبذور والشتلات للحفاظ على الشعبة.

يعتبر إقليم سوف وولاية الوادي رهان الجزائر لتحقيق الامن الغذائي والوصول للتصدير.

المشاركة في الصالونات والمعارض للتشهير بالمنتوج حيث تم ابرام اتفاقية لتخفيض الأسعار فيما بخص النقل عن مؤسسة (ALGEX) ، مع ضرورة توفير التسهيلات المتعلقة بالتعاملات المالية والتوطين من طرف الدولة وإيجاد منظومة بنكية لها القدرة على مواكبة السرعة في الأداء بما يستجيب للتطلعات.

غياب ثقافة التصدير لدى الفلاحين في الوقت الحالي لذا فضروري على الدولة أن تعمل على تطوير ذلك من خلال توفير الدعم اللوجيستي من خلال شبكة نقل على البارد (شاحنات مبردة،

استغلال خط السكة الحديدية في تقرت وبسكرة، الشحن الجوي من مطار قمار)، وتفعيل ما يعرف بالخط الأخضر في تصدير المنتجات الفلاحية عن طريق النقل البحري.

ولتطوير الزراعة بالإقليم وجب على الدولة ضمان التوازن بين العناصر المختلفة المكونة للمنظومة الزراعية كما تظهر بالشكل:

شكل رقم "17" العلاقة بين مختلف المتدخلين في القطاع الزراعي لتحقيق التوازن

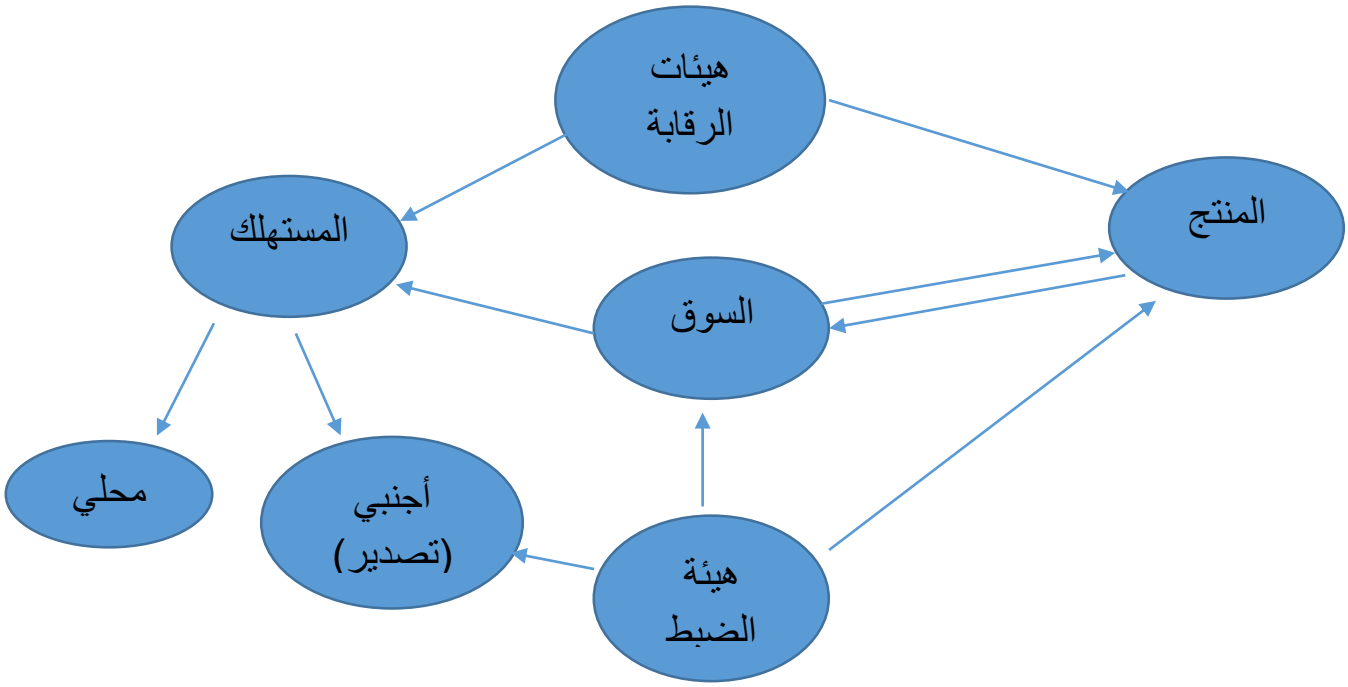

المصدر: من إعداد الطالب.

لتجنب المشاكل لشعبة البطاطا يجب تحقيق التوازن بين العرض والطلب باستخدام اليات تنظيمية من خلال عمليتي التخزين واغراق الأسواق عند ارتفاع الأسعار، حماية للمستهلك والمنتج معا، وكذا تفعيل دور الرقابة من جهة وسلطة الضبط من جهة أخرى، بالتنسيق بين المتعاملين مع القطاع، والعمل على تحقيق الفوائض في الإنتاج والتشجيع على التصدير وتقديم التسهيلات اللازمة، ولضمان ذلك وجب انشاء مصنع كبير لتحويل البطاطا يمكنه التعامل مع عدد كبير من المنتجين على اعتبار ان المشكل الأكبر في التسويق.

الفلاح يعمل على تحقيق الربح، وفي ظل سوء التنظيم الذي يشهده السوق يصبح في حالة من الخوف بمعنى أن السوق سيبقى في حالة من الاضطراب الدائم.

و يعاني أكثر من نصف الفلاحين بالإقليم من عدم الهيكلة وهم وحدهم من يتحملوا أعباء إنشاء مزارع خاصة بهم مع تحمل كل التكاليف الناجمة عن ذلك من تهيئة وتنقيب عن الماء وكهربة وإيصال المسالك الفلاحبة مع وجود تعاون بين الفلاحين وتقاسم الأعباء، مع وجود بعض الملاك القلائل الذين يمتلكون مساحات كبيرة وهم كبار المستثمرين، في هده الحالة يصبح العودة للنظام التعاوني اكثر من ضرورة لجعلهم شركاء في صنع القرار واتخاذه.

III.3-الدعم الموجه للشعب الزراعية:

لا تستفيد من الدعم المقدم من الدولة كل الشعب الزراعية ، فشعبة البطاطا لا تستفيد من هذا الدعم، على الرغم من الحركية الاقتصادية التي خلقتها بالمنطقة سواء خلال مرحلة تحضير الأرضية (تهيئة، كهرباء ريفية)، أو خلال عملية الزراعة (البذور، السماد، الغبار، الكهرباء، المازوت)، أو خلال مرحلة الجني (نقل باستعمال العربات المجرورة بالحمار بالمناطق البعيدة وهي تعيل الكثير من العائلات الريفية الفقيرة، باستعمال عربات الدفع الرباعي)، واذا أدركنا وجود استمرار في المواسم بالتداول في المحاصيل الزراعية المختلفة، فهذه الحركية تكون مستمرة طوال السنة.

ولمعرفة مدى أهمية النشاط الزراعي في إقليم سوف، فلو يتوقف انتاج بعض المحاصيل في بعض المواسم فستصبح الجزائر مجبرة على العودة للاستيراد.

III.4 - أهمية شبكة المواصلات في تنمية النشاط الزراعي بالإقليم :

تعتبر الطرق شريان الحياة للاقتصاد حيث يرتبط إقليم سوف بالشمال الجزائري بشبكة من الطرق تتمثل في الطريق الوطني رقم 16 الرابط بين ولاية الوادي وولاية تبسة والحدود التونسية، والطريق الوطني رقم 48 الذي يربط ولاية الوادي بولاية بسكرة، والطريق الولائي رقم أ 403 الرابط بين ولاية الوادي وولايتي خنشلة وبسكرة، كل هذه الطرق تشهد حركية دؤوبة طوال أيام السنة خصوصا لشاحنات النقل(جلب البذور، جلب الفواكه، نقل مختلف المحاصيل الزراعية)، وتشهد هذه الطرق حوادث مرور مميتة بسبب أنها طرق ليست مزدوجة ووضعيتها متدهورة، وهذا ما يؤثر سلبا على عمليات النقل ، ويبقى المطلب الملح لسكان الإقليم والفلاحين هو انجاز ازدواجية الطريق التي ستسهل كثيرا من عملية النقل في أحسن الظروف وأقل وقت.

ويمر في ولاية الوادي (بلدية سطيل) خط للسكة الحديدة الذي يصل الجهة الشمالية الشرقية من الوطن بالجهة الجنوبية الشرقية منه، مع وجود دراسة لربط إقليم سوف بهذا الخط وفي جانب أخر ربطها بولاية تبسة، ومازال المشروع قيد الدراسة.

أما بالنسبة للنقل الجوي فقد تم الإعلان عن فتح خط للشحن الجوي وبالرغم من انتهاء عملية الإنجاز نهاية 2016 إلا انه لم يدخل مرحلة التشغيل والاستغلال.

5.III- ترقية نشاط التصدير للمنتجات الزراعية وافاقه :

تعتبر عملية التصدير عنصرا مهما في تصريف فائض المنتجات الزراعية بإقليم سوف، هذه العملية بدأت فعليا منذ سنوات من خلال تصدير التمور التي كانت حكرا على مزرعة الضاوية النموذجية، لتبدأ في التوسع مؤخرا أين شهدت المنتجات الزراعية خصوصا البطاطا والطماطم.

التصدير يعتبر عملية معقدة من حيث الإجراءات، مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة المواد المصدرة التي تعتبر من المنتجات السريعة التلف والتي تتطلب نوع خاص من الحفظ.

ولإعطاء نظرة عن مختلف الإجراءات والصعوبات وأفاق العملية تم الاستعانة بمصدرين للمنتجات الزراعية.

كل منتج موجه للتصدير يخضع لتحاليل خاصة، وهذا في كل عملية تصدير على حدى.

يتم أخذ العينات على مستوى مصالح مديرية الفلاحة ليتم ارسالها للمعهد الوطني للصحة النباتية بالجزائر العاصمة، أما في حال الشحن البحري فيتم أخذ العينات قبل انطلاق الحاويات من الولاية لتتم الإجراءات الجمركية محليا قبل تشميع الحاويات.

في حال أن عملية الشحن عن طريق الجو فتتم عملية تحليل على مستوى المطار.

في الوقت الحالي يوجد نوعين من التصدير للمنتجات الزراعية هماّ: الجو بالنسبة للدول الخليجية (قطر، الإمارات العربية المتحدة) والبحر بالنسبة (لإسبانيا، كندا، فرنسا).

مع العلم أن عملية الشحن الجوي تكلفتها أكبر، ويختار المصدرين شركات النقل الأجنبي لكلفتها الأقل مقارنة بالخطوط الجوية الجزائرية.

III.5-1- أهم عوائق عملية التصدير:

- البعد عن الموانئ في غياب شبكة طرق حديثة.
- عدم وجود ميناء شحن بوهران وهذا بالنسبة لتصدير المنتجات الزراعية لدولة اسبانيا وبعض دول أوروبا الغربية.
- عدم تفعيل النقل بالسكك الحديدية والتي لا تتوفر على شروط النقل للمنتجات الزراعية على الرغم من كلفتها الأقل وسرعة الإنجاز.
- غياب اللوجستيك (غرف تبريد، شاحنات نقل، التغليف والتعليب).

يتم التنسيق مع المعنيين بعمليات التصدير وابرام اتفاقيات معهم بعد أن يزوروا المنطقة ويعاينوا المنتجات في الميدان.

يواجه المصدرين صعوبات تتعلق بالالتزام والوفاء بتعهداتهم لعدة أسباب أهمها وفرة المنتوج والأسعار المتذبذبة والخاضعة لمنطق السوق من عرض وطلب.

أغلب المستوردون من الدول العربية هم جزائريون مغتربون يتم التعامل معهم مباشرة، إضافة إلى أن الخليجيين يبحثون عن أسواق ثابتة ومستقرة من حيث الكميات والأسعار والنوعيات.

المصدر تهمه الأسواق الخارجية والربح، وهذا الامر لا يمكن تحقيقه في غياب النظام التعاوني المنظم للسوق والذي يمكنه من تسهيل عمليات التواصل مع المنتجين.

يوجد بولاية الوادي عدد قليل جدا من المصدرين يعدون على أصابع اليد

المنتوجات الموجهة للتصدير: كل المنتجات الزراعية الموسمية (بطاطا، طماطم، فلفل حار، فلفل حلو، الكوسة، البصل، البطيخ الاحمر، البطيخ الأصفر).

III.5-2- آفاق عملية التصدير:

نجاح عملية التصدير مرهونا بتدخل الدولة لتنظيمها وتقديم التسهيلات الضرورية خاصة ما تعلق بفتح معابر حدودية وانشاء مخابر النوعية عوضا من التوجه نحو الولايات البعيدة، وكذا تشجيع انشاء غرف تبريد أخرى لها قدرات استيعاب كبيرة وبإمكانها توفير خدمات التغليف والتعليب للمنتجات بجودة عالية كونها تعطي صورة عن الإقليم والدولة الجزائرية بالخارج، ولابد أيضا من إعادة النظر في تكاليف الشحن والنقل.

ضرورة إيجاد حل اشكاليات مؤسسات النقل البحري في الجزائر والتي لا تمتلك مؤسسة خاصة بالشحن والنقل البحري.

إعادة النظر في المنظومة البنكية التي لا تستجيب لواقع وتطلعات التصدير نحو الأسواق العالمية.

على الدولة تشجيع التصدير نحو الجنوب (دول افريقيا)، لما تمثله من أسواق واعدة يمكنها أن تكون مجال خصب للاستثمار وتحقيق الإضافة للاقتصاد الجزائري.

تكاليف النقل الجوي:

تختلف تكلفة النقل الجوي حسب الوجهة وكذا مؤسسة النقل ويركز المصدرون على طيران الخليج وتقدر التكاليف كالتالي:

- نحو كندا = 8 000 دج/ القنطار
- نحو البحرين = 20 000 دج / القنطار.
- نحو قطر = 5 400 دج / القنطار.

مع وجود تكاليف وأعباء أخرى على عاتق المصدر منها تكاليف العبور(transit)، وتكاليف النقل الداخلي، وتكاليف التحاليل المخبرية، إضافة للتغليف والتعليب وغيرهم.

أما تكلفة النقل البحري فيتم احتساب الحاوية بـ 250 000 دج نحو اسبانيا.

تكاليف النقل البحري:

ويعتبر النقل البحري مخاطرة حقيقية بالنسبة للمنتجات الزراعية بسبب طول المدة والرطوبة الكبيرة التي يمكن أن تتسبب في تلفها، ونشير لغياب وجهات نقل بحرية نحو الدول العربية.

عدم استغلال مطار قمار للشحن الطي تم افتتاحه ولم يدخل حيز التشغيل بعد.

ضرورة تفعيل المعبر الحدود بالطالب العربي واستغلاله لنقل وتموين الأسواق التونسية القريبة من إقليم سوف.

يجب على الجزائر مواكبة التطور والسرعة في مجال النقل البحري، فعمليات نقل عن طريق البحر من تونس نحو دبي على سبيل المثال يستغرق 08 أيام، أما من الجزائر فتستغرق 50 يوما مع الإشارة لغياب خطوط نقل مباشرة.

6.III- سهولة الوصول للعقار الفلاحي بإقليم سوف :

بالنظر لشساعة مساحة إقليم سوف، وعلى اعتبار أن كل الأراضي بها من النوعية الهيكلية من التربة (Les andosols)، فإن مشكل توسع الأراضي الزراعية على حساب المدن التي تتوسع بشكل طولي على امتداد شبكة الطرق وهو الامر الذي نجم عنه ظاهرة تلاحم المدن كما هو الحال لبلديات كوينين والوادي والبياضة وصولا لبلدية الرباح أي على امتداد اكثر من 20 كلم ، فالمشكل بالتالي ليس مطروحا بالحدة التي تشهدها مناطق الشمال التي تختلف فيها الأراضي وجودتها الزراعية، بل على العكس تماما فان كان الاسمنت يغزو الأراضي الفلاحية، فبالإقليم تعتبر الأراضي الزراعية معيقا لتوسع المدن والتجمعات السكانية كما هو الحال بمدينة الوادي وعدة بلديات أخرى كقمار وحاسي خليفة والرباح وغيرهم

و ما سمح بعدم طرح مشكل توسع الأراضي الزراعية على المدن والتجمعات كون أغلب الفلاحين يبدو أن عمليات استغلال وحيازة الأراضي بالجبهات المتقدمة بعيدا عن أعين الدولة والسلطات، لإضافة ان المصالح الفلاحية تقوم بإنشاء المحيطات وتأخذ في الحسبان مناطق التوسع العمراني وفقا للمخطط الولائي للتوجيه (PAW) ، و مخططات التهيئة والتعمير للبلديات (PDAU)، وكذا مخططات شغل الأراضي للبلديات (POS).

خلاصة:

من خلال ما تم طرحة في هذا المبحث يبدو ان فلاحوا الإقليم اعتمدوا التنويع في المنتجات الزراعية من خضروات وبعض المحاصيل الصناعية وحتى زراعة الحبوب التي تعتبر من المحاصيل ذات الأهمية الاستراتيجية والمستقبلية، وهذا بعد ان كانت الزراعة في سوف ترتكز على منتوج التمور.

ويعتبر انتشار والمنتجات في المجال ناجم عن الالتحام والاحتكاك بين الفلاحين، فالبطاطا مثلا عمت مختلف جهات الإقليم في حين أن الطماطم لا زالت متركزة بجهة معينة هي المقرن بسبب نوعية التربة المتحكم الأساسي في وجودها هناك إضافة للخبرة التي اكتسبها فلاحوا المنطقة في ممارسة هذا النشاط.

ولعل اهم عوامل النجاح إضافة لاستعمال تقنيات الاتصال الحديثة والافاق المتاحة للتصدير، فإن لوفرة العقار الزراعي بالإقليم الأهمية الكبرى ودعامة النجاح التي تقوي من إرادة الفلاح وعزيمته.

المبحث الثاني

مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق التنمية محليا ووطنيا

تمهيد:

لقد كان طموح الجزائر كدولة أن تنهض باقتصادها وتحقيق التنمية المنشودة، بتوفير مختلف الظروف والشروط التي كان من بين مرتكزاتها الاعتماد على القطاع الزراعي باعتباره قطاعا حيويا، قصد تلبية حاجيات البلاد المتزايدة في المنتجات الزراعية والغذائية والابتعاد عن شبح التبعية الغذائية للخارج.

ا- مساهمة القطاع الزراعي على المستوى المحلي:

محليا استطاع الفلاح السوفي بجهوده المتواصلة وعمله الدؤوب على تحسين مستواه المعيشي بفضل زيادة المدخول الذي يحصل عليه من القطاع الزراعي ويظهر ذلك من خلال النمط العمراني وأشكال البنايات ومظهرها الخارجي الذي تغير وانتقل نحو الأحسن.

ا-1- تحسن المستوى المعيشي

لمعرفة ما يجنيه الفلاح السوفي من مدخول في مختلف المنتجات والمحاصيل الزراعية، سنحاول أن نرى كلفة الإنتاج لأهم المحاصيل الزراعية وحجم الفوائد التي يحصلون عليها.

ا -1-1 الكلفة الإجمالية لإنتاج النخلة الواحدة:

للحصول على الكلفة الإجمالية لـ 1 هكتار من النخيل تم التواصل مع مجموعة من الفلاحين من مناطق مختلفة من الإقليم لمعرفة متوسط الفائدة التي يجنيها الفلاح من الهكتار من النخيل وتبين أن أغلب الفلاحين يكتفون بصيانة النخيل ومداواته ضد البوفروة الذي يكون على عاتق الدولة، وأعمال التلقيح، وبالتالي ما يحصلون عليه في نهاية المطاف هو فائدة جني المحصول على اعتبار ان متوسط المردود هو 60كلغ/النخلة في مختلف الأنواع.

والأسعار في سوق الجملة تختلف حسب النوعية وهي كالتالي:

- النوعية الجيدة: بين 120 دج – 250 دج للكيلوغرام
- النوعية المتوسطة: بين 80 دج- 120 دج للكيلوغرام
- النوعية الرديئة: بين 40 دج- 80 دج للكيلوغرام

وهي أسعار سوق الجملة للتمور خلال الموسم 2013 – 2014م.

وبالنسبة للنوعية الممتازة والتي تنتج على مستوى المزرعة النموذجية الضاوية التي يتم متابعة النخيل ومختلف المحاصيل من طرف مختصين وتحت اشراف هيئة تقنية، و تقع ببلدية الوادي فالتكاليف هي كالتالي:

- مختلف التدخلات على النخلة الواحدة (عناية،تلقيح، تسميد): 000 5 دج.
- المردود: 2 قنطار للنخلة. (من النوع الجيد دقلة نور)
- الأسعار: 200 دج كمتوسط سعر الكيلوغرام

أي أن متوسط ربح النخلة الواحدة هي 45 000,00 دج

ويتم تصدير 50% من المنتوج للخارج بحسب المشرفين على المزرعة (المداخيل بالعملة الصعبة).

ا -1-1-1 التكلفة الإجمالية لمحصول البطاطا للهكتار :

المصاريف:

الغبار:..... : 150 000دج

البذور..... : 150 000 دج

أسمدة.....**:** 15000 دج

أدوية.....: 15000 دج

يد عاملة.....: 50000 دج

كهرباء.....: 20000 دج

أخرى.....: 50000 دج

المجموع .....: 450000 دج

المردود.....: 250ق/هـ(كمتوسط)

أي أن كلفة البطاطا للكيلوغرام هي 18دج/كلغ، بمعنى أن الفلاح ليحقق ربحا يجب أن يبيع بسعر يفوق 18 دج/للكيلوغرام، والفلاحين عادة ما يبيعون منتجاتهم بالجملة والأسعار تتراوح في سوق الجملة بين 23 دج إلى 30 دج، أي أن الربح الصافي يتراوح بين 000 125 –000 250 دج خلال 3 أشهر.

ورغم هذا تبقى مخاطرة الفلاحين كبيرة خلال السنوات التي تكون فيها الأسعار منخفضة مثلما حصل سنة 2013م حين انخفضت الأسعار إلى ما دون الـ 10 دج، ويكمن الحل في لجوء الفلاحين لغرف التبريد مما يشكل عبئا إضافيا ليعاد بيعها حين ترتفع الأسعار.

ا -1-1-2 التكلفة الإجمالية لمحصول الطماطم / الهكتار

المصاريف:

بذور.....: 000 105دج

غبار.....: 000 15 دج

أسمدة.....: 000 20دج

ادوية.....: 000 20 دج

يد عاملة.....: 000 150 دج

المجموع: .....: 000 605 دج.

المردود: 600 ق/هـ(كمتوسط)

أي أن تكلفة إنتاج الطماطم للكيلو غرام هي 10 دج، وأسعارها في سوق الجملة تتراوح بين 13-20 دج، اي أن الربح الصافي يكون بين: 500 17 دج –500 59 دج.

ويطرح نفس المشكلة في السنوات التي تنخفض فيها الأسعار مثلما حدث الموسم 2014م حين وصلت الأسعار لـ 10 دج أي أنها تغطي تكاليف الإنتاج فقط مما يجعل الفلاحين يتجنبون زراعتها لاحقا. خصوصا في ظل عدم كفاية غرف التبريد وعدم وجود مصانع تحويل الطماطم بالمنطقة.

ا -1-1-3 تكلفة إنتاج البطيخ الأحمر في الهكتار

هناك أشغال إضافية تتكرر كل سنة وتتمثل في أشغال التهيئة الأرضية وكذا الزرب (حماية من الرياح).

المصاريف:

الزرب+ التهيئة+ البذور.....: 000 100 دج

يد عاملة.....:000 50دج

المجموع: .....:000 005 1 دج

المردود: 500 قنطار / الهكتار.

وتبلغ أسعار البطيخ الأحمر في السوق بين 25 دج - 40 دج

أي أن الربح الصافي يتراوح بين 250 000,00 –750 000,00 دج.

وهو ما جعل هذه الزراعة تشهد نوعا من التوسع في السنوات الأخيرة على الرغم من عدم تشجيع الدولة لها بحكم استهلاكها الكبير للمياه.

ا -1-1-4 تكلفة إنتاج الفول السوداني في الهكتار

المصاريف:

البذور.....: 60 000 دج

الأسمدة.....: 30 000 دج

الأدوية.....: 20 000دج

اليد عاملة.....: 100 000 دج

المجموع.....: 210 000 دج

المردود: 25 ق/ الهكتار.

أي أن سعر الكلغ يكلف حوالي 84 دج.

وأسعار البيع في سوق الجملة تتروا ح بين 100 دج – 170 دج.

بمعنى أن صافي الربح يتراوح بين 90 000,00 –240 000,00 دج.

ا -1-1- 5 تكلفة إنتاج التبغ في الهكتار

بالنسبة لمحصول التبغ فهو يزرع ببعض المناطق شمال الإقليم

المصاريف

البذور.....: 5 000دج.

الأسمدة.....: 20 000 دج

. الأدوية.....: 10 000دج

. مصدات الرياح(الزرب) ليست سنوية.....: 50 000 دج

. الكهرباء.....: 15 000 دج

- **المجموع**: .....: 100 000 دج
- **المردود** 15 ق/ هكتار.

سعر البيع محدد من المؤسسة الوطنية للتبغ والكبريت 120 دج / كلغ أي أن الربح الصافي يقدر بـ 000 80 دج.

واليد العاملة عائلية ولا تحتاج إلى يد عاملة من خارج العائلة.

وعلى اعتبار أن مختلف الزراعات هي موسمية، وتستغرق لفترة زمنية لا تتجاوز الـ 03 أشهر، فإن الربح المادي لمختلف المنتجات يعتبر مهما، وهو الأمر الذي أدى بالتالي لتحسين مدخول الفلاح الذي تحول في كثير من الحالات إلى تاجر بهدف ممارسة النشاط الزراعي لتحقيق الربح المادي، الأمر الذي جعل الكثير من ممارسي هذا النشاط يكونون في الأصل عمالا وإطارات في قطاعات إدارية وأخرى مستقلة، وفي محاولة لإعطاء إحصائية تعبر عن ممارسي النشاط الفلاحي، كنشاط ثانوي، وجدنا تحفظا كبيرا ممن قابلناهم وحاولنا الحصول على ذلك، وفي الميدان وجدنا الأطباء والمعلمين والتجار ممن يستغلون مساحات زراعية للإنتاج الزراعي وحتى تربية المواشي.

ا -1-2 الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية

بفضل وفرة المحاصيل الزراعية وتطور المساحات الزراعية، استطاع القطاع الفلاحي أن يجعل الإقليم مكتفيا ذاتيا من مختلف المنتجات الزراعية خاصة الخضروات المختلفة المنتجة محليا، وبقيت تبعية المنطقة فقط في الفواكه والحبوب التي بقيت مساحاتها وإنتاجها ضعيف لطبيعة المنطقة الصحراوية التي لا تلائم مثل هكذا أنواع من المنتجات الزراعية او عدم وجود توجه ورغبة من الفلاحين في بعض المحاصيل لما تتطلبة من مجهودات.

وتوجد في مختلف بلديات الإقليم أسواق يومية تعرض فيها مختلف المنتجات الفلاحية الطازجة ومن مختلف أنواع الخضروات وبالإضافة للبطاطا والطماطم، هناك الكوسة والخيار والبصل والفلفل الحلو والحار إلى غير ذلك من المنتجات، ولا أدل على الوصول إلى مرحلة الاكتفاء هو الانتقال لتصدير الفائض من الإنتاج إلى الولايات الشمالية من الجزائر.

ا -1-3 تقليص نسب البطالة

بلغ عدد المشتغلين بقطاع الزراعة 000 122 عامل (أكثر من نصفهم موسميين) حيث تراجعت نسب البطالة بالإقليم لأقل من 07% خلال السنوات الأخيرة وفقا لمديرية التشغيل (مع التحفظ على الرقم).

إذ أن الفلاحة فتحت أفاقا جديدة للتشغيل خصوصا مع دخول الكثير من المشاريع الصناعية مرحلة التنظيم من خلال مناطق النشاط التي أنشئت في الكثير من بلديات الإقليم حيث تحصي الولاية ازيد من 277 مؤسسة سنة 2014م، ويتركز نشاط الصناعة الغذائية خصوصا ببلدية واد العلندة (مطاحن، معار الزيتون)، وكانت سنة 2009م بداية للمنحنى التصاعدي لليد العاملة الزراعية[1].

II. مساهمة القطاع الفلاحي في المستوى الوطني

حققت إقليم سوف ارتفاعا مهمة في إنتاج بعض المحاصيل الفلاحية واحتلت مراتب متقدمة على المستوى الوطني لاسيما في إنتاج البطاطا، حيث احتلت الولاية ممثلة في الإقليم المرتبة الأولى وطنيا بداية من سنة 2012 بنوعيها الموسمي والمتأخرة، وهذه النتائج مؤشر قوي على مستقبل الفلاحة بالإقليم والجنوب عموما، وفقا لأرقام وزارة الفلاحة[2]، يبلغ إجمالي الإنتاج الزراعي بالإقليم حوالي 000 000 16 قنطار في مختلف المنتجات وهي بذلك تحتل المرتبة الثانية وطنيا محققا دخلا ماليا يقدر بـ 000 000 324 1 دج (مديرية المصالح الفلاحية 2014م).

من خلال هذه الأرقام يمكن القول أن الزراعة بالإقليم تشكل رافدا أساسيا للتنمية الاقتصادية الوطنية على الرغم من كل الظروف (الطبيعية، العوائق الإدارية، الكهرباء، المسالك وغيرهم).

III. معيقات النشاط الزراعي بالإقليم

بالرغم من احتلال الإقليم الريادة في عديد المنتجات الزراعية سيما البطاطا والتمور والفول السوداني، وكذا الاكتفاء الذاتي من الكثير من منتوجات الخضروات إلا أن المعيقات التي يواجهها الفلاحين بالإقليم كبيرة وعديدة.

ومن خلال العمل الميداني والتواصل مع الفلاحين حاولنا تلخيص أهم المشاكل فيما يأتي:

---

[1] مخزومي لطفي، أثار السياسة الحكومية على القطاع الزراعي في بناء نموذج تكثيف محصولي مستدام بمنطقة وادي سوف، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بحبى فارس، المدية، 2015-2016، ص 144.

[2] تقرير مديرية المصالح الفلاحية المقدم في دورة المجلس الشعبي الولائي، فيفري 2013.

III .1. مشكل العقار الفلاحي وتسوية الوضعيات:

في الكثير من المناسبات تؤكد الدولة أن اهتمامها بالقطاع الزراعي يعتبر من أولياتها وتشير الأرقام أن نسبة تسوية وضعيات العقار للمستفيدين لم تتجاوز 48,90% وهذا بالنسبة لمن تجاوزت مدة استفادتهم الخمس سنوات التي يقرها القانون، وبالنسبة لمن حصلوا على قرار الشرط الفاسخ فنسبتهم بلغت 44,62% وتم إلغاء ما نسبته 32,26% أما ما تعلق بعملية تحويل حق الانقطاع إلى حق الامتياز بلغت نسبة 23,10% بإجمالي مستثمرين بلغ 034 13 فلاح.

III .2. الكهرباء الريفية

سطرت السلطات على مستوى ولاية الوادي برنامجا لبلوغ 551 كلم شبكة كهرباء فلاحية خلال المخططات المختلفة بداية من 1999م، ولم يتحقق منها سوى 57% وذلك يرجع لمشاريع الكهرباء الكبيرة التي استفادت منها ولاية الوادي، وعدم قدرة الشركة الوطنية للكهرباء والغاز على إكمال هذا البرنامج، وما بين الصعوبات الأخرى التي تواجه عمليات الإنجاز هو تسوية الأرضيات لإيصال الأعمدة وهو أمر ترفضه سونلغاز وتطلب من مصالح مديرية الفلاحة القيام بذلك، فالوضعية الاحتكارية لمؤسسة الكهرباء زادت من تعقيد الوضع، ورغم ذلك فالفلاحين وصلوا إلى نقاط بعيدة عن مصادر الكهرباء واستعانوا بالمولدات الكهربائية لعشرات الكلومترات في تحد واضح يضاف إلى قساوة الطبيعة وهو أمر يشكل عتبا إضافي من حيث التكلفة المادية.

III .3. المسالك الفلاحية

برمجت السلطات مسالكا فلاحية يقدر طولها بـ 1071كلم بلغت نسبة الإنجاز 87% أي أن هذا البرنامج حقق نسبا متقدمة ورغم ذلك يبقى حجم المسالك الفلاحية قليلا مقارنة بطبيعة المنطقة، مما أدى بسلطات المنطقة وفلاحيها للاستعانة بسيارات الدفع الرباعي.

III .4. الدعم الفلاحي وصعوباته تنفيذه :

أطلقت الدولة عدة مبادرات لدعم القطاع الفلاحي والنهوض خصوصا بالمناطق السهبية وكذا مناطق الجنوب، ومن بين البرامج هو الاستفادة من القروض (التحدى والرقيق) والتي لا تمنح إلا لمن استفاد من الشرط الفاسخ وهو ما ليس موجودا بالإقليم، وإن وجد فإن الدعم لا يشمل بعض التجهيزات المصنعة محليا مثل آلة الرش المحوري وكذا آلات زراعة قلع البطاطا، اذن فالدعم أهمل خصوصيات لفلاحي المنطقة، ويشار أن الدعم استفاد منه بعض الدخلاء على

القطاع الفلاحي، كون المعاينة الميدانية للمصالح المعنية تكون فقط على المساحة المزروعة، وليس على دخولها مرحلة الإنتاج الفعلي.

III .5. غياب اسواق الجملة بالإقليم وصعوبة التسويق

يضطر الفلاحون لبيع منتجاتهم في مزارعهم، ويضطر التجار للوصول لها وأخذ المحصول بشكل مباشر، وهذا الأمر يشكل عاملا رئيسيا لخسارة أرباح محتملة في ظل عدم وجود أسواق للجملة، فكيف لإقليم يحتل المراتب الأولى في العديد من المنتجات لا يوجد به سوق جملة واحد، يستجيب للشروط البيئية وقربه من شبكة الطرق، مع العلم أنه تم تسجيل مشروع لإنجاز هذا السوق في إطار البرنامج التسلسلي 2014م ولا زال يراوح مكانه، ويتكفل بتسويق مختلف المنتوجات الوسطاء في العملية، فالتاجر يجتهد طوال السنة ويكون له هامش ربح محدود، وفي الأخير يحصل الوسطاء على أرباح تصل لضعف ما يحصل عليه الفلاحون.

III .6. الكلفة المرتفعة لتهيئة الأراضي وتسويتها :

في عديد مناطق الإقليم تتطلب عمليات تهيئة الأرض وتسويتها مبالغ ضخمة هذا من جهة، ومن جهة ثانية تعرف تربة المنطقة بأنها تربة هيكلية، بمعنى أنها بحاجة للتخصيب للحصول على مردود جيد وهو ما سيستعمل لأجله الفلاحون الغبار الذي يجلب من خارج الإقليم وبأسعار مرتفعة (السعر بين 000 80 دج و000 120 دج للشاحنة)، وكذا الكهرباء وحفر البئر، واستعمال طرق الحماية من الرياح والتي يتم تجديدها باستمرار (الزرب والجريد)، ففي بعض المنتجات خاصة البطاطا وفي حال وفرة المنتوج سنة معينة فقد تنخفض أسعار البيع إلى ما دون التكلفة الذي يقدر بحوالي 25 دج /كلغ.

III .7. نقص اليد العاملة الفلاحية المؤهلة :

تراجعت اليد العاملة المؤهلة الفلاحية، ويظهر ذلك خصوصا في نظام الزراعة القديم حيث لا يكاد أصحاب الغيطان من يقوم بعمليات الاعتناء بالنخيل وتلقيحها، وهو مشكل مطروح كذلك في القطاع الجديد حيث يفضل الكثير من الشباب الأعمال الأقل جهدا والأكثر ربحا، ومن خلال مواسم جني محصول البطاطا، لاحظنا تواجد عمال من خارج الإقليم (ورقلة، وحتى اللاجئين الأجانب) يبيتون بالقرب من أماكن المزارع بحثا عن العمل، وهذا النقص في اليد العاملة جعل الفلاحين يلجئون إلى استعمال آلات زرع وقلع المحصول التي أصبحت تصنع محليا.

الصورة رقم "39": صورة لآلة قلع البطاطا مصنعة محليا

IV.الآثار الناجمة عن التحول في الأنشطة الزراعية

أدى التحول في النشاط الزراعي في إقليم سوف إلى تحول المظهر العام بداية من طبوغرافية المنطقة وحتى إلى أشكال المساحات الزراعية التي تظهر من الجو كحدائق دائرية الشكل، وقد أدى هذا التغيير إلى حدوث تأثيرات على المحيط وعلى الإنسان منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي.

IV-1- المؤثرات الإيجابية :

من إيجابيات توسع المساحات الزراعية نذكر ما يلي:

IV-1-1- الحد من زحف الرمال :

تعاني المنطقة بحكم طابعها الصحراوي وبحكم تكويناتها الرملية المتحركة، التوسع الكبير في المساحات الزراعية، جعلت حركة الرمال أقل بحكم وجود غطاء نباتي ومصدات الرياح (الزرب) المحيط بالمساحات الزراعية أقل حدة من قبل، بالتالي فالغطاء النباتي ساهم بطريقة مباشرة في الحد من زحف الرمال.

IV-1-2- انتشار الثقافة الزراعية بين الفلاحين :

تكتسب الثقافة في مجال النشاط الزراعي من خلال التجارب والاحتكاك بالخبرات وقد ساهمت الدولة عن طريق الترخيص بفتح مكاتب دراسات مختصة في الهندسة الريفية التي يلجأ إليها الفلاحين خصوصا إذا ما تعلق الأمر بالحصول على الدعم، وكذا انتشار محلات بيع الأسمدة

والمبيدات التي يشرف عليها مهندسون زراعيون الذين يبيعون المنتجات وفي نفس الوقت يقومون بدور المرشدين الفلاحيين، حيث يحصى إقليم سوف ما مجموعه حوالي 45 مهندس (10 مكاتب دراسات، 35 محل بيع المبيدات والأدوية الفلاحية)، ومن جانب آخر عملت مديرية المصالح الفلاحية إلى مرافقة الفلاحين عبر حصص إذاعية يومية على أمواج إذاعة الوادي، مما جعل الفلاحين يحسنون من أدائهم يبحثون دوما عن حلول لمختلف المشاكل والأمراض، والطرق والتقنيات المساعدة في المحافظة على المحاصيل والحصول على المردود الجيد، وكذلك اشتراك الفلاحين في المعارض السنوية التي تقام للتعريف بالمنتجات الفلاحية وكذا أنواع البذور والأسمدة وبإشراف من غرفة الفلاحة وبمشاركة مؤسسات وطنية ودولية.

IV-1-3- التنوع في المحاصيل :

استطاعت الولاية والإقليم أن تكون رقما مهما في المعادلة الزراعية بالوطن، حيث أنها لم تحتل المراتب الأولى في إنتاج التمور فقط، بل تعدى الأمر إلى البطاطا وبعض المحاصيل الحقلية الأخرى، وبالإقليم وصل التنوع إلى درجة اكتفاء السوق المحلي وتصريف الفائض نحو الولايات الشمالية، وفي بعض المحاصيل بدأ العمل فعليا في التصدير إلى الخارج، مما جعل الإقليم يساهم في الاقتصاد الوطني بالحصول على العملة الصعبة، وهو ما يسمح بفتح آفاق واسعة للنشاط الزراعي عموما.

IV-1-4- خلق مظهر زراعي جديد :

إن وجود المساحات الزراعية وتوسعها وانتشارها في مختلف جهات إقليم سوف أدى لخلق مظهر جديد يبدو بشكل أكثر وضوحا من خلال الصور القمرية أو من الرؤية الجوية من الطائرة، مظهر يميزه التنوع بداية من الغيطان القديمة وكذا محيطات الاستصلاح والمساحات الواسعة الدائرية الشكل والتي أصبحت ميزة الإقليم بسوف وفي كل سنة يزداد انتشارها في مختلف الاتجاهات.

IV-2- المؤثرات الإيجابية :

ومن سلبيات هذا التحول نذكر ما يلي:

- التأثير على البيئة والمحيط وانتشار بعض الأمراض:

بسبب "الغبار" الذي يجلب من الولايات الشمالية والذي يتمثل خصوصا في فضلات الدجاج الذي يستعمل كسماد عضوي لتخصيب الأراضي والذي تسبب في انتشار بعض أمراض

الحساسية وحالات الاشمانيوز(مرض ينتقل عن طريق الحشرات) التي عرفت تصاعدا في المنطقة، بسبب طرق جلبه في الشاحنات وكذا تجميعه ووضعه داخل المناطق العمرانية مما ساهم في انتشار الروائح الكريهة التي تفوح من المناطق الفلاحية خصوصا وهي ظاهرة أثرت بشكل مباشر على المنطقة وأثرت على السكان وصحتهم وهو أمر أثار ردود فعل منهم حيث كثرت المطالب بتنظيم عمليات جلب الغبار واتخذت السلطات الولائية قرارا بفتح نقطة تجميع للشاحنات على مسافة 40 كلم من عاصمة إقليم الولاية، ورغم ذلك بقي المشكل مطروح في ظل غياب أراده حقيقية لتنظيم العملية وفرض طرق معينة لجلب "الغبار" بوضعه في أكياس بعد تجفيفه وتعرضه للشمس، وليس في حالة رطبة ومحملا بالحشرات والذباب الذي أصبح ظاهرة في الإقليم وانتشر بشكل رهيب في السنوات الأخيرة مما تسبب في حالات الإسهال للأطفال وحتى الكبار.

- الحد من التوسع العمراني:

إن الاعتداءات المستمرة على الأراضي الفلاحية ووجود الكثير منها داخل المحيطات العمرانية أصبح يشكل عائقا وحاجزا أمام التوسع العمراني للمدن الكبيرة بالإقليم، ولا أدل على ذلك أن بلدية الوادي عاصمة الولاية والإقليم توقفت بها عملية التوسع شرقا بسبب وجود محيط وزيتن المعروف ، والذي بالكاد يكون داخل المحيط العمراني، وكذلك الأمر بالنسبة لعديد البلديات الأخرى، كتغزوت وحاسي خليفة، سيدي عون، والمقرن وورماس وغيرهم، مع الإشارة ان توسع العمران بالاقليم يميزه التوسع الخطي على طول شبكات الطرق الوطنية والولاية والبلدية.

- بداية التخلي على القطاع الزراعي القديم:

لأن توسع الاستثمار في القطاع الزراعي الجديد أثر بشكل مباشر على القطاع الزراعي القديم الذي عرف عزوفا وتراجعا في اهتمام السلطات المحلية، ونلاحظ ذلك من خلال تدهور وضعيات الغيطان ويساعد ذلك عدم وجود شباب يأخذون زمام المبادرة للاعتناء بالنخيل والقيام بمختلف عمليات التلقيح ومداواة مختلف الأمراض التي تصيبه مثل البوفروة والبيوض هذا الأمر جعل هذا الانتقال يعجز عن التخلي على النظام المغلق القديم على الرغم من أنه مقتصد للمياه، والتوجه نحو النظام المفتوح الذي نجم عنه استهلاك كميات كبيرة من المياه والإسراف في ذلك مما تسبب في مشكل آخر زاد من معانات الغيطان وهو مشكل غور المياه وهي الظاهرة العكسية لمشكلة صعود المياه.

الخلاصة:

في السنوات الأخيرة استطاع إقليم سوف أن يكون رقما مهما في معادلة الإنتاج الزراعي على المستوى الوطني، بفضل إرادة الفلاحين أولا وثانيا بفضل دعم الدولة وجهودها، فقبل التسعينيات لم يكن يعرف عن الإقليم الاكتفاء الذاتي في المنتجات الزراعية، وفي العقدين الأخيرين انتقل ليصبح مساهما بربع انتاج الجزائر من البطاطا، والتي بدأت فعليا تصدر لبعض الدول الخليجية وحتى الدول الأوروبية، وللحفاظ على ما تحقق من نتائج في الواقع لابد من تحقيق شروط الاستدامة بداية من اشراك كل المتدخلين(الفلاح، الدولة البحث)، وصولا لحق الأجيال القادمة في الثروة والانتفاع .

خلاصــة الفصــل

تعتبر نهاية الثمانينات القرن الماضي نقطة تحول أساسية في مسار النظام الزراعي بإقليم سوف الذي كان يعتمد على الغيطان الموجودة منذ قرون في زراعته وعلى النخيل بالدرجة الأولى وكذا يقوم الفلاحون بالمنطقة بزراعة بعض المحاصيل لهدف معيشي أو تلبية لحاجيات الأسواق المحلية، وهذا الوضع تغير ببروز مشكلة صعود المياه التي بدأت كظاهرة لتؤثر على أغلب مناطق الإقليم بسوف، مما جعل الفلاحين يعملون على تجاوز هذا الوضع الخطير الذي تسبب في تدهور وضعية مجال قرني، فهو من ناحية الزمن قديم لكن من حيث التقنيات متطور واقتصادي حيث أن النخلة تستهلك حاجتها من المياه ذاتيا، بداية التحول كانت باستغلال المساحات المحاذية للغيطان واستغلت في زراعة البطاطا على الخصوص التي انتشرت في منتصف التسعينات من منطقة تغزوت لتنتقل لكثير من المناطق بالإقليم، وبسبب إنتاجها وتوسيع مساحاتها هو مردودها الكبير الذي يفوق ما تنتجه أجود أراضي الشمال.

هو تحول إذا في النظام الزراعي والانتقال للنظام المفتوح حيث تضاعفت المساحات الزراعية المستغلة لتصل إلى حولي 000 80هكتار سنة 2016م، 80% منها تستغل في إنتاج محصول البطاطا الذي بقيت تكاليف إنتاجه كبيرة، وجعلت الفلاحين يفضلون انتاج البطاطا المتأخرة عن البطاطا الموسمية في ظل المنافسة مع بقية الولايات المعروفة بإنتاج هذا المحصول، واستطاعت المنطقة أن تغطي 25% من الإنتاج الوطني منها، ولم يتوقف الإنتاج الزراعي على البطاطا بل تعداه لعدة منتوجات أخرى واحتل بها الإقليم مراتب متقدمة على المستوى الوطني هي دليل على قدرة الفلاحين على التنويع الذي يعتبر مؤشرا على تحقيق التميز والنجاح إذا استطاعت الدولة مرافقة هذا النجاح ليتجاوز الكثير من الصعاب والعوائق التي يواجهها الفلاحون لوحدهم في كثير الحالات، سواء تعلق الأمر بالمعيقات الطبيعة الطبيعية أو الإدارية ،وهنا وجب تدخل الدولة باشراك مختلف المتدخلين لتنظيم هذا القطاع الذي يحكمه السوق فقط، أي أن عاملي الربح والخسارة هما الفيصل في استمرار النشاط الزراعي ونجاحه.

تدخل الدولة لن يكون الا باعتماد الحكم الراشد كتوجه عالمي جديد، فكيف سيكون ذلك؟

هذا ما سيتم تناوله في الفصل الأخير.

الفصل الثامن

حوكمة القطاع الفلاحي بالجزائر

وإقليم سوف

الفصل الثامن

حوكمة القطاع الفلاحي بالجزائر وإقليم سوف

تمهيد:

ان التنمية التي نقصدها هي تلك التنمية التي تستجيب للاستدامة كشرط أساسي لها، حيث يؤخذ الجانب البيئي بعين الاعتبار مع العمل على ضمان حقوق الأجيال القادمة، أي استغلال واستعمال الموارد بعقلانية ورشادة.

ولعل ما يمكن لتحقيق هذه التنمية المستدامة هو وضعها في سياق ما يعرف بالحكم الراشد أو الحوكمة (La Gouvernance) التي أصبحت تعبر عن توجه عالمي ظهر في العقود القليلة الماضية لدى الدول ذات الاقتصاديات المتقدمة والتي نعتبر من أهم قواعد التسيير الإداري التي ترتكز على الشفافية والمشاركة والمحاسبة للحد من الفساد واتخاذ القرارات الرشيدة، وقد انتشر هذا المفهوم نتيجة تعدد الأزمات المالية والانهيارات الاقتصادية[1]، والتي لابد أن تجد لها موقعا في السياسة العامة للدولة، وخياراتها التنموية.

و يكتسي القطاع الفلاحي عموما أهمية وبعدا استراتيجيا وجب الإقرار به، وقد حقق إقليم سوف نتائج مرضية في هذا المجال خصوصا، حيث استطاع في فترة لم تتجاوز العقدين من الوصول إلى مرحلة الاكتفاء محليا وتوزيع الفوائض من المحاصيل المختلفة للكثير من ولايات الوطن،

[1] مركز أبو ظبي للحوكمة: أساسيات الحوكمة: مصطلحات ومفاهيم، سلسلة النشرات التقنية لمركز أبو ظبي للحوكمة، غرفة تجارة و صناعة أبو ظبي، http://www.adccg.ae/Publications/Doc-30-7-2013-12729.pdf بتاريخ 15 أوت 2017 على الساعة 10.25.

بل تعدى الأمر هذه المرحلة ليصل لتصدير منتجات زراعية لبعض الدول الأوروبية والعربية، وعلى الرغم من ذلك إلا أن واقع القطاع يشير لكونه يعاني من اختلالات عديدة في غياب سياسة فلاحية متناسقة، وفي وجود أهداف محددة، مع آليات للتنفيذ والتنسيق مع مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وقصد تجاوز مختلف العقبات، فيلزم العمل على توزيع مختلف المهام بين مختلف الفاعلين في الميدان، وتحديد أدوار المتدخلين وهو ما يمكن تحقيقه بتطبيق حوكمة القطاع الزراعي بإشراك كل الفاعلين وتقبل مقترحاتهم وانشغالاتهم، والعمل على الوصول للنجاعة بالرفع من المردودية، وبإشراك الجميع في وضع السياسات والبرامج التي سيتم تطبيقها، مع التنسيق وعدم التداخل بين الفاعلين.

وقصد الوقوف على مدى استجابة التنمية للحكامة حاولنا تناول ذلك في هذا الفصل

المبحث الاول: نحو إقليم مستدام

المبحث الثاني: خلق شروط التنافس والجاذبية للإقليم

المبحث الثالث: حوكمة القطاع الزراعي بالإقليم

المبحث الأول

نحو إقليم مستدام

تمهيد:

توفير شروط الاستدامة هو نقطة بناء المستقبل الذي نبتغيه مثل ما جاء في تقرير التنمية البشرية ل سنة2011 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولن يتأتى ذلك الا بمواجهة عديد التحديات وأهمها[1]:

- مواجهة الفقر وخلق فرص عمل جديدة، مع حماية البيئة في الوقت ذاته.
- الحصول على طاقة نظيفة ولا تؤثر على المناخ.
- ضمان حصول الجميع على الماء والغذاء.
- انجاز المدن توفر الحياة اللائقة.
- توفير شبكة من المواصلات متاحة للجميع من دون تلوث ونفايات.
- ضمان الحماية من الكوارث الطبيعية للمجتمعات.

هي تحديات لابد من مواجهتها ضمانا لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة لأجل حياة أفضل.

ومن النقاط التي ذكرت في التقرير نجد الاقتصاد الأخضر باعتباره قاطرة جديدة للنمو كونه يولد فرص عمل كريمة، ولها من الأهمية ما يسمح لها بمحاربة الفقر والقضاء عليه ومن النقاط التي تناولها نذكر:

[1] http://www.un.org/ar/sustainablefuture/sustainability.shtml بتاريخ 23 أوت 2017 على الساعة 12.27.

- استثمار ما نسبته 2% من الناتج القومي في بعض القطاعات من بينها القطاع الزراعي.

- تخضير الاقتصاد يمكن أن يحقق نموا في الناتج المحلي الخام في مدى 5-10 سنوات.

- تراجع استهلاك الطاقة بنسبة 40 % في حال تطبيق الاقتصاد الأخضر للتقدم الكبير في كفاءة الطاقة.

- يسمح الاقتصاد الأخضر بالتقليل من انبعاث ثاني أوكسيد الكربون.

- الاقتصاد الاخضر يدفع العالم للاستثمار في الطاقات المتجددة بواسطة الاقتصادات الصاعدة.

وقد أصبح الاقتصاد الأخضر واقعا بالإقليم حيث يبدو الإقليم من الجو بشكل فسيفاء خضراء ممتدة في عمق العرق الشرقي، وبتنوع في المحاصيل على مدار المواسم الفلاحية خلال السنة، وجعلته يسهم بنسبة معتبرة (6% سنة 2014)[1]، واسهام بنسبة تقارب 4/1 من انتاج البطاطا على المستوى الوطني، فكيف يمكن تحقيق الاستدامة في ذلك؟

I. نحو خلق ديناميكية لإعادة التوازن :

من خلال توزيع السكان على مناطق إقليم سوف يظهر جليا وجود تجمعات عمرانية تضرب في عمق التاريخ خصوصا التجمع العمراني الوادي (مركز الولاية حاليا)، وقمار والزقم، وكل هذه المناطق تقع بالجهة الشمالية للإقليم في مناطق من الناحية الطبوغرافية يميزها الانبساط أو بعض الكثبان الرملية غير المرتفعة، وكلما اتجهنا جنوبا قل تعداد الساكنة بالنظر للولوج والتعمق في العرق الشرقي حيث تزيد ارتفاعات الكثبان وتبدوا الصعوبة أكبر، وعلى الرغم مما بذلته الدولة من جهود لعمارة الجهة الجنوبية خصوصا بلديات الرباح والعقلة وميه ونسه ، وذلك بإنشاء مناطق للتوسع العمراني بالرغم مما تتطلبه من عمليات تسوية للأرضية التي تعتبرمكلفة جدا وفيما يتعلق بالنشاط الفلاحي فولاية الوادي يميزها وجود ثلاثة فضاءات (خريطة ص 207):

- **فضاء إقليم سوف:** يتربع على مساحة 738 11 كلم ^{2} (26,32%)،حيث يعتبر فضاء يختص بالنشاط الفلاحي، وهو بدوره يتنوع بتنوع الأرضيات فهناك تركز لزراعة التبغ بمنطقة المقرن وسيدي عون، وزراعة التبغ والفول السوداني خصوصا بمنطقة قمار والرقيبة وحتى

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية 2016.

منطقة حاسي خليفة والدبيلة، وزراعة البطاطا وبقية المحاصيل الأخرى بالجهة الشمالية للإقليم عموما، في حين أن الجهة الجنوبية من الإقليم (الرباح، البياضة، العقلة، النخلة)، فقد انتشر بها في السنوات الأخيرة نشاط التسمين وتربية الحيوانات، إضافة الى زراعة النخيل في كامل الإقليم بنوعيه القديم والجديد، إضافة لزراعة الحبوب بالجهة الشمالية الشرقية بحاسي خليفة.

- فضاء إقليم وادي ريغ: يتربع على مساحة 278 11 كلم ^{2} (25,30%)، هذا الإقليم يختلف عن إقليم سوف في عدة مناحي سواء من حيث الجانب الطبيعي وتكوينات التربة، وحتى من ناحية السكن والسكان والنشاط الاقتصادي، فهذه المنطقة تتواجد قريبا من الشطوط خاصة شط ملغيغ وشط مروان، ومن حيث النشاط فتعرف المنطقة بزراعة النخيل المسقي، وتوجد على حدود ولايتي بسكرة وورقلة ويضم إقليم الشطوط.

- الفضاء الرعوي بالمنطقة الحدودية الطالب العربي: ويتربع على نصف مساحة الولاية تقريبا اذ تبلغ 569 21 كلم^2 بنسبة (48,38%)،حيث يتواجد هذا الفضاء على امتداد المنطقة الحدودية مع الجمهورية التونسية، يميزه وجود منطقتين الأولى منطقة امتداد العرق الشرقي وصولا لحود ولاية ورقلة جنوبا، والرعي كنشاط بسبب تواجد منطقة رعوية تمتد من دوار الماء وحتى بني قشة وصولا لحدود ولايتي خنشلة وتبسة، وفي السنين الأخيرة عرفت الجهة انتشار للزراعات الواسعة خاصة القمح والشعير والتي حققت مردودا جيدا ينافس حتى مناطق التل، باستعمال تقنيات السقي بالمحور.

من خلال هذه الفضاءات الثلاث (مع الفضاء الرابع المحتوى في منطقة وادي ريغ) يبدو بوضوح أن الإقليم يتميز بتنوع حقيقي فهذا الإقليم ملم بالمجال الفلاحي سواء تعلق الامر بالزراعة (حبوب، تمور، خضروات)، في منطقتي سوف والجهة الحدودية، وزراعة النخيل بالجهة الشمالية الغربية بوادي ريغ، ويكتمل المشهد بوجود نشاط التسمين وتربية الحيوانات بالجهة الجنوبية الغربية من الإقليم، هذا ما يسمح بخلق ديناميكية حقيقية يمكن من خلالها إعادة التوازن للإقليم من خلال ما يلي:

- خلق محيطات فلاحية جديدة، تكون بعيدة عن التجمعات السكانية حتى لا تحد من التوسع السكاني وذلك بوضع خريطة دقيقة توضح حدود المناطق الفلاحية ومناطق التعمير بالتنسيق بين مختلف المصالح المعنية.

- تحديد معالم المناطق الرعوية التي يمكن للتداخل بينها وبين المناطق الزراعية أن يؤدي لمشاكل بين الموالين والفلاحين، وحتى بين العروش كما يحدث منذ سنوات بين سكان المناطق مع حدود ولاية خنشلة وهو ما يتطلب تدخلا من مستوى أعلى لضبط هذا الأمر.

- ضرورة تدخل الدولة العاجل والصارم لوضع حد لحيازة المناطق الزراعية البعيدة عن العمران باعتبار أن هذه الأراضي ملك للدولة، وهذا بخلق هيئة تحت وصاية الجماعات المحلية لوقف النزيف العقاري الذي يعتبر ملك للأجيال القادمة.

- تسوية وضعيات الفلاحين بتمكينهم من قرار الشرط الفاسخ حتى يكون عطاءهم أنجع ولا يكون عملهم في ظل المخاطرة.

- العمل على وضع خطة على المدى المتوسط والبعيد لإيصال الكهرباء والمسالك الريفية.

- خلق تجمعات سكانية ريفية تتوفر بها مختلف المرافق لتقريب الفلاحين من مزارعهم والعمل على تثبيت السكان والحد من ظاهرة النزوح المستمرة.

- خلق محيطات لكبار المستثمرين وتقديم كل التشجيع والدعم ترقية للاقتصاد الأخضر مع المتابعة في مختلف المراحل بداية من الاستفادة ومرحلة التهيئة وصولا لمرحلة الاستغلال.

- خلق أسواق للجملة للمنتجات الفلاحية بالإقليم وتوفير أماكن للتخزين والتعليب بما يستجيب للطاقة الإنتاجية بالإقليم والولاية.

- إعادة الاعتبار لنظام الغوط باعتباره موروثا عالميا ويخدم الاقتصاد الأخضر، لما به من طرق وتقنيات مقتصدة للماء وحامية للبيئة.

- إعادة تحديث الدراسة المتعلقة بشبكة التطهير المنجزة لتشمل كامل الولاية، واستغلال المياه المستعادة والمرسكلة لسقي المساحات الزراعية بما يستجيب للمعايير البيئية.

- تكييف المنظومة البنكية وقوانينها وكذا التأمين الزراعي وتقريب الخدمة من الفلاحين.

هي بعض التدابير والإجراءات الواجب اعتمادها لإعطاء ديناميكية فعالة لإعادة التوازن للإقليم الصحراوي بمنطقة تقع على حدود الدولة التونسية، هذه التدابير والإجراءات لا يمكن أن تحقق النجاح والمبتغى في غياب سياسات زراعية حقيقية تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الإقليم.

II. خلق سياسات زراعية مستدامة [1]:

ان يتم تصنيف السياسات الزراعية بناء على عديد الطرق بحسب الأهداف والوسائل المعتمدة أو نظام السلع، وسيعتمد التصنيف المقترح من قبل Roger D.Norton في كتابه (Agriculture Development Policy –concept and experience) الذي صنف السياسات الزراعية إلى السياسات التي تؤثر على دوافع المنتجين، وسياسات الاستخدام الأمثل للموارد، وسياسات تمويل الزراعة والريف، وسياسات التكنولوجيا الزراعية ويمكن أن نلخصها فيما يأتي:

1.II السياسات التي تؤثر على دوافع المنتجين :

وتتعلق بسياسات الأسعار الزراعية ومحدداتها، وسياسات التجارة، وسياسة سعر الصرف.

أ- سياسات الأسعار الزراعية ومحدداتها:

وتسعى لمجموعه من الأهداف أهمها:

- توجيه الإنتاج للحصول على أكبر عائد ممكن من الموارد الزراعية المتاحة.
- التأثير في استهلاك المنتجات الزراعية وذلك بتوجيهه الوجهة المرغوبة.
- التأثير في الدخول بين سكان الريف والحضر، وذلك بالعمل على تحقيق مستويات مناسبة للفلاحين وضمان استقرارها.
- تحقيق التكامل بين القطاع الزراعي وباقي القطاعات الاقتصادية، ومساهمة الزراعة في تنشيط باقي القطاعات خاصة قطاع الصناعة الغذائية.
- تطوير العمال السوقي والحد من الوسطاء ما بين تجار الجملة وتجار التجزئة.

أما ما تعلق بالمحددات فتعتمد أثار تغيرات العرض والطلب على مستوى الأسعار على الأهمية النسبية لمرونة العرض والطلب فزيادة الطلب مثلا على المنتجات الزراعية ستسبب زيادة في

[1] للاطلاع أكثر: مخزومي لطفي: أثار السياسات الحكومية على القطاع الزراعي في بناء نموذج تكثيف محصولي مستدام بمنطقة وادي سوف، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، 2016/2015، ص-ص: 17-26.

الأسعار التي تتميز بمرونة عرض أقل، ولتخفيض العرض تأثيرا أكبر على الأسعار أيضا، كما تؤدي التغيرات في العرض والطلب الناجمة عن التغيرات والتقلبات الموسمية أو الطقس تأثيرا على استقرار الدخل.

ب- السياسات التجارية:

وهي تشير لمجموع تدخلات الحكومة الهادفة لتعديل حجم الواردات والصادرات، وخلال تعديل حجم التجارة الدولية فان هذه السياسات تضع فاصل بين الأسعار المحلية والعالمية.

ت- سياسة سعر الصرف:

يلعب سعر الصرف دورا كبيرا في مجال الزراعة، ففي الدول النامية يؤدي ارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية الى التاثير سلبا على أسعارها، ويؤدي كذلك تخفيض قيمة العملة المحلية للتاثير سلبا على أسعار المنتجات الزراعية وعلى نمو القطاع الزراعي.

2.II سياسات الاستخدام الأمثل للموارد :

تشكل الأراضي والمياه والمناخ والتنوع البيولوجي القاعدة الطبيعية للزراعة، التي تعتبر من أهم أسس التنمية الريفية ولسبل العيش المستدام، ويجب استخدام الموارد بنحو يلبي احتياجات الحاضر، وصون حاجيات الأجيال القادمة، وهذا يتطلب إجراءات وسياسات لتنمية القدرات، من اجل إدارة تلك الموارد وتنظيمها، إضافة للتكنولوجيا التي تلعب دورا في تطوير الزراعة وتنميتها، ويكون كل ذلك من خلال:

أ- سياسة حيازة الأراضي: تتوقف زيادة المساحة المزروعة على توفر مساحات قابلة للزراعة، وتشكل العدالة والكفاءة في استخدام الأراضي الأهداف العامة الرئيسية للسياسات التي تترجم الى اهداف عملية من خلال:

- التقسيم العادل للأرض.
- الحفاظ على حقوق استغلال الأرض.
- السماح بتوظيف أسواق الأراضي واليات التخصيص الأخرى.
- منح المزارعين اذنا باستثمار رؤوس الأموال.
- منع الاستثمار الزائد.

ب- سياسات استخدام المياه والري في الزراعة: ان تعاظم الحاجة للمياه وازدياد الطلب عليها في معظم دول العالم مقابل محدودية الموارد المائية المتاحة في كثير منها، وسوء استخدام تلك الموارد مع التزايد السريع للسكان أدى لظهور مفهوم الأمن المائي الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن الغذائي، وتعتمد ألية الأمن المائي على رسم سياسة مائية صحيحة تصاغ على أساس القدرات المائية والاقتصادية المتوافرة مع الأخذ بالحسبان الخيارات المستقبلية سواء الاقتصادية منها أو الاجتماعية أو السياسية، ويجب الاخذ في عين الاعتبار تكاليف مورد الماء، مع الإشارة لمسؤولية الدولة على عملية التزود بالماء والري، وتبقى أهم وظائف سياسة الري تجنب التبذير وهناك بدائل مطروحة لتجاوز الفجوة منها:

- ترشيد استهلاك الموارد المتاحة من خلال رفع كفاءة وصيانة وتطوير شبكات النقل والتوزيع، ورفع كفاءة الري الحقلي، وتغيير التركيب المحصولي، وتطوير نظم الري بالرش والتقطير مع اعتماد محاصيل غير مستهلكة للمياه.

- تطوير مشروعات السدود والخزانات لزيادة قدرات التخزين والتقليل من التبخر باعتماد الخزانات المغلقة.

- إعادة رسلكة مياه الصرف والتطهير واستعمال تقنيات تحلية المياه.

ت- سياسات التكنولوجيا الزراعية: ويكون ذلك باستخدام المعدات التكنلوجية في القطاع الزراعي كما بالقطاع الصناعي، وذلك بإدخال الات الحرث والبذر والمعالجة والحصاد ، وفي كل المجالات التي تتطلب ذلك مثل:

- الطاقة (كهربة الريف، الطاقة الشمسية وغيرهم)
- تكثيف زراعة المحاصيل الغذائية الأساسية.
- التخزين والتعليب والمعالجة.
- إعادة استخدام الفضلات.
- المقاومة المتكاملة للآفات.
- أساليب صيانة المياه التربة.
- الاستشعار عن بعد لتقييم الموارد الطبيعية.

- مكافحة الفيضانات والكوارث الطبيعية الأخرى.

- التكنولوجيا التقنية الحيوية(البيوتكنولوجيا).

II.3 سياسات التمويل الزراعي :

وهي تعنى بطرق الحصول على راس المال واستعماله في القطاع الزراعي، وافضل الطرق لاستعمال راس المال في الإنتاج والتسويق الزراعي.

II.1.3 مصادر التمويل الزراعي: تتوقف زيادة الإنتاجية في القطاع الزراعي على إضافة راس المال وطرق استثماره إضافة للسبل المعتمدة في التنسيق بين عوامل الإنتاج، وتتمثل اهم مصادر تمويل النشاط الزراعي في معظم البلدان فيما يلي:

- نظام مصرفي يعتمد على الودائع كمصدر للأموال المتاحة للإقراض.

- مؤسسات الإقراض الزراعي، مع الشركات أو المنظمات التعاونية التي تعتمد على الأسواق المالية بالدرجة الأولى.

- برامج الحكومات المختلفة التي تعتمد على الأسواق المالية او الضرائب المفروضة.

- اتحادات ائتمانية مكونة من أعضاء ذوو روابط مشتركة.

- المزارع التجارية ذات الصلة او منشات الاعمال التجارية الزراعية.

إضافة لعديد الموارد الأخرى.

II.2.3 الإقراض الزراعي كمصدر لراس المال المستثمر في الزراعة: ويهدف للحصول على راس مال لتمويل النشاط الزراعي، بهدف رفع مستوى معيشة المزارعين اقتصاديا واجتماعيا بتوفير القروض لمساعدتهم على زيادة دخولهم وتكون لهم القدرة على تسديد القروض ويعتبر دور الحكومات في كثير من الدول النامية أساسيا في التنمية الريفية لتزويد المزارعين بالائتمانات إضافة لدورها كعامل أساسي للتمويل

II.3.3 الأهداف والأدوات الجديدة لسياسات التمويل: تلعب سياسات الاقتصاد الكلي دورا رئيسيا في تنمية القطاع الزراعي وهي ضرورية لاستدامة التمويل الزراعي، وهناك أدوات جديدة للتمويل الزراعي نذكر أهمها:

- بيئة قانونية مناسبة، وخاصة المتعلقة بسعر الفائدة، وقدرات الرقابة المصرفية.

- استخدام تقنيات جديدة في القراض على أساس ضمانات غير ملموسة لتوسيع تواصل المؤسسات المالية الريفية مع الاسر الفقيرة.

- التركيز على تكوين المزارعين والاسر في مجال الإدارة المالية.

العمل على تطوير البرامج المساعدة على تمويل القطاع مع زيادة الاهتمام بهيكل المؤسسات المالية الريفية، والتركيز على قضايا الحوكمة مع انشاء مؤسسات لتحسين المعلومات المالية.

4.3.II أثر الأسعار الكلية على التمويل والاستثمار الزراعي: لا يكفي ان يكون أداء المصارف على مستوى مناسب من الكفاءة حتى يكون للقروض اثارها التنموية على القطاع الزراعي، بل يتطلب الامر النظر للمتغيرات المحيطة بالبيئة الاقتصادية، وخاصة نمط سياسات الاقتصاد الكلي.

وقد اعتمدت معظم الدول النامية على تقديم القروض الزراعية وفقا لأسعار فائدة مخفضة، وهو ما يشكل عبئا على الميزانية العامة بسبب الفارق بين السعر الحقيقي والسعر الاسمي، لذا فان وضع سياسة للتمويل والاقراض الزراعي تتطلب ان تأخذ بالاعتبار العديد من المتغيرات الداخلية والخارجية فضلا عن التقدير المستمر للأداء الاقتصادي لهذا النشاط الزراعي.

خلاصة:

ضمانا لاستدامة الإقليم الذي يمثل تحد كبير للسلطات وجب تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجهات لضمان حياة أفضل، وتحقيق التوازن وبعث ديناميكية جديدة للإقليم، الذي يتواجد في محيط متباين فمن جهة الشمال الشرقي يحده إقليم رعوي ومن الشمال الغربي يحده إقليم وادي ريغ الذي يختلف من حيث التكوينات الطبيعية والسكانية والذي يشمل منطقة الشطوط، مع امتداد الإقليم في العرق الشرقي، هذا التباين يمكن استغلاله ولتحقيق التكامل بينهم خصوصا فيما يتعلق بالنشاط الزراعي الذي يمثل أساس الاقتصاد الأخضر كتوجه عالمي باعتماد تقنيات محافظة على المياه وحامية للبيئة.

المبحث الثاني

خلق شروط التنافس والجاذبية للإقليم

تمهيد:

لا يمكن لأي منطقة او إقليم ان يعيش بمعزل عن محيطه المحلي والإقليمي والوطني وحتى الدولي، لارتباط منظومته الإنتاجية بالمحيط، من حيث الإنتاج والاستهلاك والتبادل وحتى المنافسة، فالقدرة على تعديل مختلف السياسات التنموية وفقا للظروف الانية وكذا الظروف المحتملة، في ظل الازمات المتعاقبة، فلا يمكن كسب الرهان لتحقيق معدلات تنموية بعيدا على توفر قدرة تنافسية، ومردودية اقتصادية، وتوفير جاذبية للإقليم.

و لإقليم سوف مؤهلات كبيرة تسمح له بتحقيق الجاذبية للإقليم أهمها الموقع الجغرافي لتواجده على حدود الجمهورية التونسية، إضافة لشساعة مساحات الأراضي القابلة للاستصلاح البالغة 71 278 هكتار من دون احتساب الأراضي المخصصة للرعي -على الرغم من التكلفة العالية- مع وجود موروث عالمي يتمثل في مظهر الغوط، وكذا النمط العمراني المبني على القبة كرمز معماري عرف به الإقليم حيث أطلقت الرحالة " ايزابيل ايبرهارت " على مدينة الوادي لقب مدينة الألف قبة وقبة، إضافة لما تتوفر عليه من أسواق ذاع صيتها على المستوى الوطني خاصة سوق " ليبيا" حيث كان قبلة للكثير من تجار ولايات الوطن ،و هو ما جعل منها منطقة جذب للتجار وللسواح الأجانب لعقود من الزمن، قبل ان تتراجع بسبب الظرف الأمني للجزائر خلال فترة التسعينات من القرن العشرين ولازالت مثل هذه التهديدات لغاية وقتنا الحالي بالمناطق الحدودية (الازمة الليبية والظروف الأمنية بالجمهورية التونسية).

ولتوفير شروط التنافسية للإقليم وجب أن يدخل هذا ضمن المخططات المتوسطة والبعيدة المدى من خلال:

I. اقتصاد المعرفة لتحقيق التنافسية والاستدامة :

اقتصاد المعرفة الذي أصبح احدى سمات القرن الواحد والعشرون، والتي ترتكز على المعرفة كعنصر أساسي لتحقيق التنافسية والاستدامة[1]، هاته المعرفة التي تحولت إلى سلعة وأصبحت سببا في زيادة التكلفة لما تتطلبه هذه المعرفة من استغلال وحماية، مع العلم أن المعرفة تنتج مرة وتباع ملايين المرات.

توظيف اقتصاد المعرفة بهدف تحقيق منظومة إنتاجية تنافسية والتي تعبر عن " قدرة الدولة على انتاج سلع وخدمات تلقى نجاحا في الأسواق العالمية وتحافظ على متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي"[2] وذلك من خلال:

- رفع المرود.
- القدرة على التنافس.
- تغطية حاجيات الاستهلاك.
- النهوض بقطاع التصدير.

ويبقى دور الدولة قائما على الرغم من خيار اقتصاد السوق، وذلك عن طريق التدخل غير المباشر من خلال توفير مناخ استثمار في الأسواق المحلية وفقا لأفضل السياسات اقتصادية فعالية باستعمال الأدوات المعتمدة في التمويل والتي تم الحديث عنه سابقا، فتحقيق التنافسية عنصر مهم لتحقيق التنمية المستدامة ولن يحقق النجاح مالم يكن هناك ابداع مستمر من دون التكنولوجيا.

II. تكنولوجيات الاعلام والاتصال :

بالنظر للتطور السريع في عالم التقنيات وفي عالم الاتصال خصوصا، فأصبح من الضروري مواكبة ذلك على المستوى المحلي والوطني واستغلال ذلك في تحقيق الوثبة التنموية المرجوة،

---

[1] محمد مزياني: التطور التكنلوجي لاستدامة الصناعة في ظل منافسة عالمية واقتصاد المعرفة، مقال الكتروني http://www.mafhoum.com/syr/articles/mrayati/mrayati.htm على الساعة 09.45 بتاريخ 10 سبتمبر 2017.

[2] طارق نوير: دور الحكومة الداعم للتنافسية " حالة مصر " ، مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار، www.idsc.gov.eg، بتاريخ 10 سبتمبر 2017 على الساعة 09.50.

فكلما تطور النظام التكنلوجي تغير النظام الاقتصادي والاجتماعي حتى يتكيف مع هذا التطور في مجالات الاعمال المختلفة[1]، والتي أسهمت في ظهور مفاهيم جديدة مثل اقتصاد المعرفة، والتجارة الالكترونية، وغلبت على العالم سمة الرقمنة ، واصبح التواصل أسهل وأسرع من خلال البريد الالكتروني، ووسائل التواصل الاجتماعي و استعمال أجهزة الهاتف المحمول. فمقارنة بالتطور الحاصل فالمشكل الذي كان يعانيه العالم قبل هو عدم فعالية طرق التسيير التقليدية، واستخدام الوسائل التكنلوجية الحدبثة يمكن أن يؤدي لـ:

- ادخال أكبر قدر من المعلومات والتحكم في توظيفها في وقت سريع.
- تحسين مردودية العمل والأداء داخل المؤسسات والادارات المختلفة.
- استغلال المورد البشري بشكل أفضل.
- تسريع وتيرة انجاز الأشغال المطلوبة في وقتها المحدد.

وتعد تكنولوجيا الاعلام والاتصال من المصادر التكنلوجية التي تستعمل في زيادة الإنتاج المحلي للتعريف بالموارد الطبيعية المخبأة، واستخدامات جديدة للموارد المتاحة، واكتشاف طرق وأساليب جديدة في عملية الإنتاج بل وأكثر من ذلك فهي تساهم في تطوير المجتمع حضاريا.

وتبقى دول العالم النامي تعاني من احتكار التكنولوجيات الحديثة الرفيعة كواحدة من الاحتكارات الخمسة (احتكار القرار في الحصول على الموارد واستغلالها، احتكار الوسائل العسكرية، احتكار وسائل الاعلام، السيطرة على المنظومة المالية العالمية)[2].

وفيما يتعلق بإقليم سوف فقد واكب التطورات الحاصلة على المستويين المحلي والعالمي ويمكن ابراز ذلك من خلال الربط بشبكة الهاتف الأرضي والمحمول وكذا الارتباط بشبكة الانترنت.

[1] فريد راغب النجار: إدارة الانتاج و العمليات و التكنولوجيا، مدخل تكاملي تجريبي، مكتبة الاشعاع للطباعة و النشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997.
[2] انظر لحمر عباس: الفجوة الرقمية و متطلبات التنمية في الدول المتخلفة، الملتقى الدولى الثاني:تأثير الانكسار الرقمي شمل-جنوب: على تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،جامعة محمد خيضر-بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 29/28 أفريل2007،ص-ص:04-05.

جدول رقم" 49" نسبة التغطية بشبكات الهاتف المحمول لمختلف المتعاملين بولاية الوادي

اسم الشبكة	4G	3G	2G	مجموع المشتركين	النسبة % مقارنة لتقديرات السكان سنة 2014
موبيليس	%15	%98	%98	516 738	65,32
جيزي	%0	%78,9	%97,8	165 663	20,94
أوريدو	%22	%74,50	%96	54 090	6,83

المصدر: مديرية البريد وتكنولوجيات الاعلام والاتصال لولاية الوادي 2017.

من خلال الجدول تظهر أن نسب التغطية بمختلف الشبكات لمختلف المتعاملين قد حققت نسبا مقبولة جدا سواء ما تعلق بجانب الاتصال أو التواصل بالشبكة العنكبوتية أو الانترنت، وهو ما يشكل فرصة أمام فئات المستخدمين المختلفين لها لتحقيق أهدافهم في وقت أقل أي إمكانية تحقيق الفعالية المطلوبة، مع الإشارة لوجود الكثير ممن يشترك مع 252أكثر من متعامل.

وفيما يتعلق بشبكة الهاتف الثابت والربط بالأنترنت بولاية الوادي فهي مبينة كالتالي:

جدول رقم"50 " الربط بشبكة الهاتف الثابت:

الرقم	النوع	السعة	عدد المشتركين	نسبة التشبع (%)
01	AXE	42 044	1 664	95،3
02	MSAN	73 092	42 134	57,6
03	WLL	4 000	2	0,05
المجموع		**119 136**	**43 800**	**36,7**

المصدر: المديرية الولائية لاتصالات الجزائر بولاية الوادي 2017

من الجدول نرى وفرة في سعة الخطوط الهاتفية حيث أن نسب التشبع في مختلف الأنواع لم تتجاوز الـ 36,7 %وقد بدأت مرحلة الانتقال نحو نوع الـAMSAN وهو الربط عن طريق

الألياف البصرية بغرض التخلي عن بقية الأنواع، وما يمكن ان يفسر هذه النسب الضعيفة هو التطور الحاصل في عالم الاتصال الهاتفي حيث أصبح أغلب الأفراد يستعملون الهاتف النقال.

جدول رقم" 51" الربط الأنترنت ذات التدفق العالي:

الرقم	النوع	العدد	السعة	عدد المشتركين	نسبة التشبع %
01	التقنية القديمة DSLAM	31	9 536	3 696	38,7
02	التقنية الجديدة MSAN	192	73 092	29 125	39,8
03	الجيل الرابع LTE 4G	29	19 140	16 522	86,32
المجموع		**252**	**101 768**	**49 343**	**48,48**

المصدر: مديرية البريد وتكنولوجيات الاعلام والاتصال لولاية الوادي 2017.

تعرف عملية الربط بشبكة الانترنت في مختلف الأنواع والصيغ ضعفا ملحوظا حيث لم تصل درجة التشبع لـ 50% كون فئة كبيرة من المجتمع لازالت بعيدة عن هذا العالم لثقافتهم المحدودة خاصة ممن تجاوزوا سن الخمسين فأغلب المستعملين هم من الشباب، هذا من جهة ومن جهة ثانية فالكثير منهم يستعملون الانترنت من خلال الهاتف النقال.

ما يمكن قوله إن عالم الاتصال يشكل نقطة تحول حقيقية بالإمكان استغلالها بشكل أفضل سواء من طرف الهيئات المركزية أو اللامركزية وكذا من طرف مختلف المتدخلين في مختلف القطاعات حيث بالإمكان توفير بنك من المعلومات الخاصة بكل قطاع وخاصة القطاع الزراعي، حيث يمكن استغلال المعلومات في أقل وقت ممكن.

III. شبكات الطرق والمواصلات :

1.III شبكة الطرق :

تحضى شبكة الطرق والمواصلات بأهمية بالغة في تنمية أي منطقة لما توفره من سهولة للحركة والتنقل من وإلى الإقليم وداخل الإقليم في حد ذاته، وتلعب وضعية الطرقات وحالتها وتصنيفها دورا جوهريا في ذلك، وإقليم سوف يمتلك شبكة من الطرق تمتد على مسافة 1 571,3 كلم منها:

- 585,4 كلم طرق وطنية.
- 259,2 كلم طرق ولائية.
- 726,7 كلم طرق بلدية.

وشهدت هذه الشبكة قفزة نوعية خلال المخططين الخماسيين الأخيرين (المخطط الخماسي 2005-2009م) و(المخطط الخماسي 2010-2014م)، بمجموع طولي يقدر بـ656,2 كلم وأغلبها طرق بلدية، منها على الخصوص الطريق الرابط بين بلدية النخلة ودوار الماء على مسافة تزيد عن 120 كلم ولهذه الطريق بعد استراتيجي مهم كونها متواجدة على طول الشريط الحدودي مع الجمهورية التونسية.

وفيما يتعلق بوضعية هذه الشبكة من الطرق فتبدوا كما بالجدول التالي:

جدول رقم "52 ": شبكة الطرق بإقليم سوف حسب تصنيفها وحالتها

	الطرق الوطنية		الطرق الولائية		الطرق البلدية		المجموع	
	الطول كلم	%	الطول كلم	%	الطول كلم	%	الطول كلم	%
حالة جيدة	294,97	50,39	197,29	76,12	529,79	72,91	1022,05	65,05
حالة متوسطة	90,53	15,46	58,3	22,49	163,67	22,52	312,50	19,89
حالة سيئة	199,9	34,15	3,6	1,39	33,2	4,57	236,7	15,06
المجموع	585,4		259,2		726,7		1571,26	

المصدر: مديرية الأشغال العمومية لولاية الوادي 2017

من الجدول يظهر أن وضعية الطرقات بالولاية عموما جيدة ويبقى العائق الأهم هو انعدام للطرق المزدوجة بين الولايات على الرغم من الحركة الكبيرة للنقل خاصة الشاحنات والحافلات مما يجعل السلطات تعمل على صيانة واعادة الاعتبار لهذه الشبكات بصفة دائمة.

وتعمل مصالح الولاية ممثلة في مديرية الأشغال العمومية على إعادة تصنيف بعض الطرق ضمن الطرق الوطنية وهي كالتالي:

- تم تصنيف الطريق الوطني رقم 16 ب على مسافة 100,75 كلم المبتدئ من الطريق الوطني 16 ببلدية حساني عبد الكريم مرورا بالمقرن وصولا لحدود ولاية بسكرة وسمي بالطريق الوطني رقم 121.

- الطريق الممتدة من الطريق الوطني 48 أ على مسافة 201,33 كلم المبتدئ من المركز الحدودي الطالب العربي مرورا بمفترق الطرق مع ط و16، ومفترق طرق الفيض ومفترق طرق ط و48 ومفترق طرق ط و03 ببلديات جامعة والمرارة والمنتهي عند حدود دائرة تقرت ولاية ورقلة.

2.III المطارات :

يوجد على مستوى ولاية الوادي مطار مصنف (4E) له موقف يتسع لخمس(05) طائرات وتصل طاقة الاستغلال لـ 500 ألف مسافر سنويا، ويتوفر على منطقة لشحن البضائع بطاقة 4700 م^3 خاصة بعمليات التصدير ولم تبدأ فعليا في النشاط في انتظار منحه رخصة المطابقة مما قد يشكل نقطة تحول مهمة للتنوع الاقتصادي المنشود وكذا المساهمة في التنمية.

خريطة رقم "14" خريطة شبكة الطريق لولاية الوادي 200.000/1

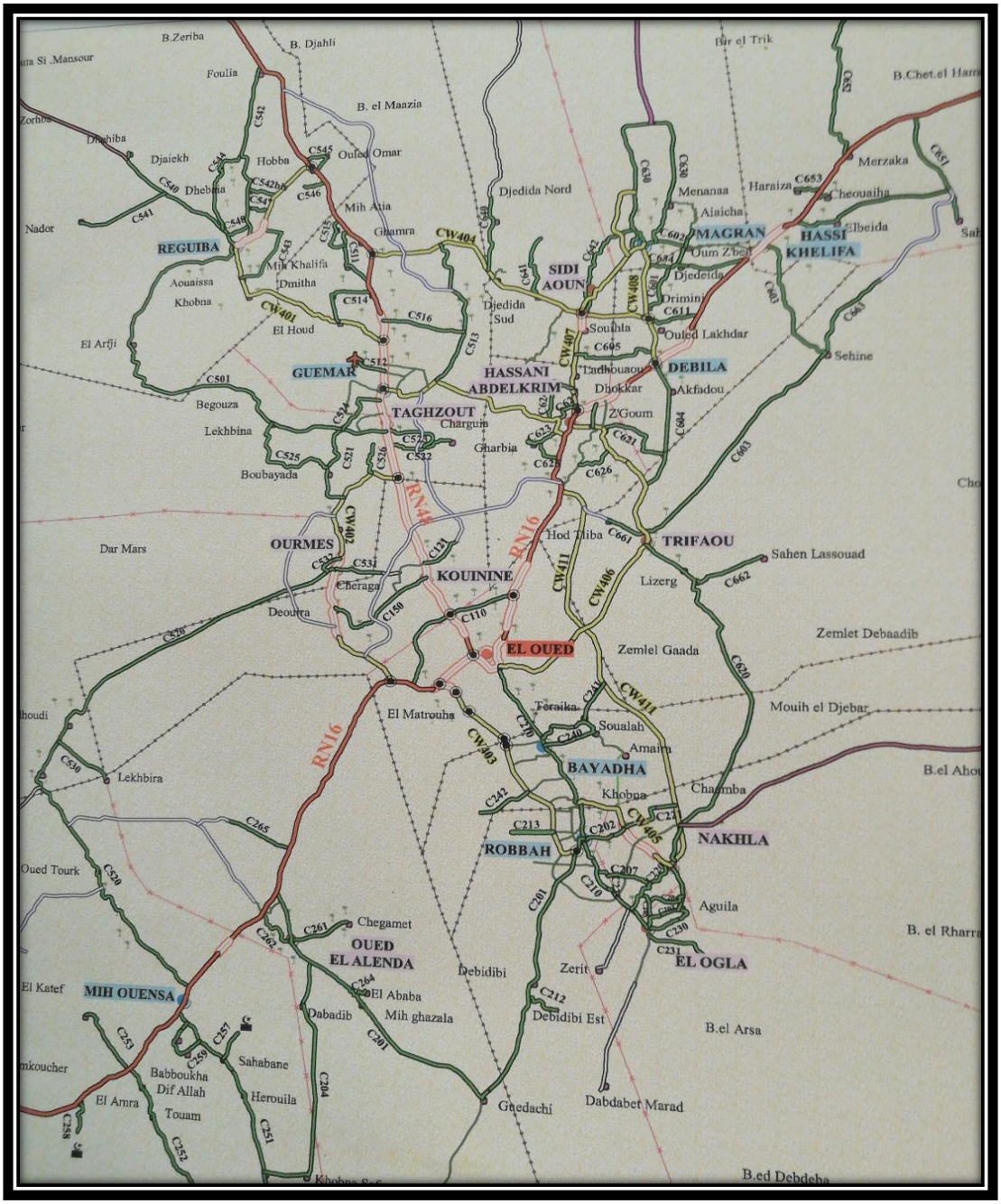

المصدر: الخريطة الطبوغرافية لولاية الوادي 200 000/1

خلاصة:

وعلى الدولة انتهاج أساليب تحفيز النشاطات الزراعية من خلال السياسات المختلفة سواء ما تعلق بالمنتجين او باستخدام الموارد المختلفة، إضافة الى محاولة خلق شروط المنافسة والجاذبية للإقليم بتوظيف اقتصاد المعرفة، وتطوير البنية التحتية بالمنطقة واستغلال تكنولوجيات الاعلام والاتصال في ذلك.

المبحث الثالث

حوكمة النشاط الزراعي بالإقليم

تمهيد:

قصد وضع رؤية استشرافية للقطاع الزراعي وعلى ضوء ما جاء به المخطط الوطني للتهيئة والتعمير (SNAT 2030) وجب العمل على جعله قطاعا يحضى بالأولوية المطلقة في السياسة التنموية الاقتصادية والاجتماعية، واكسابه جاذبية وتنافسية لدى المستثمرين، قصد تقديم قيمة مضافة ومردود مرتفع تدعيما لمكانته في الاقتصاد الوطني واستدامته.

وتعتمد الحوكمة الرشيدة بكل ما يتعلق بالموارد الطبيعية (مياه، تربة، غطاء غابي وغيرهم) ومعالجة مختلف المشاكل المتعلقة بالعقار الفلاحي واستغلال الأراضي، تحقيقا للتنمية المستدامة بالنظر لكون الموارد نادرة وتتميز بالهشاشة من حيث الاستغلال، على أن تتم معالجة مختلف هذه المشاكل في اطار عام أو في اطار ما يعرف بالتنمية المتكاملة أو المندمجة التي تعني" العملية التي ينتج عنها زيادة فرص حياة بعض الناس في مجتمع ما دون نقصان فرص حياة البعض الأخر في نفس الوقت، ونفس المجتمع، وهي زيادة محسوسة في الإنتاج والخدمات، شاملة ومتكاملة ومرتبطة بحركة المجتمع تأثيراً وتأثراً، مستخدمة في ذلك الأساليب العلمية .

ولضمان حوكمة رشيدة للقطاع الزراعي فلا بد من توفير متطلبات الحكم الراشد.

I. متطلبات الحكم الراشد :

و تتمثل أهم متطلبات الحكم الراشد في العناصر التالية[1]:

- منظومة قانونية شفافة.

- الاستباقية فيما يتعلق بالدراسات الاستشرافية والتنبؤ واستباق الطوارئ.

- توفر مؤسسات تمتاز بالمرونة لكل المتغيرات الاقتصادية بما يجنبها التعرض لمزيد من الضغوط وعدم الاستقرار.

وجود منظومة قيمية تمتاز بالشفافية2.

وهذه المتطلبات الواجب توفرها بحسب الخصائص الضرورية للحوكمة والرشادة من خلال أهم الأليات الضرورية التالية:

- **الشفافية**: وهي من أهم خصائص الحكم الراشد، وتعني اتاحة كل المعلومات وسهولة تبادلها، بان تكون متاحة لكافة المؤسسات وجميع الاطراف المعنية، وان تكون الحسابات العامة متاحة بصورة مباشرة، اذن فالشفافية هي تدفق المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية الشاملة في الوقت المناسب وبطريقة يمكن الاعتماد عليها.

- **حكم وسيادة القانون**: يعني أن الجميع، حكاما ومسؤولين ومواطنين يخضعون للقانون ولا شيء يسمو عن القانون، ويجب أن تطبق الاحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع وان توافق هذه القوانين معيار حقوق الانسان، وتكون ضمانه لها ولحقوق الانسان الطبيعية،

- **المشاركة**: وهي تضمن لجميع أفراد المجتمع المشاركة الفعالة في اتخاذ القرار، والتي تضمن حرية الراي والتعبير، والمعايير الاساسية لحقوق الانسان، كما يرتبط مبدأ المشاركة بمفهوم الشفافية، فمعرفة المعلومات لوحدها لا يفي بالغرض، بل لابد من وجود آليات يكون للشعب فيها القدرة على صنع القرار والتأثير في ذلك، وان يضع المسؤولين تحت طائلة المساءلة والمحاسبة وعلى الدول أن تعطي الافراد الحق في المشاركة في صياغة القوانين واللوائح والانظمة

[1] عمر فرحاتي: متطلبات الحكم الراشد، مداخلة في الملتقى الدولي" الحكم الراشد " ، ب ، جوان سكرة 2004.
[2] مصباح بلقاسم: دور الحكم الراسد في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة معارف، العدد: جوان 2015.

واستشارتهم في شؤون حياة العامة، واعطاءهم حق الاعتراف وحق اجراء الاستفتاء على القوانين وغيرها من الامور بكل نزاهة وسهولة وشفافية، الأمر الذي يعني زيادة الخبرات المحلية[1].

- **المساءلة**: هي ان يكون جميع المسؤولين والحكام ومتخذي القرار في الدولة أو القطاع الخاص أو المجتمع المدني خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الراي العام ومؤسساته دون استثناء، وتعد ألية المساءلة أهم سبل تحقيق التنمية المستدامة.

- **الرؤية الاستراتيجية**: حسب مفهوم الحاكمية الرشيدة، فإن الرؤية تتحدد بمفهوم التنمية بالشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص من خلال خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي من جهة وأفراده من جهة أخرى والعمل على التنمية البشرية، وحتّى يتم تحقيق النتائج الإيجابية في رسم الخطط ضمن إطار الحاكمية الرشيدة، يجب الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية ودراسة المخاطر ومحاولة وضع الحلول[2].

- الإجماع: هو أن جميع المصالح المتعلقة بالمجتمع قد تصطدم بخلافات تحتاج إلى اتخاذ قرار حازم في مسألة معيّنة، فيجب تغليب رأي المجموعة تحقيقاً للنفع العام للوطن ولأفراد المجتمع وما يقتضيه واقع الحال من إجراءات.

- **العدل**: والمقصود هنا العدل الاجتماعي بحيث يكون لجميع أفراد المجتمع نساءً وأطفالاً ورجالاً وشيوخاً الفرصة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والتطلّع دائماً لتحسين أوضاع الفئات المحرومة والمهمشة وضمان أمنهم الاجتماعي والعمل على توفير احتياجاتهم الأساسية.

- **الكفاءة**: عبر الكفاءة والفاعلية في إدارة المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني هي التي تضمن استمرارية تحقيق التقدّم والازدهار والتطلّع دائماً إلى تعزيز مفهوم التنمية والتنمية المستدامة، وهي التي تعمل على الالتزام بتوظيف الموارد الوطنية بالصورة السليمة والواضحة لكل أفراد المجتمع.

---

[1] بومدين طاشمة: الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الادارة المحلية في الجزائر، http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net/montada-f23/topic-t197.htm، بتاريخ 27 سبتمبر 2017 على الساعة 13.15 .

[22] مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني: سيادة القانون في الأردن–قراءات في متناول الشباب، مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني الأردن، جوان 2007، ص: 21.

- **اللامركزية**: إن تفعيل مبدأ توزيع السلطات على أفراد المجتمع من خلال التوزيعات الجغرافية للدولة، بهدف إدارة شؤونها والحفاظ على حقوق الأفراد داخلها تشكّل بعداً عميقاً في تحقيق مفهوم الحاكمية الرشيدة، فيشعر الفرد بأنه هو صاحب القرار ويعتمد على نفسه من أجل تحقيق الذات من جهة، وأنه تحت المراقبة الشعبية من جهة أخرى[1].

II. أهداف الحكم الراشد :

يسعى الحكم الراشد للأهداف التالية[2]:

- **البناء المؤسساتي**: حيث يهدف الى ضمان ترسيخ دعائم الادارة الجيدة لشؤون الدولة والمجتمع وتوحيد كل من الشفافية والمحاسبة لأجل محاربة ومقاومة الفساد لما يتناسب مع تطبيق الإدارة الديمقراطية من خلال وضع استراتيجية تنموية تجسد تطلعات الناس وطموحاتهم في الانفتاح الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي ومؤسسات السلطة هي من يتولى وضع الخطط التنموية لتنفيذها على ارض الواقع.

- **البناء الاقتصادي وتحسين مستوى الأداء:** وهو من أهم محاور الحكم الراشد لأهميته في التحول الديمقراطي وبعث التنمية السياسية، حيث تعدى الاهتمام لمستويات الآداء الاقتصادي لمواجهة الأزمات عبر الاصلاحات الهيكلية.

- **دور المؤسسات الدولية في دعم الشفافية والمبادلة**: من خلال برامج الدعم التنموية التي تقدمها المنظمات والهيئات الدولية للمجتمعات النامية عبر مساعدات اقتصادية تقوم بها بعض الدول الاجنبية وهي عادة ما توجه للتنمية السياسية ودعم المنظمات غير الحكومية لضمان الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد.

- **الدولة وعلاقتها بمؤسسات المجتمع المدني:** ان حيوية المجتمع المدني تكمن في قدرته على تأطير المواطنين للعمل الطوعي والمشاركة في التنمية الحقيقية للبلاد، فما هو مطلوب من المجتمع المدني في الجزائر هو السماح لهذه الجمعيات ودعمها بكافة الوسائل نحو هيكلة الفرد

[1] نفس المرجع أعلاه، ص: 21.
[2] مصباح بلقاسم: مرجع سابق، ص : 229.

وهذا بهدف إشراك المواطن في العمل المشترك في تنفيذ المشاريع مع الأجهزة الرسمية في إطار صنع السياسات المحلية وإضفاء الرقابة والمشاركة في تنفيذ المشاريع.

ويعتبر القطاع الزراعي من قطاعات النشاط التي لابد وأن تشملها الحوكمة لوجودها في منظومة اقتصادية متكاملة، بل تم اعتماده كأحد فروع الاقتصاد وسمي بالاقتصاد الاخضر كمصطلح مواكب لمصطلحي الحوكمة والتنمية المستدامة الذين كانا من مواضيع مؤتمر ريو + 20 في سياق الاصلاحات والتشريعات الجديدة في منظمة الأمم المتحدة[1].

III. حوكمة النشاط الزراعي في الجزائر :

تسعى الجزائر لمواكبة العولمة، في إطار الاتفاقيات المبرمة وبالتنسيق مع الهيئات الدولية لتحقيق الأهداف المرسومة، التي ستؤدي لتحسين الأداء الاقتصادي وتوفير مناخ استثماري يستجيب للمعايير الدولية وخاصة ما تعلق بالتنمية المستدامة والحكم الراشد، وللوصول للأهداف المرجوة وجب على الجزائر اعتماد مقاربة تأخذ في الحسبان بعدين أساسين أولهما العامل الزمني من خلال تحديد الأوليات وتوزيعها على المدى القريب والمتوسط والبعيد، وثانيهما خصوصيات الدولة الجزائر من حيث النظام الاقتصادي الرأسمالي وبعده الاجتماعي وكذا الموارد واستغلالها في ظل عالم يشهد أزمات متعددة ونرى امكانية تحقيق ذلك في النشاط الزراعي باعتماد ما يلي:

- الإقرار بالبعد الاستراتيجي للنشاط الزراعي:

بالنظر للظروف الصعبة التي شهدتها الجزائر بداية من سنة 2014م بسبب التراجع الكبير في أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما نجم عنه التراجع في المداخيل، مع وجود مشاريع ضخمة تم إقرارها في مختلف المخططات، تغير لغة الخطاب الرسمي بإقرار ضرورة العمل على التنويع في مصادر الدخل، كون تنويع الأنشطة الاقتصادية يجنب الدولة شبح الأزمات التي قد تشهدها قطاعات اقتصادية دون غيرها، كما هو الحال في قطاع النفط الذي تعتمد عليه الجزائر بصفة شبه كلية، ويلعب التنويع دورا رئيسيا في النمو الاقتصادي، ويسهم في زيادة إنتاجية العوامل، وتعزيز الاستثمار واستقرار عائدات التصدير، لاسيما في البلدان الغنية بالموارد

[1] XFAM.Magasin du monde: Pour une governance du développement durabe, https://www.oxfammagasinsdumonde.be/blog/2012/05/24/ .12.00 بتاريخ 28 سبتمبر 2017 على الساعة

الطبيعية – كما هو الحال بالنسبة للجزائر – والتي لا تزال تعتمد بشكل كبير على الإيرادات الناتجة عن انتاج التعدين والنفط[1] .

ولا يقتصر التنويع على قطاعات النشاط، بل وجب أن يشمل تنويع الإنتاج والأسواق ويمكن القول إن " الاقتصاد الأكثر تنوعا هو بطبيعته أكثر استقرارا، وأكثر قدرة على خلق فرص العمل واتاحة الفرص للجيل القادم، واقل عرضة للتقلبات الدورية في فترات الكساد والازدهار في أسعار النفط والغاز الطبيعي "[2].

- هيكلة القطاع الفلاحي وإرساء قواعد الحوكمة:

من خلال ضبط السياسة التسعيرية وإضفاء أكبر قدر من الحكامة في النشاط الزراعي خصوصا والفلاحي عموما، ورفع الوصاية عن الهياكل الفلاحية واعتماد النظام التعاوني.

- رسم سياسة تمويلية ناجعة:

هذه السياسة التمويلية وجب أن تأخذ بعين الاعتبار خصوصية القطاع الزراعي ومراجعة الإطار القانوني للنشاط الفلاحي وكذا التأمين الفلاحي بما يستجيب لتطلعات الفلاحين ويزيل كل العوائق الإدارية والبيروقراطية.

- وضع إطار قانوني خاص بالعقار الفلاحي:

لا زالت وضعية العقار الفلاحي في الجزائر تشكل هاجسا حقيقيا للسلطات بالنظر لما مسها من تغيرات وتعديلات في فترة الاستعمار وبعد الاستقلال، ولتجاوز هذا الإشكال وجب وضع إطار تشريعي متطور للمنظومة العقارية، وهذا باعتماد طرق علمية في التسيير للتصرف في املاك الدولة تتميز بالوضوح والشفافية وتضمن النجاعة في الميدان، مع اشراك قطاع البحث والتكوين المهني.

[1] موسى باهي، كمال روابنية: التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية، حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 05 ، ديسمبر 2016، ص: 134.

[2] Martin Hvidt: Economic Diversification in GCC Counties Past record and future trends, Kuweit program on development,governance and globalization in the golf states,The London school of economic and political science-LES- LONDON 2013, p:05.

- ضبط أولويات القطاع الفلاحي:

حيث لابد أن يتم معالجة مختلف المسائل العالقة، مع تحديد الأولويات، خصوصا الحاجات العاجلة المتعلقة أساس بدعم بعض المنتجات لتجنب التبعية، وضمان التنويع في المنتجات بشكل واضح حفاظا على القدرة الشرائية للمواطن.

- إشراك الفاعلين في القطاع:

إشراك مختلف الفاعلين في القطاع الزراعي وتقبل مختلف الاقتراحات والانشغالات المقدمة من طرفهم.

- تسوية مشكل الديون:

إعادة النظر في مشكلة الديون التي تمثل عائقا كبيرا امام الفلاحين خاصة في الجانب المتعلق ببعث الاستثمار والتشغيل والتوسع في النشاط.

IV. حوكمة النشاط الزراعي في إقليم سوف :

اقليم سوف له من الخصوصية ما تجعله يختلف عن الكثير من مناطق الجزائر سواء من حيث الإطار الطبيعي، أو من حيث التركيبة السكانية وغيرهم، من هنا فحوكمة القطاع الزراعي بالإقليم يجب ان تأخذ ذلك بعين الاعتبار كل الموارد المتاحة وتسييرها الرشيد.

IV.1 ترشيد استغلال الموارد المائية:

ثروة مائية كبيرة لكن مع سوء التسيير هي ما تتميز به المنطقة الجنوبية الشرقية من الجزائر هي منطقة صحراوية تعرف بندرة مصادر المياه السطحية، لكنها تحوي في جوفها احتياطيا كبيرا جدا من المياه الجوفية لوقوعها فوق طبقتين جوفيتين ضخمتين (المركب النهائي، والطبقة القارية الوسيطية)، والتي تمتد للجمهورية التونسية وكذا الدولة الليبية المجاورة، هذه الثروة وبالمقارنة ببقية مناطق الجزائر تعتبر ضمانا لمستقبل المنطقة من المياه.

وتعرف عملية استغلال هذا المياه تبذيرا كبيرا وسوء تسيير ويظهر ذلك من خلال الأبار العميقة غير المراقبة وكذا الاستعمال غير العقلاني في السقي وعدم التحكم في الفائض.

المياه من جانب تشكل عنصر ثروة من جهة ومن جهة أخرى فهي يسبب مجموعة من المشاكل أهمها:

- **في المناطق الزراعية:** ونتيجة الاستعمال المفرط للمياه ينتج عنه كميات كبيرة من المياه الزائدة مما يؤدي لزيادة منسوب مياه الطبقة السطحية مما يزيد من غمر المياه للغيطان التي تعتبر موروثا عالميا وتعجل باندثار نظام زراعي قرني، مما ينجم عنه تراجع كبير في انتاج التمور التي كانت ولوقت قريب مصدر للثروة بالإقليم والمنطقة عموما.

- **في المناطق العمرانية:** نسبة تغطية غير كاملة للإقليم لشبكة التطهير حيث لم تتعدى 64 % سنة 2016 مما ينجم عنه تأثيرات بيئية وكذا تأثيرات على صحة السكان.

في اطار الحوكمة وجب على السلطات العمل على تعميم شبكة التصريف على كامل الإقليم مع استشراف التوسع العمراني من خلال مشروع القرن الخاص بالتطهير الذي دخل الخدمة بداية من سنة 2010، وتكليف الديوان الوطني للتطهير بتسييره مع ضرورة التنسيق مع مصالح المياه والري لتعميم دفع المستحقات للمستغلين حيث أن هذه العملية تعرف تدني كبيرا وتشمل فقط بلدية الوادي وبعض مناطق بلدية ميه ونسه وبلدية قمار وحاسي خليفة، وهو ما يعتبر ثغرة مهمة في عملية التسيير والمتابعة، هذا من جهة ومن جهة ثانية وفيما يتعلق بالسقي وجب ايكال مهمة الاشراف على مياه السقي للديوان الوطني للسقي والتطهير بفتح فرع له على مستوى ولاية الوادي مع سيؤدي حتما لوضع رقابة جادة عن المياه واستغلالها.

2.IV إعادة الاعتبار للنظام الزراعي القديم وحمايته وتثمين الزراعات الجديدة:

الزراعة بالنظام القديم ترتكز على الغوط كموروث قرني، والتي تعتمد على زراعة النخيل التي كانت تشكل مصدر الثروة الرئيس، وكان لمشكلة صعود المياه خصوصا في فترة الثمانينيات من القرن العشرين الدور الكبير في تدهور وتراجع وضعيته وتلف ازيد من 120.000 نخلة، وما زاد من التراجع هو تخلي السكان عن هذا النظام لما يحتاج من متابعة وعناية مستمرة بسبب التوجه نحو الزراعات الجديدة الأكثر ربحية والأقل جهدا، في غياب يد عاملة مؤهلة خصوصا من فئة الشباب، مع وجود منافسة حقيقية من حيث الإنتاج والنوعية من المناطق المنتجة للتمور وخاصة ولاية بسكرة، إضافة لضعف تصدير التمور والتي لم تتعدى 3% سنة 2014م حسب وزارة التجارة، في ظل منافسة قوية من الجمهورية التونسية.

وبالنظر لما يحمله هذا النظام من رمزية، فقد عرف القطاع تطورا كبيرا وتنوعا معتبرا بظهور نظام زراعي جديد وبإنتاج وفير لمختلف الأنواع والمحاصيل من فواكه وخضار مثل البطاطا والطماطم وغيرها وكذا الحبوب، والذين لا يمثلون فقط زراعات معاشية بل منتجات استطاعت أن تلبي حاجيات السوق المحلي والوطني (ولايات الشمال خصوصا)، هذا التطور وجب أن يرافقه تطوير لتقنيات جديدة للسقي أكثر اقتصادا للماء، وتطوير الزراعة بالبيوت البلاستيكية، إضافة لضرورة إيجاد نوعيات بذور تتلاءم مع طبيعة المنطقة وخصوصيتها.

وعلى الدولة المساهمة في تطوير هذا القطاع بالتسريع في تسوية وضعيات العقار الفلاحي بأن تأخذ بالخصوصية الإقليم بسوف.

وقصد تنشيط الاستصلاح بالإقليم الذي يتوفر على مساحات فلاحية واسعة وبالنظر لمستقبل القطاع الزراعي على الدولة ان تشجع على ذلك بالعمل على تكوين الشباب وتحفيزهم لخوض هذا المجال، وبتسهيل إجراءات التملك وإجراءات الحصول على الدعم والقروض خاصة القروض الصغيرة، وتطوير تقنيات الزراعة وتثمين المنتجات بضمان عمليات التسويق وتحقيق أرباح مرضية للمنتجين.

IV .3 تطوير قطاع النقل كمحرك للتنمية:

مسألة النقل حيوية لعملية التنمية خصوصا شبكة الطرقات والمطارات وكذا شبكة النقل بالسكة الحديدية، خصوصا في مجال واسع وممتد ومناطق متوزعه.

وكما تطرقنا له فالمنطقة تتوفر على شبكة من الطرق تضمن تنقل الأفراد والسلع من وإلى الإقليم، إضافة لمطار ببلدية قمار.

وبالنظر لتوسع المدينة وكذا التجمعات السكانية يجعل من أمر إعادة النظر في شبكة الطرق وضرورة تحولها لتستجيب للوضع الجديد، وذلك عن طريق تدعيم شبكة الطرق وإعادة التصنيف، ويبقى المطلب الأهم للإقليم هو ازدواجية الطريق الوطني رقم 48 الرابط ولاية الوادي بولاية بسكرة، وكذا ازدواجية الطريق الوطني 16 الرابط بين ولاية الوادي وولاية تبسة والجمهورية التونسية (طريق ذا بعد دولي)، وكذلك ازدواجية الطريق الوطني رقم 03 الذي يمر شمال الإقليم والذي يعتبر شريان الاقتصاد كونه يربط ولاية ورقلة ومنطقة حاسي مسعود بشرق البلاد ويشهد حركية كبيرة جدا، وفي مستوى آخر وجب الإشارة للمشروع الحيوي الذي

سيغير من هيكلة النقل بالجهة الشرقية من الجزائر بإنجاز الطريق الرابط بين ولايتي الوادي وحاسي مسعود على مسافة 150 كلم حيث انطلق المشروع وانجز منه شطر (60 كلم)، ولا زالت المسافة المتبقية تعرف تأخرا كبيرا، حيث لو تم انجاز هذا المشروع فإن أغلب العابرين للطريق الوطني رقم 03 عن طريق الولاية المنتدبة تقرت، سيغيرون المسار عن طريق إقليم سوف لقرب المسافة الفاصلة بين الجنوب الشرقي وشرق البلاد.

أما بالنسبة لخط السكة الحديدية فهي ضعيفة بالإقليم، ووجب توسعتها (مع العلم أن خط السكة القديم كان يصل الجهة الشرقية الى غاية بلدية الوادي)، مع الإشارة لوجود مشروع لتوسعة خط السكة بربط بلدية سطيل ببلدية الوادي على مسافة 116 كلم ويمتد لولاية تبسة على مسافة 300 كلم، وهو ما يشكل إعادة هيكلة حقيقية للمجال ويسهل من عمليات نقل السلع نحو الشرق وكذا نحو الجهات الشمالية من الوطن.

وفيما يتعلق بالنقل الجوي، فولاية الوادي تشهد حركة يومية للطائرات من والى العاصمة بمعدل رحلة واحدة يوميا، ومرتين في الأسبوع نحو ولاية عنابة بالشرق وهو ما يعتبر معدل ضعيف جدا بالنظر لحجم تنقلات الافراد، وبالنسبة للرحلات الدولية فقد تم ربط ولاية الوادي بالعاصمة الفرنسية باريس بمعدل رحلة واحدة أسبوعيا وذلك بغرض تنشيط الحركة السياحية بالجهة خصوصا بعد انطلاق المركب السياحي الغزال الذهبي، ويتوفر كذلك المطار على جناح خاص بالشحن لازال في بداية الاستغلال ويرجع نقص استغلاله لعنصرين أساسيين هما غياب ثقافة التصدير لدي الفلاحين والمنتجين، وكذا للإجراءات البيروقراطية والكلفة العالية.

ولتفعيل عمليات التصدير وجب تنشيط منطقة العبور بمنطقة الطالب العربي الحدودية التي لا زالت تشهد تباطؤا في الحركية التجارية مع الجمهورية التونسية.

4.IV مواكبة تكنولوجيا المعلومات والاتصال :

يتميز إقليم سوف بشساعته وامتداده، ووفقا للإحصائيات المقدمة بالنسبة للتغطية بشبكتي الهاتف النقال والثابت وكذا بشبكة الانترنت، فلا زال المجال يشهد تخلفا في هذا المجال مقارنة بالمستوى الوطني، فبالنسبة للهاتف الثابت تبلغ في الولاية 36,7% وهي اقل من المعدل الوطني المقدر

بـ 87,16 %[1] (إحصائيات 2014م)، وبالنسبة للهاتف النقال فهي عموما مقبولة بالنسبة للجيل الثاني والثالث ولا زالت تعرف تراجعا بالنسبة للجيل الرابع، وهو ما يعتبر مؤشر سلبي وطنيا مقارنة بما يشهده العالم من تطور في هذا المجال، مما يتطلب مضاعفة الجهود لبلوغ المؤشرات العالمية في عالم الاتصال والانترنت.

ويعتبر عالم الاتصال مكملا لباقي القطاعات لما يمثله من رابط لتسهيل التواصل الاجتماعي والمؤسساتي، الذين يعتبران ضروريان في مجال صحراوي واسع.

من هنا لابد على الدولة ان تعمل على تطوير وتنمية مؤشرات الاتصال وتكنولوجيات الاعلام بتوفير التجهيزات التقنية وذلك بتشجيع الاستثمارات الخاصة من مختلف متعاملي الهاتف الثابت، وفتح باب المنافسة فيما يتعلق بخدمات الإنترنت، لتحقيق التوازن والمساواة بين المناطق الشمالية والجنوبية من الوطن من جهة وتطوير التطبيقات من جهة اخرى، وذلك لتحسين العلاقات بين المواطن والإدارة.

٧.الزراعة ركيزة للتنمية المندمجة:

تحقيق التنمية الشاملة هدف مشترك لمختلف القطاعات وفي مختلف البرامج التي تتبناها الدولة، والوصول لهذا الهدف لن يكون مجد إن لم تؤخذ الأهداف الرئيسية لكل قطاع في إطار الهدف العام للدولة، بمعنى أن تكون الأهداف الفرعية تصب في الهدف الأساسي والأسمى وهو تحقيق التنمية الشاملة.

وترتبط السياسة العامة للدول بعملية صنع القرار والتي تعتبر عملية ليست بالهينة ولا البسيطة كونها عملية متصلة بالتخطيط والاعداد والبرمجة، ويرتبط كل هذا بدرجة تدفق المعلومات بانتظام لدي صناع القرار لجعلهم قادرين على كشف الانحرافات التي قد تحدث اثناء تنفيذ السياسات العامة[2]

[1] مؤشرات-تكنولوجيات-الاعلام-والاتصال-ومجتمع-المعلوماتhttp://www.mpttn.gov.dz/ar/content/ بتاريخ 03 أكتوبر 2017 على الساعة 23.35.

[2] أحمد طيلب: دور المعلومات في رسم السياسات العامة في الجزائر-دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، ص :ب.

1.V البيئة وحمايتها من المخاطر:

من أهم شروط الاستدامة نجد معيار حماية البيئة خصوصا في المجالات الهشة كإقليم سوف المتميز بطوبوغرافيته ومظاهره ومناخه ومصادره المائية التي كانت ولازالت تسبب مشاكل في استغلالها وما ينجم عنها من تأثيرات على البيئة والمحيط.

والتهديدات التي تعترض البيئة متعددة أهمها النشاط الزراعي وبعض الأنشطة الصناعية وكذا الاستهلاك البشري للمياه والتصريف، والتي تمس المظهر العام، وتؤثر على التربة ونوعية المياه السطحية خصوصا، وتؤثر على التنوع البيئي.

فالمشكل الأهم يتمثل في النفايات التي تؤدي لتلوث المياه الناجمة عن الأنشطة الصناعية، والتي لا زالت السلطات على المستوى المحلي لم تتحكم بالشكل المطلوب والحد من الاثار الناجمة عن استغلال المياه الموجهة للزراعة والنشاطات الصناعية الملوثة للبيئة مما يجعل تظافر جهود مختلف المتدخلين من خلال سياسة بيئية لحماية الترب ومحاربة التصحر والترمل.

2.V إعادة تشكيل علاقة الإقليم بمجاله:

قديما عرف عن الإقليم النشاط التجاري، وقد كانت سوف نقطة عبور للقوافل التجارية بمعنى أنها كانت نقطة ربط بين الشمال والجنوب، هذه الشبكة العلائقية شهدت انقطاعا شبه تام للعلاقة مع مناطق الجنوب التي كانت تمتد لإفريقيا بسبب تراكمات عديدة منها ما قام به المستعمر وكذا عدم وجود شبكة من الطرق على امتداد الصحراء الجزائرية وقساوة الانتقال بين مناطقها المتباعدة، هذا ما جعل كل المؤشرات تشير ان إقليم سوف كجزء من الجنوب الشرقي تتواصل بشكل كبير مع مناطق الشمال خاصة عنابة بالشمال الشرقي والعاصمة الجزائر، أو مع المناطق المجاورة مثل تبسة وورقلة وكذا الجمهورية التونسية، هذه العلاقات تتمثل أساسا في التبادل التجاري والسياحي على قلته، فالعلاقات هي جنوب – شمال أكثر منها جنوب – جنوب لقلة الروابط الاقتصادية وصولا للمنشآت القاعدية.

وأكبر مساهم في إعادة هيكلة وتشكيل المجال هي شبكة الطرقات التي يمكن أن تقرب المسافات وتجعل من إمكانية الولوج لأي منطقة أكثر سلاسة وسهولة.

لذا فلا بد من توفر إرادة سياسية حقيقية لإعادة تشكيل البنية الترابطية للإقليم مع مجاله القريب والبعيد، خصوصا مع إمكانية استغلال الموقع الحدودي للإقليم مع الجمهورية التونسية والقرب كذلك من دولة ليبيا.

3.V تفعيل أدوات الحكم الراشد في الميدان:

وترتكز هذه الأدوات على مجموع الأهداف التي تعتبر من صميم الحكامة ويمكن أن نلخصها في التالي:

- تقوية المنهج التشاوري بين مختلف الفاعلين وتنسيق الأعمال بينهم وهم الفلاحون والبنوك ومصالح الفلاحة المركزية واللامركزية، وغرف الفلاحة والتعاونيات وأصحاب غرف التبريد والتجار ومراكز البحث المختلفة.

- ضرورة ادماج الزراعة ضمن الخطة العامة للدولة مع ضمان تمويلها ودعمها في مختلف الجوانب بالتنسيق مع المصالح اللامركزية والجماعات المحلية من ولاية وبلديات.

- تحديد واضح لطموحات وخيارات القطاع الزراعي بإقليم سوف للوصول للتنويع في المنتجات الزراعية المختلفة، وتحقيق الفوائض في الإنتاج قصد توجيهه للتصدير وتحقيق مداخيل من العملة الصعبة مع استغلال مركز الشحن بمطار قمار ومركز العبور بالطالب العربي.

- مساهمة مختلف الفاعلين في ترقية النشاط الزراعي من جماعات محلية، تعاونيات ومختلف الشعب، غرفة الفلاحة، والمعاهد ومراكز البحث المختلفة والمهندسين الزراعيين ومكاتب الدراسات والجامعة كشريك اساسي.

- تحقيق احترافية العمل لدى الفلاحين بتكوينهم والرسكلة المستمرة لضمان المتابعة الفعالة للنشاط والتطور التقني والفني في الميدان الزارعي بالتنسيق مع الجامعة ومراكز البحث والمعاهد المتخصصة.

- تطوير قطاع الاتصال كمحور استراتيجي للتنمية الزراعية بالشراكة مع المتعاملين والمؤسسات العاملة في الميدان الزراعي.

- التحكم في ميدان الطاقة والعمل على انتاج محصول بيولوجي باعتماد التكوين كآلية والارشاد والتوجيه.

- تفعيل الجانب الرقابي للتقليص من حجم التكاليف عن طريق انشاء هيئة ضبط ورقابة.

VI. آفاق النشاط الزراعي في الإقليم :

ان مستقبل الزراعة في سوف لن يكون سوى بمرافقة الدولة للفلاحين، فإرادة الفلاح لوحدها غير كافية، لذا وجب أن يكون تدخل الدولة من خلال الآليات التالية والتي نراها ضرورية للمحافظة على ما تحقق، وجعل القطاع الزراعي كعامل دفع أمامي لعجلة التنمية في وقت كثر المنادون إلى خلق بدائل لقطاع المحروقات الذي بقي هو المحرك لمسار الاقتصاد الجزائر الاستقلال إلى يومنا هذا.

VI-1 تعزيز دور الدولة في تنظيم القطاع بالإقليم

إن تنظيم القطاع الزراعي أمر صعب التحقيق لعدة أسباب أهمها:

- الاستحواذ على الأراضي الزراعية بدون حق ليتحول المعتدون بعد سنوات إلى مطالبين بالحصول على ملكيات الأراضي.

- عدم وجود رزنامة محدد لتواريخ بداية البذر وتواريخ جني المحاصيل بمعنى غياب تام للرقابة.
- انتشار ظاهرة تأجير الأراضي الزراعية بهدف تحقيق الربح السهل.
- عدم وجود إحصائيات دقيقة للمساحات والإنتاج والمحاصيل على كامل الإقليم وفي كل بلدية من بلديات الإقليم.
- عدم قدرة الفلاح السوفي على التحكم في تكاليف الإنتاج وتقليصها، بسبب غياب دور المرافق الأولية من الدولة في بدايات الإنتاج وتحضير الأرض.
- غياب الرقابة الصارمة لنوعيات البذور المستوردة من طرف المخابر المختصة، مثلما حدث مع بذور البطاطا المستوردة من فرنسا والتي ثبت عدم صلاحيتها للاستهلاك البشري بداية 2016[1].

[1] جريدة النهار الجديد بتاريخ 2016/02/22

- صعوبة تسويق وحفظ المحاصيل الفائضة في ظل عدم قدرة غرف التبريد تغطية هذا الفائض وصعوبة تصديره للخارج بسبب الإجراءات المعقدة.
- غياب ثقافة التصدير لدى الفلاحين.

كل هذه العوامل تحد من قدرة على الدولة لتنمية وترقية القطاع الزراعي.

VI-2 الاستدامة في النشاط الزراعي بالإقليم :

استطاع الفلاحون بالإقليم تحقيق نتائج إيجابية، وتجاوزوا الكثير من الصعاب، وأوجدوا حلولا لتحديات الإنتاج وحماية المنتجات لكن في المقابل هناك عناصر أخرى أهملت وساهمت في تردي الوضع البيئي وحماية مخزون المياه، في غياب نصوص وتشريعات متعلقة بحماية البيئة في المجال الزراعي والإقليم يظهر عدم احترام شروط الاستدامة في العناصر التالية.

VI-2 -1 استهلاك المياه :

كان النظام الزراعي القديم مغلقا ومحافظا على المياه، حيث أن استهلاك المياه لا يكون باستعمال السقي، وترك النخيل تستهلك حاجتها، والزراعة البيئية لطابعها المعيشي ليست مبذرة للمياه على الرغم من طريقة السقي المعتمدة بالغمر لكن تحكم المساحات الصغيرة جدا فالاستهلاك قليل مقارنة بما هو موجود في وقتنا الحالي، حيث اعتمدت طرق سقي مبذرة للمياه خصوصا الرش المحوري والغمر بالسلبية للمساحات المسقية من البطيخ والتبغ وحتى الفول السوداني.

VI-2 -2 حماية البيئة :

كما هو معروف فإن الأسمدة العضوية المستعملة في تحسين مردود المنتجات الزراعية غير خاضعة لرقابة الدولة، وعملية التحكم في العملية لم تتم بعد، وطرق جلبها وبيعها تكون في ظروف غير ملائمة، وساهمت في انتشار عديد الأمراض والروائح الكريهة في محيط المناطق العمرانية وهو أمر لا مناص من إيجاد حلول عملية له، ولتحقيق التنمية المستدامة في الزراعة بالإقليم وجب:

- استشراف المساحات وزيادة المحصول:

وجب وضع تصور علمي دقيق بالاعتماد على عدة عوامل، أهمها المحاصيل المنتجة محليا، وكل ما يتعلق بتطوير الأصناف وتحسين إنتاجها، عن طريق الاستثمار في هذا الجانب، واشراك

الجامعة والمختصين كطرف أساسي في هذه المعادلة بهدف مضاعفة الإنتاج بنفس الموارد المتاحة، أي أن الهدف هو إيجاد نظام إنتاج مستديم بيئيا، وإدارة رشيدة للموارد المتاحة.

- التصدير كبديل لتحقيق التنوع الاقتصادي وامتصاص فائض الإنتاج:

مع الإشارة إلى وجود شراكة مع الاتحاد الأوروبي ولم ينمو التصدير بسبب عوائق كالتالي:

- الإجراءات الإدارية والبيروقراطية لتصدير المنتوجات الفلاحية نحو الخارج.

فمثلا تصدير البطاطا لبعض الدول الأسيوية عن طريق البحر يستغرق أكثر من 40 يوما وهي فترة كافية لتلف المنتوج، وتصديره عن طريق الجو تكون كلفته عالية جدا.

- عدم معرفة الفلاحين بثقافة التصدير والأسواق المستهدفة.
- غياب الخبرة والتخوف من المنافسة الخارجية.
- غياب ثقافة الجودة خصوصا أن بعض الدول تشترط تفاصيل دقيقة فيما يتعلق بالتعليب والتصبير وكذا المواد الأولية المستغلة.
- منافسة بعض المنتجات للدول المجاورة مثل دقلة نور التونسية التي حصلت على دمغة واعتراف من الجانب الأوروبي.

إن تحقيق فوائض الإنتاج في المحاصيل الزراعية في ظل وجود منافسة داخلية مع ولايات أخرى سيجعل من تحقيق الاكتفاء امرأ ممكنا لكن في المقابل الربحية المادية أمرا مستبعدا خصوصا في ظل عدم التحكم الجيد في التكاليف في المنطقة على الأقل.

وتعتبر المنتجات الزراعية بالإقليم ذات جودة طبيعية(Bio) ولم تدخل عليها تعديلات جينية.

- استشراف الزيادة السكانية:

تقدير الزيادة في تعداد السكان وتحديد حاجياتهم من المنتجات الزراعية على المديين المتوسط والبعيد إضافة إلى مراقبة تحركهم، وتنقلهم وهجرتهم من الريف إلى المدينة وكذلك المستوى المعيشي لهم.

- الحفاظ على الموارد الطبيعية: وتتمثل أساسا في الأرض والماء وذلك بمعرفة استنزاف هذه الموارد وأخذ ما تحتاجه الساكنة مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة، مع الأخذ بعين الاعتبار ما يستنزف عن طريق العوامل الطبيعية كالتعرية ونضوب المياه نتيجة استهلاك المياه الجوفية المتزايدة.

خلاصة:

الحوكمة كمفهوم يتميز بالاتساع لإمكانية اسقاطه على واقع الدول على المستويين الكلي والجزئي، وكذا إمكانية أن يشمل بالتطبيق مختلف المؤسسات والقطاعات، وبالنسبة للقطاع الزراعي تعتبر حوكمته دافعا حقيقيا لتحقيق التنمية الشاملة والمندمجة، لسمو الأهداف ووضوحها

تحتاج لإعادة صياغة بما يستجيب لحل مختلف المشاكل وتجاوز العقبات المختلفة، وهو ما يعتبر تحديا حقيقيا على الدولة الوصول لتحقيقه في سياق العمل في الأطر والقوانين والمعاهدات الدولية، ويبقى الهدف الأسمى من تطبيق مبادئ الرشادة والحوكمة هو التحكم في الموارد وتسييرها في ضوء الشفافية وهو تحد على الدولة مواجهته محليا ووطنيا في قطاع بإمكانها ان يحقق الامن الغذائي من جهة وكذا توجيه الفوائض نحو التصدير وخلق الثروة من العملة الأجنبية لمواجهة الأزمات.

خلاصة الفصل:

بالنظر لما أصبح يمثله الحكم كمفهوم وتوجه، لعلاقته الوطيدة بالتنمية المستدامة لما يلعبه من دور في التسيير الإداري وإضفاء الشفافية ومحاربة مختلف المظاهر السلبية كالفساد، وكذا المساهمة في اتخاذ القرارات وصنعها.

وفي محاولة لإسقاط المفهوم على القطاع الزراعي أو الاقتصاد الأخضر كبديل حقيقي بإمكانه ان يساهم بشكل مباشر في التنمية الشاملة المندمجة، على الجزائر بصفة عامة وعلى إقليم سوف بصفة خاصة.

ومن الأساسيات تبين أن العمل على تحقيق شرو ط الاستدامة للإقليم الذي يعاني عديد العوائق والمشاكل، وهو ما يشكل تحد لضمان العدالة الاجتماعية من جهة وتحقيق التنمية المطلوبة، فالإقليم يعاني الاختلال فلابد من خلق ديناميكية لإعادة التوازن لهذا المجال مع الأخذ بعين الاعتبار المحيط الذي يوجد به إقليم سوف.

ويعتبر العمل على عنصر الزمن أكثر من مهم وذلك وفقا للأولويات التي تفرضها خصوصية المجال كونه يتواجد بمنطقة حدودية، وكذا حاجة السكان من ذلك العمل على إيجاد خطط ووضع سياسات على المدى القصير والمتوسط والبعيد، وذلك فيما يتعلق بالسياسات الزراعية والاستخدام الأمثل للموارد.

وتشكل التنافسية شرطا أساسيا لخلق جاذبية لهذا المجال ويكون ذلك باعتماد اقتصاد المعرفة للرفع من المردودية وتغطية حاجيات المنطقة وتسويق الفائض نحو ولايات الوطن وكذا التصدير نحو الخارج، ولمواكبة التطور على المستويين المحلي والدولي فلاستخدام تكنولوجيات الاعلام والاتصال أهمية قصوى لما يمكن ان يوفره من جهد ووقت، ويبقى الإقليم بحاجة لمواكبة هذا التطور الذي لازال يحتاج لجهود أكبر.

وفيما يتعلق بشبكة الطرق فوضعيتها عموما مقبولة وتحتاج لإعادة تأهيل وإعادة تصنيف وكذا إعادة هيكلة لبعث ديناميكية مجالية في حركة النقل والمواصلات، إضافة لتفعيل منطقة الشحن الجوي وكذلك المعبر الحدودي بالطلب العربي.

من هنا يمكن القول ان تطبيق الحكم الراشد سيسهم بشكل مباشر في إعادة رسم ملامح جديدة للإقليم ويحدد بوضوح خيارات القطاع الزراعي باشراك مختلف الفاعلين والمتدخلين وضمان تقليص حجم التكاليف بتفعيل الجوانب الرقابية بتوفير المعلومة الصحيحة لصناعة واتخاذ القرارات السليمة في التوقيت الصحيح

الخاتمة

الخاتمة:

راهنت عديد الدول على تحقيق التنمية الشاملة، في ظل الأزمات الدورية التي يشهدها العالم، الأمر الذي تسبب في تدهور الوضعية المعيشية وكذا تراجع البنى التحتية والخدمات العمومية، وانتشار البطالة وتدني الرواتب وما يتبع ذلك من تفشي مظاهر الفقر.

في الجزائر ومنذ الاستقلال كان التحدي الحقيقي هو تحقيق التنمية، اذ يظهر ذلك من خلال الشعارات التي رفعت منذ السنوات الأولى للاستقلال، من مرحلة التسيير الذاتي إلى الثورة الزراعية، وكذا السياسات المنتهجة والمرتكزة على المخططات (القصيرة، المتوسطة والطويلة الاجل).

سياسات التخطيط المتبعة منذ الاستقلال الى يومنا هذا بقيت معتمدة في تمويلها على قطاع المحروقات بشكل شبه كلي، ومن المداخيل التي تحصل عليها الجزائر من العملة الصعبة يتم تخصيص نسب منها لتغطية نفقات الدولة المختلفة في شقيها المتعلق بالتسيير أو التجهيز إضافة للمصادر الأخرى مثل الجباية وغيرها.

وقد عمدت الجزائر إلى اعتماد سياسات زراعية لتنظيم القطاع وجعله عنصرا مؤثرا في الاقتصاد الوطني، بهدف زيادة الإنتاج وتحقيق الاكتفاء والتوجه للتصدير والمساهمة في الدخل الوطني، وهنا يكمن البعد الاستراتيجي في إدماج القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية.

وبإقليم سوف التي أصبحت قطبا فلاحيا بامتياز لما أضحت تحتله من مكانة في إنتاج بعض المحاصيل الزراعية الحقلية على الخصوص، ومنتوج البطاطا على وجه الأخص، إضافة إلى مساهمة هذا القطاع في الدخل الوطني من النشاط الفلاحي والمقدر ب 06 % سنة 2014م.

ويمكن تلخيص جملة المشاكل التي يعانيها النشاط الزراعي في المنطقة في النقاط التالية:

إشكال تنظيمي: حيث تعاني مهنة الفلاحة عموما مشكلا تنظيميا، لعدم الأخذ بخصوصيات المنطقة من خلال منظومة التشريعات والقوانين، ودور المصالح الفلاحية وغرفة الفلاحة التي اقتصر دورها في كثير من المرات على معالجة الملفات ومنح بطاقات الفلاح، وفيما تعلق بتسوية وضعيات العقار فالإجراءات تتميز بالبيروقراطية الشديدة مما يحول دون استفادة ممارسي النشاط الزراعي من دعم الدولة.

إشكال تقني: شهدت تقنيات الزراعة تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة، لم يستطع فلاحوا المنطقة مواكبتها، فلازالوا يعتمدون على تقنيات الزراعة التقليدية في السقي، واستعمال الاسمدة العضوية، وعدم القدرة على التحكم في تقليص التكلفة الانتاجية، مما يجعلهم عرضة للصدمات في مواسم الإنتاج الوفير، مع منافسة الولايات الأخرى.

إشكال في تنظيم الأسواق: ويقصد بهذا الأسواق القبلية والبعدية، خاصة ما تعلق بتصريف المنتجات في غياب أماكن تخزين تستجيب للمعايير الصحية كافية بالمنطقة.

اختبار الفرضيات:

من خلال العرض الذي تم من خلاله دراسة مفهوم الإقليم والتخطيط الإقليمي لا ينطبق مع الواقع الا في بعض الجزئيات فتقسيم إقليم سوف لم يأخذ بعين الاعتبار التجانس من الناحية الطبيعية فوادي سوف يمكن تقسيمها لمنطقتين الأولى منطقة الصحن المتواجدة شمال الإقليم والثانية هي منطقة الكثبان جنوب بلدية الوادي، مع وجود التجانس من حيث المناخ، اما بقية معايير التقسيم الأخرى فلا تنطبق تماما على منطقة الدراسة ، اما التخطيط الإقليمي فيمكن القول أن هذا الأمر لا يأخذ بعين الاعتبار مختلف المعطيات فهو أقرب أن يكون للبرنامج العام وتستفيد منه مختلف الجهات من دون معايير ثابتة بالرغم من الدعوات المستمرة للعدالة والتوازن الجهوي وهو ما يؤكد صحة الفرضية الاولى.

يمتلك الإقليم مقومات نجاح عديدة بداية من المياه العنصر الأساسي للحياة والتوطن والزرع، فوفرته جعلت من الإقليم يعاني من مشكلة صعود المياه نتيجة الاستهلاك غير العقلاني، وتمتلك عنصرا بشريا تكيف مع البيئة القاسية واستصلح مئات الهكتارات وأصبحت تمثل نموذج نجاح عديد التجارب والزراعات خصوصا البطاطا، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

من النتائج التي تحققت في ارض الواقع فإقليم سوف يعتبر نموذجا للمناطق الصحراوية التي شهدت وثبة تنموية في الميدان الزراعي أساسا، وهذا الامر تحقق بفعل إرادة الفلاح السوفي وليس بفعل ارادة الدولة ورغم ذلك فهو لا يستجيب لتطلعات السكان بالمنطقة على الرغم مما تمتلك من مقومات النجاح وهو ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.

لا محالة من ان الحكم الراشد ومبادئه المتعلقة بترشيد استغلال الموارد والشفافية ومحاربة الفساد وغيرهم، هي عامل رئيسي لتحقيق تنمية مستدامة تضمن حقوق الأجيال القادمة وتضمن توفير حاجات الأجيال الحالية، وإمكانية

ومن خلال ما تم دراسته تم التوصل الى مجموعه من النتائج نلخصها في التالي:

النتائج:

- تمتلك الجزائر امكانات ومؤهلات كبيرة (طبيعية، بشرية) تمكنها من تحقيق نتائج باهرة في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، وخصوصا في الميدان الفلاحي عموما والزراعي خصوصا، فقد ساهمت مختلف البرامج التنموية في زيادة الهوة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، وبين المناطق الشمالية والجنوبية، والدليل على ذلك هو تدارك الأمر عن طريق برامج خاصة بالمناطق السهبية والجنوبية.

- ان مسار التنمية في الجزائر مرهون بنظام الحكم من جهة، وبأسعار النفط في الأسواق الدولية وارتفاع احتياطي الصرف، مما يعود بالسلب أو الإيجاب على المستوى المعيشي.

- بالرغم من تعدد السياسات والمخططات إلا أن واقع القطاع الزراعي بالجزائر لا زال يراوح مكانه، فبإقليم سوف مثلا نفس المشاكل التي كان يعانيها بعد الاستقلال لازالت نفسها لما هو موجود حاليا.

- ان السياسة الزراعية بالإقليم ترتكز أساسا على الإنتاج دون الاهتمام بالجانب التسويقي وهو مؤشر على غياب التخطيط الإقليمي عموما.

- لم تولي الدولة أي اهتمام لإعادة الاعتبار للنظام الزراعي القديم على الرغم من اعتماده من طرف منظمة الغذاء العالمي كموروث مصنف باعتباره نظاما مستداما للجيل الحالي وللأجيال القادمة.

- ساهم الاستصلاح في الاقليم في اعادة تشكيل المظهر الطبوغرافي والنظام الزراعي بسبب عمليات التهيئة وتحضير المساحات الزراعية.

- المحدد الرئيسي لنوعية المحاصيل المنتجة هي السياسة السعرية والمنافسة بين فلاحي الاقليم و المنتجين من الولايات الاخرى.

- تعتمد زراعة المحاصيل على استخدام الأرض والمياه والبذور والأسمدة والأدوية، لتحسين المردود، هي ثقافة حديثة بالإقليم دافعها تحقيق الربح، ولم يتم التحكم في تقنياتها والدليل على ذلك هو عدم قدرة الفلاحين على تقليص الكلفة بالتخلص من التكاليف الاضافية.

- ان التوسع في المساحات الزراعية المستهلكة للماء من الطبقة السطحية ساهم في الحد من مشكلة صعود المياه، وأدى لظهور مشكلة عكسية هي غور المياه.

- إن استعمال الأسمدة العضوية والأدوية بطرق غير منتظمة أدى لانتشار بعض أمراض الحساسية وأمراض اخرى لم تكن معروفة بالمنطقة مثل مرض الايشمانيوز الذي تسببه بعوضة بسكرة.

- يعتبر مشكل العقار الفلاحي وتسوية وضعيات الفلاحين العائق الأساسي أمام حصول الفلاحين على دعم الدولة المشروط بالملكية أو وجود الشرط الفاسخ.

- إن النشاط الزراعي بالإقليم لم يبق حكرا على الفلاحين، بل تعداه لأصحاب المال من المهن الأخرى، حيث أضحى مجالا استثماريا كما يثبت ذلك الواقع.

- ان التكثيف الزراعي والتوسع في إنتاج المحاصيل من بطاطا وطماطم وغيرهما، مع احتلال الإقليم لمراكز متقدمة على المستوى الوطني.

- إن نجاح أي سياسة تنموية لن يتحقق في غياب إرادة حقيقية من الدولة باعتماد الحكم الراشد ومبادئه وفقا لخصوصية الجزائر وإقليم سوف.

التوصيات:

ضرورة تفعيل دور الجامعة ومراكز البحث العلمي واشراكهم في كل ما يتعلق بالميدان الفلاحي عموما.

تفعيل العلاقة بين الإطراف الثلاثة الفاعلة وهي: الدولة-البحث العلمي – الفلاح.

ضرورة تدخل الدولة في تنظيم ومتابعة الإنتاج الزراعي والمحاصيل المنتجة والمساحات، وذلك بخلق آليات جديدة باستطاعتها التحكم بشكل أفضل في القطاع.

العودة لنظام العمل التعاوني لما يسهل به على الدولة من متابعة ومرافقة وتنفيذ لمختلف البرامج.

إشراك المهندسين الفلاحين وكل الإطارات التي لها علاقة بالقطاع الزراعي بإنشاء اتحادات خاصة واشراكهم كأطراف فعالة في دراسة ومتابعة وتنفيذ وهيكلة القطاع الزراعي، مع الاستفادة من التجارب الخارجية.

اقتراح ان يشكل الدعم والإرشاد كل المنتجين بغض النظر على انهم فلاحين، بل إن يتم التعامل معهم على أساس أنهم مستثمرون.

تفعيل دور الشعب وهدفها الذي أنشأت من أجله، بفصل كل شعبة عن الأخرى (شعبة البطاطا، شعبة الطماطم)، وإشراكها في تطوير المحاصيل.

ضرورة خلق منظومة قانونية تستجيب لخصوصيات المنطقة (الدعم، التنازل على الملكيات وتسويتها).

تنظيم الأسواق على المستوى المحلي ومرافقة الفلاحين ومساعدتهم في تصدير منتجاتهم و تقديم التسهيلات الضرورية لهم وخلق مراكز للشحن مع استغلال المنفذ الحدودي الطالب العربي وكذا مطار قمار.

أفاق الدراسة:

كأفاق لهذه الدراسة نقترح المواضيع التالية:

دور الدولة في التخطيط واستخدام العقار الزراعي بإقليم سوف.

مستقبل الزراعة بإقليم سوف بين إرادة الفلاح ودور الدولة.

مقارنة بين النظام الزراعي القديم والنظام الزراعي الجديد من منظور التنمية المستدامة.

السياحة الصحراوية ودورها في التنمية المستدامة.

ملخص

الملخص:

يعتبر تحقيق التنمية بمختلف أشـــكالها طموح الشـــعوب، من خلال ما تعمل الحكومات على تجسيده من مشاريع للمساهمة في زيادة الوفورات الإنتاجية، وتحقيق الاكتفاء.

وللجزائر موروث تاريخي أســهم بشــكل أو بآخر في تذبذب الحركية التنموية، بداية من الفترة العثمانية ثم مرحلة الاستعمار الفرنسي، وصولا للخيارات التنموية المعتمدة بعد الاستقلال.

وعلى الرغم من تعدد القطاعات الاقتصـــادية التي لها دور في التنمية إلا أن الاهتمام بالقطاع الصناعي ونظرية الدفع الأمامي يبدو جليا في مختلف المراحل التاريخية والسياسات المنتهجة.

و لم يرقى الاهتمام بالقطاع الفلاحي و الزراعي خصـــوصـــا لمســـتوى الخطاب المعلن، و المبادرات المقدمة، إلا أن ما حققته هذا القطاع في الميدان يجعل من إعادة النظر في الأولويات أمرا حتميا.

وقد برزت عديد الأقطاب الزراعية في السنوات الأخيرة خصوصا مع أليات الدعم ومرافقة الدولة على غرار إقليم سوف الذي أصبح يغطي الكثير من الحاجيات الغذائية للجزائر، خاصة منتوج البطاطا حيث يساهم الإقليم بحوالي 30 % من إجمالي المنتوج الوطني.

و قد اعتمدنا في بحثنا على إعطاء لمحة عن مفهوم الاقليم و التخطيط الإقليمي في الجزء النظري، و عرجنا في الجزء التطبيقي على دراســـة حالة إقليم ســـوف و إبراز التحولات الزراعية التي شـــهدها، بالانتقال من النظام الزراعي القديم المغلق، للنظام الزراعي الجديد المفتوح، و حاولنا أن نبرز مكامن القوة والضـــعف و امكانية مســـاهمة هذا القطاع في التنمية محليا ووطنيا، في ظل عزم الدولة على البحث عن البدائل الاقتصـــادية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية:

تنمية اقتصادية، تنمية شاملة، إقليم سوف، غوط، نظام زراعي قديم، نظام زراعي جديد.

ABSTRACT:

Concerning the succeed of various kind of developement and with its differ forms is a population hope which governement work on to make it a truth by making different sectors that can participate to growthen production, be found everywhere and improving our own suticified.

Counting several economic sector ,participing to improve that we find the agricultural sector which is intersting weight specialy agricultural area that Algeria has,otherwise the biggest sahara which 2/3 of the total surface of our country this historical heritage has participated in a such way or another later, the movement of development at the beggining of "othmany's" period, and the french colonialist coming to the methodic choice development after the independence.

More over by counting many economic sectors which have participated to improve development is the interest industrial sector which has pushed the differnt steps of economical development and political methods.

The interest of agricultural sector hasn't succeed to the top of the speech given and statements given, but only there are not difficulties under the explose of agricultural sector with exellence like souf region which covered all the Algerian necessities, specially potatoes production which participate with 30% from the global national production.

We have emphasised on this project with the members giving a new about the definition of region and the regional planification ,After that a presentation on the study of souf region and its main mutations which have been seen at the beginning of old agriculture system shut state up to open one and also we have shown the strong and the weak ability and the participation of the sector to improve development specially our government is calling and giving instruction towards searching the economic diversification.

Key words: agricultural system, economic development, souf region, agriculure mutation.

RÉSUME :

La réalisation d'un développent dans toutes ses formes représente l'ambition des peuples à travers tous ce projets qui contribuent à une croissance de la productivité et la réalisation d'une autosuffisance.

En ce qui concerne l'Algérie, son héritage historique a contribué en quelque sorte à l'instabilité de la progression du développement en commençant par l'époque Othmani, puis la période de la colonisation française et de là, aux choix de mesures prises pour le développement après l'indépendance.

Malgré la diversité des secteurs économique qui ont un rôle dans le développement, l'attention particulière fut donné au secteur industriel et à la théorie de l'attraction en avant qui semblent très présentent à travers les différentes périodes historiques et les politiques suivies.

Le secteur agricole n'a pas connu une attention particulière, surtout au niveau des discours affichés et les mesures prises.

Cependant ,tout ce qui a été réalisé dans ce domaine la nécessité de revoir les priorités plusieurs pôles agricoles ont connu un essor ces dernières années avec des mécanismes de soutien et d'accompagnement de la part de l'état a l'instar de la région du Souf qui couvre la majorité de la suffisance alimentaire de l'Algérie, surtout dans la production de la pomme de terre. La région du Souf a contribué d'environ 30% de la totalité de la production national.

A travers notre recherche nous avons voulu donner un aperçu sur la notion de la région et la planification régional, ensuite, au niveau dans la partie pratique, nous avons étudié l'état de la région du Souf et la principale mutation dans le

secteur agricole qu'elle a connu lors de sa transition de l'ancien système agricole fermé au nouveau système agricole ouvert.

Nous avons essayé de mettre en valeur, les points forts et les points faibles et la possibilité de la contribution de ce secteur dans le développement local et national dans la volonté de l'état à trouver des substitutions économique pour réaliser le décollage économique.

Mot clé : développement économique, développement global, région du Souf, ghot , ancien système agricole, nouveau système agricole.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

❖ **الكتب باللغة العربية:**

1. ابراهيم العوامر، الصـروف في تاريخ الصـحراء وسـوف، دار التونسـية للنشـر، ماي، 1977.
2. أحمد الطاهر منصـوري، الدر المرصـوف في تاريخ سـوف، دار الهدى للطباعة والنشـر، عين مليلة، 2000.
3. أحمد خالد علام: التخطيط الإقليمي، المكتبة الانجلو مصرية، مصر، 1982.
4. أحمد طويلب: دور المعلومات في رسم السياسات العامة في الجزائر-دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصـادي والاجتماعي، مذكرة ماجسـتير، كلية العلوم السـياسـية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر.
5. أحمد عبد الله جار الله واخرون: أطلس رقمي لمزايا المناطق الإدارية النسـبية في المملكة العربية السعودية، كلية العمارة والتخطيط، جامعة الدمام، 2014.
6. ج كوفي، غراسة النخيل في سوف 1900-1901، ترجمة عبد القادر ميهي، من إصدارات دار الثقافة لولاية الوادي، مطبعة مزوار -الوادي 2013.
7. حسن أمين الفتوى: التخطيط الإقليمي، الجزء الأول، مطبعة الداودي، دمشق، 1982.
8. حسـن سـيد أحمد أبو العينين: جغرافية العالم الإقليمية، الجزء الأول آسـيا الموسـمية وعالم المحيط الهادي ،دار النهضة العربية ، بيروت 1967.
9. خصباك ولمباح: الفكر الجغرافي، تطوره، طرق بحثه، مطبعة جامعة بغداد، 1983.
10. ريتشـارد هارتشـورن: نظرة في طبيعة الجغرافيا، ترجمة عبد العزيز آل الشـيخ وعيسـى موسى الشاعر، دار المريخ، الرياض، 1988.
11. سـميرة كالم محمد: التخطيط الاجتماعي، مدخل للقرن الواحد والعشـرين، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1998.
12. صـلاح الدين الشـامي: الفكر الجغرافي-سـيرة ومسـيرة، منشـأة المعارف، الإسـكندرية، 1980.
13. عبد السلام عادل: الأقاليم الجغرافية السورية، مطبعة الاتحاد، دمشق، 1989-1990.

14.عبد الله بن علي المرواني : التخطيط التنموي، الإطار النظري والمنهج التطبيقي، الإدارة العامة للطبع و النشر للمعهد، المملكة السعودية، 2005.
15.فريد راغب النجار: إدارة الانتاج والعمليات والتكنولوجيا، مدخل تكاملي تجريبي، مكتبة الاشعاع للطباعة و النشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997.
16.ماجد حسني صبيح، مسلم فايو أبو حلو: مدخل إلى التخطيط والتنمية الاجتماعية، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، القاهرة ،2014.
17.محسن عبد الصاحب المظفر: التخطيط الإقليمي – تعريفات ونظريات وتحليلات مكانية، دار شموع الثقافية ليبيا، 2002.
18.محمد خميس الزوكة: التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1991.
19.محمد لبيب شقير: مركزية التخطيط ولامركزية التنفيذ، الأهرام الاقتصادية، القاهرة، جانفي 1964.
20.المحيط الهادي، دار النهضة العربية، بيروت،1967.
21.مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني: سيادة القانون في الأردن-قراءات في متناول الشباب، مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني الأردن، جوان 2007.
22.موسى الشاعر، دار المريخ، الرياض، 1988.

❖ **الكتب باللغة الأجنبية**

23. Ackerman.E: Population and national resources, in: Hauser,P.M, And Duncan, O,eds, The Steudy of populatio,Chicago,1959.
24. C. Cauvet, note sur le souf et les souafas, Bulletin de la société de la géographie d'Alger 1934.
25. Carter.H: The study of urban geography,Edward Arnold,London, 1974.
26. Daniel Dubost: Ecologie, Aménagement et Développement Agricoles des oasis Algérienne, centre de recherche Scientifique et technique .
27. Dickinston.R.E :The city region in western europe,Routledge and Kegan Paul LTD, London,1967.

28. Gore .C: Region in questions, Methuen and Co,LTD, London, 1984.
29. Jhon Glasson and other: Regional plannin,Taylor & Francisg, France, 2007.
30. Lutaud,situation géneral des territoires du sud(1914-1915) imprimerie libraire,édition JORDAN,1916.
31. Marc Cote : Si le Souf m'était conté, comment se fait et se défait un paysage, media plus ,BARNEOUD.France2006.
32. Marios Camhis: Planning thory and philosophy,1979.
33. Martin Hvidt: Economic Diversification in GCC Counties Past record and future trends, Kuweit program on development, governance and globalization in the golf states,The London school of economic and political science-LES- LONDON 2013.
34. régions arides, 2002 .
35. Sharygen M.D.The fundamental problems of economic and social geography, Perm University.
36. Whittlessey,D, in James.P.E.and Jones.C.F, eds,1954, American geography inventory and prospect.Syraucuse Univ.press

❖ **المجلات والدوريات والتقارير باللغة العربية**

36.أديب خليل: مفهوم الإقليم الجغرافي الاقتصـادي وجوهره الاجتماعي وأهمية الدراسـات الجغرافية (دراسة نظرية منهجية)، مجلة جامعة دمشق، المجلد 31، العدد 1+2، 2015.
37.تقرير مديرية المصالح الفلاحية المقدم في دورة المجلس الشعبي الولائي، فيفري 2013.
38.تقرير وزارة الفلاحة والتنمية الريفية 2013.
39.تقرير وزارة الفلاحة والتنمية الريفية 2016.
40.جريدة النهار الجديد بتاريخ 2016/02/22
41.علي محمد دياب، مفهوما الإقليم و علم الأقاليم من منظور جغرافي بشـري، مجلة جامعة دمشق، المجلد 28، العدد الثاني، 2012.
42.مصـباح بلقاسـم: دور الحكم الراشـد في تحقيق التنمية المسـتدامة، مجلة معارف، العدد: جوان 2015.

43.موسى باهي، كمال روابنية: التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية، حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 05 ، ديسمبر 2016.

❖ **المجلات و الدوريات و التقارير باللغة الأجنبية**

44. Cap .Ferry, Rapport sommaire sur l'évolution économique aux point de vue agricole et élevage dans l'annexe d'El Oued(1930-1945),mars 1946 A.D.M.EL .

45. Grigori Lazaref: promouvoir le développement des territoires ruraux, CIHEAM ET PLAN BLEU, Méditerranée, presse des science politique,2009.

46. ITDAS:L'Agriculture en zones saharienne،bilan de vingt années depuis 1986-2006.

47. Jean Renés (Note sur l'émigration des Soufis.BLS no 08,Juin 1960.

48. M. th. Steeg (Guide de l'Algérie),Denombrement géneral

49. Mahmoud Faroua , Le commerce caravanier de la Tunisie après la première guerre mondiale, Revue Maghrebine année 16,no 55,Décembre 1989.

50. Marc cÔte :Des Oasis malade de trop d'eau, Cahiers Sécheresse 1998.

51. Ministère des ressources en eaux, étude d' impact sur l'environnement, rapport de synthèse, office national d'assainissement, entreprise national des projet hydraulique de l'ouest , ENHPO.Bg, Juillet 2004.

52. population,tableau génerale des communes de l'Algérie,situation du 06 Mars,Imprimerie Administrative,Alger,1922.

53. Réalisation dans l'annexe d''El-Oued document Algérien N : 21 série politique, 15 décembre 1948.

❖ **المؤتمرات والملتقيات والأيام الدراسية:**

54.عمر فرحاتي: متطلبات الحكم الراشد، مداخلة في الملتقى الدولي" الحكم الراشد " ، ب ، جوان سكرة 2004.

55.لحمر عباس: الفجوة الرقمية ومتطلبات التنمية في الدول المتخلفة، الملتقى الدولى الثاني: تأثير الانكسار الرقمي شمل-جنوب: على تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة محمد خيضر-بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 29/28 أفريل2007.

❖ **أطروحات الدكتوراه و رسائل الماجستير:**

56.زقب عثمان: الأوضـاع الاقتصـادية والاجتماعية في منطقة وادي سـوف1918-1947، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ ، جامعة باتنة، 2006/2005.

57.سلوى توفيق رمضان: تأثير تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية على التنمية العمرانية، رسالة ماجستير، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة.

58.علي غنابزية: مجتمع وادي سـوف من الاحتلال الفرنسـي الى بداية الثورة التحريرية (1882-1954 م)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية –قسم التاريخ. بالتصرف.

59.مخزومي لطفي، أثار السـياسـة الحكومية على القطاع الزراعي في بناء نموذج تكثيف محصولي مستدام بمنطقة وادي سوف، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة بحبى فارس، المدية، 2015-2016.

60.مصـطفاوي عمار القطاح الزراعي بين القديم والحديث كلية علوم الجغرافية والتهيئة العمرانية، مذكرة الماجستير، قسنطينة، 2002.

❖ **المراجع الإلكترونية:**

61.بومدين طاشـمة: الحكم الراشـد ومشـكلة بناء قدرات الادارة المحلية في الجزائر، http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net/montada-f23/topic-t197.htm، بتاريخ 27 سبتمبر 2017 على الساعة 13.15 .

62. تصريح لمدير التطهير لجريدة المساء http://www.djazairess.com/elmassa/81507 بتاريخ 15-02-014،

63.طارق عبد اللطيف: محاضرات في التخطيط الإقليمي، جامعة القاهرة http://www.cpas-egypt.com/pdf/Abeer_Glal/Ph.D/2.pdf بتاريخ 07 جوان 2017 على الساعة 23.00.

64.طارق نوير: دور الحكومة الداعم للتنافسية "حالة مصر"، مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار، www.idsc.gov.eg، بتاريخ 10 سبتمبر 2017 على الساعة 09.50.

65.محمد مزياني: التطور التكنلوجي لاستدامة الصناعة في ظل منافسة عالمية واقتصاد المعرفة، مقال الكتروني على الساعة 09.45 بتاريخ 10 سبتمبر 2017. http://www.mafhoum.com/syr/articles/mrayati/mrayati.htm

66.مركز أبو ظبي للحوكمة: أساسيات الحوكمة: مصطلحات ومفاهيم، سلسلة النشرات التقنية لمركز أبو ظبي للحوكمة، غرفة تجارة وصـــناعة أبو ظبي، بتاريخ 15 أوت 2017 على الساعة 10.25.http://www.adccg.ae/Publications/Doc-30-7-2013-12729.pdf

67.مؤشـرات-تكنولوجيات-الاعلام-والاتصـال -ومجتمع-المعلومات بتاريخ 03 أكتوبر 2017 على الساعة 23.35.http://www.mpttn.gov.dz/ar/content/

68. Abdelkerim khomri et Yehia grairi: Contribution a l'etude hydrologique et hydrodynamique de la region de Oued Souf, https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/8637/1/masteriales_KHOMRI%20_GHRAIRI.pdf.15.35 بتاريخ 10 أكتوبر 2017 على الساعة

69. http://ar.wilipidia.org/wikiولاية.الوادي/

70. http://www.kau.edu.sa/Files/0002132/Subjects/REG7b.pdf بتاريخ 06 جوان 2017 على الساعة 3.25

71. http://www.kau.edu.sa/Files/0002132/Subjects/REG7b.pdf بتاريخ 19 سبتمبر 2017 على الساعة 12.55 .

72. http://www.projectplanningoffice.com/processus-planification بتاريخ 6 جوان 2017 على الساعة 2.15.

73. http://www.un.org/ar/sustainablefuture/sustainability.shtml بتـاريخ 23 أوت 2017 على الساعة 12.27.

74. https://fr.geneawiki.com/index.php/Alg%C3%A9rie_-_El-Oued-15 بتـاريخ أكتوبر 2007 ، على الساعة 15.45.

75. XFAM.Magasin du monde: Pour une governance du développement durabe, 2012/05/24 / بـتـاريـخ 28 سـبـتـمـبـر 2017 عـلـى السـاعـة 12.00.https://www.oxfammagasinsdumonde.be/blog/

فهرس المحتويات

الإهــداء 2
كلمة شكر 3
مقدمة: 4
الجزء الأول: دراسة إقليم سوف ومقوماته التنموية 1
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإقليم والتخطيط الإقليمي 1
تمهيد: 14
المبحث الأول: مفهوم الإقليم الجغرافي وتطوره 16
تمهيد: 16
I- مفهوم الإقليم : 16
II- مكونات الإقليم : 18
III. أنواع الأقاليم : 19
IV. مستويات التخطيط : 20
V. أنواع الأقاليم الجغرافية : 22
VI- تصنيف الأقاليم الجغرافية والأسس المحددة لها : 23
خلاصة: 26
المبحث الثاني: التخطيط الإقليمي وعلاقته بالتنمية 27
تمهيد: 27
I.تعريف التخطيط : 27
II.مفهوم التخطيط الإقليمي : 29
III. أنواع التخطيط الإقليمي : 33
IV.التنمية وعلاقتها بالتخطيط الإقليمي : 35
V. العناصر المؤثرة على التخطيط الإقليمي : 39
خلاصة: 40
خلاصة الفصل: 41
الفصل الثاني: الإطار الطبيعي والموقع الإداري لإقليم سوف 43
تمهيد 43
المبحث الأول: الموقع والإطار الطبيعي 47
تمهيد 47
I. الموقع : 47
II.الإطار الطبيعي : 49
خلاصة: 58

المبحث الثاني: المناخ والمصادر المائية 59
تمهيد: 59
I. المناخ : 59
II. المصادر المائية : 62
خلاصة: 64
خلاصة الفصل: 65
الفصل الثالث: دراسة السكن والسكان بإقليم سوف 66
تمهيد: 67
المبحث الأول: السكن والعمران في إقليم سوف 68
تمهيد: 68
I. الجانب الطبيعي وتأثيره على العمران بإقليم سوف : 68
II. توزيع الحظيرة السكنية عبر البلديات حسب حالة شغل المسكن ومعدل اشغال السكن: 71
IVالربط بمختلف الشبكات كهرباء-غاز-ماء صالح للشرب-صرف صحي: 77
خلاصة: 77
المبحث الثاني: التطورات السكانية بإقليم سوف 78
تمهيد: 78
I. تعداد سكان إقليم سوف : 78
II. توزيع الكثافة السكانية عبر الإقليم : 82
III. توزيع السكان حسب التجمعات والمناطق المبعثرة : 86
IV. التركيبة السكانية لولاية الوادي 89
خلاصة: 90
خلاصة الفصل: 91
الفصل الرابع: الأنشطة الاقتصادية في إقليم سوف 93
تمهيد: 93
المبحث الأول: الوضعية الاقتصادية لإقليم سوف 94
تمهيد: 94
I-الوضعية الاقتصادية لإقليم سوف قبل الاستقلال 94
II.المستوى المعيشي لسكان إقليم سوف قبل الاستقلال : 95
خلاصة: 97
المبحث الثاني: واقع النشاط الاقتصادي بإقليم سوف 1999-2014 99
تمهيد: 99
I. توزيع المؤسسات الاقتصادي في سوف : 100
II- توزيع عدد المشتغلين بالقطاعات الاقتصادية 106
III-توزيع الاستثمارات حسب القطاعات الاقتصادية بالإقليم: 113
خلاصة: 118

المبحث الثالث: مساهمة الدولة من خلال البرامج التنموية 119
تمهيد: 119
I- البرنامج القطاعي المركز: 119
II -البرنامج البلدي للتنمية 125
III- البرامج غير الممركزة المحولة من ميزانية الجماعات المحلية: 126
خلاصة: 126
خلاصة الفصل: 127
الجزء الثاني: التحولات التنموية للقطاع الزراعي لإقليم سوف وحوكمته 129
الفصل الخامس: النظم الزراعية القديمة بسوف 131
تمهيد: 131
المبحث الأول: تاريخ الغوط وزراعة النخيل بسوف 133
تمهيد: 133
I . المظاهر الزراعية بسوف قديما : 133
II إنتاج النخيل: 147
III-كيفيات الحصول على النخيل: 148
IV صيانة النخيل والاعتناء به: 149
V -أهم أمراض النخيل: 150
VI-جني المحصول ومردود النخيل: 151
VII-إحصائيات النخيل سنة 1902: 152
VIII- تسويق التمور: 153
خلاصة: 154
المبحث الثاني: واقع القطاع الزراعي القديم ومشاكله 154
تمهيد: 155
I -واقع القطاع الزراعي القديم: 155
خلاصة: 177
خلاصة الفصل: 178
الفصل السادس: التحولات الزراعية بإقليم سوف 222
تمهيد: 180
المبحث الأول: التحولات الزراعية ودوافعها 181
تمهيد: 181
I- التحول بداية التسعينات ومظاهره : 181
II- مرافقة الدولة للتحولات الزراعية 191
II-2 دعم الاستثمار في القطاع الفلاحي : 201
II-3 الإرشاد والتوجيه والتكوين : 203

خلاصة: 204
المبحث الثاني: واقع الزراعة بإقليم سوف (تطور المساحات-الإنتاج) 205
تمهيد: 205
I -توزيع الأراضي الزراعية بإقليم سوف 205
II . تطور المساحات والإنتاج للمحاصيل الزراعية للفترة 1999-2014 217
خلاصة: 251
خلاصة الفصل: 252
الفصل السابع: عرض نماذج زراعية ناجحة ومساهمتها في التنمية محليا ووطنيا..... 253
تمهيد: 254
المبحث الأول: تجارب زراعية ناجحة -الواقع والافاق- 256
تمهيد: 256
I- عرض نماذج لبعض المحاصيل الزراعية : 256
I.1- الخضروات : 256
I.2-عرض تجربة بعض المحاصيل الصناعية بإقليم سوف: 262
I.3-عرض تجربة زراعة محصول الحبوب (مؤشر ناجح لزراعة استراتيجية مستقبلية): 265
II- عرض بطاقات تقنية لمزارع بالنظام القديم و الجديد بإقليم سوف : 268
II.1- بطاقة تقنية لمزرعة بالنظام الزراعي القديم (غوط) 268
II.2- بطاقة فنية عن مزرعة الضاوية النموذجية ببلدية الوادي 270
II.3- بطاقة فنية عن مزرعة نموذجية لإبراهيم شعر ببلدية قمار 272
III- مقومات النشاط الزراعي بإقليم سوف : 273
III.1- استعمال تقنيات الاتصال الحديثة: 273
III.2- قدرات التخزين بالإقليم : 275
III.3-الدعم الموجه للشعب الزراعية: 278
III.4 - أهمية شبكة المواصلات في تنمية النشاط الزراعي بالإقليم : 278
III.5- ترقية نشاط التصدير للمنتجات الزراعية وافاقه : 279
III.6- سهولة الوصول للعقار الفلاحي بإقليم سوف : 282
المبحث الثاني: مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق التنمية محليا ووطنيا 284
تمهيد: 284
I- مساهمة القطاع الزراعي على المستوى المحلي: 284
II. مساهمة القطاع الفلاحي في المستوى الوطني 290
III. معيقات النشاط الزراعي بالإقليم 290
IV.الآثار الناجمة عن التحول في الأنشطة الزراعية 293
خلاصــة الفصــل 297
الفصل الثامن: حوكمة القطاع الفلاحي بالجزائر وإقليم سوف 299
تمهيد: 299

المبحث الأول: نحو إقليم مستدام 301
تمهيد: 301
I. نحو خلق ديناميكية لإعادة التوازن : 302
II. خلق سياسات زراعية مستدامة : 305
المبحث الثاني: خلق شروط التنافس والجاذبية للإقليم 310
تمهيد: 310
I. اقتصاد المعرفة لتحقيق التنافسية والاستدامة : 311
II. تكنولوجيات الاعلام والاتصال : 311
III. شبكات الطرق والمواصلات : 314
المبحث الثالث: حوكمة النشاط الزراعي بالإقليم 318
تمهيد: 318
I. متطلبات الحكم الراشد : 319
II. أهداف الحكم الراشد : 321
III. حوكمة النشاط الزراعي في الجزائر : 322
IV. حوكمة النشاط الزراعي في إقليم سوف : 324
V.الزراعة ركيزة للتنمية المندمجة: 328
VI. آفاق النشاط الزراعي في الإقليم : 331
خلاصة: 334
خلاصة الفصل: 335
الخاتمة: 338
الملخص 343
قائمة المراجع 348
فهرس المحتويات 356
فهرس الجداول: 360
فهرس الأشكال 362
فهرس المنحنيات: 363
فهرس الخرائط: 364
فهرس الصور: 365

فهرس الجداول:

جدول رقم " 1 ": مراحل التخطيط وخطواته 28
جدول رقم "2 " مقطع جيولوجي للتكوينات الصخرية بإقليم سوف 55
جدول رقم" 3 " التغيرات الشهرية لدرجات الحرارة للفترة 1999-2014 60
جدول رقم"4" التغيرات الشهرية للتساقط للفترة 1999 – 2014. 61
جدول رقم " 5 ": الحضيرة السكنية عبر البلديات حسب حالة شغل المسكن ومعدل اشغاله حسب إحصاء 2008. 72
جدول رقم" 6 ": توزيع المساكن المشغولة حسب نوعية البناية عبر إقليم سوف 75
جدول رقم "7": الربط بمختلف الشبكات بإقليم سوف 77
جدول رقم "8" تعداد سكان إقليم سوف حسب البلديات حسب إحصاءات للفترة1966-2008. 79
جدول رقم" 9 " توزيع السكان المقيمين بإقليم سوف في التعداد السكاني 2008 81
جدول رقم" 10": الكثافة السكانية عبر بلديات إقليم سوف حسب إحصاء 2008 83
جدول رقم" 11 ": توزيع السكان المقيمين في التجمعات الحضرية الرئيسية والثانوية والمناطق المبعثرة حسب البلديات سنة 2008 .. 88
جدول رقم" 12" : تطور إنتاج محصول التمور في سوف للفترة(1917 – 1929) 97
جدول رقم" 13": توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب طبيعة الملكية بولاية الوادي 100
جدول رقم"14": توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب الإطار القانوني ونطاق تواجدها بولاية الوادي 101
جدول رقم "15" توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب القطاعات بولاية الوادي 101
جدول رقم"16 " توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب سنوات انشاءها بولاية الوادي 102
جدول رقم"17" توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب عدد العمال بولاية الوادي 103
جدول رقم"18" توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب قطاعات النشاط بإقليم سوف 104
جدول رقم"19" توزيع عدد المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية في ولاية الوادي (1999-2014) 106
جدول رقم"20" توزيع الاستثمارات المصرح بها حسب قطاع النشاط بين 2002 – 2014. 113
جدول رقم " 21 " مناطق النشاطات وتوزيعها ببلديات إقليم سوف 117
جدول رقم "22": نسبة الربط بشبكة التطهير بإقليم سوف بين 1999-2014. 124
جدول رقم" 23" إحصائيات النخيل سنة 1902 152
جدول رقم "24": تعداد النخيل حسب النوع سنة 1902 بإقليم سوف 153
جدول رقم"25": توزيع الغيطان والنخيل عبر الإقليم العدد –المساحة-الكثافة 157
جدول رقم "26"توزيع الصبيب والاستهلاك الفردي 174
جدول رقم" 27" وضعية الغيطان المتضررة من صعود المياه 176
جدول رقم:"28" توزيع المساحات الزراعية في إطار.APFA 193
جدول رقم "29": تسوية ملفات المستفيدين في إطارAPFA 196
جدول رقم" 30" المحيطات المخصصة للاستصلاح بإقليم سوف(المنجزة) 198
جدول " 31": المحيطات في طور الإنجاز بإقليم سوف. 199
جدول رقم: "32" المحيطات في إطار برنامج الأشغال الكبرى 200
جدول رقم "33": عمليات دعم المستثمرات الفلاحية في ولاية الوادي 203
جدول رقم "34": توزيع الأراضي الزراعية المستغلة بولاية الوادي في الفترة1999-2014 208
جدول رقم"35" توزيع المساحة الفلاحية المستغلة على SAU حسب المواسمبولاية الوادي 209
جدول رقم "36": تطور المساحة المستغلة زراعيا(SAU) للفترة 1999-2014 بإقليم سوف 212
جدول رقم " 37" تطور تعداد النخيل حسب النوع بإقليم سوف خلال الفترة 1999 – 2014 220
جدول رقم"38" إنتاج التمور حسب النوع بإقليم سوف للفترة 1999-2014 222
جدول رقم"39": مردود النخيل حسب النوع للفترة 1999-2014 224
جدول رقم" 40 ": مردود النخلة الواحدة من الدقلة البيضاء للفترة 1999-2014 بعينات من بلديات إقليم سوف 227
جدول رقم "41": تطور مساحات ومردود البطاطا بالإقليم للفترة 1999-2014. 232
جدول رقم"42": بطاقة تقنية لزراعة هكتار بطاطا 237
الجدول رقم "43"توزيع مساحات البطاطا بين الموسمية والمتأخرة للفترة1999-2014: 238
جدول رقم" 44" نسبة المساحة المستغلة في زراعة البطاطا للفترة 1999-2014: 240
جدول رقم "45": التوزيع المجالي لمحصول الطماطم في إقليم سوف للموسم الفلاحي 2014/2013 244

جدول رقم "46" تطور أعداد –انتاج-مردود الزيتون للفترة 1999-2014 250
الجدول " 47 " أنواع الزراعات وطرق السقي والإنتاج 270
الجدول " 48 " أنواع الزراعات وطرق السقي و الإنتاج 272
جدول رقم" 49" نسبة التغطية بشبكات الهاتف المحمول لمختلف المتعاملين بولاية الوادي 314
جدول رقم"50 " الربط بشبكة الهاتف الثابت: 314
جدول رقم" 51" الربط الأنترنت ذات التدفق العالي: 315
جدول رقم "52 ": شبكة الطرق بإقليم سوف حسب تصنيفها وحالتها 316

فهرس الأشكال

شكل رقم "01 ": الوحدات التصنيفية للإقليم الجغرافي المتكامل 24

شكل رقم "02": مخطط لأسلوب للتخطيط الإقليمي 31

شكل رقم " 03": التنمية المستدامة وابعادها 36

شكل رقم "04": مقطع جيولوجي للجهة الجنوب أطلسية..... 54

شكل رقم"05" وردة الرياح 62

شكل رقم" 06" لتوزيع السكان حسب التجمع والتشتت سنة 2008. 86

شكل رقم" 07": الهرم السكاني لولاية الوادي حسب التركيب العمري..... 89

شكل رقم"08" توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب القطاعات بولاية الوادي 102

شكل رقم" 09": توزيع المشاريع حسب القطاعات الاقتصادية بين 2002 -2014..... 114

شكل رقم "10" مظهر الغوط في منطقة رملية..... 137

شكل رقم "11" مظهر الغوط في المناطق المعرضة للرياح..... 139

شكل رقم "12" مظهر الغيطان العمودية في المناطق المتماسكة 141

شكل رقم "13" مظهر الزراعات بالمناطق الصخرية..... 145

شكل رقم"14" تطور ارتفاع منسوب الطبقات المائية 166

شكل رقم" 15" الآبار التفريغ المنزلية..... 167

شكل رقم "16" مخطط المزرعة النموذجية:..... 273

شكل رقم "17" العلاقة بين مختلف المتدخلين في القطاع الزراعي لتحقيق التوازن 277

فهرس المنحنيات:

منحنى رقم"01 " تطور السكان عبر البلديات في مختلف التعدادات السكانية 80
منحني رقم " 02": توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب سنوات انشاءها 103
منحني رقم"03" : توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب قطاعات النشاطات باقليم سوف 105
منحنى رقم " 04" تطور إجمالي المشتغلين في القطاعات الإقتصادية للفترة 1999-2014 107
منحنى رقم " 05" : تطور عدد المشتغلين في القطاع الفلاحي للفترة 1999-2014 108
منحنى رقم"06": تطور عدد المشتغلين في القطاع الصناعي للفترة 1999-2014 109
منحنى رقم" 07" : تطور عدد المشتغلين بقطاع التجارة للفترة 1999-2014 110
منحنى رقم"08": تطور عدد المشتغلين في قطاع الأشغال العمومية في الفترة 1999-2014 111
منحنى رقم"09": تطور عدد المشتغلين بقطاع الإدارة والخدمات للفترة 1999-2014 112
منحنى رقم"10" : تطور عدد المشتغلين في القطاعات الاقتصادية الأخرى للفترة 1999-2014 113
منحنى رقم: "11" مقاطع بيزوميترية للطبقة السطحية بإقليم سوف 175
منحنى رقم"12": عدد المستفيدين إلى المساحة الموزعة في إطار APFAللفترة 1985-2013 194
منحنى رقم"13": متوسط مساحة الاستفادات الموزعة في إطار APFA عبر البلديات للفترة 1985-2013 195
منحنى رقم: "14" عدد الملفات المستفيدة والملفات الملغاة في إطار APFAللفترة 1985-2013 197
منحنى رقم "15" : توزيع المساحة الزراعية المستغلة للفترة 1999-2014بولاية الوادي 210
منحنى رقم"16": تطور المساحة غير المنتجة للمستثمرات الزراعية بإقليم سوف للفترة1999-2014 216
منحنى رقم"17" : تطور اجمالي اعداد النخيل بإقليم سوف للفترة1999-2014 217
منحنى رقم"18": تطور المساحة المزروعة بالنخيل بإقليم سوفللفترة 1999-2014 218
منحنى رقم"19 " تطور تعداد النخيل حسب النوع بإقليم سوف للفترة 2000-2014 221
منحنى رقم "20": تطور انتاج التمور حسب النوع بإقليم سوف للفترة 1999-2014 223
منحنى رقم" 21": تطور مردود النخيل حسب النوع بإقليم سوف للفترة 1999-2014 225
منحنى رقم"22" متوسط مردود دقلة نور ببعض بلديات إقليم سوفللفترة 1999-2014 228
منحنى رقم "23": متوسط مردود الغرس في بعض البلديات للفترة 1999-2014 229
منحنى رقم" 24": متوسط مردود الدقلة البيضاء في بعض البلدياتللفترة 1999-2014 230
منحنى رقم" 25": تطور مساحات محصول البطاطا بالاقليم للفترة 1999-2014 233
منحنى رقم" 26": تطور مردود محصول البطاطا بإقليم سوفللفترة1999-2014 234
منحنى رقم"27": توزيع انتاج البطاطا الموسمية والمتأخرة خلال الفترة 1999-2014 239
منحنى رقم" 28":تطور مساحة البطاطا للفترة 1999-2014 241
منحنى رقم "29 ": تطور مساحة الحبوب بإقليم سوف للفترة 2011-2014 266
منحنى رقم "30 ": تطور مردود الحبوب بإقليم سوف للفترة 2011-2014 267

فهرس الخرائط:

خريطة رقم " 01 " الموقع الجغرافي لإقليم سوف 48

خريطة رقم" 02 " خريطة التقسيم الإداري والحدود الإدارية لولاية الوادي 51

خريطة رقم" 03 "القشرة الكلسية في إقليم سوف 57

خريطة رقم" 04 " توزيع المساكن عبر بلديات إقليم سوف حسب تعداد 2008 74

خريطة رقم" 05" الكثافة السكانية بإقليم سوف حسب البلديات(تعداد2008) 87

خريطة رقم" 06" مخطط شبكة التطهير بإقليم سوف 123

خريطة رقم"07" تعداد النخيل بالقطاع القديم حسب بلديات إقليم سوف 160

خريطة رقم"08" كثافة النخيل بالقطاع القديم بالغيطان بإقليم سوف 162

خريطة رقم"09 ": انتشار صعود المياه بالإقليم في محيط التجمعات السكانية 171

خريطة رقم" 10 " تقسيم ولاية الوادي لمجموعة أقاليم متجانسة 207

خريطة رقم"11 " المساحات المستغلة زراعيا(SAU) بإقليم سوف سنة 2014 215

خريطة رقم"12" التوزيع المجالي لمساحات محصول البطاطا بالإقليم 236

خريطة رقم"13" التوزيع مساحة زراعة الطماطم حسب البلديات لسنة 2014 246

خريطة رقم "14" خريطة شبكة الطريق لولاية الوادي 200.000/1 318

فهرس الصور:

صورة رقم " 01" فرن لصناعة الجبس تقليديا بمنطقة الفولية بالرقيبة..... 69
صورة رقم"02" تبين منظر عام لمدينة الوادي وانتشار القباب قديما 76
صورة رقم "03" تبرز مظاهر مباني تجارية وإدارية جديدة دخيلة بسوف..... 76
صورة رقم " 04" أنماط سكنية جديدة بإقليم سوف..... 76
صورة رقم"05 " مساكن نصف جماعية بسوف..... 76
صورة رقم"06" نمط عمراني استعماري (المتحف)..... 76
صورة رقم" 07" مساكن لشبه للرحل بسوف قديما..... 76
صور "08" لمركب الغزالي الذهبي كأكبر استثمار سياحي بمنطقة صحراوية..... 115
صورة رقم" 09" أحواض تجميع المياه للتصفية..... 121
صورة رقم "10" غيطان مغمورة بالمياه..... 124
صورة رقم"11" السكن وتواجده بمحيط الغوط..... 135
صورة رقم"12" حفر الغيطان قديما بالاستعانة بالحيوان والزنمبيل..... 138
صورة رقم"13" يوضح منطقة الزملة..... 142
صورة رقم"14" يوضح مناطق توسع الغيطان "البراح"..... 143
صورة رقم"15" التدرج في ارتفاع النخيل بالغيطان 144
صورة رقم "16 " صورة لفسيلة النخل..... 149
صورة رقم"17" صورة لغوط وتوضح التنظيم الداخلي وتباعد النخيل 156
صورة رقم "18" صورة من القمر الصناعي لإقليم سوف يبرز مجرى الوادي القديم..... 159
صورة رقم"19" تثبيت الرمال بالحجارة والجريد 164
صورة رقم"20" استغلال المساحات بالقرب من الغيطان كحل لمشكل صعود المياه..... 182
صورة رقم "21"صورة قمرية لمدينة الوادي 1984..... 183
صورة رقم "22 " صورة قمرية لمدينة الوادي 2016..... 183
صورة رقم "23" غوط من نوع البدوع وتظهر الأرضية مستوية وتوزيع منتظم للنخيل (عملية الحفر عن طريق الة جارفة)..... 184
صورة رقم"24" الخطارة لتجنيد مياه السقي..... 186
صورة رقم "25" جهاز الرش المحوري في اقليم سوف..... 187
صورة رقم"26" مظهر زراعي جديد باعتماد تقنية السقي بالرش المحوري..... 188
صورة رقم"27" صورة قمرية لمناطق التكثيف (قمار، الرقيبة، تغزوت) سنة 1999..... 189

صورة رقم"28" صورة قمرية لمناطق التكثيف (قمار، الرقيبة، تغزوت) سنة 2016..... 189
صورة رقم "29" صورة لشاحنات تنقل منتوج البطاطا..... 191
صورة رقم "30" الجسر الوازن – نشاط جديد شهد الانتشار بالإقليم..... 191
صورة "31" صورة قمرية لمنطقة وزيتن الفلاحية المعيقة لتوسع مدينة الوادي..... 195
صورة "32" صورة قمرية لبعض مناطق إقليم سوف سنة 1986..... 213
صورة "33" صورة قمرية لبعض مناطق إقليم سوف سنة 2016..... 213
صورة رقم "34" صورة قمرية تبرز بلديات " الطريفاوي – حاسي خليفة – العقلة – ميه ونسة "..... 226
صورة رقم "35" زراعة منتوج البطيخ الأحمر 248
صورة رقم "36" زرب يحيط بفدادين التبغ بمنطقة قمار 263
صورة " 37 " صورة قمرية لموقع مزرعة ورثة م . أحمد ببلدية العقلة..... 269
صورة " 38" صورة قمرية لمزرعة الضاوية النموذجية:..... 271
صورة رقم " 39 " صورة لآلة قلع البطاطا مصنعة محليا..... 293

فهرس الملاحق

الملحق رقم "01" خريطة وضعية صعود المياه بمنطقة سوف

الملحق رقم "02" شهادة اعتماد نظام الغوط كموروث عالمي من طرف منظمة الـFAO

الملحق رقم "03" بطاقة تسجيل التبغ الخام لمديرية الضرائب

الملحق رقم "04" فاتورة شكلية لتصدير منتوج البطاطا

الملحق رقم "05" شهادة الصحة النباتية صادرة عن مديرية الصحة لولاية الوادي

الملحق رقم "06" وثيقة تحاليل محصوص بطاطا سبونتا صادرة عن المعهد الوطني لحماية النباتات

الملحق رقم "07" شهادة المنشأ لمنتوج جاهز للتصدير صادرة عن غرفة التجارة و الصناعة سوف

الملحق رقم "08" وثيقة كمية البطاطا المصدرة صادرة عن مؤسسة تصدير

الملحق رقم "09" وثيقة تعبئة السلعة الجاهزة للتصدير

الملحق رقم "10" بطاقة فنية لمستثمرة بن عمر مصعب

الملحق رقم "11" وثيقة فنية لشركة ALDIMAG لتحضير الترب الزراعية

الملحق رقم "12" بطاقة فنية لمؤسسة FRIGOMEDITE انتاج –معالجة –تعليب وتخزين و استيراد و تصدير المنتجات الزراعية

الملاحق

الملحق رقم "01" وضعية غيطان النخيل بعد ظاهرة صعود المياه بمنطقة وادي سُوف

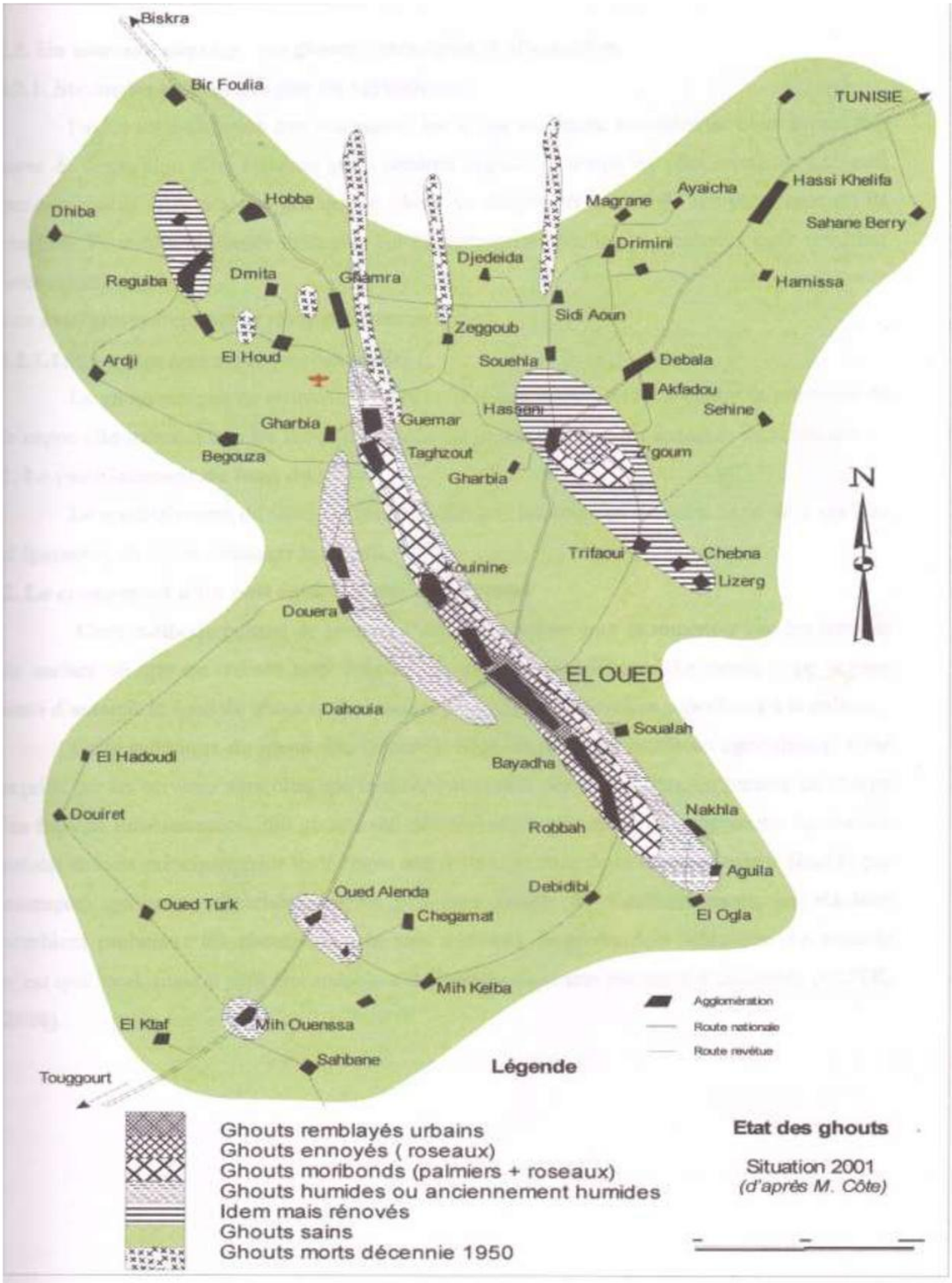

Source: etude HP OUEST2001

الملحق رقم "02" شهادة اعتماد نظام الغوك كموروث عالمي

Systèmes Ingénieux du Patrimoine Agricole Mondial

Délivré à

Oasis Ghout El-Oued Souf

Est certifié en tant que Système Ingénieux du Patrimoine Agricole Mondial pour les générations actuelles et futures.

Ce système fournit une contribution remarquable à la promotion de la sécurité alimentaire, de la biodiversité, des savoirs locaux et de la diversité culturelle, dans une perspective de développement durable.

Le 11 juin 2011

Parviz Koohafkan
Directeur de la Division Terres et Eaux,
Coordinateur du SIPAM

Prof. Li Wen Hua
Président du Comité Directeur du SIPAM

GIAHS

الملحق رقم " 03 " : بطاقة تسجيل التبغ الخام لمديرية الضرائب

الجمـــهوريـــة الجـــزائـــرية الديـــمقراطية الشـــعبيـــة

رية الولائية للضرائب
لولاية الوادي
ية الضرائب قمـــــار

الرقم : ..... / .... / 2016

بطـــاقة تسجيـــل التبـــغ الخـــام

ب : .....الإسم :.....ابن: .....
وان : .....النشاط : فلاحي
سم الفلاحي : 2017/2016
جيل الأول : .....
جيل الثاني : .....
جيل الثالث : .....

قمار في : .....
رئيس المقتشية

الملحق رقم " 04 ": فاتورة شكلية لتصدير منتوج البطاطا

URL SEID INTERNATIONAL SERVICES

RC: 39/00-0543522B13*****Id Fiscal: 001239019008445*****Al: 39014111935 IMPOR – EXPORT

SIEG SOCIALE : Cite 17 October EL OUED-ALGERIE e-mail: seidinternationalsis@gmail.com

TEL / 0550-50-71-75 LE :13/03/2016

Doit : KAMFER IMPOR-EXPORT S.L.CALLE MARIE CURIE N° 26 CP28806

ALCALA DE HENARES MADRID.ESPANA C.I.F.B.86814001

FACTURE PROFORMA N° 0001/2016

N°	Designation	Qtè /Kg	Nbr	P. U/Kg(€)	Montant(€)
01	Pomme De Terre De Conssomation	23000 kg	920	0.35	8.050
	Mode Paiement :				
	Lettre de Crédit Irrévocable à vue				
	TOTAL (€) CPT				(€)8.050

Arretée La Présante Facture à La Somme De :

Huit Mille Zero Cinquante Euro

Banque bénéficiaire: Banque de l'agriculture et du Développement Rural

Compte N°: 00003-00388-300858300023 -Agence El Oued

Code Swift: BADRDZAL

Origine: EL OUED -ALGERIE

le chargé de clientèle
FERHAT Hamida

le chargé de clientèle
MAIOUA Mahmoud

Cachet et Signature

BANQUE ... CULTURE ET DU DEVE... MENT RURAL EL-OUED 339 ... 2016 1 ET 0009 EUR EL-OUED LE 14/03/2016

EURL SEID INTERNATIONAL SERVICES IMPORT - EXPORT Cité 17 Octobre -El-Oued Tél:032.20.40.62

الملحق رقم "05": شهادة الصحة النباتية صادرة عن مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTERE DE L'AGRICULTURE DU DEVELOPPEMENT RURAL ET DE LA PECHE

DIRECTION DES SERVICES AGRICOLES
DE LA WILAYA D'EL-OUED
Inspection phytosanitaire de wilaya
EL-OUED

CERTIFICAT PHYTOSANITAIRE

N°04/2016.

Description

Nom et adresse de l'expéditeur : EURL-SEID INTERNATIONAL SERVICE EL-OUED
Nom et adresse déclare du destinateur : KAMFER-IMPORT-EXPORT SL-CALLE MARIE CURIE N°26 CP 8806 ALCALA DE HENARES-MADROD-Espagne

Nombre et nature des colis	: 12880 FILET DE 25 KG
Marque des colis	: FILET
Lieu d'origine	: EL-OUED
Moyen de transport déclarée	: CAMION FRIGOFRIQUE DE 40 PIED
Nom du produit et quantité TOTAL	: 322 T TONNES POMME DE TERRE DE CONSOMMATION -SPUNTA
Nom botanique du produit	: Solanum tuberosum

Il est certifié que le produit végétal décrit –ci-dessus a été inspecté et reconnu indemne d'ennemis visés par la réglementation phytosanitaire et pratiquement indemne d'autres ennemis dangereux et qu'il est jugé conforme à la réglementation phytosanitaire.

Traitement de désinfestation et /ou de désinfection

Date :.....//.....type de traitement .....//.....
Produit chimique :.....//.....Durée de température...//...Matière active :...//.....
Concentration :.....//..... renseignement .....//.....

Déclaration supplémentaire

Bulletins analyses (08): – N° Nemato /042/2016 – N° Bacterio /043/2016
– N° Entomo /080/2016 – N° Myco /076/2016

Nom et prénom de l'agent de contrôle : Ait-yahia Souad

Etablit à : EL-OUED 22/03/2016
Nom et prénom de l'inspecteur de wilaya
AITYAHIA SOUAD

Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural
inspection
de la protection des végétaux
et du contrôle technique
Direction des Services Agricoles W.EL-OUED

الملحق رقم "06"وثيقة تحاليل محصوص بطاطا سبونتا صادرة عن المعهد الوطني لحماية النباتات

MINISTERE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL ET DE LA PECHE
INSTITUT NATIONAL DE LA PROTECTION DES VEGETAUX

BULLETIN D'ANALYSE

Laboratoire Entomologie

Entomo/80/2016

I-ENVOI

- Date de réception :.....17/03/2016.....
- Provenance :.....IPW d'El-Oued.....
- Origine : .....El-Oued .....
- Lieu de prélèvement :.... Robbah.....
- Date de prélèvement : ...16/03/2016 .....

II- DESCRIPTION DE L'ECHANTILLON

- Nature :.....Pomme de terre de consommation.....
- Variétés :..... ...Spunta.....
- Nombre d'unité : .... 49 tubercules.....
- Numéro de lots : ..../.....

III-ANALYSE

- Nom de l'agent demandeur : ..... M^me^ Ait Yahia S . IPW d'El-Oued .....
- Analyses demandées .....Recherche de *Leptinotarsa decemlineata* .....
- Technique utilisée : .....Analyse macroscopique.....
- Analyses effectuées par : .... M^r^ Bellatreche M .....

Résultats :

Absence de : *Leptinotarsa decemlineata*

Le résultat est valable uniquement pour l'échantillon analysé.

Délivré le 17/03/2016

Ingénieur

P/Chef de Service
Mme Benabderrahmane F.

P/Chef de Département

INPV

الملحق رقم "07" شهادة المنشأ لمنتوج جاهز للتصدير صادرة عن غرفة التجارة والصناعة سوف

1. Expéditeur (nom, adresse, pays de l'exportateur)

EURL SEID INTERNATIONAL SERVICES
Cité 17 Octobre El-Oued 39000 ALGERIE

Référence Nº 046083 E

SYSTÈME GÉNÉRALISÉ DE PRÉFÉRENCES

CERTIFICAT D'ORIGINE

(Déclaration et certificat)

FORMULE A

2. Destinataire (nom, adresse, pays)

KAMFER IMPORT-EXPORT S.L.CALLE MARIE CURIE
N°26 CP28806 ALCALA DE HENARES
MADRID.ESPANA.C.I.F.B.86814001

Délivré en ALGERIE (pays)

Voir notes au verso

3. Moyen de transport et itinéraire (si connus)

VOIE MARITIME

4. Pour usage officiel

L'ESPAGNE

5. N° d'ordre	6. Marques et numéros des colis	7. Nombre et type de colis; description des marchandises	8. Critère d'origine (voir notes au verso)	9. Poids brut ou quantité	10. N° et date de la facture
01		920 Sacs de pomme de terre de consommation (25kg) Poids net 23000kg	P	23000kg	0001/2016 13/03/2016

11. Certificat

Il est certifié, sur la base du contrôle effectué, que la déclaration de l'exportateur est exacte.

غرفة التجارة والصناعة الوادي ولاية الوادي 16 مارس 2016

Lieu et date, signature et timbre de l'autorité délivrant le certificat

12. Déclaration de l'exportateur

Le soussigné déclare que les mentions et indications ci-dessus sont exactes, que toutes ces marchandises ont été produites en

ALGERIE (nom du pays)

et qu'elles remplissent les conditions d'origine requises par le système généralisé de préférences pour être exportées à destination de

(nom du pays importateur)

EURL SEID INTERNATIONAL SERVICES IMPORT Cité 17 Octobre El-Oued Tél: 032.20.40.62

Lieu et date, signature du signataire habilité

Imprimerie Cadratin

الملحق رقم "08" وثيقة كمية البطاطا المصدرة صادرة عن مؤسسة تصدير

EURL SEID INTERNATIONAL SERVICES
Cité 17 Octobre – El-Oued 39000 ALGERIE

DOIT : KAMFER IMPORT-EXPORT S.L.CALLE MARIE CURIE
N°26 CP28806 ALCALA DE HENARES MADRID.ESPANA.C.I.F.B.86814001

NOTE DE POIDS

FACTURE 0001/2016
MARCHANDISE EXPORTEE
(POMME DE TERRE DE CONSOMMATION)

N°	Container 40 '' N°	N^bre de sacs (Filets)	Poids net d'une sacs en Kg	Poids brut d'une sac	Poids total net en kg	Poids total brut en Kg
	Pomme de terre de consommation	920	0.03Kg	25.03Kg	23000Kg	23028Kg
	Total	920			23000Kg	23028Kg

Le gérant

EURL SEID INTERNATIONAL SERVICES
IMPORT - EXPORT
Cité 17 Octobre - El-Oued
Tél:032.20.40.62

الملحق رقم "09": وثيقة تعبئة السلعة الجاهزة للتصدير

EURL SEID INTERNATIONAL SERVICES
Cité 17 Octobre – El-Oued 39000 ALGERIE

El Oued le : 13/03/2016

DOIT : KAMFER IMPORT-EXPORT S.L.CALLE MARIE CURIE
N°26 CP28806 ALCALA DE HENARES MADRID.ESPANA.C.I.F.B.86314001

LISTE DE COLISAGE

FACTURE 0001/2016
MARCHANDISE EXPORTEE
(POMME DE TERRE DE CONSOMMATION)

Remorque frigo 40'' :
920 sacs de pomme de terre de consommation chaque sac à 25Kg

Le gérant

EURL SEID INTERNATIONAL SERVICES
IMPORT - EXPORT
Cité 17 Octobre -El-Oued
Tél:032.20.40.62

مستثمرة
بن عمر مصعب

Investisseur
Benammor mossab
Productions des légumes et fruits

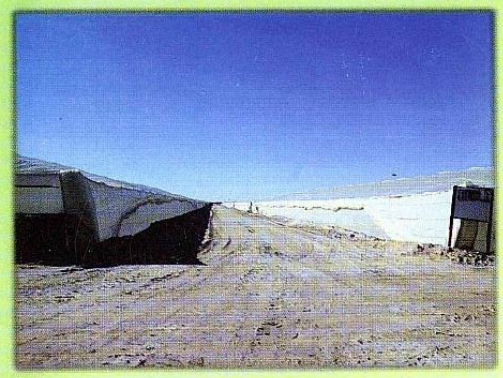

Le projet est composé de 14 serres de type canariennes de superficie de 22 ha couvert.

Le projet est spécialisé dans la production de légumes et de fruits.

Pastèque ; Tomate ; Melon ; Aubergine ; concombre ; Haricot rouge et vert

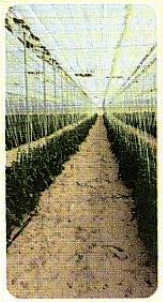

Tomate palissée

Melon palissé

Haricot rouge sous serres

Prodution de courgette d'une qualité exportable

Production de pastèque de qualité exportable

Production de melon dans la période de mois de décembre et janvier

Adresse: Rue 8 Mai El-Oued / Algerie
E-mail : Benammormossab@gmail.com
Mob: 0662.10.27.69 / 0674.10.08.92 / 0671.43.37.43

مستثمرة
بن عمر مصعب

الملحق رقم "10" بطاقة فنية لمستثمرة بن عمر مصعب

مستثمرة بن عمر مصعب

مستثمرة بن عمر مصعب
لإنتاج الخضر و الأغلل

Prodution de concombre
qualité exportable

Production d'haricot rouge
qualité exportable

Production d'aubergine
qualité exportable

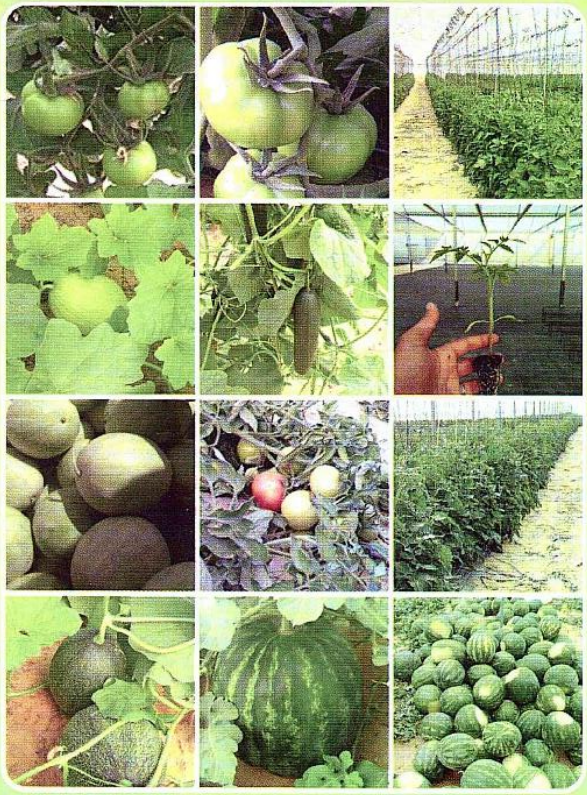

Projet Ben Omor Mossäab

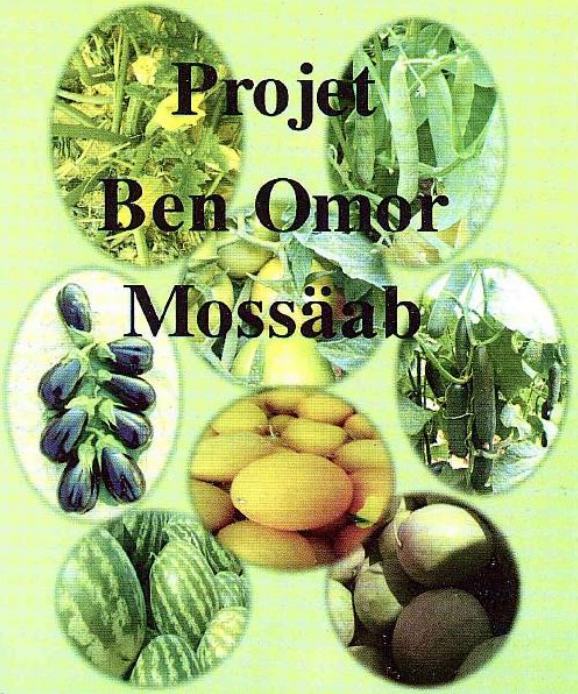

Un projet situé dans le Sahara Algérienne

Adresse: Rue 8 Mai El-Oued / Algerie
E-mail : Benammormossab@gmail.com
Mob: 0662.10.27.69 / 0674.10.08.92 / 0671.43.37.43

مستثمرة بن عمر مصعب

الملحق رقم "11" وثيقة فنية لشركة ALDIMAG لتحضير الترب الزراعية

ALDIMAG

Sarl Wilaya d'El Oued-Algérie- mobile **0033 (0) 624 695 148**

mail mehdimedimpex16@gmail.com

L'expérience à votre service

décompacteurs / déchaumeurs à 2, 4, 6, 8, 10 ou 12 lames "Michel"

Rouleau déportable arrière à barres de 30x30

modèle 6 lames réglables pour tracteurs de 50 à 90cv

modèle 6 lames réglables pour tracteurs de 80 à 150cv

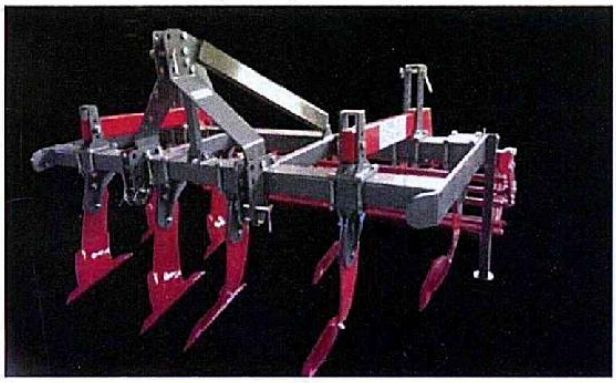

travail sans bourrage sur engrais vert broyé

décompactage dété sur planches après récolte

excellent fractionnement du sol et mise à plat par le rouleau

Photos non contractuelles, types et tarifs modifiables sans préavis en fonction des versions demandées

ALDIMAG

Sarl Wilaya d'El Oued-Algérie-mobile 0033 (0) 624 695 148
mail mehdimedimpex16@gmail.com

preparation des sols à plat et en buttes

ENFOUISSEURS avec ou sans paillage

TRAVAIL EN DEVERS AVEC ROULEAU A GRILLE LISSE

TRAVAIL SUR ENGRAIS VERT BROYE

ROULEAU A GRILLE LISSE AVEC DEPORT HYDRAULIQUE

FINITION AVEC ROULEAU LISSE

ROULEAU LISSE AVEC DEPORT HYDRAULIQUE

TRAVAIL DIRECT SUR SOL NON DECOMPACTE

Photos non contractuelles, types et tarifs modifiables sans préavis en fonction des versions demandées

الملحق رقم "12" بطاقة فنية لمؤسسة FRIGOMEDITE انتاج – معالجة –تعليب وتخزين و استيراد و تصدير المنتجات الزراعية

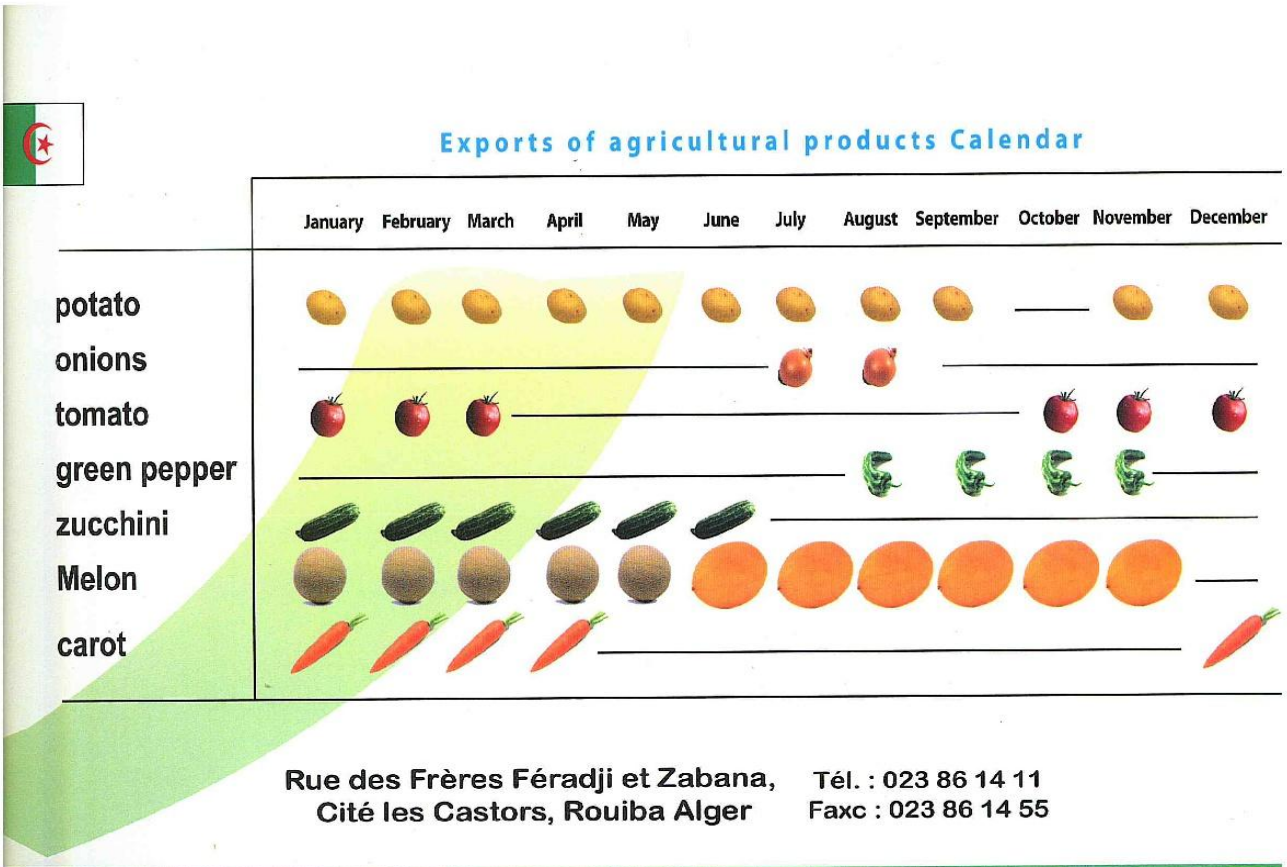

Rue des Frères Féradji et Zabana,
Cité les Castors, Rouiba Alger
Tél. : 023 86 14 11
Faxc : 023 86 14 55

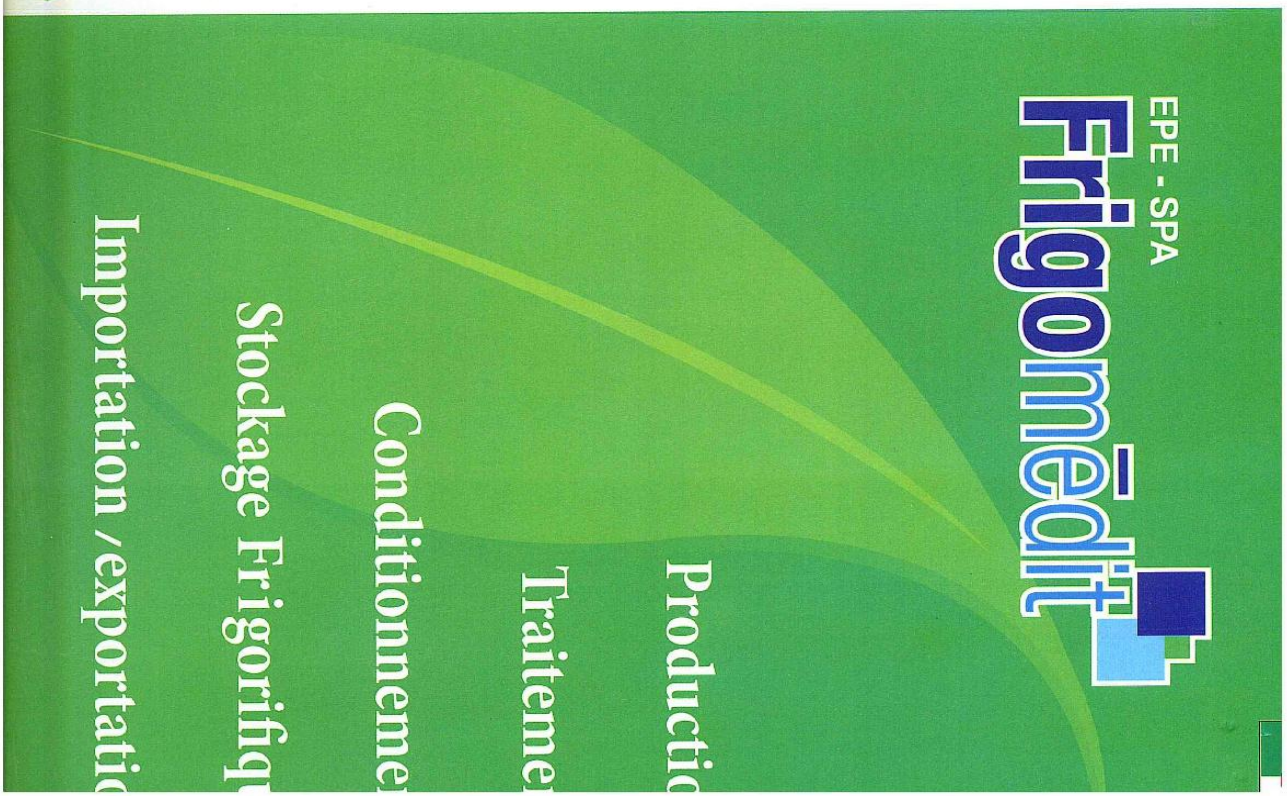

…été "MEDITERANNEENE DU FROID", par abréviation
…MEDIT est une entreprise publique économique, créée en septembre 2010, …rme de société par actions, avec un capital de 100.000.000 DA, entièrement …t par l'Etat. Elle prend la succession de la SOTRACOV (société de transfor- … et de commercialisation des viandes).

…ales :

…edit compte 06 filiales spécialisée dans l'entreposage frigorifique et la …rcialisation, reparties sur l'ensemble du territoire national.

…rincipales activités :

- Le stockage, l'emballage et la commercialisation des produits destinés au … local et à l'exportation ;
- La contribution à la régulation du marché des produits de large consomma-
- Le développement des capacités publiques d'entreposage frigorifique à … la réalisation d'un programme de 50 complexes frigorifiques, et la réhabilita- … 20 autres déjà existants.
- L'importation et l'exportation de produits agricoles : grâce a la réception de …velles infrastructures et des chaines traitement destinés aux produits marai- … FRIGOMEDIT se conformer aux normes internationales et Proposer une …amme de produits (différents types de conditionnement) ainsi que d'innover …port à l'offre actuelle .

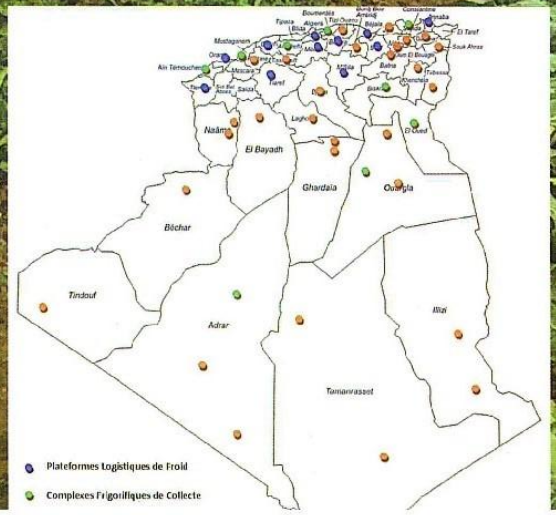

مؤسسة «المتوسطية للتبريد» باختصار فريقوميديت هي مؤسسة عمومية اقتصادية، أنشئت في سبتمبر2010 في شكل شركة مساهمات برأس مال قدره 100 مليون دينار، مكتتب بالكامل من قبل الدولة. المؤسسة تكمل مسيرة المؤسسة السابقة سوتراكوف (شركة تحويل اللحوم

…لمشروع:

06 شركات مختصة في التخزين

نشاطات المجمع:

*تخزين و تعبئة و تسويق المنتجات للسوق المحلية و للتصدير
*المساهمة في تنظيم سوق السلع ذات الاستهلاك الواسع
* تطوير قدرات الدولة في مجال التخزين البارد و دلك خلال تحقيق برنامج تنفيد 50 مجمع التبريد عبر التراب الوطني و إعادة تاهيل اكثر من 20 مجمع.
* استيراد و تصدير المنتجات الزراعية بفضل استقبال البنى التحتية و الية المعالجة تتماشى مع المعايير الدولية و اقتراح مجموعة واسعة من منتجات أنواع مختلفة من تعبئة و تغليف و كدلك الابتكار بالمقارنة مع العرض الحالي